

علاقات الرق

فى المجتمع السودانى

النساء - السماء - الاضمحلال

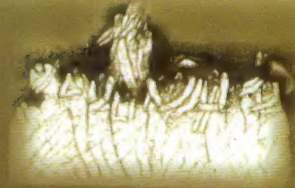
توثيق وتعليق

محمد إبراهيم نقد



مزة للنشر والتوزيع

اغنت أدبيات الحركة
 الوطنية في السودان ، وغير
 السودان ، عن جديد يضاف
 في فضح نفاق العقائدية
 الاستعمارية وزيف صرختها
 الأيديولوجي ، حول ما ذهب
 إليه كتشكيل عن صفة
 متشاعر أهل البلد الأحرار
 ورفاهيتهم . لكن لا غشاش
 من السؤال : إذا كان الترق
 والاسترقاق معلولا علت
 العادة المتأصلة في بين
 واعراف أهل السودان ، فما
 هي علة الاسترقاق الذي
 مارسه إنجلترا عبر القارات
 والمحيطات .



عزة للنشر والتوزيع
 الخرطوم - السودان

ناشرون وموزعون وكلاء دور نشر

لوحة الغلاف : حسن علي
 تصميم الغلاف : جمال خليفة

علاقات الرق في المجتمع السوداني

توثيق وتعليق

الكتاب : علاقة الرق في المجتمع السوداني

المؤلف : محمد إبراهيم نقد

رقم الإيداع : ١٩٥٣١

تاريخ النشر : ٢٠٠٣ الطبعة الثانية

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة ولا يسمح بإعادة
نشر هذا العمل كاملاً أو أى قسم من أقسامه ، بأى شكل من
أشكال النشر إلا بإذن كتابي

الناشر : دار عزة للنشر والتوزيع

الإدارة : شارع الجامعة - الخرطوم - جنوب وزارة الصحة .

ت : ٧٨٧٢٠٠ فاكس : ٧٩٧٠٨٤ (١١ - ٢٤٩ +)

التوزيع : دار عزة للنشر والتوزيع ت : ٧٨٧٢٠١

السودان - الخرطوم . ص.ب : ١٢٩٠٩

azza ph @ yahoo.com

بريد إلكتروني

علاقات الرق في المجتمع السوداني

توثيق وتعليق

محمد إبراهيم نقد



دار عزة للنشر والتوزيع

الخرطوم - السودان

الإهداء

إلى العاملين في دار الوثائق القومية.

الخرطوم، السودان.

المحتويات

٧	تقديم
١٩	الفصل الأول
٢١	مروي : للمعلوم والمجهول
٢٤	الرق في ممالك السودان المسيحية
٣٣	رقيق السودان وممالك مصر
٤١	الفصل الثاني
٤٣	رواد الإسترقاق وتجارة الرقيق في أفريقيا
٤٩	• مرسوم إلغاء تجارة الرقيق
٥١	• مرسوم عتق الأرقاء
٥٥	الفصل الثالث
٥٧	الرق والإسترقاق في مجتمع الفونج
٧٤	الرقيق والسلطة في سلطنة دارفور
٨٥	الفصل الرابع
٨٩	الرقيق في الثورة والدولة المهدية
٩٠	• منع تصدير الرقيق
٩٣	• الرقيق في المضائق
٩٦	• الرقيق والجهاد
١٠٠	• رقيق بيت المال
١٠٥	• إنتقال الرقيق من رابية إلى أخرى
١٠٦	• الضوابط والرقابة لحركة سوق الرقيق والمبايعات
١٠٧	• الرقيق الهامل
١٠٧	• الرقيق والسلب والنهب
١٠٨	• استعادة الرقيق الأبقى
١١١	• أمن الطريق
١١٢	• جارية، خليعة، سرية، أم ولد، معتقة
١١٣	• الرقيق والإحسان
١١٤	• سوق النخاسة
١١٦	• الرقيق والأسعار والعملية
١١٧	• الرقيق وإصلاحات المهدية

١١٩ _____ الفصل الخامس

١٢٣ _____ الحكم الثنائي : تحلل علاقات الرق والاسترقاق

١٢٣ _____ السياسة العامة .

١٣٨ _____ . إحصاء السكان . بقايا تجارة الرقيق . حصر تسجيل الرقيق

١٥٠ _____ . ضبط المفاهيم

١٥٣ _____ . عصبة الأمم .

١٥٥ _____ . مذكرة زعماء الطائفة

١٥٨ _____ . تصفية الرق وآليات القانون

١٦٥ _____ . تأجير الرقيق ، إتاوات الإمام

١٦٦ _____ . ألبد العاملة وسوق العمل

١٧٧ _____ . تحلل واضح لحوالات الرق

١٨٥ _____ الهوامش

١٨٧ _____ هامش (١) الرق

١٩٤ _____ هامش (٢) تجارة الرقيق

١٩٧ _____ هامش (٣) مقتطف من رسالة أبو زيد القرواني

١٩٨ _____ هامش (٤) التمرد والعصيان

٢٠١ _____ هامش (٥) الرق والممالك الإسلامية الأفريقية

٢٠٥ _____ الملاحق

٢٠٦ _____ وثائق المهدي

٢٠٧ _____ دليل الوثائق

٢٠٩ _____ رسائل المهدي والخليفة

٢٤٣ _____ دفاتر بيت المال

٢٩٧ _____ عقود مبيعات الرقيق

٣١٣ _____ وثائق الحكم الثنائي

٣١٥ _____ دليل الوثائق

٣١٧ _____ الوثائق

٤٤١ _____ المراجع

٤٤٢ _____ المراجع العربية

٤٤٤ _____ المراجع الاجنبية

تقديم

«يوم يُسرق الإنسان، يفقد نصف رجولته».
الأوديسا

«أَيُّما حر تزوج أمة، فقد استرق نصفه».

عمر بن الخطاب

«ما كان يسمى بالديمقراطية في أثينا - لم
يمس مؤسسة الرق، مما سمح للأغنياء
الاستمتاع بثرواتهم دون قهر المواطنين الأحرار».
برتراند رسل

رغبة جامعة ومقيمة، أشبه بالهاجس، تسكن الخاطر سنوات وعقوداً، لمزيد من المعرفة بسودان ١٥٠٠-١٩٠٠، عصر التشكل والتكوين، تأسيس دولة الفونج - العبدلاب، وهزيمة المهديّة ثورةً ودولةً. وما أكثر ما تكثفت الرغبة والهاجس في سؤال: أي مؤثرات وعوامل ومؤسسات أسهمت في كيمياء ذلك التشكل والتكوين؟ وانبثقت عن السؤال فرضية، مبهمة الملامح نوعاً ما، نفترض أن من سائر المؤثرات والعوامل، وهي كثر، لعبت أربع مؤسسات دور المفاعل الناشط، وهي:

- علاقات الأرض.

- علاقات الرق والاسترقاق.

- الفكر الصوفي والطرق الصوفية.

- الكيانات الإثنية والتكوينات الاجتماعية ونسق المعتقدات للقبائل النيلية: (Nilotics) وعلاقة النسق بمعتقد التوحيد.

سواء صمدت الفرضية، أم انتهت إلى ما ينتهي إليه مقتضى الأثر عند حافة النهر، فإنها دفعت بالاطلاع الموسمي والبحث المجتزأ في مراجع تاريخ السودان، نحو وجهة وإطار. وأوعزت من طرف

خفي، أن تحصيل وكسب المعرفة في مسألة ما، لا يتقوم بالاطلاع مهما اتسع وتنوع، وإنما وبالكتابة عنها وفيها. واقتربت بالذهن نحو إعادة اكتشاف المسلمات الرياضية الأولية، عن أقرب مسافة بين نقطتين، عندما أرشدته إلى الوثائق: غزارة ومصداقية في المعلومة والحدث، اختزال في زمن الاطلاع، وإيجاز في الكتابة - وهذه الأخيرة ذات أهمية خاصة في ظروف السودان، لأن المثل الدارج اكتفى بوصف القراءة، القرابة أم دق*، ونسي أن الكتابة هي الدق ذات نفسه.

لماذا الوثائق ؟

عدة دوافع :

دافع ذاتي: محاولة لاستقصاء المعرفة من مصدرها الأول، وبحث عن إجابة على أسئلة ظلت حائرة، وبعضها غائم سائب، وبعضها يستقصي تفسيراً لوقائع، ومنها ما استقصى عليه التعامل مع ظاهرات ماثلة تباعد بها الزمن عن جذورها ومنشئها.

دافع ظرفي: وحدة الاعتقال ووحشة الإقامة الجبرية، وتعمد بل واستحالة تبادل وجهات النظر والرأي مع المختصين والعارفين، اختصاراً للوقت واقتصاراً للجهد، وإرشاداً للأفضل من المراجع... أصبحت الوثائق البديل النتاح، وأضحى الحوار معها نصف المشاهدة ونصف المعاشاة لعصرها، وأمسى نصها ضابطاً ومنظماً للخلاصة والاستنتاج.

دافع إجرائي: التحلل مؤقتاً، أو التخفيف قليلاً، من مرجعية كتب الرحالة، والجرعة الفائضة حتى الشرق، التي غصت بها كتابات تاريخ السودان، في عصوره المختلفة من مروي، والمقرة، وعلوة، وسنار وقرى، والفاشر والبقة، وبامبيو والخرطوم.... مع خيار الصبر المؤقت على ظمأ جفاف الوثائق حتى تفيض وتنهمر يوماً ثمرة دفاقة.

لكتب الرحالة دورها ووزنها المتعاظم طرداً مع غياب الوثائق، لكنها ليست بديلاً عن وثيقة مهترئة الأطراف ترصمها الثقوب. فوثيقة واحدة تدفع بوجهها مدونات الرحالة إلى المقعد الخلفي، وتبقى لمفوناتهم ومشاهداتهم وانطباعاتهم، ولاستنتاجات المؤرخين منهم، صفاء وعذرية النظرة الأولى والانطباع الأول للوافد الأجنبي الذي يلتقط ما يعتبره أهل البلد بحكم العادة، عادياً مألوفاً لا يشير انتباهاً ولا يستفز عقلاً.

محاولة، مجرد محاولة، لتجميع وتعبئة واستثمار الموارد الذاتية لمراجع التاريخ، دون انغلاق أو عزلة، ودون إضفاء مسحة أيديولوجية على المصدر المحلي من وثائق وأثار وروايات، تغدق عليها ما ليس لها.

* الدق: بالنارجة السودانية، هو الضرب. والقرابة أم دق هي القراءة التي يصحبها الضرب.

إطلاق الشعار على عواهنه، على حل شعره وحبله على الغارب، قد يؤدي إلى حرق الكتب، مصادرة الكتب، إزاحة مراجع ومصادر عن أرفف المكتبات وأقراص الحافظات، وإحلال مصادر ومراجع وأقراص رسمية، معقمة، مجازة، مستأنسة.... حتى تدور عليها الدوائر وتزاح هي الأخرى يوماً.

ذاك ما كان من أمر رغبة المعرفة ومنهج الوثائق. فماذا عن التوثيق والتعليق على مؤسسة علاقات الرق والاسترقاق في هذه الصفحات؟

الوثائق هي الأصل والمتن، حتى في مواضع غيابها، كما في مروي، أو حضورها الضنين في ممالك النوبة المسيحية، أو إطلالاتها البتيمة كما في الفوج والفور - فهو غياب آني لحضور آجل، مثلما ترك علماء الفلك مساحات سماوية شاغرة لكواكب ما كانت قد اكتشفت يومها، ثم رصدتها أجهزة التلسكوب الحاذقة في المساحة - النبوة.

أما التعليق فهو الحواشي على المتن والتفريع عن الأصل، وفي حالات، جهد إضافي للاستيعاب بصوت عال كشقاء التسميع في المدارس، وفي حالات أخرى أقرب إلى الحشو والتطفل على النص والمعنى.

لكن، ما من بحث يستقيم على عوده، وتستقر أركانه، عن علاقات الرق والاسترقاق في المجتمع السوداني، إن لم يتخذ من عهد التركيبة ١٨٢١-١٨٨٥، محوراً له، فهي الذروة، التي دفع محمد علي باشا تلك المؤسسة نحوها، ولا تتضح الصورة على السطح من الجانبين، إلا بتسلق واعتلاء القمة. فما فعلته تجارة الرقيق والاسترقاق عبر الأطلسي في غرب أفريقيا، فعلته التركية في السودان. وفي الحالتين كان الاسترقاق واستحواز الرقيق الهدف الاستراتيجي الأول، تخضع له وتليه في الأهمية أهداف أخرى كالتنقيب عن الذهب أو اكتشاف منابع النيل.... والفيصل هنا الوثائق، لا تحليل وترجيح المؤرخين، أو نفاق محمد علي ومن خلفه في العرش أمام فناصل الدول الأوروبية. قال الباشا، و«بعضمة» لسانه، في رسائله لابنيه: المقصود الأصلي من هذه التكاليف الكثيرة والمتاعب الشاقة ليس جمع المال كما كتبنا إليكم ذلك مرة بعد مرة، بل الحصول على عدد كبير من العبيد الذين يصلحون لأعمالنا ويجدرون بقضاء مصالحنا.... والهدف من إرسال قوة كافية جيدة العدة والعتاد لتلك المناطق هو الحصول على عبيد يصلون إلى معسكرات أسوان بسلام... فالعبيد الملائمون للجندية تعادل قيمتهم قيمة الأججار الكريمة بل أكثر قيمة.....

بعد الاطلاع على ما تيسر مما كتبه المؤرخون السودانيون والمصريون والبريطانيون وبعض الأوربيين عن التركية، ومراجعة مجلدات «تقويم النيل»، وتصفح كراسات في أرشيف دار الوثائق القومية تحوي عناوين ورموزاً ورؤوس مواضيع وثائق التركية من دار الكتب بالقاهرة، واستنساخ النص الكامل لوثيقتين - دفتر معية - للباحثة سلمى فضل بشير في محفوظات الدار، اكتملت قائمة الوثائق الأساسية الضرورية عن التركية.

أسقط في البدا وثائق فترة التركية ليست متوفرة في دار الوثائق القومية في الخرطوم. أين؟ أكثرها في دار الكتب وعابدين في القاهرة، بعضها في مكتب المستعمرات في لندن، بعضها في أرشيف السودان بجامعة دم.

ليس في ذلك ما يشير الدهشة.

أثار الدهشة أن السلطات المختصة بدار الكتب في القاهرة، منعت الاطلاع على وثائق التركية، والتركية واقعة تاريخية حدثت في السودان! ويعجز العقل عن اكناه السر أو معرفة السبب. أهو أمني؟ أم هو سياسي؟ أم للصيانة والجرد السنوي!

ليست هذه بشكوى. فالشكوى سلاح العاجز. ولاهي برجاء يُرفع لسلطات دار الكتب أو السلطة التي خولتها تلك السلطات والمخولة لكل سلطة في مصر منذ عهد الفراعنة. إنها ملاحظة عتاب مبثوثة للمؤرخين المصريين قاطبة، والمعنيين منهم بفترة التركية خاصة مشفوعة بواقعة يعلمها أو سمع عنها بعضهم: إن الوثائق الدامغة التي استندت إليها مصر في نزاعها مع إسرائيل حول ملكية أرض طابا، قدمتها لمصر دار الوثائق القومية في الخرطوم، وعن طيب خاطر يماس الفشامة! كان الواجب الوطني، والمعرف الوثائقي تجاه وثائق تاريخ السودان، يحتم يومها الارتقاء بقيمة الرهان وسعر المساومة: هذه بتلك.

وثائق التركية في مكتب المستعمرات وجامعة دم، على أهميتها، ليست عوضاً لوثائق التركية في دار الكتب في القاهرة. ولاتفني عنها المقتطفات، وبعضها مطول، في العديد من المؤلفات العربية والإنجليزية عن التركية. لذا تأجل الفصل الخاص بالتركية عن هذه الصفحات، ليصدر عندما ترفع دار الكتب حظرها.

في سياق التقديم، لا يضير طرح بضعة ملاحظات وإشارات:

الأولى : وجهات نظر متباينة حول طابع الرق والاسترقاق في أفريقيا لعلماء وباحثين - من فرنسا والولايات المتحدة - بعضهم مؤرخ وبعضهم عالم اجتماع وأثنوبولوجيا. وما كان لوجهات نظرهم أن تثير الاهتمام في هذا المنحى، لولا ورودها في كتاب ل. كابيتني عن تاريخ دلمسالييت - ص 4-6 وتداخل النسيج الاجتماعي بين ذلك الجزء من الوطن ومجتمعات وسط وغرب أفريقيا.

وجهة النظر الأولى تتلخص في أن مفهوم الرق في أفريقيا يختلف عنه في أوروبا. وهذا بدني وطبيحي. لكن هذه البهيمية تحولت إلى مرتكز نظري، يكاد يمحور عن الرق في أفريقيا طابع التملك والامتلاك، طابع القهر والفقر، ويكاد يقول أن الرقيق الأفريقي يكاد يتقبل علاقة الرق طوعاً وعرفاً، إن لم يسع إليها بظلمته. وتسوغ ذلك بفرضية أن في أفريقيا ساد عرف «حق السيادة على الناس»، وأصبح حق امتلاك الناس جزءاً لا يتجزأ من نسق علاقات القرابة والزواج، جزءاً من علاقات اجتماعية تتضمن ذلك الحق. وأنه إذا كان نقيض الاسترقاق في أوروبا وأمريكا هو الحرية، فإن مفهوم الحرية في أفريقيا لا يعني استقلال الذات، بل الانتماء بمعنى العضوية في جماعة محلية. فالشخص المملوك كان بلا انتماء عندما دخل محيط للجماعة التي استرقته، أو امتلكه أحد أفرادها. لكنه وبالتدريج يمتص، يستوعب في نسق القرابة kin-group في الجماعة التي استضافته أو آوته. وهكذا تستمر عملية استيعاب الرقيق في العشيرة والقبيلة. ولهذا لم تعرف أفريقيا عصيان الرقيق.

تأخذ وجهة النظر الثانية على الأولى، لأن فكرة الامتصاص والاستيعاب تعزل ظاهرة الرق عن ولقمتها التاريخي، وتغفل عن القصد الاقتصادي للعلاقات الاجتماعية. وتتلدي وجهة النظر الثانية بالتعامل مع ظاهرة الرق في أفريقيا في إطار علاقات إنتاج استغلالية، والنظر للرقيق كوسيلة إنتاج في يد المالك، والرقيق كطبقة، والنظر في تكلفة امتلاك الرقيق في توزيع الثروة والسلطة، ودور الرقيق كمصدر للعمل، ونقول بأن إنتاج عمل الرقيق كان يوجه للسوق وليس للاستهلاك الذاتي... وتخلص إلى أن الرق في أفريقيا كان نمط إنتاج عبودي Slave mode of production.

اجتزأت وجهة النظر الأولى نمطاً من أنماط الاسترقاق في أفريقيا، أو في بلد أفريقي بعينه، في فترة تاريخية بادرة من تطوره، وعممته على كل مجتمعات القارة في كل مراحل تاريخها. لا جدال في أن بعض البلدان أو المجتمعات الأفريقية مارست ظاهرة استيعاب وامتصاص القبائل والعشائر للأرقاء خاصة في مناطق التماثل الإثني، وعرفت مجتمعات دار مسالييت، بحسب ما أورده كابيتني في

كتابها، إيواء الهوامل والمقاطيع واعتبرتهم من موابيها. لكن مجتمعات دار مساليت تاجرت في الرقيق، باعت فيهم واشترت، بما في ذلك موابيها. والمرجع كابيتني مرة أخرى، ووثائق الفور والمهدية. ففي المجتمعات العشائرية البدوية، ونسيجها الدقيق في علاقات القرابة، يكاد الفارق يتلاشى بين الأرقاء والهوامل والمقاطيع.

من جانب آخر، لم توفق وجهة النظر هذه، عندما قابلت بين مفهوم الحرية في أوروبا، ومفهوم الحرية في أفريقيا وانتقصت من الثاني، إن لم تنسخه تماماً. فالفرد في الكيان العشائري القبلي حر بانتمائه لذلك الكيان، يحدد ذاته، يحقق ذاته، تكتمل ذاته، بانتمائه ذاك، ويعبر عن ذاته بعد بالقدر الذي يعبر فيه عن الكيان، شاعر القبيلة، فارس القبيلة....، عضو القبيلة، ود القبيلة، بت القبيلة. لهذا يثور لشرف القبيلة ويذود عن حماها، ويحمي القبيلة وتنتصر له، وتغديه إن وقع في أسر واسترق. فمفهوم الحرية تطور وتعددت دلالاته مع تطور المجتمع الإنساني، ومعه تعددت دلالات الذات والانتماء - المواطن الأمريكي أو البريطاني أو الألماني المختطف في بيروت، لا يقتصر مصيره على أسرته أو فصيلته الإثنية، أو على المؤسسة التي يعمل بها أو أوفدته في مهمة، بل تبني قضيته الدولة، وهو الفرد الموغل في فرديته وذاتيته في مجتمع تمثل حرية الفرد واستقلال الذات إحدى قيمه الحضارية.... وابتعد أصحاب وجهة النظر هذه عن وقائع تاريخ الرق والاسترقاق في أفريقيا عندما نفوا عنه عصيانات الرقيق تأسيساً على فرضيتهم الهشة - هامش (٤).

استحتاج وجهة النظر الثانية، أن الرق والاسترقاق في أفريقيا كان نمطاً للمجتمع العبودي، أو أسلوب الإنتاج العبودي لم تؤسس له، ولم تقدم له بوقائع وشواهد وتحليل. إنما طرحت آليات وأدوات منهج التحليل والتفسير الطبقي التاريخي مجرداً. لكن ما قيمة وجدوى وفاعلية هذا المنهج بالذات، وهو ناقد بطبعه، إذا كان إعماله مسخراً لإثبات ودعم رؤية مسبقة؟

مازالت علاقات مؤسسة الرق والاسترقاق الأفريقية بعيدة عن الدراسات الباطنية متعددة التخصصات العلمية. فهي ظاهرة تاريخية اجتماعية ذات خصوصية وتفرد. ولا يجوز دغمها في دراسات تجارة الرقيق عبر الأطلسي، عبر الصحراء، عبر البحر الأحمر، أو إلحاقاً بها، وكأنها أحد آثارها الجانبية.

الثانية : أفاض علماء الاجتماع والتاريخ في دراسة وتحليل نشوء علاقات الرق وتطورها وتعدد أشكالها في العالم القديم ، مصر الفرعونية، فارس، الصين، أثينا، روما.... لكن باستثناء النموذج

الكلاسيكي الروماني، قلما تابعت الدراسات تحليل وتفسخ واهتراء علاقات الرق في النماذج الأخرى. وما كان متوقفاً من القرون الوسطى ومفكرها العناية بظاهرة التحلل والتفسخ تلك وهي تجري تحت أقدامهم.. فالقرون الوسطى في ذاتها مازالت طلاسماً وألغاز تنتظر الحل. لكن بدءاً بالقرن الخامس عشر وحتى السابع عشر، تركزت الدراسات على تجارة الرقيق في أدق تفاصيلها. وبحلول الربع الأخير للقرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر احتلت المقدمة حملة مناهضة تجارة الرقيق والاسترقاق، وما فرضت من اتفاقيات ومعاهدات ومواثيق، تسندها مبادئ ومؤثرات الثورة الصناعية والثورة الفرنسية. وأطل القرن العشرون على سياسات تصفية الرق في المستعمرات، والصراع ضد التفرة العنصرية ومن أجل الحقوق المدنية ومواجهة الاستعمار الاستيطاني... وهكذا غمرت موجات الصراع المتدافعة الطابع المميز لنشوء علاقات الرق والاسترقاق في أفريقيا، قبل أن تستنزفها تجارة الرقيق الأوربية، وتحيطها الدول الاستعمارية الأوربية بالحدود السياسية الإدارية على الخارطة. ومرة أخرى غمرت موجات النضال الوطني، الطابع المميز لتفسخ وتحلل علاقات الرق والاسترقاق، واندغمت في زمرة ظاهرات آثار ومخلفات الاستعمار. فطفأ على السطح طابعها السياسي، وغاص طابعها الاجتماعي والسيكولوجي والاقتصادي.

شح الدراسات والمعلومات - دون تعميم شاطح يتخطى محدودية الاطلاع والمعرفة - حول تفسخ وتحلل علاقات الرق والاسترقاق، على النطاق العام، وفي أفريقيا بصفة خاصة، وفي السودان على وجه التحديد، أبرز إشكاليات وتساؤلات عدة، مثل:

- تجمع نظريات علم الاجتماع على اختلاف منطلقاتها الفلسفية، على أن الرق والاسترقاق، كعلاقات اجتماعية - اقتصادية، كطبقة، لم يتحول إلى آلة رافعة للانتقال بمجمعات الرق إلى درجة أعلى، إلى علاقات اجتماعية جديدة في مسار المجتمع الإنساني. هذه حقيقة تاريخية متفق عليها. فالأرقاء قادوا العصيان والتمرد الغاضب الأهوج المدمر، ولم ينظموا ويقودوا وينجزوا ثورة تؤسس سلطة سياسية ونظاماً اجتماعياً جديداً على أنقاض القديم. لم يرق الرقيق للوعي بذاته كطبقة، كقوة اجتماعية ذات مظالم ومصالح مفصح عنها في نسق محسوس، مرتبطة بحركة ولو بطيئة، بتنظيم ولو هلامي، يتجه نحو هدف، واستنباط الوسائل الملائمة لبلوغه. لم ينف الرقيق ذاته ليعيد تشكيلها في كيان جديد، يعيد وفق رؤاه صياغة المجتمع. وحتى عندما توفرت له مقومات التنظيم والحركة، كما في ثورة الزنج، أو ظاهرة الممالك المتفردة في مصر، أعاد إنتاج علاقات الرق والاسترقاق: بشر قادة

الرج أتباعهم باسترقاق الملاك وتسري الحرائر. واستجلب الممالك، عندما استولوا على السلطة، الرقيق من القوقاز وأفريقيا، وظلوا طائفة مغلقة معزولة حتى مذبحة القلعة.

كل هذه الحقائق معلومة ولا جدال حولها. لكنها تثير التساؤل: لماذا؟ إنها نتيجة، فما هو السبب؟ ما هي العوامل الموضوعية والذاتية التي قعدت بتلك الطبقة والعلاقات والمؤسسة أن تنمو نحو علاقات أرقى أو أفضل؟ لماذا كان مصيرها التحلل والتفكك (Disintegration).

عرف التاريخ تفوق أرقاء، كأفراد أفذاذ، حرص شيخ المؤرخين محمد عبد الرحيم أن يحصر نماذجهم في التاريخ العربي الإسلامي، وفي السودان خاصة. ومن الإنصاف للرجل وإسهامه، أنه حاول معالجة ظاهرة الرق في شمولها: عند قدماء المصريين والهنود والفرس والعبرانيين والصينيين واليونانيين والرومان والمسلمين، خلال رحلته إلى مصر - منتصف الثلاثينيات - بحثاً عن مصادر ومراجع في محفوظات دار الكتب المصرية، لتاريخ السودان بعد فتح محمد علي باشا حتى بداية القرن العشرين: «جمعت ما وجدته منشوراً بأمهات الصحف من أخبار السودان السياسية والحرية والاقتصادية والأدبية التي يرفعها إذ ذاك حاكم السودان ومديرو المديريات.....؟» (العروة في السودان - محاضرة - القاهرة ٢٣ فبراير ١٩٣٥).

على أن صعود أحد الأرقاء لموقع هام في السلطة، لا يستند إلى قاعدة الأرقاء كقوة اجتماعية، مثل اعتلاء شيخ قبيلة لذات المنصب تحيط به وتحميه القبيلة، ويرث المنصب بعده أبنائه أو من تختارهم القبيلة. ففي حالة الرقيق لا يرث المنصب بعده أبنائه أو من يختاره الأرقاء. فقد رفعتة للمنصب إرادة مالكة الحاكم، السلطان، الخليفة، الملك، رفعتة ثقة المالك في طاعة مملوكه، حتى المالك في توظيف مواهب مملوكه التي يعتبرها امتداداً لموهبته. وقد يرفعه مالكة الحاكم للمنصب نكابة في الأقربين أو درء شرهم ومهما علا شأن المنصب يبقى الرقيق رقيقاً، وإذا عتقه مالكة يبقى رقيقاً معتقاً، مشلولاً عن تخطي الحاجز الزجاجي السميكة المنسلل بين المالك والمملوك، بين من كان مالكاً وأعتق، ومن كان مملوكاً وعُتق.

إعادة الرقيق إنتاج علاقات الرق في حالات عصيانهم وتمردهم، سلبتهم الوعي بالدعوة لتصفية الاسترقاق. تبني تلك الدعوة مصلحون اجتماعيون من صفوف الملاك، وعوا مأساة الرق إنسانياً، أو أدركوا بحس شفاف أن عمل الرقيق فقد جدواه الاقتصادية، أو تلمسوا بقرون استشعار حماسة تحت الرماد وميض نار الانفجار. ولم يتوجهوا بخطاب دعوتهم الإصلاحية للأرقاء، بل للملاك.

الثالثة : لماذا صمت نوار ١٩٢٤ عن مشكلة الرق في السودان؟ لماذا صمت بعضهم بخمسة عشر عاماً مؤتمر الخريجين؟ فتورة ٢٤ لم تكن فقط ذاك المشهد البطولي في طابور المدرسة الحربية والصدام العسكري بين إسمتالية النهر وموقع كبري النيل الأزرق. كانت سلسلة من أحداث ومشاهد في جمعيات سرية وبرامج سياسية ومراسلات للصحف المصرية ومنشورات سياسية ومظاهرات... وكانت الفترة ١٩١٨ - ١٩٢٤ فترة حرجة فرضت على إدارة الحكم الثاني رفع مسألة الرق إلى أعلى الصفحة في أسبقيات جدول أعمالها. وكان في القيادة الوطنية السياسية للثورة، بشقيها المدني والعسكري، من انحدر من سلالة أرقاء. وكيف يُفسر صمت مؤتمر الخريجين، واتفاقية ١٩٣٦ وثيقة الصلة باتفاقية الحكم الثاني، وكانت سنوات ٣٦ - ٢٨ سنوات تصفية كشف الحساب في مذكرات السكرتير الإداري والحاكم العام، متابعة لحصيلة السيادة التي احتلتها مذكرة كشنر في مطلع القرن حول الرق في السودان. وكان الإحساس بالمشكلة حياً، ولو تأثر من آثارها، كمشروع ملجأ القرش كإجراء مقابل لنشاط مؤسسات التبشير لإيواء الأيتام والمشردين واللقطاء من أطفال الأرقاء في غالبيتهم. وتفجر الإحساس شعراً وغناء....

الرابعة : هل اندثر فولكلور الرقيق مع ما اختاره له الملاك من أسماء كاوية كالرقمة في ذراع الدابة والشامة على جنب البعير؟ فما زال فولكلور الملاك محفوظاً متداولاً كتابة وشفاة، وبعضه مذاق: «دفع الفرخة للمشاطه»، فس الدافع والمدفوع والمستلم! حفظت بعض الوثائق أسماء بذينة ومسيئة للملاك أطلقها الأرقاء على قراهم وريفهم والمستوطنات. وتواصلت تلك الأسماء حتى عهد قريب في القسم الجنوبي لمشروع الجزيرة. وتحفظ بعض الروايات أغاني وأهازيج ومقاطع رجز ساخرة من قاعدة الميراث - الوارث يرث من حيث يول، وهجاء جارية لأخرى بعيوب سيدتها. لكن لا وثائق ولا روايات موثوقة تنقل مشاعرهم، أنينهم وحنينهم ومصيرهم، أم تراها حبيسة الصدور تتناقلها الأجيال خلصة، تشع بها العيون حقداً وأسى، ولا تنطق بها الألسن نخجلاً ومذلة!

الخامسة: عوفي جسد المجتمع السوداني من علاقات مؤسسة الرق والاسترقاق في شكله الاجتماعي الاقتصادي الملموس. لكن مخلفاتها النفسية والثقافية والسلوكية تثقل كاهله، ولا عزاء في أنها مخلفات الماضي. فرب مخلفات أشد وطأة من ضغوط الحاضر:

وقد ينبت المرعى على دمن الثرى وتبقى حزازات النفوس كما هي

والمجتمع السوداني ليس العنزة الفاردة في معاناة مجتمعات أخرى في أفريقيا وقارات أخرى، نعيش مرارة مخلفات الماضي. تكفي الإشارة إلى مجمع يتمتع بديناميكية تطور مشهودة، كالولايات المتحدة الأمريكية، ظل يعاني قرابة قرن ونصف - وما يزال - بين إعلان أبراهام لنكولن، وحركة الحقوق المدنية في الستينيات، لتسقط عن اللغة المكتوبة سبة (Nigger)، وتُحل محلها (African Ameri-can)، دون أن تعادلها (Irish American)، أو (Euro American).

كانت وقفة جريئة، سياسياً وأديباً، تلك التي أقدم عليها عبد الخالق محجوب لمواجهة مخلفات الماضي وتجاوزها، في فقرة من خطابه أمام مؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة الجنوب، في مارس ١٩٦٥:

«وكنّا نأمل لو شملت تلك التغييرات مفاهيم بعض إخواننا هنا، الذين يسموننا أحفاد الزبير. ونحن نقول لهم بصراحة ووضوح: نعم، نحن أحفاد الزبير باشا، فنحن لا نتهرب من تاريخنا. ولكننا ننظر إليه نظرة موضوعية ناقدة. وفي غير مرارة نستمد منه الدروس ونستقي منه العبر. فتجارة الرقيق كانت مدفوعة من المستعمر الأوروبي ولمصلحته، وهي عار عليه في تلك العهود وعار على كل من نفذها. هذه حقائق بسيطة للذين يعرفون التاريخ. ولكننا نذكر من لا يرون سوى الجانب المظلم من تاريخنا العابر، أن إخواننا الأفريقيين نقلوا بالآلاف بل وبالملايين لزراعة القطن في الولايات الجنوبية لأمریکا... فأحفاد الزبير يتغيرون ويتطورون مع الزمن وهم ينون السودان الحديث....».

تجاوز الزمن ربع القرن على هذه الفقرة المشبعة برياح أكتوبر. وتفاقت أزمة المجتمع السوداني عما عرف وحضر آنذاك في مشكلة الجنوب لتصبح أزمة ومشكلة السودان بكلياته: هويته، وحدته، نظام حكمه، ثروته، ثقافته، مكانته في العالم المعاصر... وتراكمت على مخلفات الماضي، بكل ثقلها، رواسب وإفرازات أمس واليوم في الحاضر اللثيم. وشمخ التحدي واستأسد. ويات على أبناء السودان أن يواجهوا التحدي بذات الشموخ والجسارة - أبناء السودان من حيث هم كذلك: أحفاد الزبير وأحفاد من استرقهم الزبير، مواطنون سودانيون أباء تجمعهم وتوحدهم مواطنة لا يحدها ولا يتقص فيها فارق عرق، أو جنس أو دين، لا يستشعرون مذلة من انكسار الرقيق ولا مكرمة من زهو المالك، يعقدون خناصرهم لتحرير الإنسان السوداني من عقده ورواسبه، يردون اغترابه الجسدي واستلابه الروحي، يصارعون حتى يصرعوا مخلفات الماضي في العنجهية وفي مركب النقص، في المباهة بالحسب وفي الحقد والانتقام المؤجل، في النسيان المخدر المريح وفي الذاكرة القلقة الواخزة، في

الاستعلاء وفي الاحتقار المكتوم، في الوقار المتافق وفي الاستهتار الصِّلَف، في الثقة الزائفة وفي الشك
المرتاب.

تلك مهمة جيل، وجيل معطاء، يحمل الرسالة عن وعي بثقلها، لا ظلوماً ولا جهولاً:

«جيل العطاء لعزمتنا حتماً يذل المستحيل ونتتصر،

ومنبذع الدنيا الجديدة وفق ما نهوى

ونحمل عبء أن نبني الحياة ونبتكر،

محمد المكي إبراهيم

فلا يتوهمن جيل العطاء أن مهمة الإبداع سهلة، وطريق الابتكار سالكة، إنها شحنة من التوتر
والعناء والفعل - الفعل الأمر الناجز في رؤى التجاني:

«فَتَخَيَّرَ وَصِفَ وَصَوَّرَ رُؤَى الرُّوحِي وَصَنَعَ وَاصْنَعَ الوجودَ المَغَايِرَ».

الخرطوم : أكتوبر ١٩٩٣.

الفصل الاول

مَرَّوِي: المعلوم والمجهول

الرق في ممالك السودان المسيحية

رقيق السودان وممالك مصر

مروى: المعلوم والمجهول

حضارة مروى تتمتع وتستعصى، ماتزال، على من يخطب ودها من غير أهل التخصص، ولايتوانى بعض أهل التخصص أن يبعث الإحباط، مثل ب. ل. شيني، مع كامل التقدير لعطائه: «اكتشاف القصور والمعابد والمقابر، يقدم معلومات فنية وتاريخية هامة، لكنه لايقول سوى القليل عن حياة الناس وزراعتهم أو تنظيمهم الاجتماعي، ولانملك سوى التخمين حول كل ذلك من الآثار المبعثرة التي وصلت إلينا من الماضي. وإذا كنا لانعلم كيف كان تنظيم الدولة، وكيف احتفظ ملوكها وملكانها بالحكم، فإننا نعلم أنها كانت دولة ملكية». ص ١٥٣.

لكن ضالة الدارس من غير أهل التخصص، هي على وجه التحديد حياة الناس وزراعتهم وتنظيمهم الاجتماعي، وتنظيم الدولة، ملكية كانت أم غير ملكية، وهل كان فيها أرقاء وكيف استرقوا، ومن استرقهم؟ وظيقتهم ودورهم في حياة الناس والمجتمع والدولة، سواء في مروى أو نبتا أو كوش أو الثلاث معاً. وهذه إشكاليات لايفيد معها القياس الشكلي: شيد الأرقاء أهرامات ومعابد مصر، إذن لابد أن يكون أرقاء قد شيدوا أهرامات ومعابد مروى في البجراوية والنقعة والبركل وفرس، تحت إشراف أو تأثير فرعوني.

أي قوى عاملة في مجتمع مروى شيدت الأهرام والمعابد؟ أي قوى عاملة احتطبت الغابات وأشعلت الأتون لصهر الحديد، وأي قوى استخرجت الخام من المناجم، لتال مروى اللقب المحدث برمنجهام أفريقيا؟ فكلتا المهمتين تستلزم كثافة عمل يدوي متواصل ومتجدد، تجدر به قوى اجتماعية

ذات تماسك واستقرار نسبي في هيكلية المجتمع وثنائيته، تتوالد وتتكاثر وتعيد إنتاج كيائها، ترضعه صُلْدَها وصلابة بنيتها، وتورثه دربتها ومهارتها.

بمناهج المنطق السوري الجامدة يباح الاستنتاج. بمناهج التوثيق لتاريخ السودان يقع الاستنتاج بين المكروه والمحرّم، منطقة ذات محاذير يستحسن تجنبها، ومواصلة البحث والتنقيب عن التوثيق نقشاً أو نحتاً، أو قراءة ذكية صبورة للغة مرّوي، في الآثار التي انهالت عليها السّغاية* وزحفت نحوها الصحراء.

سيرة الرقيق في مروي تذرّى في شذرات مبعثرة في ثنابا أسطر بعض المراجع، والبعض ينقل عن بعضه :

- فقرات عابرة عن علاقات مرّوي التجارية مع مصر وأكسوم والجزيرة العربية وفارس والهند وحوض الأبيض المتوسط، وتصدير جلد الأسد والفهد والتمر، والعاج والآبنوس، وريش النعام والرقيق.

- أخبار عن حملات فرعونية على النوبة تدمر وتنهب وتسلم وتسترق الأسرى وتسوق الرقيق.

- حملات رومانية من مصر على النوبة، وحملات مضادة تقودها كنداكة وتحتل الحامية الرومانية في أسوان، وهجمات مضادة ينظمها ويقودها القائد الروماني بترونيس، يدمر نباتا ويرسل للقيصر ١٠٠٠ رأس من الأرقاء.

ليس في الشذرات السابقة ومثيلاتها ما يبيّن عن نسق علاقات رق واسترقاق، أو عن مصدر داخلي للرقيق وتجارة داخلية تلبي الطلب الداخلي، وتصدر مافاض للخارج. فقد يكون الأرقاء أسرى حروب داخلية أو خارجية، وقد يكون من استرقهم القائد الروماني وأرسلهم للقيصر أحراراً وضع الأسر نير الاسترقاق على مناكبهم. وتنسحب ذات الاحتمالات على ماساقه الشاطر بصيلي عن علاقات الأرض والرق في الدول النوبية المسيحية، بما يوحى ضمناً وكأنها انتقلت إليها من العهد المرّوي والمجتمع المرّوي. فهو يتحدث عن أن رئيس الدولة مالك الأرض، والأهالي عبيد يعملون لمصلحة رئيس الدولة، وأن في الأراضي الموقوفة على المعابد، يقوم المعبد مقام رئيس الدولة والأهالي يعملون لصالح المعبد... ومرة أخرى تلوح غواية الاستنتاج السهل، تحت ستار البحث عن جذور وتشكّل تلك العلاقات

* السّغاية هي الغبار أو الرمل الناعم تحمله الرياح ثم يرسب عند تنوعات الأرض وحفرها.

ومؤسساتها - الملك، الأرض، المعبد، الكهنة، العبيد - في مجمع مروي، وكيف أنتقلت للممالك النوبية المسيحية واتشحت بمسوحها. لم يقل الشاطر ذلك صراحة. لكنه اعتبر تلك العلاقات ومؤسساتها معطًى في الواقع السوداني، لم تمسه يد التغيير إلا بعد هجرة العرب المسلمين الذين استحدثوا نمطاً جديداً بتوزيع الأرض على الجماعة، ويقوم الأفراد باستغلالها ودفع الجعل العيني لشيخ القبيلة أو زعيم الدار، فأصبح للفرد نصيب من جهده في الأرض بعد دفع الإتاوة المفروضة.

المعرفة بحضارة مروي مازالت من خارج، لم تنفذ لباطنها، معرفة بالآثار والفنون واللغة والتقنيات، وليس معرفة المجتمع والناس الذين شيدوا الآثار وأبدعوا الفنون، تحدثوا اللغة وكتبوها، اخترعوا التقنيات امتداداً لطاقتهم الإنتاجية وأسسوا حضارة... نحو هذا الشق من المعرفة يستحث علم التاريخ السوداني خطاه.

الرق في ممالك السودان المسيحية

أربع وثائق تلقي القليل من خافت الضوء، على مؤسسة الرق والاسترقاق في ممالك السودان المسيحية، أولاها عهد الأمان الذي تعاطاه عمرو بن العاص مع أهل مصر وفي خاتمتها فقرة تلزم النوبة الذين استجابوا لعهد الأمان أن يعينوا بقدر معلوم من رؤوس الرقيق وقدر معلوم من الخيل: «وعلى النوبة الذين استجابوا أن يعينوا بكذا وكذا رأساً، وكذا فرساً، على أن لا يغزوا ولا يمتنعوا من تجارة صادرة ولا واردة»^(١)*

ودخلت الوثيقة الثانية في التاريخ باسم معاهدة البقط - عهد عبد الله بن أبي سعد بن أبي سرح لعظيم النوبة. وقد تباينت الروايات في تعريب البقط. فمن قائل أنها مستمدة من الكلمة اللاتينية PACT، ومن قائل أنها مستمدة من اللغة القبطية وربما اليونانية. ومن قائل أنها صميمة الأصل والجدور في اللغة الدنقلابية - بقت - بفتح الباء وكسر القاف - وتعني نصيباً من أنصبة إنتاج الساقية. وقد يطيب الانحياز لأصلها الدنقلابي حتى يتبين الرشد من الغي.^(٢)

تنص فقراتها ذات العلاقة بالموضوع قيد البحث: «وأن عليكم رد كل أبق خرج إليكم من عبيد المسلمين حتى تردوه إلى أرض الإسلام ولا تستولوا عليه ولا تردوا عنه. ولا تعترضوا لمسلم قصده وجاوزه إلى أن ينصرف عنه.. وعليكم في كل سنة ثلثمائة وستون رأساً تدفعونها إلى إمام المسلمين من أوسط رقيق بلادكم غير المعيب. يكون فيها ذكran وإناث، ليس فيها شيخ هرم ولا عجوز ولا طفل لم يبلغ

* الأرقام تشير إلى وثائق هذه المرحلة. ثلاث منها سيرد نصها في نهاية هذا القسم.

الحلم، تدفعون ذلك إلى والي أسوان... فإن أنتم أوتيم عبداً لمسلم... أو منعتم شيئاً من الثلثمائة رأس
والستين رأساً، فقد برئت منكم هذه الهدنة والأمان، وعدنا نحن وأنتم على سواء حتى يحكم الله بيننا
وهو خير الحاكمين...»

والوثيقة الثالثة، خارج مجموعة الوثائق وخارج السودان، أنها في النقوش على النصب التذكاري
لانتصارات عزيزه ملك أكسوم (٣٠٠ - ٣٥٠م)، وحملاته على ممالك النوبة، منحدرأ إليها بجيوشه
بوادي نهر العظيرة حتى وصل الكدرو على النيل. ثم انتجته جيوشه شمالاً حتى أبو حمد تطارد
النوبة الحمر. فسلبت ٩٠٠٠ رأس من الماشية وأسرت ٣٠٠٠ أسير بينهم ٦ ملوك.

أما الوثيقة الرابعة، فلاجناح في اعتبارها القطب السالب لمعاهدة البقط - إنها خالية من رؤوس
الرقيق. فقد أقسم الملك شكندة، ملك النوبة، قسم الولاء يوم تتويجه على العرش، إخلاص نيته وطويته
لسلطان مصر الملك الظاهر ركن الدنيا والدين، بيبرس، وأن لا يقطع ما قرر عليه كل سنة على ما كان
يتحصل لمن تقدم من ملوك النوبة: فيقدم نصف المتحصل للسلطان خالصاً من كل حق، ويرصد
النصف الآخر لعمارة البلاد وحفظها من عدو يطرقتها، وفوق ذلك يقدم كل سنة من الأفيلة ثلاثة،
ومن الزرافات ثلاث ومن إناث الفهود خمس ومن الصهب الجياد مائة ومن الأبقار الجياد المنتخبة
اربعمائة، ويقرر على كل نفر من رعاياه العقلاء البالغين ديناراً عيناً، ويفرد منطقة العلى والجبل
خالصاً للسكان...^(٤)

في الوثيقة الأولى يعالج ابن العاص وضع النوبة بالدهاء الذي عرف به، حتى أودى به، فيضيف
تلميحاً على المصريين أن يتولوا أمر النوبة بما يتعدى تأمين الثغور الجنوبية، إما بإقناعهم أو الضغط
عليهم ليستجيبوا لعهد الأمان، ويلتزموا بما يتفق عليه من الرقيق والخيل، منجاة من الغزو وحماية
لانسباب التجارة.

في الوثيقة الثانية، شأن الصوغ المحكم للتراث والتعاهد لدى الروم والفرس ثم العرب المسلمين في
نلك العصور، تنص المعاهدة في صلبها على حالات خرقها وموجبات إلغائها - فتستوي زواج منع
شئ من رؤوس الرقيق، ورد الرقيق الآبق، وإيواء رقيق لمسلم، مع جرائم ومحرمات قتل المسلم والمعاهد،
(أو تعرضت للمسجد الذي ابتناه المسلمون بفناء مدينتكم بهدمه) !

الوثيقة الثالثة لا تفصح عن استرقاق عيذاته لأسراه، وإن كان عُرِف الزمن يخوله. فربما استبقاهم في ديارهم ملاكاً وأرقاء، ملوكاً ورعايا، وفرض عليهم الإتاوات. وربما استرق وسبى واستخار البعض وساقه في مؤخرة جنده يستعرضه في حاضرتة في مهرجان النصر، وترك البقية تعمل وتكدح وتنتج وتؤدي الإتاوة - فقد استرق المملكة النوبية وأنزلها منزلة الولاية التابعة الصاغرة... تلك احتمالات وتكهينات في سياق منطقي شكلي وقياس على العرف والمشابه، نظل متأرجحة بين الإثبات والدحض حتى تطفو إلى السطح وثائق ذلك العصر في أكسوم المعاصرة أو النوبة المعاصرة، أو في مراكز التوثيق في دول انتهت الوثائق والآثار مع الفائض الاقتصادي المستنزف.

أما أخونا في التاريخ والوطن، شكندة، لاشمله الله بمغفرة، فقد «كسر ضهرنا» في الوثيقة الرابعة، رغم خلوها من وصمة الرق.

تهافت هذا «الإضيئة*»، وهو «الحر» سليل بعانخي وتهراقا، وحفيد رماة الحدق، إمام دولة الرقيق- الممالك - في مصر، حتى سوَّغت له طموحاته المريضة أن يعتلي العرش، أو يعتليه العرش، إن جاز التعبير، ليطيح بالتاج عن رأس أخيه واستباح مائستقبجه الأعراف وتحرمه الأديان ومن بينها المسيحية التي يتستر بأقانيمها، يلتزم بملاحقة ملك النوبة داوود وأخيه سنكوا وأمهما وأقاربهما، الذين صمدوا في وجه الغطرسة المملوكية، وقاوموا حتى أنهزموا في شموخ، فلم يستسلموا، إنما تراجعوا جنوباً في دواخل أرض النوبة وظلوا يقاومون، وليت انخذه عرف حدلاً. فبيبرس ذاك الذي توسل إليه بألقابه الضخمة، السلطان، الملك الظاهر، ركن الدنيا والدين، يفضح البحث عن ملفه بين ملفات مبيعات الممالك في أسواق النخاسة، وفق ما يورده د. علي إبراهيم حسن في كتابه (تاريخ الممالك البحرية) أنه رقيق من أصل قفقاسي، عرضه تاجر رقيق في سوق النخاسة في حلب، فرفض أحد الأمراء شراءه لعاهة في عينه. فاشتراه أمير آخر مقابل ٨٠٠ درهم، وسار به فيما بعد إلى مصر فاشتراه الصالح أيوب.

الملاحظات التي صاحبت سقوط سلعة الرقيق من الإتاوة، غائبة عن الوثيقة، لكنها توميء لأمرين: الأول المتغيرات التي لحقت بمعاهدة البقط عبر الزمن وتقلبات الحكم في مصر، إضافة وحذفاً. والثاني إن خلو مفردات الإتاوة من الرقيق، لم يمنع تدفق الرقيق من ممالك النوبة إلى مصر في عصر الممالك..

* الإضيئة هو الذليل الخنوع.

استناداً إلى الوثائق، على شحها وضيق المساحة التي تضيئها، تتضح بعض معالم وقسمات مؤسسة الرق والاسترقاق، وهو في مجمله نزر يسير طابعه التكرار والإعادة، المفضية إلى «كدر السامة التي يجلبها التطويل والإكثار» على رأي ابن قتيبة. ونبأ النوبة فيها مضمراً في ثنايا الإسهاب عن تاريخ مصر والكنيسة المشرقية، ثم الإمبراطورية العربية الإسلامية ومن بعدها إمبراطورية آل عثمان. فالوثائق هي الأساس، وما تقدمه كتب المؤرخين شهادة من الدرجة الثانية، «بينات ظرفية» أو بدل فاقده، أو كما قال، حتى يستعيد تاريخ السودان القديم والوسيط عافيته من أنيميا الوثائق المنقوشة والمنحوتة والمكتوبة.

يقتطف د. مصطفى محمد سعيد في كتابه «الإسلام والنوبة» ص ٢٥٧ من البلاذري (فتوح البلدان) : «لما فتح المسلمون مصر بعث عمرو بن العاص إلى القرى التي حولها الخيل ليطأهم، فبعث عقبة بن نافع الفهري... فدخلت خيولهم أرض النوبة كما تدخل صوائف الروم. فلقي المسلمون بالنوبة قتالاً شديداً... ولم يزل يطالبهم (عمرو) حتى نزع ووصى عبد الله بن سعد بن أبي سرح فصالحهم. قال عبد الله بن صالح عن أبي لهيفة عن يزيد بن حبيب، قال: ليس بيننا وبين الأساود عهد ولا ميثاق، إنما هي هدنة بيننا وبينهم على أن نعطيهم شيئاً من قمح وعدس ويعطونا رقيقاً. فلا بأس بشراء رقيقهم منهم أو من غيرهم. وحلثنا أبو عبيد الله عن عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد قال: إنما الصلح بيننا وبين النوبة على ألا نقاتلهم ولا يقاتلونا وأن يعطونا رقيقاً ونعطيهم بقدر ذلك طعاماً، فإن باعوا نساءهم وأبناءهم لم أر بذلك بأساً أن يشتري».

في رواية للبحثري أن المهدي أمير المؤمنين أمر بالزام النوبة في كل سنة ثلاثمائة رأس وستين رأساً وزرافة، على أن يعطوا قمحاً وخلاً وخمراً وثياباً وفرشاً أو قيمته. وقد ادعوا حديثاً أنه ليس يجب عليهم البقط كل سنة وإنهم كانوا يطلبوا بذلك في خلافة المهدي. فرفعوا إليه أن هذا البقط مما يأخذون من رقيق أعدائهم فإذا لم يجدوا منه شيئاً عادوا على أولادهم فأعطوا منهم فيه بهذه العدة، فأمر بأن يحملوا في ذلك على أن يؤخذ منهم لكل ثلاث سنين بقط سنة. ولم يوجد لهذه الدعوى ثبوت في دواوين الحضرة ووجد في الديوان بمصر.

تبرم التوبيين بمعبء البقط، تناوله ابن خلدون في مقدمته: أصبحت الجزية ثقيلة على الأهالي بعد الإنهزامات فتخلص منها التوبيون بإشهار إسلامهم.

على ذكر عبد الله بن سعد بن أبي مروح، والدور الذي لعبه في تاريخ السودان ومؤسسة الرق والاسترقاق، أورد القرطبي في (الجامع لأحكام القرآن) - مجلد ٤ جزء ٧ ص ٤٠ - قسماً من السيرة الذاتية لهذه الشخصية المثيرة للجدل. فهي المعنية بما نزل في سورة الأنعام آية ٩٢: «ومن أظلم ممن أتفرى على الله كذباً وقال أوحى إليّ ولم يُوحَ إليه شيء ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله...» فقد كان الرجل صحابياً ومن كتاب الوحي ثم أرتد ولحق بالمشركين. وفحوى القصة كما يرويها القرطبي أن الرسول (ص) استدعاه ليملي عليه آية: «ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثم أنشأناه خلقاً آخر...». ويقال عجب عبد الله من تفضيل خلق الإنسان، وقال: تبارك الله أحسن الخالقين، فقال الرسول (ص) هكذا أنزلت إليّ، فقال عبد الله: لكن كان محمداً صادقاً فقد أوحى إليّ كما أوحى إليه. ولكن كان كاذباً، قلت كما قال.

عند فتح مكة أمر الرسول (ص) بقتله، هو وعبد الله بن خطل ومقيس بن صبابه ولو تعلقوا بأستار الكعبة. ففرّ عبد الله واحتجى بسيدنا عثمان بن عفان - أخيه في الرضاعة - فنيّبه فترة حتى تهدأ الغواطر، ثم أتى به للرسول (ص) طالباً له العفو. فصمت الرسول (ص) طويلاً ثم استجاب. وبعد ذهاب عثمان وعبد الله قال الرسول (ص) لمن كانوا معه من الصحابة: ماصمت إلا ليقوم أحدكم فيضرب عنقه. فقال له أحد الأنصار: فهلاً أومأت إليّ؟ فقال الرسول (ص) إن النبي لا يبغي أن تكون له خاتنة الأعين.

شخصية أخرى لا تقل إثارة للجدل، في تاريخ السودان ومؤسسة الرق والاسترقاق، أورد سيرتها الأب د.ج. فانتيني في كتابه «تاريخ المسيحية في الممالك النوبية القديمة» ص ٤٠، يقول إن أول نوبي مسيحي كان خصياً من خصيان الكنداكَة في مروي وكبوشية حوالي عام ٣٧ م. وكان وزيراً وخازناً لأموال الكنداكَة - بمعنى آخر كان رقيقاً، من صلب مؤسسة الرق والاسترقاق في السودان المسيحي. تعلم مبادئ اليهودية في مصر ثم سافر للقدس للحج، فالتقى المسيحيين وقرأ أشعيا، وعمده المسيحيون في قصة جيدة الحبك يسردها فانتيني في مقتطف مطول من كتاب أعمال الرسل ٨-٢٦. ويضيف أن ذلك الخصي كان فيما يبدو ملماً باللغة اليونانية التي قرأ بها أشعيا، وربما كانت اليونانية معروفة ومتداولة في بلاط الكنداكَة وبين التجار.

تواصل تدفق قوافل رقيق ممالك النوبة المسيحية نحو مصر، بشهادات ووقائع يتناقلها من أرحوا لتلك الحقبة عن المسعودي والمقرئزي. فالملك سمامون ملك دنقلا، بعث سفارة لسلطان مصر

صحبت معها هدايا بينها مائة وتسعون رأساً من الرقيق، في وطيس تنافس ملوك النوبة كسب ود السلطان، أو كفاية شره. وفي المتناقل عن المقريري أن وفرة الرقيق الذي غنمه المماليك من النوبة خلال الحملة التي شنّها «النقد السج» يبيسر بالتواطؤ مع سقط المتاع شكندة، تذنت بأسعار الرأس إلى ثلاثة دراهم. وما تبقى بعد البيع والقتل كان عشرة آلاف. ويسرد المسعودي قصة شراء أهل أسوان خلال العصرين الأموي والعباسي مساحات واسعة من أراضي النوبة المجاورة - منطقة مريس - وعندما دخل الخليفة المأمون مصر عام ٨١٩م أوفد إليه ملك النوبة وفدًا يحيطه علماً أن الأراضي والضيايع المعنية تدخل ضمن مملكته وممتلكاته، وأن رعاياها أرقاؤه ولا يحقّ لهم بيعها. ويطلب من المأمون ردها إليه. ولما علم من أبتاع تلك الضيايع أنها ستنتزع من أيديهم، احتالوا ولقنوا النوبة أن ينكروا عبوديتهم للملك عندما يسألهم حاكم أسوان، الذي كلفه المأمون البت في الشكوى فلما استدعاهم الحاكم قالوا إن علاقتهم بمليكهم مثل علاقة المسلمين بخليفتهم وأنهم ليسوا أرقاء - ص ٢٦٧ (الإسلام والنوبة...)

الناس على دين ملوكهم والأرقاء على دين ملاكهم: ألا يلفت النظر ألا ينصر عهد عمرو بن العاص ولا عهد عبد الله بن سعد بن أبي سرح على عتق الرقيق النوبي المسيحي أو حامل المعتقدات الأفريقية، إذا دخل الإسلام ليعود إلى دياره حراً وداعية للإسلام، بدلاً من مغادرته كرقيق أبق؟

لعل مدخل البحث عن الإجابة في المنقول عن يزيد بن حبيب وعن الليث بن سعد، وفي حقيقة أن عمرو بن العاص وعبد الله بن سعد بن أبي سرح كانا - فيما بعد - من النواة الصلدة للحكم الأموي الذي تجاسر ورفض رفع الجزية عن استجاروا منها برحمة الإسلام!

وثائق ممالك السودان المسيحية

الوثيقة (١)

عهد الأمان الذي أعطاه عمرو بن العاص لأهل مصر

هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفسهم ومثلتهم وأموالهم وكنائسهم وصلبهم وبرهم وبحرهم، لا يدخل عليهم شيء من ذلك ولا يتقص، ولا تسكنهم النوبة. وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا على هذا الصلح وانتهت زيادة نهرهم خمسين ألف ألف. وعليهم ما جنى لصوبهم فإن أبى أحد منهم أن يجيب رفع عنهم من الجزية بقدرهم وذمتنا من أبى بريته، وإن نقص نهرهم من غايته إذا انتهى رفع عنهم بقدر ذلك. ومن دخل في صلحهم من الروم والنوبة فله مثل ما لهم وعليه مثل ما عليهم. ومن أبى منهم واختار الذهاب فهو آمن حتى يبلغ مأمنه أو يخرج من سلطاننا. عليهم ما عليهم إنلاتاً في كل ثلث جباية ثلث ما عليهم. وعلى مافي هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخليفة أمير المؤمنين وذم المؤمنين. وعلى النوبة الذين استجابوا أن يعينوا بكنا وكذا رأساً وكذا وكذا فرماً على ألا يغزوا ولا يمنعوا من تجارة صادرة ولا واردة.

وشهد عليه الزبير وعبد الله ومحمد ابنه وكتب وردان وحضر.

نقلًا عن كتاب «الإسلام والنوبة...» ص ٢٥٥

نقلًا عن الطبري.

عهد عبد الله بن سعد بن أبي سرح لعظيم النوبة

بسم الله الرحمن الرحيم. عهد من الأمير عبد الله بن سعد بن أبي سرح لعظيم النوبة ولجميع أهل مملكته. عهد عقده على الكبير والصغير من النوبة من حد أرض أسوان إلى حد أرض علوة. إن عبد الله بن سعد جعل لهم أماناً وهدنة جارية بينهم وبين المسلمين ممن جاؤهم من أهل صعيد مصر وغيرهم من المسلمين وأهل الذمة. إنكم معاشر النوبة آمنون بأمان الله وأمان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم أن لا نحاربكم ولا ننصب لكم حرباً ولا نفزركم مادمتم على الشرائط التي بيننا وبينكم، على أن تدخلوا بلدنا مجازين غير مقيمين فيه، وندخل بلدكم مجتازين غير مقيمين فيه. وعليكم حفظ من نزل بلدكم أو يطرقه من مسلم أو معاهد حتى يخرج عنكم. وإن عليكم رد كل آبق خرج إليكم من عبيد المسلمين حتى تردوه إلى أرض الإسلام ولا تستولوا عليه ولا تردوا عنه. ولا تعرضوا لمسلم قصده وجاوزه إلى أن ينصرف عنه. وعليكم حفظ المسجد الذي ابتناه المسلمون بفناء مدينتكم ولا تمنعوا منه مصلياً وعليكم كسبه وإسراجه وتكرمه. وعليكم في كل سنة ثلاثمائة وستون رأساً تدفعونها إلى إمام المسلمين من أوسط رقيق بلادكم غير المعيب، يكون فيها ذكران وإناث، ليس فيها شيخ هرم ولا عجوز ولا طفل لم يبلغ الحلم، تدفعون ذلك إلى والي أسوان. وليس على مسلم دفع عدو عرض لكم ولا منعه عنكم من حد أرض علوة إلى أرض أسوان. فإن أنتم أويتم عبداً لمسلم أو قتلتم مسلماً أو معاهداً، أو تعرضتم للمسجد الذي ابتناه المسلمون بفناء مدينتكم بهدم أو منعتم شيئاً من الثلاثمائة رأس والستين رأساً، فقد برئت منكم هذه الهدنة والأموال وعدنا نحن وأنتم على سواء حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين. علينا بذلك عهد الله وميثاقه وذمة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم. ولنا عليكم بذلك أعظم مائدتين به من ذمة المسيح وذمة الحواريين وذمة من تعظمونه من أهل دينكم ومملكتكم. والله الشاهد بيننا وبينكم على ذلك.

كتبه عمر بن شرحبيل في رمضان سنة إحدى وثلاثين.
نقلًا عن المصدر السابق، نقلًا عن المقرئ (المواعظ....)

قَسَمَ تَتْوِيحَ الْمَلِكِ شَكْنَدَة - ملك النوبة المسيحية

والله ! والله ! والله ! وحق الثالوث المقدس، والإنجيل الطاهر، والسيدة الطاهرة العذراء أم النور والمعمودية، والأنبياء المرسلين والحواريين والقديسين والشهداء الأبرار، وألاً أجحد المسيح كما جحدته يودس، وأقول فيه مايقول اليهود وأعتقد مايعتقدونه، وألاً أكون يودس الذي طعن المسيح بالحربة، إني أخلصت نيتي وطوبتي من وقتي هذا وساعتي هذه للسلطان الملك الظاهر ركن الدنيا والدين بيبرس، وإني أبذل جهدي وطاقتي في تحصيل مرضاته، وإني مادمت نائبه لا أقطع ماقرّر عليّ في كلّ سنة تمضي، وهو مايفضل من مشاطرة البلاد على ماكان يتحصل لمن تقدم من ملوك النوبة، وأن يكون النصف من المتحصل للسلطان مخلصاً من كل حق؛ والنصف الآخر أرصدة لعمارة البلاد وحفظها من عدو يطرقها، وأن يكون عليّ كلّ سنة من الأقبية ثلاثة، ومن الزرافات ثلاث، ومن إناث الفهود خمس ومن الصهب الجياد مائة، ومن الأبقار الجياد المتخبة أربعمائة. وإني أقرر على كل نفر من الرعية الذين تحت يدي في البلاد من العقلاء والبالغين ديناراً عيناً، وأن يفرد بلاد العلى والجبل خالصاً للسكان. وأنه مهما كان لداود ملك النوبة ولأخيه سنكوا ولأمه وأقاربه ومن قُتل من عسكره بسيوف العساكر المنصورة، أحمله إلى الباب العالي مع من يرصد لذلك، وإني لا أترك شيئاً منه قلّ ولا جلّ ولا أخفيه، ولا أمكّن أحداً من إخفائه. ومنني خرجت عن جميع ماقرّرتّه، أو شيء من هذا المذكور أعلاه، كنت برئاً من الله تعالى ومن المسيح ومن السيدة الطاهرة، وأخمر دين النصرانية، واصلني إلى الشرق، وأكفر بالصليب وأعتقد مايعتقد اليهود. وإني لا أترك أحداً من العربان ببلاد النوبة، ومن وجدته منهم أرسلته إلى الباب السلطاني، ومهما سمعت من الأخبار السارة والنافعة طالعت به السلطان في وقته وساعته، ولأنفرد بشيء من الأشياء إذا لم تكن مصلحة، وأنني وليّ من والي السلطان وعدوّ من عاداه، والله على ما نقول وكيل.

رقيق السودان وممالك مصر

استقر أمر مصر للممالك في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، في حقبة أصيب فيها التاريخ بالفراق والغيبوبة. أحكموا قبضتهم على السلطة السياسية، وسادوا على سادتهم اجتماعياً واقتصادياً وعرفياً. وما استنكفوا عن استرقاق أرقاء جدد من أبناء جلدتهم ومن غير أبناء جلدتهم، من السودان وشرق أفريقيا. راجت على أيامهم تجارة الرقيق وانتعشت أسواق النخاسة، وتعاملوا مع الشبكة المترامية لتلك الأسواق في المشرق والمغرب وآسيا وحوض البحر الأبيض المتوسط. وواصلوا هيمنتهم على ممالك النوبة السودانية، وطوقوها من الشمال والشرق حتى انحدرت نحو محاق اضمحللها، ووهنت صلاتها بالكنيسة في الإسكندرية.

ظاهرة ممالك مصر، بكل ما أحاط بها من اللامعقول ليست منبئة، ليست قصف رعد من سماء صافية. إنها ذات تاريخ، ذات جذور ضاربة عميقاً في تربة الإمبراطورية العربية الإسلامية، وتوسعها المضطرد في مقاطعات وأقاليم الإمبراطوريتين الرومية والفارسية، وما استرقت وسبت وأسرت خلال الحروب، وما استجلبت لاحقاً من أرقاء وجواري من بعض الاقطار. وأسهمت في تضخم الظاهرة آليات الصراع الأموي العباسي على السلطة. فأدى الرقيق والموالي وطيفة الداعية والمنظم والمقاتل في ترجيح كفة سيده القادم على سيده الذي كان. وتجمع المصادر والمراجع أن أول من استخدم الممالك على نطاق واسع في البلاط، الخليفة العباسي المأمون - ٨١٣ - ٨٣٣ م - ثم الخليفة العباسي المعتصم - ٨٣٣ - ٨٤٣ م، الذي اعتمد على فرق من التركمان لدعم سلطانه بعد أن اهتزت ثقته في الفرس.

من آدم مستز، يقتطف د. حسن إبراهيم حسن (تاريخ الإسلام...) ص ٣٩٨ - ٣٩٩ ج٢:
«كان الرقيق يكوّنون طبقة كبيرة من طبقات المجتمع الإسلامي في العصر العباسي الأول، إذ كان
الاسترقاق منتشرًا انتشاراً كبيراً. وكانت سمرقند واحدة من أكبر أسواق الرقيق، وبيشة صالحة جداً
لتربية الرقيق المجلوب من بلاد ما وراء النهر. إذ كان أهلها يتخذون ذلك صناعة لهم يعيشون منها. ولم
ينظر الخلفاء العباسيون للرقيق نظرة امتهان وازدراء بدليل أن كثيرين منهم كانت أمهاتهم من الرقيق.
وقد أولع الخلفاء وكبار رجال الدولة باتخاذ الإماء من غير العرب، حتى أنهم كانوا يفضلونهن أحياناً
على العرييات الحرّرات».

في (المقدمة)، فصل ١٨ ص ١٩٨ - ٢٠٠ يحصي ابن خلدون ما كان يحمل لبيت المال في
بغداد من جميع الجهات أيام المأمون، بما في ذلك الرقيق، وبنه القارئ بقوله: «ولا تنكرون ما ليس
بمعهود عندك ولا في عصرك شيء من أمثاله فتضيّق حوصلتك عند ملتقط الممكنات ...» ثم يفصل:
«وجد بخط أحمد بن عبد الحميد عمل بما يحمل لبيت المال ببغداد أيام المأمون من جميع
النواحي... من خراسان... ومن الرقيق ألف رأس... ومن الجزيرة وما يليها من أعمال الفرات... ومن
الرقيق ألف رأس...»

تمايز ظاهرة الأرقاء والموالي في مصر عن رصيفتها في بغداد، أن موالي وأرقاء ببغداد اتخذوا من
خلفاء بني العباس - أو بعضهم على الأقل - غطاء وواجهات سادوا من خلفها. أما في مصر، فقد
أنزع المماليك السلطة وجهاز الدولة الذي كانوا يحتلون كافة مفاصله، ويحيطون بأسراره، وكانوا في
البداء والمنتهى لحمة الجيش ومداه، وحراس القصور وسدنتها وأمناء خزائنها، وكانمي أسرار السلطان
وحريمه وحاشيته. وإذا ما استحال، افتراضاً، أن يتقبل المجتمع العربي الإسلامي استفزاز سيادة الأرقاء
والموالي على مركز الخليفة والخلافة، فقد يمتص آثار الصدمة من سيادة المماليك على إقليم من
أقاليم الخلافة، يعلن ولائه للخلافة وانصياعه للخليفة. لكن ذلك الإقليم كان مصر! وأين كافة أقاليم
الخلافة من مصر!

يورد د. علي إبراهيم حمن (تاريخ المماليك البحرية) غزير المعلومات والحقائق عن نشأة وتورم
ظاهرة المماليك، التي تركت بصماتها على مسار المجتمع المصري والدولة العربية الإسلامية في العصور
الوسيطة حتى الغزو العثماني ١٥١٦ م، والحملة الفرنسية ١٧٩٨ وحتى مذبحة القلعة ١٨١١، إذ
تواصل استغلال الرقيق بكثافة لتقوية الجيش لقرون متوالية في عهود الطولونيين والإخشيد والأيوبيين

والفاطميين بلا انقطاع. وكان التقليد المتبع انتقاءهم في سن يافعة ليخضعوا للتدريب والتعليم والترويض والانضباط وفق مواصفات الجندية. فأكثر ابن طولون من شراء ممالك الديلم سكان جنوب بحر قزوين. فبلغ عدد مناسب لعهد ٢٤,٠٠٠ يافع. وارتفع عدد الجيش في دولة الإخشيد ٩٣٥-٩٦٩م من الأتراك والديلم إلى ٤٠٠,٠٠٠ في مصر والشام. وبلغ عدد الحرس الخاص ٨٠٠٠ مملوك. وأكثر الفاطميون في عهدهم - بدءاً من النصف الثاني للقرن العاشر - استجلاب الممالك للجيش من الأكراد والأتراك والغز والديلم والمغاربة وغيرهم من المصامدة.

إلى عهد الأيوبيين يعود اسم الممالك البحرية، حيث أقاموا لهم معسكرات وثكنات في جزيرة الروضة، وتوسعوا في شراء وأسر واسترقاق سلاات بلاد القوقاز والقفقاس من نهر الفولغا وبحر قزوين، ومن آسيا الصغرى وتركستان وما وراء النهر، إضافة إلى الخليج الإثني المذهل من الروم والروس والتتار والشركس والجركيز والأرمن والأرناؤوط والصقالبة والكروات والبوزنا والمجر والصرب. ويورد الترماتيني في كتابه - الرق - ماضيه وحاضره - أن صلاح الدين الأيوبي اشترى ١٢,٠٠٠ مملوك من الجراكسة والتركمان ودرّبهم وحارب بهم الصليبيين. وبعد موت صلاح الدين دب الخلاف بين أبنائه واستقل كل منهم بطرف. ولما وصل الحكم إلى آخر الأيوبيين، الملك الصالح نجم الدين، رفع شأن الممالك إلى مصاف القادة والرؤساء والوزراء، وبعد وفاته، قتلت جاريته (الأرمينية الأصل) شجرة الدر، ابنة توران شاه وتولت بمساعدة الممالك حكم مصر وتزوجت المملوك أيك ثم اغتالته عندما حاول إزاحتها، فتآمر عليها ابنه وقتلها.

تناول إدوارد جيبون (اضمحلال الإمبراطورية الرومانية...) هذه الظاهرة في سياق حديثه عن حسن بلاء جيوش ولاية مصر في معركة دمياط في مواجهة الصليبيين، فقال: «ماكان لأبناء نور الدين وصلاح الدين ليتصروا، لولا أسلحة عبيدهم أو ممليكهم التار الأشداء الذين كانوا قد اشتروهم وهم في ميعه الصبا من التجار السوريين، ثم درّبوا في المعسكرات وفي قصر السلطان.

«لكن سرعان ماقدمت مصر مثلاً جديداً لخطر العصابات البربرية. فقد ثار غضب تلك الوحوش الضارية التي أطلقت ضد الأجانب، لثقتهم ولي نعمتها الذي أحسن إليها، فقتل توران شاه... وهو يحمل إكليل النصر».

يواصل د. علي إبراهيم حسن «وقد قيل أن ماكان يصل إلى بلاد التركستان من الأقاصيص حول الممالك في مصر، وما كان يذاع عن ثروة الناس في القاهرة، كان باعثاً لكثير من أهل تلك البلاد، على بيع أولادهم وبناتهم ليكونوا في حاشية سلطان مصر» ص ٢٤. فلا غرو أن انتعشت تجارة

الرقيق وكثر وسطاؤها من الأوربيين واليهود وتجار جنوة والبندقية، حتى تجاوز متوسط مايفدون به من رقيق تلك المناطق ٢٠٠٠ رأس سنوياً. وكثيراً ماكان المملوك يحمل لقب سعره في سوق النخاسة مثل لقب الألفي إذا كان سعره ألف دينار، والملكي إذا اصطفاه الشاري لرقيق الملك، أو السلطاني أو الأميري. ويحمل المملوك وأسرته من بعده اسم مالكة الأول حتى بعد العتق. في هذا المناخ كان مباع طولون الأب بعد أن أسر في حرب من الحروب، وهو ينحدر من سلالات تقطن مناطق ما بين تركستان وسييريا، فأهداه نوح بن أسد الساماني إلى الخليفة المأمون في قطع من الأرقاء.

برغم قوة شوكتهم التي لم تُخضع، واستقرار مجدهم وسؤددهم، عاش المماليك في مجموعات مغلقة، واحتكروا الجندية وقصروها على المماليك الجدد. ولم يلحقوا بها أبناءهم بل فرغهم للأعمال الكتابية والإدارية. وكانت حياتهم الانفصام بعينه فحرصوا على التقيد بالورع والتقوى وأداء الشعائر أمام عامة الناس، ومارسوا في حياتهم الخاصة أشنع صنوف المنكر. والتزموا وحدة الصف تجاه الآخر ولم يغفلوا لحظة عن تلك الوحدة لتصدعها صراعاتهم العنيفة، ومن هذا المأمن نفذ محمد علي وكال لهم الضربة القاضية في مذبحة القلعة.

كان لرقيق السودان مساحته التي احتلها في نسيج دولة المماليك من قاعدتها إلى قمته - كافر! إذ يشير المقرئ إلى توسع ابن طولون في استجلاب الرقيق الأسود وحشده في فرق خاصة في الجيش، مما أدى لانتعاش التجارة فيه وتنظيم غزوات لصبه واستحواذه. وعرف عنه أنه أرسل حملات تأديبية من عرب جهينة وريبعة من صعيد مصر ضد النوبة والبجة، واسترق أسراهم كيما تظل طرق قوافل الرقيق آمنة سالكة. ويقال إن عدد الأرقاء السود في الجيش بلغ ٤٠,٠٠٠. وأفرز حكم المماليك مجموعة الكشاف، وهم مماليك من سلالات البوزنا والغز في جيش سليم الأول وحملاته التأديبية. فولأهم أمر المنطقة الواقعة بين أسوان ودنقلا، فساموا الناس عسفاً وأسرأ واسترقاقاً حتى خلت المنطقة من السكان فراراً من التسلط وباهظ الضرائب. وتورد المصادر أنباء الفاطميين، وكيف أرسل جوهر الصقلي سليم الأسواني موفداً لملك النوبة المسيحي، جرجة زكريا، لدعم الجيش برقيق النوبة. وكيف تحول ذلك الرقيق بالتدريج إلى الدعامة العسكرية الأساسية للدولة الفاطمية، ويقال إن عدده بلغ ٥٠,٠٠٠. ويقال أيضاً إن أغلبه هرب عائداً نحو السودان بعد سقوط دولة الفاطميين... وكما صعد المماليك مدارج العز والجاه والسلطان، تألق آحاد من أرقاء السودان في مجتمع المماليك ودولتهم - فاشتهر يزيد بن حبيب بالفقه، وذاع صيت ذي النون المصري بين رواد الفكر الصوفي، وتناقل الرواة

اسم تحية النوبية المنحدرة من أسرة نوبية مسيحية - ص ١٤٠ (الإسلام والنوبة...). ويبدو أن سلق المتنبى لكافور بألسنة حداد، ألجم السودانيين عن البحث في أصل أمه النوبية! على أن اعتلاء كافور العرش وألقت يده وذو النون وتحية، لاعتزاء فيه لأرقاء السودان، ولن يمحو وصمة الرسم عن الواسم والموسوم، المالك والمملوك، السيد والعبد، الرقيق والمالك!...

تلقت دولة المماليك الضربات التي أودت بها من جيش ممالك من طراز آخر - لايفل الحديد إلا الحديد! ففي محاضراته عن العروبة في السودان، استند شيخ المؤرخين المحدثين، محمد عبد الرحيم، على مصادر دار الكتب المصرية، حول جنود الانكشارية - تلك الفرق العسكرية التي أنشأها سلطان تركيا، أورخان، بتجنيد أبناء الأسرى في الحروب كرقائق تملكه الدولة، وواصل دعمها وتجديد صفوفها سنوياً بألف مجند. واستقر هذا التقليد لثلاثة قرون. فقويت شوكة الانكشارية حتى أصبحوا دولة داخل الدولة. وعلى هذه الفرق استند العثمانيون في العقد الثاني للمقرن السادس عشر لهزيمة المماليك وغزو مصر.

هكذا آل حال الرقيق السوداني على يد المماليك، وهي حال لخصها المثل السوداني: مالك مملوك إتبالي بي عدوك!... ولانخلو أدبيات الرق والاسترقاق من طرائف صاغها التراث العربي الإسلامي في موفور إنتاجه في الوصف والتصنيف، اقتطف الترماني - ص ٩١ - جانباً منها من كتاب (شراء الرقيق وتقليب العبد) لكاتبه ابن بطلان، أبو الحسن بن عبدون الطليب البخدي - ت ١٠٦٣ م:

في مواسم أسواق النخاسة، يتدع النخاسون الحيل: «فكم من نحيفة بيعت بخضبة، وسمراء كعمدة بيعت بصفراء مذهبة، وممسوحة العجز بيعت بثقيلة الروادف. وبطينة بمجدولة الحشا، ونحراء الفم بطيبة النكهة. وكم صفروا البياض الحادث عن القروح في العين والبرص والبهق في الجلد، وجعلوا العين الزرقاء كحلاء، وكم من مره حمروا الخدود المصفرة، وأكسبوا الشعور الشقر حالك السواد، وجعلوا الشعور السبطة ويضوا الوجوه المسمرة، ودملجوا السيقان المعرقة، وأذهبوا آثار الجدري والوشم والحكة، وكم من مريض بيع بصحيح، وغلाम بجارية...»

وفي تصنيف طبائع الإماء:

• الهنديات: حسن القوام وسمرة الألوان وحظ وافر من الجمال، مع صفرة وشفاء بشرة وطيب نكهة ولين نعمة، لكن الشيخوخة تسرع إليهن، وفيهن وفاء عهد ومودة.

- البرهيات: مطبوعات على الطاعة والموافة في كل أمورهن، نشيطات للخدمة، يصلحن للتوليد واللذة لأنهن أحلب شيء على الولد.
- الحبشيات: الغالب عليهن نعمة الأجسام ولينها وضعفها، يتعاهدن السل والدق ولا يصلحن للغناء ولا للرقص، دقاق لا يوافقهن غير البلاد التي نشأن فيها، وفيهن خيرية ومباشرة، وسلاسة وانقياد.
- الزغاويات: رديئات الأخلاق، ذوات دمدمية، يحملهن غلظ الأكباد وشر الطباع على عمل عظيم الأفعال، وهن شر من الزنج ومن جميع أجناس السودان، نساؤهن لا يصلحن للمتعة، والرجال لا يصلحون للخدمة.
- الهجاويات: مذهبات الألوان، حسان الوجوه، لمس الأجسام، ناعمات البشرة، جوارى متعة، إن جلبت صغيرة وقد سلمت من أن ينكل بها، فانهن يقرن ويمسح بالموسى بأعلى فروجهن من اللحم كله حتى يبدو العظم فيصرن شهرة من الشهر.
- النوبيات: من جملة أجناس السودان، ذوات ترف ولطف وقصف، وأبدانهن يابسة مع لين بشرة، قوية مع دقة وصلابة. وهواء مصر يوافقهن، لأن ماء النيل شربه. وإذا انتقلن عن غير مصر تسلط عليهن العلل الدسوية والأمراض الحادة. ويسير الأذى يقدح في أجسامهن، وأخلاقهن طاهرة، وصورهن مقبولة، وفيهن دين وخيرية وعفة وتصون، وإذعان للمولى، كأنهن فطرن على العبودية.
- التركيات: جتمعن الحسن والبياض والنعمة، وجوههن مائلة إلى الجهامة، وعيونهن مع صفرها ذات حلالة، وقد يوجد فيهن السمراء الأسيلة، وقدودهن ما بين الربع والقصير، والطول فيهن قليل، ومليحتهن غاية، وقبيحتهن آية، وهن كنوز الأولاد، ومعادن النسل، وفيهن نظافة ولباقة، قدورهم معدهم، يعولون عليها في الطبخ والنضج والهضم، لا يكاد يوجد فيهن نكهة متغيرة، ولا من عجيذة عظيمة، وفيهن أخلاق سمجة وقلة وفاء.
- الديلميات: حسان المنظر، جميلات المخبر، غير أنهن أسوأ الناس أخلاقاً وأغلظهن أكباداً، وفيهن صبر على الشدة.
- اللانيات: (اللان في طرف أرمينيا) ألوانهن بيض محمرة، وهن للخدمة أصلح منهن للمتعة، لأن فيهن خيرية طبع، وثقة واستقامة أخلاق، وحرصاً على المحافظة والمواقة، وهن بعيدات عن الشبق.
- الأرمنيات: فيهن ملاحه، لولا ما خصوا به من وحشة الأرجل، مع صحة بنية وشدة أسر وقوة، والعفة فيهن قليلة أو مفقودة، والسرقة فيهن فاشية، وقل ما يوجد فيهن بخل، وفيهن غلظ طبع

ولفظ، وليست النظافة في لغتهم، وهن عبيد كد وخدمة، متى نهتهنَّ العبد ساعة بغير شغل لم يدعه خاطره إلى خير. لا يصلحون إلا للعصا والمخافة... وجملة الأمر أن الأرمن أشرُّ البيضان كما أن الرنخ أشرُّ السودان، وما أشبه بعضهم ببعض في قوة الأجساد وكثرة الفساد وغلظ الأكباد.

• المدنيات : سمر الألوان معتدلات القوام، وقد اجتمع فيهن حلاوة القول ونعمة الجسم وملاحة ودل وحسن شكل وبشر، قنوعات بالقليل، لا يفضن ولا يصخبن ويصلحن للقيان.

• المكيمات : حنثات مؤنثات، لينات الأرساغ، ألوانهن البياض المشرب بسمرة، قدودهن حسنة وأجسامهن ملتفة ونغورهن نقية باردة، وشعورهن جمعة، وعيونهن مراصد فاترة.

• الطائفيات : سمر مذهبات مجدولات، أخف خلق الله أرواحاً وأحسنهم فكاهة ومزاجاً، لسن بأمهات أولاد، يكسلن في الجبل ويهلكن عند الولادة.

• الزنجيمات : مساويهن كثيرة، وكلما زاد سوادهن قبحت صورهن وتحددت أسنانهن وقل الانتفاع بهن وخيفت المضرة منهن. والغالب عليهن سوء الأخلاق وكثرة الهرب والرقص. والإيقاع فطرة لهن وطبع فيهن، ويقال لو وقع الزنجي من السماء إلى الأرض ما وقع إلا بإيقاع، وهم أنقى الناس نغوراً لكثرة الريق، وفيهن جلد على الكد. فالزنجي إذا شيع فصبَّ عليه العذاب صباً فإنه لا يتألم له، وليس فيهن متعة لصنانهن وخشونة أجسامهن....

ويوصي ابن بطلان وينصح المشتري، أن يقلب العبد أو الأمة بنظره ويده كما يقلب أي سلعة يريد شراءها... ثم يقدم مواصفات للفراسة لمعرفة أخلاق الرقيق وطبائعهم: «فالشعر اللين يدل على الحمق والخشن يدل على الشجاعة، وعظم العينين يدل على الكسل وغورهما يدل على حسد، وجحوظهما دليل هذر وقحة، وشدة سوادهما دليل جبن وسرعة حركتهما دليل شر وإقدام وصفرهما وجحوظهما دليل على الميل إلى الشهوات، وكثرة الشعر في الحاجب دليل الهم، وطوله على نحو الصدغ دليل التية والصلف، وطوله إلى نحو الأنف دليل البله، ودقة طرف الأنف دليل على محبة الخصومة، فإن كان مع ذلك طول دل على الحمق، وغلظه يدل على قلة الفهم، والفتسة دليل الشبق وغلظ أرنبته دليل غضب. والجبهة المستطيلة التي لا غضون فيها دليل شغب وخصومة وكثرة غضونها دليل صلف، وكبرها دليل كسل، وصفرها دليل جهل، وسعة الفم دليل شجاعة، وغلظ الشفة دليل حمق، والوجه المستدير دليل جهل والصغير دليل خفة وملل، والعظيم دليل كسل وطوله دليل القحة. والأوداج البارزة دليل غضب. وعظم الأذن دليل دهاء وطول عمر وصفرها بالضد. وصفر

العنق دليل مكر وطولها دليل جبن وغلظتها دليل شجاعة. وكبر البطن دليل على البلاهة وصغرها بالضد. وعرض الظهر يدل على القوة والغضب، واستواؤه علامة العقل وانحناؤه علامة رداء الخلق. والكتف العريض يدل على جودة العقل والدقيق ضده، وطول الكتف يدل على نبل النفس وحب الرئاسة وقصره ضده. والكتف اللينة دليل سرعة العلم والفهم، والخشنة تدل على الضد، والطويلة الدقيقة تدل على زعارة الخلق، والقدم اللحيم الصلب دليل على بلاهة، والصغير الخشن دليل فجور ومرح. وغلظ العقب دليل شدة، وضده دليل على حب النساء. والخطى الواسعة البطيئة دليل ثأن، والخطى القصيرة السريعة بالضد.

يستزيد الترماتيني على ماتقدم في ص ٩٦ : «ويأتي بعد عدة قرون رجل يدعى محمد الغزالي فيضع رسالة يدعوها «هدية المريد في قلب العبيد» يهديها إلى من يسميه حمد بن محمد، أفندي الدبار المصرية. وفيها يبين العلامات الدالة على محاسن الرقيق وعيوبه، وبنه المشتريين إلى حبّل النخاسين في إخفاء عيوب الجوّاري وتبديل أوصافهن».

الفصل الثاني

رواد الإسترقاق وتجارة الرقيق في أفريقيا

• مرسوم إلغاء تجارة الرقيق ببريطانيا

• مرسوم عتق الأرقاء ببريطانيا

رواد الاسترقاق وتجارة الرقيق في أفريقيا

البرتغال - إسبانيا - إنجلترا

فرنسا - هولندا - الدانمارك

من شواطئ البرتغال ومراسي عاصمتها لشبونة، أبحرت سفن المكتشفات الجغرافية الكبرى، ومنها أبحرت سفن المأساة الإنسانية الكبرى فاردة أشرعته لرياح مواتية ولتيارات المحيط. تجوب ساحل أفريقيا الغربي بحثاً عن صيد بشري مريح فواصلت إبحارها جنوباً، تنتقي المداخل والخلجان، لتقيم المرافئ الساكنة والمراكز التجارية الحصينة على مدى ثلاثين عاماً - غينيا ١٤٤٦، جزر الرأس الأخضر ١٤٦٠، جزيرة سان تومي ١٤٧١. كانت البرتغال صاحبة قصب السبق في الاسترقاق وتجارة الرقيق في أفريقيا، مختربة خاصرتها من غربها إلى شرقها، من أنقولا إلى موزمبيق، وعابرة الأطلنطي نحو البرازيل وجزر الكاريبي.

بدأت البرتغال نشاطها ذاك في نطاق ضيق يادئ الأمر، اقتصر على صيد ونقل الأرقاء إلى الجزر المحاذية للساحل، حيث المناخ ملائم لزراعة قصب السكر. فلم تتوغل بعيداً عن الشاطئ في أرض القارة. لكن هذا النشاط سرعان ما اتسع وتشعب وتجاوز منحى التحول النوعي بعد ازدياد الطلب على الأرقاء، في البرازيل وجزر الكاريبي، وفوق هذا وذاك بعد اكتشاف أمريكا. عندها أحكمت البرتغال سيطرتها على كامل أرض ما يعرف اليوم بأنقولا، التي أصبحت مستودعاً للرقيق المصطاد والمجلوب من الداخل. وأهلها موقعها الجغرافي لأن تكون أقرب نقطة رسو وإبحار نحو البرازيل من الشاطئ الأفريقي. ومن هنا اكتسبت الاسم الحميم للأرقاء الأفارقة: الأم السوداء (Black Mother). وأصبحت الجزر المحاذية للساحل مرافئ وورش صيانة للسفن ومصدراً للمياه العذبة ومحطات ترانزيت.

بعد مائة عام ١٤٧٥ - ١٥٧٥ ارتفع متوسط الصادر السنوي من الأرقاء عبر ميناء لواندا إلى ثلاثة أضعاف. وتوضح سجلات السفن خلال المائة عام الثانية ١٥٨٠ - ١٦٨٠ أن الصادر من الرقيق عبر أنقولا ومرافئها بلغ حوالي مليون رأس، يضاف إليه نصف مليون رأس من الكونغو. وكان العدد الأكبر من السفن يفرغ حمولته البشرية في البرازيل، بمتوسط ٨٥٠٠ رأس سنوياً، تليها جزر الكاريبي ٥٠٠٠ رأس. فجرى على ألسنة الناس آنذاك مثل شائع: لا وجود للبرازيل بدون السكر، ولا وجود للسكر بدون أنقولا.

مع هذا التوسع الهائل في الطلب على الرقيق، تطورت وسائل وسائط العبء والتجارة؛ من أسواق مقايضة على الشاطئ لمصنوعات أوروبية مقابل أرقاء؛ إلى الاقتحام العسكري وفرض الهيمنة على مناطق تضم عشرات القرى، وإلزام شيوخها بإتاوات من رؤوس الرقيق، واضطرار الشيوخ للإغارة على قبائل مجاورة لاستجلاب الإتاوة، واستكمالها بأفراد من القبيلة إن لم تبلغ النصاب من الأسرى؛ إلى وكلاء أفاقة للشركات البرتغالية يتولون تنظيم الغزوات وتجميع الصيد وتصنيفه: ذكر، أنثى، شاب، فتاة، يافع، طفل، والإشراف على إطعامه في زرائب على الشاطئ ونقله في زوارق صغيرة للجزر حتى ترسو السفن العابرة للمحيط وتفرغ شحنتها من بضائع يتولى الوكلاء تسويقها ومقايضتها بالرقيق، وتملاً جوفها حتى الاختناق وتبحر بحمولتها البشرية، التي ارتفع متوسطها السنوي خلال المائة الثالثة إلى ١٨,٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ رأس من مرافئ أنقولا، و ١٠,٠٠٠ و ١٥,٠٠٠ رأس من مرافئ موزمبيق على الساحل الشرقي والتفاناً حول رأس الرجاء الصالح، وتصل بعض التقديرات بحجم الصادر الكلي من الرقيق خلال مائتي عام - منتصف القرن السابع عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر إلى ٣١/٢ مليون رأس، مليونين من أنقولا ومليون من الكونغو ونصف مليون من موزمبيق.

حيازة البرتغال لقصب السبق في فتح السوق واشتراف التجارة، لا يتفص من مكانة إنجلترا التي احتلت وعن جدارة موقع «سر تجارة» السوق - الناقل العالمي الأول، والمتعهد الأوفر إمكانيات لضمان شحن البضاعة وتأمين وصولها لمستعمرات بقية الدول الأوروبية في جزر الهند الغربية والشرقية والأمريكتين - أسطول تجاري ضخم يحرسه أسطول حربي منيع، وتحميه مباركة الملكة اليبابا لدوره في تجارة الرقيق بعد أن كانت مبادرة خاصة بالقراصنة والتجار المغامرين. وفي ميناء ليفربول تلتقي وتفرع شبكة الخطوط البحرية، وتعد الصفقات، وتكتظ حظائرها بالسلعة السوداء، كمستودع لا يقل حجماً عن أنقولا. وحافظت إنجلترا على مركزها الممتاز في أعالي البحار وفي سوق النخاسة

العالمي طيلة قرنين ونصف، حتى وصل حجم تمهدياتها والتزاماتها في الصيد والشحن والنقل والتأمين في مطلع القرن الثامن عشر - ١٧١٣ - توريد ١٤٤,٠٠٠ رأس رقيق أفريقي من الجنسين خلال ثلاث سنوات، بمعدل ٤٨٠٠ رأس سنوياً، طوال ثلاثين عاماً. وخلال الربع الأخير من القرن - ١٧٨٨ - استجلبت إنجلترا لمستعمراتها في جزر الهند الغربية ٣٨,٠٠٠ رأس رقيق رغم خسارتها لمستعمراتها في الولايات الأمريكية، واستجلبت لمستعمرات البرتغال ١٠,٠٠٠ رأس، وللمستعمرات هولندا ٤٠٠٠ رأس، وللمستعمرات الدنمارك ٢٠٠٠ رأس. كمثال، يورد ج. قرانس حجم الرقيق الذي تعامل معه وكيل واحد فقط، ألكساندر لندو في الفترة يناير - أغسطس ١٧٨٨، تسلم خلالها ١٩٣٤ رأساً من الأرقاء على ظهر ثلاث سفن لثلاث شركات بريطانية: بروكس وشركاه، كامون وكالفيرت، جيل سليتر وشركاه.....

أما إسبانيا، فقد لعبت دوراً مزدوجاً في مأساة الرق والاسترقاق، إذ سحقت الهنود الحمر في مستعمراتها في جزر الكاريبي وفي الأمريكتين ودمرت حضارتهم العريقة وعبثت بتليد أمجادهم، واستجلبت أرقاء أفريقيا الزنوج ليؤدوا ما عجز الهنود عن إنجازه. ففي مطلع القرن السادس عشر (١٥١٨)، اقترح الأسقف بارتولومي دي لاكاساس، بعد أن هاله ما حاق بالهنود، على ملك إسبانيا جلب الرقيق من أفريقيا ليحل محل الهنود في الزراعة والمناجم - هامش (٢). واعترض بعض القساوسة وتساءلوا: هل يقبل الرب يسوع استبدال تعاسة شعب بمأساة شعب آخر؟! لكن مصالح المستعمرين الإسبان تفوقت على مشاعر وروحانيات القساوسة. وبحلول الربع الأخير للقرن السادس عشر - ١٥٧٥ - كان تعداد الأرقاء الأفارقة في المستعمرات الإسبانية ٤٠,٠٠٠ رأس، وما فتئت السفن تعبر الأطلنطي وتفرغ حمولتها من الأرقاء.

ثلاثة قرون غبراء كالألح من تجارة الرقيق عبر الأطلنطي استنزفت أفريقيا ٤٠ مليون إنسان، ٩٠٪ منهم شباب؛ سلبت أفريقيا مستقبلها، وتحولت بمؤسسة الرق والاسترقاق إلى نسق اجتماعي كوني شمل أفريقيا وجزر الهند الغربية والشرقية، والأمريكتين. وكان ذلك النسق الاجتماعي من العوامل التي أسهمت في التمهيد للشورة الصناعية وإرساء الأوتاد التي استقر عليها النظام الرأسمالي، وعلى قاعدته سادت أوروبا القارات الأربع.

بدأ عمل الأرقاء الأفارقة مساعداً ومكماً لعمل الهنود الحمر، ثم حل محله، ومهدت إنتاجيته المحدودة وتكلفته المتدنية وكل فائض إنتاجه لميلاد العمل الأجبر لرأس المال، كما مهدت لنفي ذاته،

مهلت للاستثناء عن عمل الرقيق - وليس تحريره - بعد أن أصبح غير مجد اقتصادياً!

نموذج لأرباح وتراكم رأس مال تجار الرقيق يقدمه قرائس ص ١٠٦، من دفتر حسابات أصحاب السفن وتجار الرقيق: «أبحرت السفينة (لافورتونا) في اليوم المحدد - مارس ١٨٢٧ - وعلى ظهرها شحنة ٢٢٠ آدمياً. وبعد مضي ثلاثة أشهر تلقيت أنباء أنها رست بسلام وأفرغت في خليج ماتانزاس ٢١٧ رأساً، وأن يبيعهم حقق ربحاً، فوق تكاليف الرحلة، بلغ ٤١,٤٣٨ دولار.

المنصرفات:

٢٠,٧٤٢ دولار	- قيمة السفينة وتجهيزها والأجور والمؤن والشحن والتسهيلات
٦,٤٣٠ دولار	- منصرفات الوصول من أجور ومؤن... الخ.
١٢,٨٠٨ دولار	- منصرفات في هافانا بما فيها عمولات وملايس ٢١٧ رأساً
٣٩,٩٨٠ دولار	- الجملة

الإيرادات

٣,٩٥٠ دولار	- قيمة السفينة في الدلالة
٧٧,٤٦٩ دولار	- قيمة بيع ٢١٧ رأساً
٨١,٤١٩ دولار	- الجملة
٤١,٤٣٨ دولار	- الأرباح

شهد الربع الأخير من القرن الثامن عشر، أربعة أحداث دفعت بتاريخ الإنسانية نحو عصر جديد: الثورة الأمريكية والاستقلال، ١٧٧٦، الثورة الفرنسية ١٧٨٩، اختراع جيمس وات الآلة البخارية وتسجيل براءتها، صدور كتاب آدم سميث «ثروة الأمم» ١٧٧٦. وكان من آثار تلك الأحداث على مؤسسة الرق والاسترقاق وتجارة الرقيق:

- القفزة التي أحدثتها الثورة الصناعية في إنتاجية العمل الأجير، وتجاوزها إنتاجية عمل الأرقاء والأقنان، وهدمهما موانع الإقطاع بين اليد العاملة وسوق العمل وغزارة إنتاجها لسلع صناعية متنوعة تحتاج أسواقاً واسعة، ومصادر خامات بحجم القارات، وأيدي عاملة زهيدة الأجر - تحتاج لأفريقيا وتحتاج للأفارقة مقيمين فيها.

- أفكار واستنتاجات الأب الروحي لعلم الاقتصاد السياسي - آدم سميث، عن أن عمل الرقيق أعلى تكلفة وأقل عائداً على المدى البعيد.

- دستور فرنسا الثورة وإعلان حقوق الإنسان ١٧٩١، وإلغاء الرق في المستعمرات الفرنسية، واعتبار الأرقاء مواطنين فرنسيين أحراراً، صرف النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة.

- اتساع حملة إلغاء تجارة الرقيق وتحريم الاسترقاق في الشارع والبرلمان في بريطانيا.

على هامش تلك الأحداث وآثارها، شهد عصر الثورة الصناعية أول عصيان للأرقاء في جزيرة سان دومينغو عام ١٧٩٠ - هامش (٤).

احتدم الصراع في بريطانيا عام ١٧٨٠ بين دعاة تحريم تجارة الرقيق والاسترقاق، والمنتفعين من تجارة الرقيق والاسترقاق واتسعت دائرة الصراع لتشمل الصحف والجمعيات الإنسانية وأوساط رجال الفكر ورجال الدين، مما اضطر البرلمان في عام ١٧٨٨ أن يتداول حول طلب بتقصي الحقائق حول تجارة الرقيق... ورغم زخم الأحداث وعمق آثارها، ظلت أفريقيا تنزف، وواصلت تجارة الرقيق تدفقها، فخلال سنوات المد الثوري الثلاث في فرنسا وأوروبا (١٧٨٩ - ١٧٩١) واصلت السفن البريطانية في ثقة وبرود أعصاب ولا مبالاة، نقل ٧٥,٠٠٠ رأس رقيق، منها ٤٥,٠٠٠ لمستعمرات بريطانيا و ٣٠,٠٠٠ رأس لسان دومينغو. ونشطت في غرب أفريقيا غزوات الصيد حتى خلت مناطق كاملة من السكان. ودخلت القبائل والأقوام الأفريقية في دوامة نزوح هستيرية مفرغة، كقطيع الماشية تهدده الكواسر من كل صوب. نزحت من هول غزوات غرب القارة، فقطعت طريقها شرقاً الغزوات من الساحل المقابل. حاولت أن تستقر في الوسط فألقت نفسها تحت نيران متقاطعة، ونزحت من الوسط شمالاً فوقعت في كمائن غزوات وقوافل تجار الرقيق عبر الصحراء نحو شواطئ البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر... دمار شامل أقرب إلى الزلازل والأوبئة، أهلك القوى المنتجة الأفريقية وأهدر طاقاتها وملكانتها الإنسانية المبدعة لقرون قادمة. اختلت دورة حياة الإنسان والزرع والضرع، اندثرت مواقع

الحضارات والثقافات ودُكت محارِبِ المعتقدات الدينية، انفرط عقد الروابط التي اُجُذِلت عبر قرون وحقب، انهيار مسار التطورات البطيئة العفوية الهادئة الوداعة لإنسان أفريقيا، تمزقت إرباً الخريطة القبلية والإثنية والعرقية.

اكتسبت الحملة في بريطانيا مواقع جديدة بعد مداولات طلب تفصي الحقائق. فأقلعت وحلقت بجناحيها بعد أن كانت كسيرة واهنة، خفيفة الصوت أمام صيحات المتفعين الراجعة: ملاك الرقيق وتجاره، ملاك مزارع المستعمرات، ملاك السفن التي تنقل الرقيق وتربط أسواق المستعمرات بالمتروبول، ورجال المصارف وبيوتات المال التي تمول ملاك المزارع وملاك السفن وملاك الرقيق وتجاره. لم تكن عوامل الصراع في هذه الجبهة قاصرة على تناقض المصالح الاقتصادية الاجتماعية لمؤثرات الثورة الصناعية وتوسع السوق العالمي والتجارة الخارجية والآلة البخارية والسكة الحديد؛ والتقسيم الدولي للعمل، وفقدان عمل الأرقاء والأقنان لجدواه أمام إنتاجية العمل الأجير.... كان الواعز الإنساني أيضاً حاضراً وفاعلاً، كان الدافع المعنوي الديني والثقافي والحضاري محركاً ومحفزاً في الحملة.

تدافعت موجات الحملة نحو مواقع جديدة، عندما سقط القناع الأيدولوجي باسم الدين المسيحي، الذي اتشحت به سياسة بريطانيا ومصالح المتفعين: رسالة بريطانيا في مستعمراتها رسالة حضارية لنشر المسيحية وإنقاذ أرواح المتوحشين... وسادت أوهام أن الرقيق إذا عُمِدَ وأصبح مسيحياً أينما كان، فإنه يصبح حراً ما أن تطلأ قدماه أرض بريطانيا. فالإخاء المسيحي يساويه مع إخوته في المسيح، كما أن حرية الإنسان، أيأ كان لونه أو جنسه أو عرقه، مبدأ سائد في بريطانيا.

بدد المتفعون تلك الأوهام حينما استندوا إلى القانون البريطاني الذي يحمي الملكية الفردية عموماً وملكية المواطن البريطاني خاصة. فالرقيق ملكية فردية للملاك البريطانيين يدفعون عليها رسوماً وضرائب، وحتى الملكية لا يسقط لمجرد أنها انتقلت من البحر إلى البر، من جزر الهند الغربية وأمريكا إلى بريطانيا، كما أن اعتناق المسيحية لا يسقط حق الملكية، بل يدعمه.

برغم مقاومة المتفعين، اتسعت الحملة وتعددت منابرها وشعاراتها:

- منبر ينادي بتحريم تجارة الرقيق دون مساس بالرقيق المملوك حالياً، تمهيداً لتلاشي الاسترقاق مع مرور الزمن.

- منبر ينادي بتحسين معاملة الرقيق، وتحسين ظروف سفن النقل بتوسيع المساحة المخصصة لكل رأس نمكته أن يستلقي بحرية ويتقلب على جنبه، وتحسين وجبات الطعام، ومنع تسجيل أي سفينة وترخيصها إذا لم تتقيد بالمواصفات المقررة.

- منبر ينادي بتحريم الاسترقاق وتجارة الرقيق وتعويض الملاك.

لم تراجع الفئات المنتفعة أمام ضغط هذه النابر، بل راحت تبحث عن أسلحة وذخيرة جديدة وتكتيكات مستحدثة في معاركها دفاعاً عن مصالحها، فشنّت حملة أيديولوجية مرعبة، اتهمت فيها أنصار حملة محاربة الرق بالعمالة للثورة الفرنسية وجناحها المتطرف - اليعاقبة - وأن حملتهم لتحريم الرق وتجارته حرّضت الأرقاء على العصيان في ساق دومينيكو وجامايكا والبرازيل، وشجعت الأرقاء المصاة على قتل الملاك وحرق ممتلكاتهم الثابتة والمنقولة، وإتلاف المحاصيل، واغتصاب زوجات وبنات الملاك....

لكن هذه الفئات كانت تسبح ضد تيار التاريخ ومسار تطور المجتمع البريطاني والأوروبي ومن بعدهما العالم. يقول قرانس ص ١٢٢، إن بريطانيا شهدت مع نهاية القرن ١٨ وبداية القرن ١٩، وتأثر أسرع في تطور الثورة الصناعية مثل ارتفاع إنتاج الحديد والفحم، والقفزة في صناعة النسيج، والانقلاب في النقل والمواصلات الذي أحدثته شبكة السكة الحديد.

مرسوم إلغاء تجارة الرقيق (Abolition Act)

في مارس ١٨٠٧ أجاز البرلمان مرسوم إلغاء تجارة الرقيق:

- تحريم تجارة الرقيق ومنع السفن البريطانية من نقل الرقيق، ومعاقة السفن التي لا تتقيد بالمرسوم بالمصادرة أو الغرامة: ١٠٠ جنيه إسترليني على كل رأس رقيق، ومصادرة الرقيق وإلحاقه بممتلكات التاج بتجنيد في الجيش أو الأسطول دون حق في معاش بعد الخدمة.

- حوافز لسفن الأسطول البريطاني لمراقبة وضبط السفن البريطانية التي لا تتقيد بالمرسوم - ١٣ جنيه إسترليني على كل رأس من الذكور و ١٠ على كل رأس من الإناث و ٣ على كل طفل - وأصبح الحافز أحد مصادر دخل الأسطول.

- إلزام ملاك الرقيق تسجيل كل أرقائهم حتى ١٦ مارس ١٨٠٧ للرقابة على البيع والشراء.

تباينت المواقف في الكنيسة الرسمية وداخل المذاهب - عدا الكويكرز الذين اتخذوا موقفاً صارماً ضد الاسترقاق وتجارة الرقيق من البداية إلى النهاية. وتحركت فئات المنتفعين بموقف موحد: بما أن الحكومة ألزمتهم بتسجيل الأرقاء، فذلك اعتراف منها أن الرقيق ملكية، والملكية تعني في نهاية الأمر أموالاً ونفوذاً - وإذا كانت الحكومة ستواصل إصدار المراسيم لتحريم تجارة الرقيق والاسترقاق، فعليها تهويضهم.

شحن المرسوم صفوف الحملة طاقات جديدة من الثقة والحماس، فأعلنت أنه لا يكفي تحريم تجارة الرقيق، إنما لابد من صدور مرسوم يحرم الاسترقاق ويعتق الأرقاء.. ودشنت الحملة حركة المطالبة بمقاطعة السكر الوارد من جزر الهند الغربية لأن إنتاجه يعتمد على الرقيق. وطالبت بفك الاحتكار والسماح باستيراد السكر من الجزر التي تسيطر عليها فرنسا لأن إنتاجه يعتمد على عمل أجراء أحرار. فتداخلت شعارات الحركة مع حملة حرية التجارة الدولية وحرية المنافسة وفك الاحتكار الذي فرضته بريطانيا سابقاً بحصر التعامل التجاري في منتجات مستعمراتها فقط، وفرضت جمارك عالية على منتجات الدول الأخرى ومستعمراتها.

عاودت فئات المنتفعين الهجوم. فطالبت برفع أو تعليق مرسوم تحريم تجارة الرقيق ليتمكنوا من منافسة منتجات البرازيل وكوبا والمستعمرات الفرنسية التي واصلت استغلال الرقيق من أفريقيا - ٧٠٠,٠٠٠ رأس في الفترة ١٨١٥ - ١٨٣٠ (كان ناهليون قد أعاد الاسترقاق بسبب هبوط عائد المستعمرات). وأدى استغلال تلك الكمية من الأرقاء إلى هبوط سعر رأس الرقيق في البرازيل وكوبا ومستعمرات فرنسا إلى ٤٠ جنيهًا إسترلينيًا، في حين ارتفع في المستعمرات البريطانية إلى ١٠٠ جنيه إسترليني بعد المرسوم، فضلاً عن أن إنتاجية الرقيق الجديد أعلى من إنتاجية القديم.

لكن المناخ العام ما كان يستجيب لفصاحة فئات المنتفعين. فالثورة الفرنسية خلقت واقعاً جديداً، وتراجعت إنتاجية الأرقاء في الإنتاج والخدمات، حتى الخدمات المنزلية واتسع السوق العالمي لستوعب منتجات الإنتاج الكبير. وبدأ التسابق المحموم نحو الأسواق ومصادر الخامات. وتفجرت حركة جماهيرية نشطة قادتها جمعيات تحريم الرق بمنابرها المتعددة لاستكمال مرسوم ١٨٠٧ بمرسوم يحرم الاسترقاق ويعتق الرقيق. وركزت الحركة ضغطها على البرلمان حتى طرح المشروع على منصبه، ودارت حوله

مداولات مطولة ١٨٣١-١٨٣٣، تعبر عن الاتجاهات المختلفة داخل الحركة نفسها بجناحها الراديكالي، والمعتدل اليميني.

مرسوم عتق الأرقاء

أجاز البرلمان في اغسطس ١٨٣٣ مرسوم عتق الأرقاء:

- ١ - عتق الرقيق وتعويض ملاكه.
- ٢ - العتق المتدرج لأن الرقيق غير مؤهل للحرية.
- ٣ - يشترط في الرقيق المعتق أن يبقى عاملاً بأجر لدى مالكة كصبي تحت التدريب لمدة ١٢ سنة للرقيق العامل في الحقول و٧ سنوات لرقيق الخدمة المنزلية.
- ٤ - يخصم جزء من الأجر لغطاء جزء من تعويض المالك.
- ٥ - يعمل الرقيق المعتق $\frac{3}{4}$ يوم العمل لدى مالكة بأجر ويعمل $\frac{1}{4}$ اليوم لمصلحته أينما شاء.
- ٦ - الأطفال تحت سن السادسة أحرار، والذين يولدون بعد عام ١٨٣١ أحرار.
- ٧ - تقدم الحكومة ١٥ مليون جنيه إسترليني - ارفعت فيما بعد إلى ٢٠ مليوناً - لتعويض الملاك، وتعويض من حرّمهم عتق الأرقاء من خدمات كان يقوم بها الأرقاء - أي أولئك الذين كانوا يستأجرون الأرقاء من الملاك.
- ٨ - فئات التعويض متفاوتة في السن والجنس، ومن جزيرة لأخرى، ونوعية العمل الذي كان يؤديه الرقيق - في جامايكا متوسط التعويض ٣٠ جنيهاً إسترلينياً على الرأس، وفي انتاخوا ٢٧ وفي هندراس ٦٠.

٩ - يبدأ سريان المرسوم من اغسطس ١٨٣٤.

بلغت جملة الأرقاء الذين اعتقوا في ذلك العام ٨٠٠,٠٠٠. وسجلت مضابط مجلس العموم لعام ١٨٣٧ - ١٨٣٨ قوائم الملاك الذين تلقوا تعويضات وحجمها - مثل هـ. م. بنبري ٢٤,١٦٩ جنيهاً إسترلينياً مقابل ٤٧٨ رأساً، هـ. د. ييلي ٢٣,٠٢٤ جنيهاً إسترلينياً مقابل ٤٥٦ رأساً

دخلت الكنيسة في حرج بالغ، إذ لم تعد المسألة خلافاً فقهيّاً في تفسير الكتاب المقدس: حلال، حرام، مباح، مكروه.... أو الموقف الوسط التوفيقي: أن يعامل المالك رقيقه برفق، ويخدم الرقيق مالكة

بإخلاص. تعدت المسألة الفقه المجرد إلى الممارسة، حيث اتضح أن للكنيسة مزارع في باربادوس يعمل عليها ٣٠٠ من الأرقاء الذين سبق أن عمدوا واعتنقوا المسيحية، وأضيف اليهم ٤٥٠ رأساً بعد صدور مرسوم التعويض... وتسلم أسقف كنيسة إكستر ١٢,٧٠٠ جنيه إسترليني مقابل ٦٦٥ رأساً. وطفحت إلى السطح ممارسات ترسبت عن الصراعات بين الكنائس والمذاهب: كان البرتغاليون الكاثوليك قد منعوا البرتغاليين البروتستانت من امتلاك رقيق وطردوهم بتهمة الهرطقة كيلا يعمدوا أرقاءهم فيتكاثر عدد البروتستانت. ونشرت الصحف أسماء عدد من أعضاء البرلمان في سجلات التعويضات وشركات ملاك السفن وتجارة الرقيق.

في فترة لاحقة من القرن طبقت الولايات الأمريكية إجراءات تعويض مماثلة. فبادرت ولايات الشمال بتحديد التعويض بـ ٣٠٠ دولار للمالك على عتق رأس رقيق. وأعلنت ولاية بنسلفانيا عام ١٨٧٠، أن أي طفل يولد بعد شهر مارس من ذلك العام يعتبر حراً عندما يبلغ من العمر ٢٨ عاماً! وقررت ولاية فرجينيا الغربية إلغاء الرق بالتدريج، واعتبار أي طفل يولد بعد يوم ٤ يوليو ١٨٦٣ حراً.

وبدا كما لو أن صفقة الرق كادت أن تنطوي... إذ بدأت هجرة العودة، عودة الرقيق المعتق إلى ليبيريا منذ ١٨٤٨ وإلى هايتي ١٨٥٩.

كان أملاً خائباً ورجاءً عاطلاً... واصلت تجارة الرقيق رواجها، رغم المرسوم الأول والثاني، وأكدت تقارير البرلمان البريطاني عام ١٨٤٠ وصول ١٤٠,٠٠٠ رأس للبرازيل وكوبا وبورتوريكو وبونس آيرس والولايات الجنوبية الأمريكية.

لكن الثلث الأخير من القرن - ١٨٦٥ - شهد أكبر حملة في تاريخ مناهضة الرق والاسترقاق وتجارة الرقيق - إعلان الرئيس الأمريكي، أبراهام لنكولن، عتق الأرقاء، في مواجهة مقاومة شرسة دامية من ٣٠٠,٠٠٠ عاقلة من البيض ملاك الرقيق في الولايات الجنوبية وبعض ولايات الوسط. وكانت الحملة تنويعاً للصراع الممتد منذ صياغة الدستور الأمريكي ١٧٨٧، وإقرار التمايز بين ولايات شمال حرة، وولايات جنوب تمارس الاسترقاق وتجارة الرقيق، وحق كل ولاية في إلغاء الرق داخل حدودها. كان الرئيس جيفرسون - مهندس بيان الاستقلال - من ملاك الرقيق. وانتزعت ولايات الجنوب قوانين تحمي حقها في الاسترقاق - ١٧٩٣ - فالرقيق الهارب من ولاية جنوبية لا يصبح حراً إذا لجأ لولاية شمالية، وحق الولاية الجنوبية في مطاردته وواجب الشمالية مساعدتها في استعادته - صيغة أمريكية لمعاهدة البقط السودانية. وانتزعت في عام ١٨٥٠ قانوناً يلحق بقانون ١٧٩٣ تأخذ فيه المحاكم بإقرار

المالك على اليمين ملكيته على رقيق آبق وبعاد إليه - Fugitive Slave Act وخلال الحرب الأهلية، كان كل رقيق يلتحق بالجيش لمحاربة الولايات الجنوبية ينال حريته وحرية أسرته.

يبين الجدول أدناه حجم الرقيق في ست ولايات، كما نشرته الصحف الأمريكية، عشية إعلان لنكلن:

١ - ولاية ميسوري:	عدد السكان الأحرار الرقيق	١,١٧٣,٣١٧ ٠,١١٤,٩٦٥
٢ - ولاية كارولينا الجنوبية أكثر ولايات الجنوب حماساً وحرية على الحرب الأهلية وفصل الجنوب.	السكان الرقيق	٠,٣٠١,٢٧١ ٠,٤٠٢,٥٤١
٣ - ولاية ميسيسيبي	السكان الرقيق	٠,٣٥٤,٦٩٩ ٠,٤٣٦,٦٩٦
٤ - ولاية ألاباما.	السكان الرقيق	٠,٥٢٩,١٦٤ ٠,٤٣٥,١٣٢
٥ - ولاية جورجيا	السكان الرقيق	١,٠٥٧,٣٢٧ ٠,٤٦٢,٢٣٠
٦ - ولاية تكساس	السكان الرقيق	٠,٦٠١,٠٣٩ ٠,١٨٠,٣٨٨
اجمالي السكان ٤,٠١٦,٨١٨	اجمالي الرقيق ٢,٠٣١,٩٥٢	النسبة ٥٠,٥٨ %

الفصل الثالث

الرق والاسترقاق في مجتمع الفونج

الرقيق والسلطة في سلطنة دارفور

الرق والاسترقاق في مجتمع الفونج

الوثيقة اليتيمة التي تعالج علاقات الرق والاسترقاق في مجتمع الفونج، يعود تاريخها إلى عام ١٧٥٤ م من مجموعة وثائق الشيخ خوجلي، أي بعد قرابة ٢٨٠ عاماً على تأسيس السلطنة الزرقاء، وبعد عام واحد من كتابة طبقات ود ضيف الله، وبعد ثلاثة عقود من أول وثيقة عشر عليها حتى الآن، صادرة عن سلاطين الفونج عام ١٧٢٤ م، وفق ما ذكره أبو سليم وسبوللنق في آخر إصداراتهما المشتركة: «وثائق من سلطنة سنار» - ١٩٩٢.

تليها في الأهمية، كمصدر، كتب الرحالة: كرمب ١٧٠١ م، وجيمس بروس ١٧٧٣ م، وبركهارت ١٨١٤ م. تغطي مشاهداتهم وانطباعاتهم مساحات في القرن الثامن عشر وعقدين في التاسع عشر، ويبقى القرن السادس عشر والسابع عشر من غرته إلى خواتيمه خارج دائرة ضوء الوثائق ومدونات الرحالة. ثم يبدأ التاريخ الموثق للرق والاسترقاق بعد التونسي وبركهارت، في سجلات التركية والمهدية والحكم الثنائي حتى عام ١٩٣٦ - مذكرة السكرتير الإداري - ٨ مايو ١٩٣٦: «الرق في السودان، السياسة العامة، الممارسة والتطبيق».

في الحجة الشرعية كما يصفها الفقه عبد الرحمن بن الشيخ خوجلي، والوثيقة كما يصفها الشهود: أصدر الفقه فتواه وحكمه في ما احتكم إليه فيه أخوه طه. وكانت معضلة طه ملكيته المشتركة مع آخرين في أمة، وطأها فجلبت منه، فاستنكر الشركاء فعلته، ورفضوا عرضه عليهم التسوية

بدفع قيمتها، فاحتكم للفقهاء. فأشار عليهم الفقهاء بقبول عرض طه وأخذ قيمتها فامتنعوا. فاستدعى العلماء، واستند كمادة فقهاء ذلك العهد على مذهب الإمام مالك في مختصر الخليل وعقد الشيخ سالم. وحدد قيمة الأمة في يوم جلها - دون قيمة جنيها - وقضى بأن يدفع طه القيمة ويملك الأمة ووثق ذلك بشهود وقعوا على الوثيقة.

في طبقات ود ضيف الله، أنباء عن الرقيق والاسترقاق منشورة في ثانيا تراجمه لأعلام ذلك العهد، في أكثر من ثلاثين موضعاً بين ص ٥٩ وص ٣٦١. ودونما اجتزاء مخل، يمكن صياغة الشذرات في مزيج وتركيب أشبه بالكولاج:

«..... كان الشيخ إدريس ود الأرباب يستقبل مريده الشيخ محمد ود فايد من منطقة البحر الأحمر ويحضر معه قبائل الشرق منهم من شابل العسل ومنهم من شابل القماش ومنهم من معه الرقيق... والشيخ إدريس يقسمها على العشام حتى تكمل... ويحكى عن الشيخ إدريس أن رجلاً من قبيلة الهوارة جاء من مصر واشترى منه رجل من مدينة أريجى بضاعة إلى أجل معلوم ثم سافر الهواري إلى غرب السودان وباع واشترى رقيقاً كثيراً، لكن الرقيق مات ومات صاحبه في الغرب. وبعد فترة حضر ابنه مطالباً بحق والده. فقدم له تاجر أريجى ١٠ رؤوس رقيق متشفعاً لدى الشيخ إدريس أن يمهله ابن التاجر فترة أخرى لسداد ما عليه. وتنتهي الحادثة بأن يهدي ابن الهواري الرقيق العشرة للشيخ إدريس، ويعفو الشيخ إدريس لتاجر أريجى رقيقه.

«يحكى عن الشيخ حسن ود حسونه أنه سعى* العبيد وأركبهم الخيل وقال بحرس بيهم سبعتي. وكان عددهم المتعارف عند الناس خمسمائة عبد، كل واحد شابل سيف قبضته وإبزيمه ومحاجره من الفضة، ولهم سيد قوم وجندي وعكاكيز. وكان رقيق الشيخ حسن كثيراً حتى أصبحت له حلال** حول مقر الشيخ... وفي وصف مشهد مهيب لغزارة رقيق الشيخ في خدمة ضيوفه ونزلائه والمستجبرين به: مائة وعشرون فرخة*** فانية شايلات قداحة الكسرة، وكل واحدة تابعاها فرخة شائلة صحن وراها فرخة شائلة قرعة.. وكان الشيخ حسن واعياً عارفاً سعة ممتلكاته من الرقيق وكان يفسر كثرة زائريه بقوله: الناس بتجي بتتفرج في فروخي وفرخاتي... ويحكى عنه أنه عندما تزوجت أخته فاطمة من

* أي تملك. والسعية، هي ما يمتلكه المرء من مواشي.

** الحلال جمع حلة، أي قرية.

*** الفرخة هي الجارية من الإماء. والفرخ هو العبد.

رجل من قبيلة الشكرية، أهذاها الشيخ أربع فرخات ليخدمنها عندما راحت مع زوجها إلى دار الشكرية... وأن الشيخ عندما حضرته الوفاة أوصى لخمسة فقرا بثلاث ماله، فقال كل منهم ستة وثلاثين رأساً من رقيق خدمة رقيق المهام الإدارية أو ما كان يسمى رقيق الأعيان....

في ترجمة الشيخ حمد النحلان ترد عبارة: قال الشيخ تقتلني يا عبد كازقيل أكال الضبابة! ويفسر محقق الطبقات أن كازقيل موضع في كروفان يقطنه عبيد لا سادة لهم وهم أحط درجة في نظر رصفائهم المملوكين المتمين لسادتهم وكانت مدينة سنار تحوي أعداداً كبيرة من الأرقاء النوبة الذين أسروا في حملات الفووخ العسكرية على كردفان. وقد استخدمهم سلاطين الفووخ في ما يشبه الحرس الخاص بعد عهد السلطان بادي أبو شلرخ، سناً لهم ضد العناصر التقليدية التي تنافسهم على السلطة.... وترد إشارة إلى عتق ستين عبداً من قبيلة برت القرشي، وهم أرخص الرقيق سعراً بين قبائل البرت القاطنة مناطق جنوب سلطنة الفووخ.

سادت بين الناس عادات وتقاليد نذر الرقيق لشيوخ الصوفية إن أسهمت بركاتهم الروحية في قضاء متطلباتهم وحوائجهم، مثال فاطمة بت عبيد التي نذرت عبدها قسم الله للشيخ خوجلي إن شفاها من مرضها. وكثيراً ما استعان الناس بأولئك الشيوخ لاسترداد ممتلكات وأموال سُرقت أو فقدت، مثال لجوء رجل للشيخ خليل الرومي ليسترد له جاريته التي افتقدها. ويحكى عن الشيخ خليل أنه أنقذ السلطان بادي الأحمر من تمرد جنوده الأرقاء... وتشفع الفقيه موسى الجعلي لدى الشيخ محمد ود دوليب ليرد إليه فرخاته اللاتي سباهن عثمان ود محمد الشايقي حين غار على دار الجموعية. فأرسل الشيخ إلى عثمان يأمره بردهن لسيدهن ففعل. وفي مثال آخر شيد الحاج سعيد مسجداً وبه لذكرى الشيخ دفع الله ود الشيخ محمد أبو إدريس. واستخدم في بناء المسجد حجارة من قرية كانت بمكان الهلالية، وأوقف على خدمة الجامع أثني عشر رأساً من الرقيق ذكور وإناث. وكان الرقيق صنفاً متواتراً في الهدايا التي يقدمها البسطاء والأعيان والسلاطين للشيوخ المتصوفة. وكان بعض الشيوخ يحتفظ بهذه الهدايا ويملكها لخدماته العائلية أو زراعته ومراعيه وحراسة ممتلكاته وخدمة ضيوفه وزواره. وكان بعض آخر يعتق ما يهدى إليه من أرقاء، مثال ما يروى عن الشيخ حمد المشيخي الذي كانت قبيلة بني جرار تأتيه كل عام بركاة الماشية، فيشتري بقيمتها الرقيق ويعتقه. وعندما غارت قبائل الفور على بني جرار، أسرى بنو جرار ٧٠ أسيراً استرقوهم وقدموهم هدية للشيخ، فأدخلهم الإسلام وأعتقهم وأمرهم بالعودة إلى بلدتهم... ويروى أن الملك دكين أرسل للشيخ زيادة ود

النور خمسين رأساً من الرقيق ليستعين بها على الفقرا... وأن الملك زماروي قدم إلى صغفرون أربع سواقي وأربعة رؤوس رقيق، فقال أنه لا يستحقها، وطلب أن تقدم للشيخ زيادة ود النور لكثرة الفقرا في كنفه وخلأويه....

مارس شيوخ الصوفية علاقة التسري من إمامهم. وأنجبت تلك العلاقة أبناء أصبح بعضهم - في حالات نادرة - شيوخاً. ويروى في هذا الصدد أن رباط ود غلام الله كان رجلاً مجنوناً، خدعه الصوادة وزوجوه أمة لهم أوهموه أنها حرة. وبعد أن أنجبت له ابنة سليم، اعترفوا له أنها خادم. فشكاهم للقاضي، فحكم بحرية ولده وألزمه قيمة أمة. وعندما بلغ سليم أشده طلب ابنة عمه ركاب فأبته لأنه عبد، لكنها عادت وقبلت به بعد أن ظهر صلاحه والتف حوله الناس، فولدت له أربعة عيال: زين وعبد الرازق ودهمش ومصباح. وأصبح زين جد آل حبيب نسي، وعبد الرازق جد آل حسن ود بليل، ودهمش جد آل الرويداب، ومصباح جد ركاية العفاط.. وفي مثال آخر فإن الشيخ النور ود الشيخ موسى أب قصة، انحدر من أم كانت جارية أم ولد، وقد كان عظيم القدر والشأن... كما انحدر الشيخ إسماعيل صاحب الرابة ود الشيخ مكى الدقلاش من أم تدعى خيرة السقرناوية من قبيلة السفارخ في منطقة جبال النوبة أهدها سلطان نقلي للشيخ مكى... وكان الشيخ عبد الله صابون من أم مملوكة، وعُرف عنه براعته في النحو والصرف والفقه والمعاني، وقيل عزياً لم يتزوج وعندما أعطاه شيخه ابنته أم ناس ضوينة، امتنع وقال: العبد ما يياخذ سيده....

ضاقت ظروف الحياة ببعض شيوخ الطرق الصوفية، فلم يملكوا من الرقيق سوى النزر اليسير. فالشيخ عبد الرحمن ود طراف تأخر طعام الغداء ثم طعام المشاء على ضيوفه لأن العبد الذي كان يقوم بمساعدة زوجته بجلب الماء والوقود شرد... وكان الشيخ على البلدي عنده فرد خادم.... وكان الشيخ سلمان الطوالي - من الملامية - قد غصب جارية من أهلها تدعى مناته، تضرب له الدلوكة، فلبس الجبة ثم الرحط ويزغرد ويناديها: يا مناته دقي الدلوكة خادم الله الماك مملوكة، وقد كان فاسقاً قبل أن يسلك طريق القوم.

على أن بعض الشيوخ تملك الكثير من الأرقاء مثل الشيخ عبد الرحمن ود جابر الذي كان عبيده التابعه أربعين عبد شالين السيوف. وكانت دار الشيخ مازري التقاري تعج بالرقيق والخلم في بيت النار مع الحرير والحيران* لتحضير الطعام للضيوفان...

* الحيران جمع حوار، وهم تلاميذ الشيخ.

تفصح الحجة الشرعية عن سمات وقسمات لطابع الاسترقاق والرق في مجتمع الفوئج، بعضها خاص متفرد، وبعض منها عام في مجتمعات الاسترقاق. فالشراكة في رأس رقيق أو أمة مارستها المجتمعات القديمة والوسيلة - أئنا وروما وعالجه القانون الروماني، ومجتمعات الإمبراطورية العربية الإسلامية وعالجه كسب الفقه على تباين المذاهب - هامش (١) وهامش (٢).

على أن سمة رقيق البيت، رقيق الخدمات المنزلية، لونت وصبغت تركيبة مجتمع الفوئج حتى خلطته الأولية - العائلة - حيث يدفع ضيق ذات اليد للشراكة في رأس رقيق أو أمة لورود الماء أو احتطاب الوقود أو طحن الحبوب وإعداد الطعام.... كما تفصح عن الضوابط التي تملئها الأعراف المحلية وتلك المستنبطة من الفقه الإسلامي. لكن ما تتفرد به، الاحتكام للفتوى الأهلية والقضاء الأهلي ونزول الأطراف المتنازعة على ما يفصل به الشيخ عبد الرحمن، الذي ما كان يمثل سلطة قبلية أو عشائرية محلية، ولا سلطة مركزية.

شواهد ود ضيف الله على تنوعها تلقي إضاءة ساطعة على علاقات الرق والاسترقاق بمؤسسة الطرق الصوفية في مجتمع الفوئج. وأول ما يلفت النظر في الشواهد، أن شيوخ الصوفية لم ينظموا غزوات لصيد الرقيق ولم يرتادوا سوق النخاسة لشرائه. إنما تجتمع في حماهم وتملكوه عبر وسيط العلاقة الروحية التي تربطهم بمريديهم والطامعين في بركاتهم والباحثين عن الطمأنينة والعزاء والتوازن النفسي والهداية لسواء السبيل. فما من ضرورة اقتصادية أجبرت مقدمي الرقيق هدايا ونذراً لشيخ أو آخر، وما من قهر إداري أو سياسي ألزمهم بذلك مثلما تلزمهم السلطة بسداد الضرائب والإتاوات والريع. الأقرب لواقع مجتمع ذلك العهد هو إحساس الناس، ووعيهم الكامن العفوي، بالضرورة الاجتماعية التاريخية لمؤسسة الطرق الصوفية، وإدراكهم أن خلوة الشيخ وقرينه مركز تجمع بشري: طلب العلم، طلب الاستشفاء، الاستجارة والشفاعة، الأمان، الاستشارة والاستخارة، الضيافة، أداء العبادات والشعائر والطقوس الجامعة... وإدراكهم أن عمل الحيران في الخدمة والزراعة والرعي لا يكفي ولا يوفر فائضاً عن حاجتهم الاستهلاكية الضرورية. هكذا فرضت الحاجة الموضوعية يبدأ عاملة إضافية، فكان الرقيق هو الصيغة الممكنة والمتاحة وذات الجدوى في مستوى تطور القوى المنتجة وإنتاجية العمل في مجتمع الفوئج.

أدت مؤسسة الطرق الصوفية وظائف اجتماعية وروحية عدة في تماسك المجتمع وضبط إيقاع حركته وعلاقاته. منها على سبيل المثال أن قرى ومناطق شيوخ الطرق الصوفية كانت مناطق إدارة ذاتية مستقلة عن السلطنة: حسن ود حسونة في منطقة ود حسونة، المجاذيب في الدامر. وكان الرقيق قوة رمزية لحفظ النظام والأمن. وأتسمت السلطة الروحية للشيخ لتؤمّن طرق القوافل والتجارة في مناطقهم بما يلجم انفلات قطاع الطرق وعصابات السلب والنهب. وكم من قاتل أو سارق أرتعدت فرائصه وأقر بجرمه عندما ووجه بامتحان أداء اليمين في حضرة الشيخ أو ضريحه. وكم من سبابة ومتسوّقة وفدوا من نواح نائية للسوق الأسبوعية في قرية الشيخ. يتركون ما لم يبيع أو يقايض من بضائعهم بجوار خلوة الشيخ أو قبره وهم مطمئنون أنه في حرز أمين حتى يعودوا للسوق في الأسبوع المقبل.

زهد الشيخ وتجرده، وتفرغه وانقطاعه للعبادة وتعليم الحيران، وتبصير الناس بأوليات شؤون دنياهم ودينهم، وظيفة روحية كان يحتاجها المجتمع، مثلما كان يحتاج لمثل عليا يتوق إليها، ويتعلق بشخصيات ورموز تجسد هاتيك المثل في سلوكياتها ومعاملاتها... وكان منطقياً ومن طبيعة الأشياء أن يتعلق الناس بخصال ومناقب الشيخ إدريس ود الأرباب وهو يوزع على العشمانين الهدايا والرقيق، وشهامة الشيخ حمد المشيخي وهو يشتري الرقيق بركة بني جرار ويعتقه وكأنه يؤدي وظيفة من وظائف بيت المال، ويعود بالزكاة لسيرتها الأولى، ويدعو أسرى الفور للإسلام ويعتقهم ويعيدهم لمسقط رأسهم، ومآثرة الشيخ صغبيرون، على ما به من خصاصة، فيتنازل عن السواقي والرقيق ويوصي أن تقدم للشيخ زيادة ود النور لكثرة الفقرا في خلأويه.

في شواهد ود ضيف الله معضلة أثارت الجدل ولما نزل؛ وهي هل منجح ابن الأمة أن يحتل منصب الشيخ بعد وفاة والده، إذا نافسه عليه أخوه من حرة؟ رحم الله الشيخ عبد الله صابون، فقد عرف قدر نفسه وما أعلاه من قدر وشأن!

إحلال وثيقة الحجة الشرعية وطبقات ود ضيف الله صدر هذه الصفحات، وهي اللاحقة من حيث التسلسل الزمني لمشاهدات وانطباعات وملاحظات الرحالة كرمب، ليس تعصباً قومياً أو «شوفينية» مصادر إنما إجراء أملاء السعي الحثيث والجهد المثابر، لا الرغبة العاطلة، أن يصبح النيش عن الوثائق السودانية، والتسجيل للروايات السودانية، والتتقيب عن الآثار السودانية في كل الأرض السودانية بأربعاتها، شمالها وجنوبها، شرقها وغربها، همأ وطنياً، مشروعاً حضارياً، يؤصل تاريخ

السودان بأسانيد غير معننة، بثريها من بعد إسهامات الرحالة، وإضافات المؤرخين من كل جنس ولغة وثقافة بجهدهم المقدر في السودانيات، كيما تتحول دار الوثائق القومية، ومتحف السودان، وكلية الفنون الجميلة ومعهد الموسيقى والمسرح إلى صروح ثقافية مشعة، لا مصالح حكومية هامة راكدة باهتة، مقبرة لمواهب.

في ترجمة إنجليزية موجزة، أنجزها سبولدنت لكتاب الرحالة ت. كرمب (دار الوثائق القومية، مجموعة أبو سليم) دون كرمب ما شاهد ولمس واستتج عن علاقات الرق والاسترقاق في عهد الفوئج. فبدأ بانطباعاته عن ظاهرة كثافة الأرقاء في بلاط السلطان وحاشيته:

- مجموعات الأرقاء، ذكوراً وإناثاً، القائمة بالخدمات والرعاية والتربية والرضاعة.

- مجموعات الأرقاء، ذكوراً وإناثاً وخصيان، العاكفة على خدمات زوجات وسراري ومحظيات السلطان، فرادى ومجموعات، ويقدر عددهن بـ ٦٠٠.

- مجموعات الأرقاء، ذكوراً وإناثاً، المكلفة بخدمة وحراسة أبناء النخبة الحاكمة، أبناء السلطان، وأبناء وزرائه وشيوخ المقاطعات وبقية مناصب البلاط والتراتب الهرمي - المحتجزين منذ الصغر، كالرهائن في القصر، للتعليم والتربية والترشيد والتدريب والانضباط «في حبس أشد من اعتكاف الراهبات في الدير المسيحي» ص ٣٩.

حاول سبولدنت في كتابه «العصر البطولي في سنار» أن يفسر تقاليد الفوئج حبس الأمراء وأبناء الصفوة في القصر، وعزل الذكور عن أمهاتهم، وإحالة زوجة السلطان إلى ما يشبه الاستبداد الوقور بعد أن تضع ولدها الأول، كيلا تضع ولداً آخر ينافسه، وتقليد اختيار مجلس السلطان لأمر يخلف السلطان بعد وفاته وقتل بقية الأمراء وملاحقة الهارب منهم حتى يقتل... ودور المربية أو القابلة أو المرضعة في إخفاء المولود كيلا يقتل، أو العكس: خنق الجنين قبل أن يكمل صرخته الأولى.... حاول سبولدنت العودة بجذور تلك التقاليد للممالك النوبة القديمة. وقد يكون سبولدنت موقفاً في تفسيره. لكن ذات التقاليد وطقوسها مارستها الدولة العثمانية. ففي كتاب «أنماط الاستيلاء على السلطة..» ص ١٦٦ - ١٦٧: «عندما أتى محمد الثالث إلى العرش في بداية ١٥٩٥ قتل إخوته التسعة عشر الباقين وفقاً للعرف المتبع... وما كان يعرف بنظام القنص وقانون قتل الإخوة، حيث يحبس الأمراء ويمنعون من الزواج... وكان العثمانيون يتخلصون من مواليد الأمراء الذكور عن طريق القابلة».

ينتقل كرمب من ظاهرة كشافة الأرقاء في خدمة قصر السلطان وحاشيته وحريمه، إلى وصف دقيق لسوق سنار وسوق النخاسة - ص ٣٩: «وعلى المرء أن يعلم أن سنار تكاد تكون أعظم مدينة تجارية في أفريقيا قاطبة، حيث يستمر توافد القوافل من القاهرة ودنقلا والنوبة والهند والبحر الأحمر وبرنو وفزان ومالك أخرى. إنها مدينة مفتوحة ويمكن للناس من أي جنسية كانوا أن يمشوا فيها دون أية عراقيل. وهي من أكثر المدن المأهولة بالسكان بعد القاهرة...» ثم يرسم صورة دقيقة لسوق سنار، ودقة نظام التجارة وتبادل السلع، والأماكن المخصصة لعرض كل سلعة مثل سن الفيل، الجمال، الخيل، القروء، الحطب، البلح، القمح، الذرة، القصب لعلف الجمال، اللحوم، الدجاج...

«وفي السوق يباع الرقيق، الذكور والإناث، من كل الأعمار كما تباع الأبقار... ويساق كل يوم مائتان أو ثلاثمائة منهم للنخاسة.. أما الجوّاري فإن التجار الأتراك، ويمقتضى شرعهم، يقضون منهن وطهرهم وشهواتهم ثم يبيعونهن في بلدان أخرى مثل مصر والهندا ألا بشئ ما يجنون من أرباح.... وتظل الصبايا دون سن الثانية عشر عرايا كما ولدتهن أمهاتهن، وتستتر الجزء الأسفل من جسد الكبريات وعوراتهن خرق بالية... وخلال صفقة المبيعة، يقول الشاري للبائع: أعرض على هذا الرقيق، ثم يبدأ دونما حياء أو خجل في معاينة السلعة كما يعاين الأبقار. فيفحص الفم والأسنان وكل أجزاء الجسد، فإذا ما أقتنع بمفاصلة السعر بعد تبادل يفتح الله يستر الله... تتم المبيعة. ويستقر سعر الصبي البالغ من العمر خمسة عشر عاماً على ثلاثين فلورن وربما أربعين إن كان ذا بنية قوية، وتباع الجارية في سن ماثلة بخمسين أو ستين فلورن إن كانت ذات لون فاتح، وثمانين فلورن إن كانت من الإثيوبيات. وفي مصر يرتفع السعر، فيباع الصبي أعلاه بستين أو ثمانين وربما مائة قلدر، وتباع الجارية إن كانت وسيمة بمائة قلدر».

في ص ٧٣ يصوغ كرمب وصفاً حياً مؤثراً لمشوار قافلة الرقيق عبر صحراء بيوضه في طريقها إلى مصر، يكاد يقترب من المقطوعة الأدبية الرائعة والحارقة اللاسعة اللاذعة التي صاغها تشرشل في وصف صحراء العتوم وأرض الحجر في كتابه (حرب النهر).

بدأ المشوار خلال أغسطس ١٧٠٢ حيث تنظف قليلاً قافلة الصيف لهطول الأمطار وفصل الخريف: «يساق الرقيق موثوقاً ومصفداً إلى بعضه بسلاسل ثقال مثل الكلاب. يسرون خلف الجمال تشدهم إليها طوال الرحلة سلاسل أو حبال. ويساق آخرون ورقابهم موثقة إلى عمدان خشبية طول الواحد منها عشرة أقدام تقريباً، وسمكه في حجم الساعد، وتلتف رقائق سيور من جلد الجمال حول

المنق توثقه للعمود فتحول دون إفلات الرأس من الوثاق. وتوثق اليدان إلى العمود بحلقة حديدية، ويوصل العمود بالجمل بسلاسل، فيضطر التمساء للسير خلف الجمال وهي تعلق التلال وتهبط الوديان عبر الآجام والغابات والشوك والأعشاب، إن أسرع خطأها أو أبطأت، توقفت أم واصلت سيرها، يتبعونها حفاة حاسرة رؤوسهم لا تغطي أجسادهم سوى خرقة تستر العورة بالكاد في هجير الشمس اللاهبة، وخطر الموت عطشاً وجوعاً. أما في الليل فيشد وثاقهم دون رحمة. وإذا ما أصيب الرقيق بمرض في الطريق، فإنهم يلقون به موثقاً على ظهر الجمل كما يحمل القصاب لحم العجل الذبيح على سرج زاملته وإذا تدهورت حاله تركوه في الصحراء بين الحياة والموت.

لوحة أخرى نابضة بالحياة تلتقطها مشاهدات كرمب، وينقلها سبولدنق في (العصر البطولي) ص ٤٥ - ٤٦، احتفال سلطان سنار لاستقبال مانجل قرى - زيارة ولاء يؤديها حاكم العبدلاب لسلطان سنار، يحمل إليه الهدايا: مئات الأرقاء والخيل والجمال والوفير من المال، تمثل إتاوة العبدلاب. ويستقبل السلطان المانجل بمهرجان باذخ، ٣٠٠ جارية من إماءه وجواري زوجاته وجواري القصر، تمنطقن في الخاصرة وشاحاً حريراً، وأحطن أذرعهن بأسورة فضية، ويزين رؤوسهن بقطع فضية صغيرة وحبات من الصدف والسكسك اللامع اللصاف، تبعهن صفوف الرقيق حامل الرماح اصطفوا صفين متقابلين... ويبدأ الاستعراض الراقص.....

أفضل ما سجلته مشاهدات وانطباعات كرمب حول علاقات الرق والاسترقاق في مجتمع الفونج، ما يمكن أن يوصف بمصطلحات العصر، لوحات حركة المجاميع: كشافة الأرقاء في قصر السلطان، سوق سنار وموسم عرض حصاد الغزوات في سوق النخاسة للتجار الأجانب للتصدير، قافلة الرقيق عبر الصحراء إلى مصر، مهرجان السلطان احتفاءً بالمانجل.

ولدكتور سبولدنق إسهاماته واجتهاداته في الدراسات السودانية، وفي منهجية التوثيق، ودونما تطاول أو استعلاء على أهل التخصص وطول الباع في البحث العلمي، فإن بعض استنتاجاته حول علاقات الرق والاسترقاق في مجتمع الفونج تثير إشكاليات وأسئلة، أكثر مما تقدم حلاً أو إجابة. مثال ذلك ما توصل إليه في ص ٢٦٥ (العصر البطولي) حول دخول عمل الأرقاء في الأرض، وأن ذلك أدى إلى تحرر صاحب الأرض ومالك الرقيق من ضرورة شراكة أطراف أخرى في العملية الإنتاجية وعلاقات الإنتاج التي كانت سائدة قبل دخول عمل الأرقاء، وما كان يناله كل طرف شريك من أنصبة في الإنتاج. قد يصح الاستنتاج كفرضية نظرية عامة، إذ أن توفر أيدي عاملة إضافية من الأرقاء

حرر مالك الأرض من ضرورة شراكة أيدي عاملة ذات نصيب معلوم عرفاً وقانوناً في عائد العملية الإنتاجية. أما الأرقاء فعائد إنتاجهم للمالكهم عدا ما يستهلكونه للبقاء على قيد الحياة وتحديد طاقاتهم الإنتاجية مثل حيوانات المزرعة ونور الساقية. وقد يصدق الاستتاج جزئياً على الإنتاج الزراعي على ضفاف النيل - الشادوف، الساقية، الحياض، الجزر. لكن هنا أيضاً لا يحرر عمل الأرقاء مالك الأرض والرقيق من أنصبه الحرفيين الذين يصنعون الشادوف والساقية، ويصننون ويجددون أجزائها، وأنصبه المشاركين في موسم الحصاد بسواعدهم أو حيواناتهم أو أدواتهم. وهناك السمة العامة للملكية الأرض على ضفاف النيل - ملكية العائلة ومشاركة كل أو غالبية أفراد العائلة في العملية الإنتاجية، وحقيقة أن عمل الرقيق على ضفاف النيل لم يُلغ أو يطرد أو يسقط الجدوى الاقتصادية لعمل صغار الملاك والمنتجين. وأخيراً فالفرضية تفترض أن يكون مالك الأرض هو أيضاً مالك الرقيق، لكن واقع ذلك العصر ظل مفتوحاً على أكثر من احتمال وافتراض: أن يدخل مالك الرقيق شريكاً مع مالك الأرض، أو أن يؤجر مالك الرقيق أرقاءه للمالك الأرض، أو أن يتوفر لواحد من كبار الملاك الأرض أو لأسرة ذات سعة في الأرض قائضاً من الأرقاء يؤجرهم / تؤجرهم لصغار ملاك الأرض... وفي النهاية فإن دبالكتيك العلاقة بين عمل الأرقاء وعمل صغار ملاك الأرض وصغار المنتجين، أفضى إلى أن يفقد عمل الأرقاء جدواه الاقتصادية، حيث أصبحت تكلفة إعاشة الرقيق أكبر من عائد إنتاجه، وما كان صغار وكبار ملاك الأرض على ضفاف النيل في السودان وفي مصر بحاجة للخلاصات النظرية بعيدة النظر، في حينها، لآدم سميث - (ثروة الأمم ١٧٧٦)، حول عمل الأرقاء، بل توصلوا إليها بالجمع والطرح والقسمة في نهاية الموسم، ودون أن يصاحب ذلك نهوض حملة لإلغاء تجارة الرقيق والرق والاسترقاق.

أسهم عمل الأرقاء ولاشك في زيادة مساحة الأرض المزروعة ومن ثم في حجم المحصول والفائض، ومهد لتفريغ الملاك وزوجاتهم وأبنائهم - لا كأفراد على إطلاقهم العددي، إنما كقوة اجتماعية، كمنخبة، لوظائف اجتماعية أخرى، كشؤون الحكم والإدارة والتجارة والتعليم... وساعد عمل الأرقاء القبائل البدوية في توسيع مساحة أرض الزراعة المطرية، وزيادة حجم القطيع والمرعى - قبائل الرزيقات في سلطنة دارفور في الغرب، قبائل الشكرية برفاعة في سلطنة الفونج في الوسط والجنوب الشرقي، وترحال القبيلة الموسمي بحثاً عن الكلأ والماء، والإشراف على الزراعة في مساحات تتسع باضطراد. وكان لتوفر عمل الأرقاء دوره في استقرار الأرستقراطية القبلية في القرية الأم التي

نشأت عبر التاريخ في بقعة بعينها من الدار الشاسعة ليسر ارتيادها ووفرة مياه الشرب فيها أو حولها، وأكسبت بفضل مؤهلاتها الطبيعية والاجتماعية والروحية، صفتها كمقر ورمز للسلطة القبلية، وللمحكمة، والعرضة، والسوق الكبير، وسوق النخاسة. «الدولة هي السوق الأعظم، أم الأسواق كلها» ابن خلدون- المقدمة ص ٣٩.

زاد الرقيق حجم الجيش في سلطنات السودان وممالكه القديمة والوسيطه، وفي سلطنة الفونج ومن بعدهم الفور على وجه الخصوص. فقد أرتفع عدد المقاتلين في القبيلة والمقاطعات ومركز السلطنة، وخفف عن القبيلة والسلطنة عبء المشاة فزاد عدد الفرسان على صهوات الجياد، وسمح بإعادة تنظيم الجيش وتفرغ مجموعات أكبر نسبياً لشؤون العسكرية والتدريب والقتال، دون أعباء إضافية على مخزون القبيلة والسلطنة المحدود من الغذاء. فقد تكفلت تلك المجموعات، أو القسم الأكبر منها، بإعاشة نفسها مثل حرس سلطان الفونج وقراه حول سنار والأراضي الزراعية المخصصة له للزراعة وتربية الماشية لسد احتياجاته واحتياجات أسرهم أو الأراضي المخصصة لحرس سلطان الفور في مناطق استراتيجية في أصقاع السلطنة.

في واحدة من اجتهاداته شخص سبولدنق بعض معالم ما أسماه عصر الوعي بالذات في تطور مجتمع الفونج، وتجلى ذلك الوعي في انتشار الخلاوي والتعليم واحترام مهنة الفقيه وشعائر تنصيب السلطان، والاهتمام بالإنسان والحرص على توثيق الملكية والهبة والمبايعات، وتوسع العلاقات مع مصر والحجاز - مصر السوق ومصر الأزهر، الحجاز السوق والحجاز أداء فريضة الحج، والأخذ عن العلماء، وسعة الأفق، وسعة السوق الداخلي والخارجي... وهو تشخيص سليم وشامل، لكن معالم الوعي بالذات تلك ما كانت لتتبلور على ما هي عليه، لولا عمل الرقيق وإسهام الأرقاء في الدفاع عن السلطنة وتوسيع رقعتها، ولولا فاعليه الأرقاء في المناصب التي احتلوها ذكوراً وإناثاً وخصيان في الحاشية وإدارة القصر وأمانة مخازنه، وفي التربة والترفيه والفنون، وتشعب أفرع عائلة السلطان بالتسري ووطء المحظيات. ليس كل هذا وحسب، بل وحسن البلاء في الحرب وتخطيط الممارك وتنظيم الجيوش وقياداتها.

فالرقيق ما كان مستودع قوة عضلية وتبلد أحاسيس. كان ثرياً بالمواهب الذهنية والطاقة الإبداعية. كان حاضن لقاح هجين الثقافة الأفريقية الزنجية والثقافة العربية الإسلامية ووليداً الشرعي، الشخصية السودانية، الثقافة السودانية، الهوية السودانية.

أما معلم العناية بالأنساب الذي أولاه سبولدنق عناية خاصة، فهو ظاهرة عامة مشتركة في التكوينات الاجتماعية القبلية والإثنية والعرقية في مراحل الاختلاط والهجرات والتداخل، لأسباب طبيعية أو اجتماعية كالجفاف والمجاعة والأوبئة، والحروب والغزو والاحتياح، ونشوء المدن واحتواء السوق والتبادل السلمى للواتر متناعية نحو أطراف السلطنة أو الدولة، والاستقرار النسبي للنخبة الحاكمة وهيكلها الإداري وتراتبته. لكن ماثفردت به الظاهرة في مجتمع الفونج كان الوعي الزائف لدوافع نفسية وحضارية تود لو تبتعد بحبل نسب النخبة من أي عقدة تربطه بالأصل الزنجي الأفريقي، وبصفة خاصة أصول القبائل المستركة أو كانت ساحة لغزوات صيد الرقيق! من مركب النقص هذا كان التهاافت وكانت المغالاة في الانتساب للسلالات العربية الإسلامية وأوفرها عزاً: قریش يبطونها العشر، والبطن الأموي إن قصر الجبل عن البطن الهاشمي! وبعضهم لم يتخرج عن شد الجبل نحو شاهق القسم حتى انفصلت قدماء عن أرض الواقع - أشبه بوصف زهير بن أبي سلمى لغلامه المتشاي على أطراف أصابع قدميه ليصرم للجام على قذال المهر الجامع الشموس.

وملجمننا ما أن ينال قذاله ولا قدماء الأرض إلا أنامله

لو أن الأيام دالت، وموازينها مالت نحو كفة الأرقاء لانطوى حبل نسب بعض الأسر والعشائر والأفخاذ والبطون، وربما قبائل، مثل «لاسو» رعاة البقر في ساق شجرة الأنساب الأفريقية، واستبدل اسم الجد من العباس إلى إساغة* ودينق، وبلال وعشرة، ولاكتسب رسم الفونج - النقارة والشعبة - الذي يسمون به ماشيتهم ورقيقهم دلالات أخرى، تقرب أو تبتعد عن التفسير الذي أضفاه عليه سبولدنق برده للهيرغليفية بمعنى الحياة!.

مع رهط الرحالة بعد كرمب، يواصل جيمس بروس تدوين حصيلة ملاحظاته ومذكراته خلال رحلته لمجتمع الفونج ١٧٧٣. فيتناول بطريق غير مباشر علاقات الرق والاسترقاق عبر تقديره لحجم الرقيق في جيش السلطان، فيقول أن الحامية حول مدينة سنار تضم قوة قوامها ١٤,٠٠٠ من الأرقاء. على أن بروس، سواء صح تقديره أم جانبه الصواب، لم يسجل في مذكراته مزيداً من المعلومات أو الملاحظات حول مجمل القوة العسكرية للسلطنة في حاضرتها أو مقاطعاتها، وما إذا كانت للسلطان حاميات خارج سنار، أو كتائب من حرسه في عمليات عسكرية بعيداً عن العاصمة أو ما يعنيه حجم

* «إساغة» تحريف في غرب السودان لاسحاق و«دينق» الاسم الأكثر شيوعاً في جنوب السودان خاصة وسط الدينكا.

الحامية مقارناً أو منسوباً إلى حجم الرقيق في سنار وفي قصر السلطان وبيوت الأعيان والتجار وزرائب تجار الرقيق قبل دفع بضاعتهم نحو سوق النخاسة. فيبقى الرقم هكذا معلقاً في ذمة بروس ومصادقته. ويمضي نصف قرن من الزمان ١٨٢٥، لتقفز مصادر رحالة آخرين، بقوة الحامية إلى ٣٠,٠٠٠ من الأرقاء. وقد يسهل التحقق من الرقم الأخير لأنه دخل فترة وثقتها سجلات التركية.

بعد أربعة عقود من رحلة بروس، بدأ ج.ل. بركهارت عام ١٨١٤ رحلته من مصر إلى شندي ومنها إلى سواكن دون أن يصل سنار. وكان لظاهرة الرق والاسترقاق حضور محسوس في مشاهداته وشهاداته من بداية رحلته إلى نهايتها، فقدر أن عدد الأرقاء السود في مصر ٤٠,٠٠٠ رأس، ٢/٣ ذكور، و١/٣ إناث، وأن وباء الطاعون الذي اجتاح مصر عام ١٨١٥، أودى بحياة ٨٠٠٠ رأس في القاهرة وحدها. وسجل ملاحظاته عن وصول قوافل الرقيق لسوق النخاسة في أسيوط، وعن مهنة الخصي التي امتنها راهبان قبطيان في أسيوط بخصي الصبيان في سن الثامنة والثانية عشرة، وانتقاء الصبيان الرشيقين الوسمين للخصي، ومن بين هؤلاء الأشقياء الذين جنت عليهم وسامتهم، انتقى محمد علي باشا ٢٠٠ من المستجلبين من دار فور وخصاهم وأرسلهم هدية للسلطان في تركيا. ويواصل تسجيل مشاهداته من حدود صعيد مصر حتى شندي، فيقول أنه ما من بيت في المنطقة الممتدة من بربر إلى شندي إلا وفيه ٣ إلى ٥ رؤوس رقيق لخدمات البيت والزراعة والرعي. وقد تقبل هذه الملاحظة بنى من التسامح بحكم إنتشار ظاهرة رقيق البيت في مجتمع الفوئج، ومعقولية أن تلتقطها ملاحظة رحالة عابر، وإن أقام يوماً أو بعض يوم في قرية أو مدينة، لكن تقديره أن حجم الرقيق على ضفاف النيل بين بربر وسنار ١٢,٠٠٠ رأس، وهو لم يرح سنار جنوباً، يحيطه التحفظ من كل جانب، مثله مثل المصادر التي تنقل عن إدوارد روبل تقديره لحجم الرقيق من حلفا شمالاً حتى الشلال الرابع - أبو حمد - جنوباً، ٤٥٠٠ رأس في نهاية عهد الفوئج وبداية التركية، وتبقى مشاهدات بركهارت في وصف مدينة الدامر، الأوسع تداولاً في كتب التاريخ من بعده بعلمائها ونجارها ورقيقها.

خلال إقامته المتمهلة في شندي وما واجه من منغصات، وتملكه لجارية ورقيق لخدمته، تعرف بركهارت على سوق النخاسة وتجار الرقيق ومناطق صيد الرقيق والقبائل التي ينتمي إليها، فرصد وتابع ما سمع عن غزوات صيد الرقيق في غرب دارفور وجنوب كردفان من قبائل البندا والفروجي والفرنت، ثم تداول السلعة البشرية من تاجر لتاجر ومن سوق إلى سوق مشياً على الأقدام حتى سوق

شندي، أحد أسواق النخاسة المركزية في دولة الفوج، ومنها في رحلة شقاء أخرى شرقاً إلى سواكن وشمالاً إلى أسيوط، في قطيع شُعب إلى أعمدة خشبية، يرسف في القيد مثل مراوح الماشية والأبقار. ويوسم بركهارت أكثر المناظر تعاسة في رحلة القافلة، عندما يصب الماء في بركة أو وعاء أنفطح كبير، ويجثو الرقيق على ركبتيه ليلعقها كالحيوانات، وكذلك منظر لحظة الاستجمام ونصب الخيام والمبيت بعد رحلة بدأت عند الفجر.

في ص ٢٧٧ يقدر الطاقة الاستيعابية لسوق النخاسة في شندي بحوالي ٥٠٠٠ رأس سنوياً، يشتري تجار سواكن ٢٥٠٠ رأس، وتجار مصر ٥٠٠ رأس، ويشتري ما تبقى تجار دنقلا وقبائل البدو. ويقدر عدد الإماء الإثيوبيات من أصل الغالة بمائة أمة بين المصادر لأسيوط وسواكن. وعند دخول الرقيق إلى سوق شندي، يُصنف إلى ذكور وإناث، ثم حسب المجموعة العمرية، ثم إلى خماسي وسداسي وبالع، وللسداسي أفضلية، يرتفع بسمر الصبي إلى ١٥ - ١٦ دولاراً، والفتاة ٢٠ - ٢٥ دولاراً، شرط أن تخلو السلعة من الآفات والعاهات. وتشتري الأمة الكبيرة السن لفاعليتها في الخدمات المنزلية، وينخفض سعر الأمة الحامل، ويمنع الاتصال الجنسي بين الرقيق المعد للتصدير، ونخصص بعض الجوارى الحسان لممارسة الدعارة ويستحوذ المالك على العائد من هذا المهر الاجتماعي.

في ص ٣٩٩ يقول عن سواكن إنها من أعرق أسواق النخاسة ومواني تصدير الرقيق في شرق أفريقيا، ويقدر حجم الصادر عبرها بـ ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ رأس سنوياً، وتعادل من حيث الأهمية أسيوط وإسنا في مصر ومصروع في إثيوبيا. ويقدر مجمل الرقيق المصدر سنوياً من شرق أفريقيا والسودان عبر البحر الأحمر للحجاز ومصر عبر مصروع وسواكن بـ ١٥,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ رأس، ورغم ذلك يعتقد أن الرقيق المتبقي في السودان أكثر من الصادر قياساً على ما شاهد في بربر وشندي - ص ٣٠٧. ويشير في هذا الصدد إلى حملة إلغاء تجارة الرقيق في أوروبا، ويعتقد أنه لو سدت كل المنافذ في وجه الصادر، فسوف يستمر الاسترقاق في السودان. واستند في استنتاجه هذا على عاملين، الأول: الاحتياجات الداخلية للمجتمع لعمل الأرقاء في الزراعة والرعي والخدمات المنزلية، وكون الرقيق سلعة ذات قيمة يعترف بها، ويقبلها الجميع حتى أصبحت وسيط تبادل. ورغم أنه أغفل الجيش كواحد من أكبر مجالات استخدام الرقيق، إلا أن استنتاجه ضعيف السند، لأن تعاطف الطلب الخارجي هو الذي أنعش الاسترقاق وتجارة الرقيق بما يفوق حجم الاحتياجات الداخلية، كما أن سد

منافذ الصادر في العقود الأخيرة للتركية قلص من حجم تجارة الرقيق. والثاني: أن الإسلام يفرض على المسلمين استرقاق الوثنيين. ويبدو أن الأمر قد اختلط على بركهارت في العامل الثاني، سواء كان مصدر الخلط ما استفاه من مصادر أوربية، أو، وهذا أغلب الظن، من تجار الرقيق في شندي الذين خالطهم واستقى منهم الكثير من معلوماته. فالإسلام لا يبيح استرقاق الوثنيين أو غير الوثنيين - هذا إذا صح الافتراض أن القبائل الزنجية الأفريقية كانت وثنية. وأوجب الإسلام على المسلمين دعوة الوثنيين للتوحيد والرسالة المحمدية بادئ ذي بدء. ولم يكن هدف تجار الرقيق من السلالات العربية الإسلامية من غزواتهم نشر الإسلام وسط القبائل الزنجية السودانية، وأغلب الظن أنهم ما كانوا ليرحبون بقبول تلك القبائل للإسلام ليكفوا عنها أذاهم. ولم يعرف ولم يسمع عنهم أنهم اصطحبوا في غزواتهم فقهاء أو أئمة. ولم يرو الرحالة إنهم شاهدوا أو التقوا فقيهاً أو إماماً أو واعظاً في سوق النخاسة في سنار أو المسلمية أو أربجي أو الأبيض أو الفاشر أو كوبي أو بربر أو شندي أو سواكن. ولم يشهدوا تاجر رقيق أناخ القافلة ليؤدي الصلاة جماعة مع أرقائه من دار تاما إلى أسيرط، فأقصى ما ذهب إليه تجار الرقيق وملاكه ختان الصبيان والصبايا المصطفين لخدمة أسرهم، وتسميتهم أسماء عربية وإسلامية ذات دلالة خاصة - أسماء واصمة مثل رسم المالك على عنق الرقيق وكتف المواشي والأبقار والإبل.

كانت غزوات الرقيق وتجارته من بدايتها إلى نهايتها نشاطاً تجارياً اقتصادياً، أشبه بحمى التكالب على مناجم الفضة في يتوشي ومناجم الذهب في كالفورنيا - الاستنزاف حتى يجف النبع وينضب.

وثائق الشيخ خوجلي: رقم (٩)
حجة شرعية ١١٧٤ هـ - ١٧٥٤ م
مجموعة أبو سليم

الحمد لله وحده محمد عظم الله مجده

واسم الجارية المنازع عليها مشارع. فهذه حجة شرعية محمودة مرضية على يدي متوليها والحاكم يومئذ بما فيها الفقه عبد الرحمن بن الشيخ خوجلي. أما بعد فقد رفع إليه أمره الفقه طه أخيه في جاريته مشارع المشتركة الذي وطبها فحملت منه ونازعوه بعض الشركا في عدم أخذهم للقيمة وأعذر لهم الفقه عبد الرحمن في أخذ القيمة وامتنعوا من ذلك وأحضر الفقه عبد الرحمن العلما الفقه محمد نور والفقه الدليل والفقه سليمان وقوم الخادم* على الفقه طه باربعمائة أشرف كما قَوْمها الشرع عليه لقول الشيخ خليل وبغير إذنه أن حملت قَوْمَت والقيمة يوم الحمل كما نص على ذلك مالك. وقوم الأمة دون قيمة ولدها كما نص على ذلك الشيخ سالم في الموسر. وكذلك غيره من الأشياء وحكَمَ الفقه عبد الرحمن بتلك القيمة وملك الفقه طه الأمة كما ملكها الشرع. حرر ذلك يوم الأربع ثمانية خلت من الثالث من الكرامة سنة ١١٧٤ أربعة وسبعين بعد المائة والألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام. حضر وشهد بذلك الفقه الأمين والفقه يس والفقه إبراهيم والفقه عامر والزين ولد عجم وقتلوب ومحمد ولد على ولد بر وإدريس ولد النور ولد تبريب وخوجلي بن الفقه الأمين وحمد ولد محمد الأزرق والفقه وأنا مسطر الأحرف فقير الله الطاهر بن إبراهيم كاتب بأمر الفقه عبد الرحمن. نعم إني عبد الرحمن بن الفقه خوجلي حكمت بذلك وهذا خط بيدي. نعم أنا فقير الله محمد الأمين بن الشيخ خوجلي شاهد بما في الوثيقة وهذا خطي. نعم أنا محمد الدليل شاهد بذلك وهذا خط بيدي. وأنا فقير الله سليمان بن الفقه عبد القادر شاهد بما الوثيقة وهذا خطي بيدي.

* الخادم في الدارجة السودانية تعني الأمة.

واسم الامه للتاريخ فيها اسمها مشهور
الحمد لله محمد بن عبد الله

وهذه حجة شرعية بحمد الله من صنية علي بن ابي طالب ومولاهما والحاكم يومئذ
بما فيها الفقه عبد الرحمن بن الشيخ خوجلي لما بعد فخره اليه امره
الفقه طه اخيه جاريتا المشتركة الذي وطبها فحلت منه ونارعه
بعضنا الشرا في عدم اخذهم القيمة واعذر لهم الفقه عبد الرحمن
في اخذ القيمة وامتنعوا من ذلك واحضر الفقه عبد الرحمن العلي الفقه
محمد بن نور والفقه الدليل والفقه سليمان وقور الشارح ومولى الفقه طه
طه باريه اية اشرف كما قومه الشرع عليه لقول الشيخ خليل وبغير
اذنه ان جعلت قريش والقيمة نور الخيل كما انفق في ذلك ما ذكره وقوم الامه
دون قيمة واربعها كما انفق على ذلك الشارح سال في الواسع واذا ذكره من الا
شيوخ وحكم الفقه عبد الرحمن بتلك القيمة ومكث الفقه طه الامه ما مكثها
الشرع حرر ذلك يوم الاربع ثمانية خلت من الثالث من اللمرة سنة
سنة اربع مائة وسبعين بدر المائة والالف من الهجرة النبوية على صاحبها
جميعها افضل الصلاة واكثر السلام حضر وشهد بذلك الفقه الامين والفقه
يسر والفقه راسم والفقه عامر والزبد والنجيم وفنانون ومحمد بن علي ولد
بر وادر بن ولد النور ولد تيرين وخوجلي بن الفقه الامين ومحمد ولد
محمد الازرق والفقه وانا مسطر الاحرف فقير اليه الطاهر بن ابراهيم كاتب
يا من الفقه عبد الرحمن نعم بني عبد الرحمن بن الفقه خوجلي
حكمت بذلك وهذا وقع بيدي نعم انا فقير اليه محمد
الامين بن الشيخ خوجلي شاهد بما في الوثيقة وهذا خط
نعم انا محمد الدليل شاهد بذلك وهذا خطي
وانا فقير اليه سليمان بن الفقه عبد الرحمن شاهد بما
الوثيقة وهذا خطي بيد عبد

الرقيق والسلطة في سلطنة دارفور

يقترّب مجتمع سلطنة دارفور من الأنموذج أو النمط السوداني الأفريقي للاسترقاق، كمعصر ومكوّن أساسي للنظام الاجتماعي، وللرقيق كقطاع اقتصادي متميز ومكمل للبنية الاجتماعية الاقتصادية مع الزراعة والرعي والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية والتجارة العابرة. ولم يحتل الرقيق والاسترقاق مكانته وفاعليته هذه، مع توحيد السلطنة في القرن السادس عشر، إنما زحف نحوها بجذوره الممتدة من مملكة الكيرا على هضاب ومنحدرات جبل مرة، ومملكة التنجر شمالاً ومملكة الداجر جنوباً، قبل أن تجتمع السلطنة شملها. وكانت أعراق الفور يسترق بعضها بعضاً في ممالكها تلك، لكنها بعد استقرار السلطنة، استرقت مجتمعة السلالات الأفريقية المجاورة لها جنوباً وشرقاً وغرباً.

الأعراف والضوابط التي حكمت الاسترقاق من الغزوة أو الأسر أو الاختطاف أو الإتاوة أو المقايضة، سابقة لقانون دالي السابق للشرعة الإسلامية التي تبنتها السلطنة في عهد سليمان سولونج ١٦٤٠ م. ولا تختلف تلك الأعراف والضوابط في جوهرها عن ممارسات ممالك حزام السافانا الأفريقية المتجاورة، إن لم تكن المتداخلة، من الهضبة الإثيوبية شرقاً حتى الساحل والمحيط غرباً - أو ما كان يعرف بالسودان الشرقي، والسودان الأوسط، والسودان الغربي، وفيما بعد بالسودان الإنجليزي والسودان الفرنسي. ويتخلل نسيج تلك الممالك خيط التدرج من منظومة أعراف وضوابط، إلى نسق قانون محلي، إلى تبني الشريعة الإسلامية، في يسر وتسامح في منهجها التشريعي وفي ممارسة الرق والاسترقاق.

كانت سلطنة دارفور بحكم الموقع والتاريخ، أقرب إلى واسطة العقد ومركز تقاطع طرق التجارة العابرة وقوافلها شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، من المحيط إلى البحر الأحمر والحجاز، ومن خط الاستواء إلى شواطئ الأبيض المتوسط. كانت منتجع المسيرة الطويلة، غير المنقطعة، لمسلمي غرب ووسط أفريقيا نحو الأراضي المقدسة. وكانت في كل عام منطلقاً لقافلتين ذاتي دلالات استراتيجية تتجاوز العلاقات والروابط المحلية: الأولى قافلة المحمل لكسوة الكعبة الشريفة تصدقاً وتبركاً، ومهر انتماء، تتبعها كوكبة من الأرقاء والخصيان لخدمة الحجيج، والثانية، قافلة إتاوة سلطان دارفور لسلطان المسلمين في الباب العالي، قوامها زكاتب متفخه بأرقى وأنفس منتجات دارفور واقتصادها الطبيعي: ريش النعام، سن الفيل، الآبنوس، جلود الأسد والفهد والنمر... ومعها المنتقى من رؤوس الرقيق، ذكور وإناث، صبايا وصبيان - العتاة الأشداء منهم لحرس السلطان، والخصيان لحریم السلطان، الحسنات الكواعب لتدفئة فراش السلطان وتطعيم طاقم إمامته ورفده بالدم الأفريقي الشبق الفوار.

توثيق مؤسسة الرق والاسترقاق في سلطنة دارفور، ليس أوفر حظاً منه في سلطنة الفونج. فمن بين الوثائق التي جمعها وحققها أبو سليم وعلق عليها في كتاب (الفور والأرض) - ٢٩ وثيقة، كانت أقربها إلى ماضي السلطنة الوثيقة الحادية عشرة الصادرة عام ١٧٩٩. ثم عشر د. س. أوقاهي على وثائق تؤرخ لعهد السلطان أبو القاسم ١٧٦٤ - ١٧٦٨ م. ونهلت واقتاتت منها كتابات المؤرخين حتى بشتت من نعوم شقير والرحالة براون ١٧٩٤، والتونسي ١٨٠٣، وناختقال ١٨٧٤. واتسق التوثيق لمؤسسة الرق والاسترقاق في سلطنة دارفور في وثائق التركية ووثائق المهديّة ووثائق الحكم الثنائي بدءاً بـ (S.A.D.BOX 249/18) عندما أكتشفت الحكومة في الخرطوم أن وكلاء السلطان على دينار باعوا الرقيق في سوق أم درمان عام ١٩٠٣، والخطة ذات البنود السبعة التي صاغتها الحكومة لتصفية الرق وتجارة الرقيق في دارفور بعد هزيمة على دينار عام ١٩١٦، وحتى أوراق الحرية الصادرة عن سلطات مديرية دارفور في منتصف الثلاثينات.

الوثيقة الخامسة والعشرون في كتاب (الفور والأرض) تؤثّق إقطاع الأرض وما عليها من رقيق، من السلطان محمد الحسين المهدي إلى صهره الحاج أحمد بن الحاج عيسى - إقطاعاً ناجزاً، وحوزة كاملة، وملك تام، يتصرف فيها وفي رقيقها وعدته خمسون تصرف المالك في ملكه بالزرع والتزريع والبيع والهدم والبناء والصدقة والشراء، فهي له ولذريته من بعده فلا يغيره ولا يبدله سلطان بعدي - ومعفاة من كل الضرائب والإتاوات ...

نفسح الوثيقة عن وجه واحد من وجوه علاقات الرق والاسترقاق، وما أكثرها في مجتمع سلطنة دارفور، إذ تنتقل ملكية خمسين رأساً من الأرقاء مع ملكية الأرض التي يعملون فيها كأرقاء، لا كأقنان. فالمالك للأرض وللرقيق نقل ملكيتهما لملك آخر عطاءً وهبةً وصدقة... القرن ملزم بالبقاء في الأرض، بعقد أو بدونه، لكنه ليس مملوكاً للبائع ومن ثم لا تنتقل ملكيته للشاري.

كانت الغزوة أمضى آلية فاعلة، بين آليات أخرى، للرق والاسترقاق في سلطنة دارفور. كانت نشاطاً اقتصادياً، قطاعاً اقتصادياً قائماً بذاته، يستوعب فئات اجتماعية تخترق رأسياً وأفقياً كامل الهيكل الاجتماعي للسلطنة من قمته إلى قاعته، بعضها يملك حق الإذن - التصديق، الرخصة - بعضها يمول، بعضها يادر ويخطط وينظم ويقود، بعضها ينفذ، وتقتسم العائد فيما بينها بنسب صارمة يوطرها العرف والقانون، ويحكمها توازن العرض والطلب في السوق الداخلي والخارجي، وإغراق السوق أو جفافه من آليات وموارد الاسترقاق الأخرى، مثل أسرى الحرب، والوافد من الإتاوات على القبائل المجاورة.

لا غرو أن أفرد كل الرحالة حيزاً ماهلاً في مدوناتهم عن وصف الغزوة لصيد الرقيق - براون، التونسي، ناخنتقال... ونكتسب شهادة التونسي وزناً خاصاً لأنه شارك شخصياً في إحدى الغزوات لفترة دامت ثلاثة أشهر بعد فصل الخريف :

«وقد سافرت للغزو مع ملك من الملوك اسمه عبدالكريم بن خميس عرمان...» ص ٣٢٩. على أن أوفاهي لرتقى بحصيلة تفاصيل ما دونه الرحالة، وجردها في استنتاج مستساغ للعقل: «كانت غزوة صيد الرقيق ضرورية للسلطان وكبار أعيان الدولة والرعايا والتجار، كانت ضرورية لحياة الدولة الاقتصادية. وكانت تتجلى في تنظيم الغزوة عوامل النفوذ العسكري والخبرة السياسية التي حافظت على بقاء الدولة. فالغزوة كانت في واقع الأمر دولة سودانية متحركة» (P. 32 - vol. XIV - 1973 - J.A.H).

أكبر الغزوات حجماً وأبعدها مدى وأوسعها ميدان عمليات، كانت تلك التي يأذن بها السلطان، وهو عادة ما يصدر ٥٠ - ٦٠ تصديقاً سنوياً، مكتوباً، يحدد الطريق الذي تسلكه الغزوة، والمنطقة التي تصطاد فيها الرقيق تحسباً للتنافس والصدام بين مجموعات الغزواتية، وأحياناً حماية للقبائل والأقوام المتعاقدة مع السلطان على إتاوة سنوية من الأرقاء - كان سلطان الفريت يقدّم لسلطان دارفور سنوياً ٢٠٠ رأس من الرقيق. ويحدث أثناء الغزوة أن يادر شيوخ القبيلة المعتدى عليها للتوصل لانفاق مع

أمير الغزوة، يقدمون له بمقتضاه عدداً من الأرقاء ومواشي ومنتجات حقناً لدماء أفراد القبيلة، وحفاظاً على كيان القرى والعشائر التي تعصف الغزوة باستقرارها.. ومن حصيلة حصاد الغزوة المأذونة يتال السلطان الخمس ، ويتال العشر من حصاد الغزوات التي ينظمها الغزواتية بمبادراتهم الخاصة. ويشير براون إلى أن السلطان أكبر مالك رقيق وأكبر تاجر رقيق - ص ٢٩٨. ويشير التونسي إلى ما يتحصله جباة السلطان من حصاد الغزوة ومن التجار عند دخول الرقيق للسوق، وعند مغادرة قوافل الرقيق لأرض السلطنة. وتتجمع كل الحصيلة في زرائب وممتلكات السلطان، ونحو زرائب السلطان يساق كل رقيق هامل في أرجاء السلطنة. وبعد نصيب السلطان المباشر وغير المباشر في الحصاد، يستحوز الأعيان على نصيبهم بأسلوب أو آخر.

في المرتبة الثانية من حيث الحجم والمدى، تأتي الغزوات التي ينظمها سلاطين الغزوات ويمولها التجار. وعندما يشتهر سلطان الغزوة بالمهارة ووفرة الصيد والصدق في التعامل، يقد على التجار كميات أكبر من المؤن والبضائع مقابل نصيب في الحصاد قد تصل إلى ٥٠٠ - ٦٠٠ رأس رقيق. ويتال التاجر الممول نصيباً أكبر إذا سار مع الغزوة، ونقل نصيبه إلى السدس إذا انتظر عودتها. وكانت للتجار وسائلهم الماكرة في كشف تلاعب سلطان الغزوة الأشد مكرراً. وقد كان سلطان الغزوات سلطاناً بحق - فهو الأمر الناهي على الغزوة منذ خروجها حتى عودتها، يوزع القوة ويحدد الأدوار والوظائف، يحدد نصيب الخاضعين لإمرته حسب وظائفهم وأدوارهم ومستوى أدائهم: بناء الزريبة التي يحشر فيها حصاد الصيد اليومي، حراس الزريبة، معدو الطعام وواردو الماء، الفرسان المطاردون للطرائد، حاملو الجبال والسلب والقيود والشعبة، مشعلو النيران في القطاطي إذا قاومت القرية.. وهو الذي يشرف على فرز وتصنيف الحصاد في الزريبة: أطفال وصبيان وصبايا، شباب يصلح للجندي وحرس السلطان، طبع صبور يصلح للعمل في الزراعة وخدمات البيوت، أمرد وسيم يصلح خصياً.. وينتقى نصيبه من الحصاد انتقاءً لا معقّب عليه.

تباينت تقديرات الرحالة لحجم الرقيق في سلطنة دارفور، ونسبته إلى السلطان، ويصعب الأخذ بتقديرات براون، الذي زار دارفور خلال عهد السلطان عبدالرحمن الرشيد، وارتاب السلطان في أمره فلم يسمح له بالتجوال في ربوعها. ولم يجمل براون أو يفصل كيف توصل إلى أن عدد سكان دارفور ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، وعدد الأرقاء ٢٠,٠٠٠ - أي، العُشر. فلو كان زعم أن هذين الرقمين والنسبة بينهما خاصة بمدينة الفاشر وحدها، لجاز قبول تقديراته. ولا تنسجم تقديراته مع الأرقام التي

أوردتها حول حجم الرقيق المصدر لمصر: يقول في ص ٢٩٨، إن القافلة التي سار في ركابها في رحلة العودة كانت تسوق ٥٠٠٠ رأس رقيق. ويقدر عدد الرقيق في قافلة ثالثة بـ ١٢,٠٠٠ رأس. ولا تختلف تقديراته عن تقديرات مصادر فرنسية تزعم أن متوسط صادر دارفور من الرقيق إلى مصر ٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ رأس سنوياً في الفترة ١٧٩٨ - ١٨٠١.

كثافة الرقيق في سلطنة دارفور، ونسبة الصادر منه، يمكن استنتاجها من رسالة نابليون بونابارت من مصر إلى السلطان عبدالرحمن، الذي رحب بدخول بونابارت مصر، نكابة في السلطة المملوكية التي مارست ضغطاً على قوافل دارفور (التونسي ص ٣٨٣) :

« بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله، إلى السلطان عبدالرحمن سلطان دارفور. تناولت خطابكم وفهمت فحواه. وأعلموا أن قافلتيكم قد وصلت في حين كنت متغيّباً في بلاد الشام أعاقب أعداءنا وأدسرهم. والآن طلبي إليكم أن ترسلوا إليّ مع أول قافلة ألقي عبد من العبيد الأشداء المتجاوزين السنة السادسة عشرة من العمر، إذ مرادي أن أبتاعهم لنفسي. والأمل أن توعدوا إلى القافلة بسرعة القيام ومواصلة السير الجيّب. وهأنذا أمرت من يلزم بحمايتها ووقايتها حيث تكون،

الإمضاء : بونابارت القائد العام للجيش الفرنسي.

زار ناخنتال دارفور ١٨٧٤ - عهد السلطان إبراهيم بن محمد حسين، وقضى فيها ستة أشهر. ويشرح الطريقة التي استخدمها لتقدير تعداد سكان دارفور، ص ٣٥٨ فيقول إنه جمع أكبر عدد أتيح له من الحلال في المناطق الإدارية الأربع للسلطنة، فحصر له حصر ٥,٩٠٠ حلة في المنطقة الشمالية، وافترض لكل حلة ١٠ قطاطي، ولكل قطية ٥ أشخاص، واعتبر عدد السكان ٣٠٠,٠٠٠ نسمة تقريباً - وعلى ذات المنوال توصل لتقدير سكان المنطقة الشرقية ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، والمنطقة الجنوبية ٥٠٠,٠٠٠ نسمة، والمنطقة الجنوبية الغربية ٥٠٠,٠٠٠ نسمة، ومنطقة جبل مرة ١٠٠,٠٠٠ نسمة، لتصل جملة تقديراته للسكان المستقرين ٢ ١/٢ مليون نسمة، ترتفع إلى ٣ - ٣ ١/٢ مليون نسمة إذا أضيف تعداد السكان البدو ورعاة الإبل والأبقار، مع اعتبار أن ربع وربما ثلث المناطق لم تشملها معادلة تقديراته.. وبعد كل هذا الجهد، لم تخرج تقديراته وحصيلتها عن دائرة التخمين، سواء للسكان أو للأرقاء.

ويورد التونسي معلومات مسهبة عن الخصيان في رقيق دارفور، ويقدر عددهم بـ ١٠٠٠ رأس. ويضيف في ص ٢٥١ و ٢٦٣ : «وأصل الخصيان الذين في دارفور، من بلد رويجة، يخصونهم هناك ويأتون بهم إلى دارفور على سبيل الهدية. لكنهم كثيرون جداً، ومنهم من يخصى في دارفور.. وكنت قد سألت أهل الخبرة عن كيفية الخصي فأخبرني بعضهم أنه يؤتى بمن يراد الفعل به، فيضبط ضبطاً جيداً، وتمسك المذاكير وتساصل بموسى حادة ويوضع في ثقب مجرى البول أنبوبة صغيرة من صفيح لثلا ينسد، ويكون قد سخن السمن على النار تسخيناً جيداً حتى غلي، ثم يكوى به محل القطع، وبعد أن يكون محل القطع جرحاً حديدياً، ينقلب جرحاً نارياً. ثم يداوى بالتغيير عليه بالفتيك والأرطة حتى يشفى أو يموت، ولا يشفى منه إلا القليل... والخصيان مكرمون عند الأكابر خصوصاً في دارفور، فإن لهم فيها سطوة وأي سطوة، والكلمة النافذة والقوة، ولهم مقام ومقال، وحال لا يماثله حال، حتى أن لهم هناك منصبتين جليلين لا يتولاها غير خصي: أحدهما منصب الأبوة والثاني منصب الباب».

في سياق آخر وفي حضارات أخرى وعهود تاريخية أخرى، تناول الترماني الخصي والخصيان ص ٩٦ - ١٠٠، فأفاد أن الخصي كان عقوبة على الزنا عند الفراعنة. وكان طلباً للعفة والانقطاع للعبادة عند الصابئة. وكان بعض المسيحيين يخصي الأولاد بطريقة الجب ووقفونهم لخدمة بيوت العبادة. أما الإسلام فقد حرم الخصي. ويذكر الترماني طريقتين للخصي، الجب وهو قطع الخصيتين والقضيب، والوجر وهو قطع الخصيتين وترك القضيب، فيستطيع الخصي أن يقضي وطره ولا يلقح.. ومن أنباء سلطنة دارفور، في رواية التونسي، أن محمد كرا، في قمة مناصب حاشية السلطان - منصب الأب الشيخ - خصى نفسه بيده ليدفع عن نفسه تهمة خيانة سيده السلطان تيراب في حريمه. وفيما بعد ساعد السلطان عبدالرحمن الرشيد في الصراع على السلطة بعد وفاة أخيه تيراب.

أدى الرقيق في مجتمع سلطنة دارفور واقتصاده الطبيعي وظيفة وسيط التبادل، إلى جانب التكاكي - المفرد تكية وهي قطعة دمرور من نسيج القطن طولها ١٠ أذرع وعرضها ذراع. وفرض التعامل مع السوق الخارجي في تجارة الرقيق أسعاراً متفاوتة لرأس الرقيق بعملات أجنبية مثل الدولار والدولار ماري ترهزا والريال المجيدي. وقد تصل الدراسات المتخصصة في نظم الأسعار إلى ضبط القيمة التبادلية العينية والنقدية لمنتجات الاقتصاد الطبيعي والإنتاج السلمي البسيط في علاقات السوق الداخلي وفي التجارة الخارجية، وترجمتها للعملة السودانية والأجنبية المتداولة في سوق سودان اليوم،

عل العقل المعاصر يقترب من استيعابها. لكن واقع الحال ما يزال النقل والتكرار والاعادة للاسعار التي أوردها براون والتونسي وناختقال وغيرهم من الرحالة. وقد حاول أوفاهمي - (الدولة والمجتمع في دارفور) ص ٩٧ - تركيب جدول للمقارنة بين أسعار الرقيق والخيل وسلع أخرى من مصادر براون وناختقال وفلكن ووثائق قصر عابدين في مصر ومحمد عبدالرحيم عبر فترة تمتد من ١٧٩٣ حتى ١٩١٤. ورغم المضاف في الجمع والتركيب والمقارنة، فإنه ظل حبيس النقل والإعادة، بانتظار إسهام المتخصصين لإحداث النقطة المعرفية.

مواصلة للنقل والتكرار والإعادة وحكم العادة، كان سعر رأس الرقيق عام ١٧٩٣ في كوبي ١٥ قرشاً، وسعر السداسي في عام ١٨٠٥ يعادل ١٠ دولارات ماري تريزا، أو ما يعادل ٣٠ تكية. وكان سعر الفرس في عام ١٨٣٧ يعادل ١٠ - ٣٠ رأس رقيق. وفي عام ١٩٠٠ كان سعر الأمة للتسري ٥٠ - ١٥٠ دولار. وفي عام ١٩١٠ كان سعر الأمة ١٢ ريال مجيدي، وفي عام ١٩١٤ بلغ سعر الأمة ٧٢ دولار.. ومن المقارنات التي عقدها ناختقال ص (٢٥٤)، أن وفرة الإبل في دارفور جعلت سعر الجمل أو الناقة لا يزيد من ٢٠ - ٣٠ دولار ماري تريزا. لكن ندرة الخيل ارتفعت بسعر الفرس الجيد المستورد إلى ١٥٠ دولار ماري تريزا. ويقول التونسي ص ٢٩٨: «والأمور العظام عندهم تباع بالرقيق. فيقال هذا الفرس بسداسيين أو ثلاثة. والسداسي عندهم العبد الذي إذا قيس من كعبه إلى شحمة إذنه كان طوله ستة أشبار والسداسية كذلك. وقيمة السداسي من التكاكي ثلاثون تكية». ويورد محمد عبدالرحيم أنه في عهد علي دينار تمت مقايضة رأسين من الرقيق برأسين من السكر، وتفاوتت سعر الأمة بين ٥٠ - ١٥٠ ريال... وكان الرقيق سلعة ذات قيمة خاصة في الهدايا التي يقدمها ويتقرب بها سلاطين الفور للفقهاء ورجال الدين، مثال هدية السلطان محمد الفضل إلى أحد فقهاء الدبة، قوامها ٦٠ رأس رقيق و ١٤٠ رأس من الأبقار و ٤ خيول.

العوامل السياسية الاجتماعية التي دفعت بالأرقاء لمدارج السلطة - ما دون منصب السلطان - لا تختلف كثيراً عنها في سلطنات وممالك حزام السافانا السوداني الأفريقي، ووصيفاتها في العصر الوسيط:

- حشد الأرقاء في خدمات وإدارة قصر السلطان وحاشيته وحريمه.
- غلبة الأرقاء في تركيبة حرس السلطان وفي الجيش، والكفاءة التي أبداها بعضهم في القتال وشؤون الجندية من تنظيم وقيادة.

- الصراع على السلطة في البيت الحاكم، وتنازع السلطة بين البيت الحاكم وبيوتات حكام المقاطعات وجيوشهم القبلية، دفعا بالسلطان لتجاوز تعدد الولاءات وصدد المؤامرات، بتوسيع ودعم قوة عسكرية وإدارية ذات ولاء مطلق له - أي الحرس السلطاني والجهاز الإداري في القصر وخارجه - وقوام كليهما رقيقه الخاص.

- ضيق مساحة الفارق الثقافي والحضاري بين أعراق الفور والأعراق المجاورة - مورد الرقيق.

كان الرقيق في حرس وجيش السلطان، سمة ملازمة ومتوارثة من سلاطين الكيرا والتتجر والداجو، وسلاطين الفور من سليمان إلى على دينار - منذ أفراد الحرس والجيش حملة الحراب حتى حملة الأسلحة النارية بعد الحصول على البنادق والبارود في عصر لاحق، وما تبعه من إعادة تنظيم وتدريب الجيش والحرس. فالرقيق كان الخفر على مداخل قصر السلطان، والرقيق حارس حول كرسي السلطان، والرقيق أمين على مخازن السلطان، والرقيق يعطر ويبخر مخدع السلطان، والرقيق في المشاة والفرسان والبنداقية، والرقيق سرايا الاستكشاف، والرقيق مقيم في حاميات منبثة في أرجاء السلطنة، تحت إشراف قادة أرقاء، لا تخضع لشيخوخ المناطق والمقاطعات والقرى، بل تتلقى أوامرها من السلطان وأمينه المختص - ملك العبيدية. وقد استحدث هذا اللقب بعد تشكيل مجموعات الرقيق المحاربين الأشداء الذين انتقاهم السلطان تيراب ومن بعده السلطان عبدالرحمن من جبال النوبة. ومن هو ملك العبيدية؟ يجيب التونسي : - منصب جليل الشأن يشرف صاحبه على جميع عبيد السلطان في الحاميات ويشرف على مواشي السلطان ومعدات وأدوات رحلات السلطان وأسفاره كالخيام وقرب الماء...!!

يواصل التونسي بعد ذكره للمنصبين الجليلين : منصب الأبوة ومنصب الباب، ويفصل في ص ١١٦ : «ويخشى من غير الخصي إذا قويت شكيمته أن يصادر السلطان ويطلب الملك لنفسه». ويحدد مواصفات وصلاحيات المنصبين الجليلين في ص ٦٢ و ١٨٢ و ١٨٣ : «الأب الشيخ.. لا فرق بينه وبين السلطان، وأوامره تنفذ على جميع من ذكر وغيرهم. وله إقطاعات جليلة وإقليم واسع. وصاحب هذا المنصب مطلق السيف يقتل بغير إذن وجميع أهل المملكة تحت يده.. فهو الوزير الأعظم، والقائد العام للجيش، والمرجع في قانون دالي..». «أما البوابون فأعلاهم منصباً من يتولى حراسة باب حريم السلطان. ومن عادة ملوك الفور أن صاحب هذا المنصب لا يكون إلا خصياً، لأنه ينال منصب الأب الشيخ بعد موته.. وصاحب هذا المنصب يحكم على جميع الخصيان الموكلين بحريم السلطان.

وهو أيضاً صاحب غضب السلطان وتحت يده الحبس. فكلما غضب السلطان على إنسان أعطاه له فيسجنه في سجنه وتحت يده عساكر كثيرة.

هكذا، تحول الشرخ الناجم عن الصراع على السلطة في البيت الحاكم، وتضارب مصالح السلطان في مركز السلطة والأعيان في أطرافها، إلى منجنيق سياسي اجتماعي قذف بالرقيق والسراري والخصيان- بقرابية القصر والإدارة والجيش - إلى أكثر مواقع السلطة حسماً أسفل كرسي السلطان. وقد أفلح أو فاهي في استنباط الأسباب التي أدت إلى أن يصبح الرقيق قوة ذات وزن في حاشية السلطان وجهازه الإداري وجيشه، وله نفوذ في سياسة السلطنة والصراع على السلطة، نتيجة لسياسة توسع الدولة في منتصف القرن الثامن عشر، وتعاضل القبضة المركزية في جمع الإتاوات والجزية، وخيبة الأمل في أن عائد الحروب على سلطنات واداي والمسببات لم يكن وفيراً، وما تبع ذلك من ازدياد حجم احتياجات ومتطلبات شيوخ وأعيان المقاطعات على حساب نصيب المركز، وحقيقة أن في هذه المقاطعات قبائل وبطوناً ذات تاريخ، لها دار، ولها سطوة. عندها بدأ السلاطين في تجنيد قوات من الرقيق واستخدام عناصر من قبائل غير الفور لضمان الولاء للسلطان.

الفور والأرض والرقيق

الوثيقة رقم (٢٥)

من كتاب (الفور والأرض) ص ١٣٦ ، لمحمد إبراهيم أبو سليم.

في حضرة أمير المؤمنين وخلاصة الأكرمين خادم الشريعة والدين الوائق برب العالمين سيدنا ومولانا السلطان محمد الحسين المهدي ابن السلطان محمد الفضل على ضريحه سحائب الخير والرضوان آمين.

إلى حضرة كل من يقف على هذه الوثيقة وينظر ما فيها من الحقيقة من الأمراء والوزراء والملوك وأبناء السلاطين والميarm والحبوبات والقضاة والجبايين والشراتي والمكاسين والدمالج وغيرهم من سائر أهل هذه الدولة من ذوي الشوكة.

أما بعد فالذي نصيره يشرف علمكم من قبل حاكورة «نعمه» التي كانت سابقاً بيد الملك كرتكيله متاعاً ثم بيد عبدالله كارقاش متاعاً ثم بيد المقدم عبدالعزيز متاعاً ثم بيد جدتنا الحبوبة والدة سيدنا المرحوم متاعاً إني الآن تفضلت وأعطيت وأوهبت وصدقتها لصهرنا الحاج أحمد بن عيسى برقيقها هبة مختارة وملكتها إياها ملكاً تاماً ثم وجهت لحيازتها إبراهيم المقام من طرف الأمين صالح وأمرت المقدم عبدالعزيز أن يبعث له من طرفه أحداً يذهب معه فيبعث له الملك هرون ابن الفقيه عبدالله فذهباً لتلك الحاكورة ومطافاً بها من كل الجهات وحدداها... فهذه الأرض التي شملتها هذه الحدود أقطعتها لصهرنا الحاج أحمد ابن الحاج عيسى إقطاعاً ناجزاً وحوزتها حوزاً كاملاً وملكتها ملكاً تاماً هي والرقيق التي فيها وعدته خمسون يتصرف فيها وفي رقيقها تصرف المالك في ملكه بالزرع والتزريع والبيع والهدم والبناء والصدقة والشراء فهي له ولذريته من بعده فلا يغيره ولا يبدله سلطان بعدي، ثم إني تركت لها الفطرة والزكاة وأعني بها الأحكام الشرعية وكذلك عفونا عن سبلها العادية من دم كبير أو صغير وفسق وهامل ونار وقوار ودرقة ولا يتعدى عليهم ملك ولا جباي ولا مقدم ولا خدام من أحد الخدامين وقد تركنا ذلك إعانة لها في دينها ودنياها والله على ما نقول وكيل وحسبنا الله ونعم الوكيل.

حرر ذلك سنة ١٢٦٣ هـ (١٨٤٧ م)

الفصل الرابع

الرقيق في الثورة والدولة المهدية

منع تصدير الرقيق - الرقيق في القنائم - الرقيق والجهادية -
رقيق بيت المال- الرقابة على انتقال الرقيق من راية لأخرى-
الضوابط على حركة سوق الرقيق والمبايعات- الرقيق الهامل- الرقيق
والسلب والنهب- استعادة الرقيق الآبق- أمن الطريق- جارية، خليعة،
سرية، أم ولد، معتقة- الرقيق إحساناً وهدايا- سوق النخاسة- الرقيق
والأسعار والعملّة- إصلاحات المهدية.

رموز ومصطلحات ومفردات في وثائق المهديّة

- وثائق المهديّة في دار الوثائق القوميّة - الخرطوم - مصنفة ومحفوظة في دفاتر وملفات ومصنّفات ومجموعات... لكل منها رمزه الرقمي والأبجدي الخاص به.

- في هذه الصفحات يرمز لدفتر الصادر - د ص ثم رمز الدفتر ورقم المجلد إذا كان الدفتر في أكثر من مجلد ثم رقم الصفحة، وترد رموز الملفات والمصنّفات والمجموعات برموزها الرقمية ثم رقم الصفحة أو رقم القطعة، وكذلك الحال مع عقود المبيعات، ويشار للإقليم إذا كان الدفتر المالي أو المصنّف يخص إقليمًا بعينه. ويشار لمنشورات المهدي أو مآثوراته باسمها.

- الرقم داخل قوسين (..) ... يرمز لتسلسل الوثائق.

- بعض المفردات والمصطلحات المتواترة في وثائق المهديّة لا يخطيء القاريء معناها ودلالاتها، وإن اعوجّت في منحائها الإملائي أو النحوي أو السياقي في أسلوب التعبير والكتابة. وبعضها يستلزم شرحاً، مثل :

رقيق يعلق محمد = رقيق يخص أو مملوك لمحمد.

آدمية مؤنث آدمي = جارية أو أمة أو خادم.

كارا = موقع تجمع وسكن الرقيق في أم درمان قرب موقع جامع النيلين والجمعية التأسيسية.

قيقره أو قيقرا = معسكر الجيش.

الكفار والكفرة = الإدارة التركية المصرية.

بازنقر = تعني حرس الحاكم أو القائد واستخدمت كثيراً في المجموعات العسكرية التي كونها الزبير رحمة في بحر الغزال وجنوب دارفور.

- تحتفظ الأسماء السودانية بالصيغة التي ينطق بها أهل السودان رغم موقعها من الإعراب :

أب عنجه، أبو حمد، فاطمة بت محمد، ود النجومي.

الرقيق في الثورة والدولة المهدية

المهدية أول دولة سودانية وثقت لتاريخها أكمل وأشمل ما يكون التوثيق في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ومازال توثيقها في بعض جوانبه، متفوقاً على توثيق تلك الفترة في وثائق دول امتلكت، بمعيار ذلك العصر، الوسائط والأجهزة المستحدثة والكفاءة البشرية المتخصصة في القاهرة ولندن. ولعل من عوامل تفوقها تسخيرها، وباقتدار، تلك الوسائط والأجهزة والكفاءة.

شغلت ظاهرة الرق والاسترقاق في وثائق المهدية، حيزاً واسعاً متنوعاً، يتيح للدارس والباحث أكثر من خيار للتصنيف والتبويب وفق مقاصده ومرامي. على أن التصنيف يؤدي وظيفته كأداة تمهيدية للدراسة والبحث، إذا التزم الموضوعية، ونأى وتحاشى أن يسبغ على الوثائق ترسيماً يدعم تصوراً مسبقاً، أو استنتاجاً يستتطق الوثيقة بلسان غير لسانها، تأويلاً أو إحالة، خاصة والوثائق قيد البحث صادرة عن دولة ورجال دولة وجهاز دولة في شؤون دولة ورعاياها في معاشهم ومشهادهم. وكان الرقيق شأناً محورياً في شؤون الدولة وفي معاش رعاياها ومشهادهم لتغلغله في لحمة المجتمع وسداه، ولخلفات التركيبة التي كان الرقيق هدفها الاستراتيجي الأول، ولم تستكف في بلوغه عن تحويل أرض السودان إلى غزوة وصيد وأسواق نخاسة وتجار رقيق وقوافل أرقاء.

لا غرابة أن يحيط الرقيق والاسترقاق بأقطار وثائق المهدية على أي وجه صنف وفي أي منحي جرى تبويبها. ومن بين الخيارات المتاحة، وهي كثر، يمكن تصنيف وتبويب الوثائق حول ظاهرة الرق

في خمسة عشر موضوعاً، بعضها متداخل يحتمل الدمج والإدغام وبعضها قائم بذاته. ويستند الانتقاء ثم التصنيف والتبويب على رصد وتأثر تواتر الموضوع، والمثابرة في الإحاطة بتفاصيله في وثائق شتى من جانب المهدي والخليفة والأمراء والعمال والأنماء، ثم المتابعة والمساءلة والمحاسبة قبل وبعد إبداء الرأي وإصدار التوجيه والأمر أو استئذان السنن في قضية أو أخرى، في موضوع أو آخر من شؤون الرقيق. وفيما يلي معالجة لتلك المواضيع:

منع تصدير الرقيق:

أدرك الخليفة عبدالله، أن الرقيق سلعة استراتيجية، مورد استراتيجي للجند في جيش التركية وفي جيش المهدي، وللميد العاملة في الإنتاج والخدمات، فبادر بوضعها في مكانها الطبيعي والحقيقي دون إدارة أو مواربة، وحسم أمرها بإجراءاته التي لا تنزلق نحو أنصاف الحلول، وبموهبة الفريدة في الاهتمام بأدق التفاصيل وهو يعالج ويعقد وينقض كبريات الأمور. هكذا تعامل مع مسألة الرقيق في واحدة من أشد منعطفات المهدي توتراً - فترة تحضير وتجهيز حملة ود النجومي وحشدتها نحو الحدود المصرية. يلفت الخليفة نظر ود النجومي أن ينتبه خلال مرور جيشه بجهات دنقلا، فربما يعثر على كثير من الجهادية ورقيق الغنائم والأسلحة النارية - د ص ١٣ : ١٥ - فينبغي جمع كافة ما يجده من هذه الأصناف الثلاثة التي وصلت تلك المناطق بنوع الهروب أو السرقة. وكل ما تجده من ذلك فاجمعه عليك وقدنا عنه صنفاً. صنفاً فإن تلك الجهة لا تخلو عن وجود مقدار أو آخر من ذلك. ولم نمض أيام حتى كتب للنجومي - ص ٤١ - يفيد بوصول رسالته حول ضبط كمية من رقيق غنائم الأبيض والطيارة وبارا والخرطوم في جهات بربر وبحري التحري والتقاضي حوله. وتبادلا الرسائل والمشاورات حول أسلوب التقاضي واختيار القضاة - ص ١٦٦ - ويوافق الخليفة على ما ارتأه النجومي من حكمة في إبقاء بعض رقيق كردفان والخرطوم في يد الأهالي بين بربر ودنقلا شفقة بهم ومحاولة لتوليفهم خاصة وهم مستجدون في سلك المهدي.

من أقصى الشمال يلتفت الخليفة إلى أقاصي غرب السودان فيبحث برسالة إلى عامله كرقساوي وكرم الله الشيخ محمد (١٦)، يذكرهما بالأمر الصادر بمنع التداول في صنف الرقيق بالنظر لامتداد عين الكفرة عليه لاسيما في العبيد الذكور... وصاروا يتربصون بالرقيق الوارد من السودان خصوصاً المردان، وبذلك جعلوا جواسيس لاصطياده ومشتراء بغالي الثمن... وتوجه رقيق كثير ودخل قفرة

سواكن والبعض بطريق بربر... وحيث أن إضعاف أعداء الله مطلوب، والرقيق المذكور فيه منافع لهم، الإناث لتجارتهم والذكور لمساعدتهم في العسكرية.

ثم حرر الخليفة أمراً إلى أمرائه وعماله، أب قرجة في طريق سواكن على البحر الأحمر، ومحمد الخير في منطقة بربر على ضفاف النيل، وعبدالرحمن النجومي في دنقلا شمالاً، لمنع بيع الرقيق الذكور، وبوجه ذات الأمر إلى كركساوي وعثمان آدم في الغرب والجنوب الغربي - دارفور وبحر الغزال أكبر مورد للرقيق تاريخياً - لمنع بيع الرقيق الذكور وضبط من بأيديهم رقيق ذكور للبيع، وأن يرسلوا لبيت المال ما فاض عن حاجتهما من الرقيق.

كان منع المصادر يعني ضمناً الحد من الاتجار الداخلي في الرقيق، من حيث آلية العرض والطلب، أي ارتفاع أسعار الرقيق في السوق الخارجي كحافز لتنشيط السوق الداخلي. وهي آلية لم تنشأ عن التطورات الباطنية للاقتصاد السوداني وسوقه الداخلية، بقدر ما فرضتها ضرورات ومصالح استراتيجية عسكرية في مصر، كما لم تنشأ عن سياسة يهدف الخليفة من ورائها إلى إلغاء الرق والاسترقاق. لكن الإجراء مع إجراءات أخرى، اقتضتها الاستراتيجية العسكرية للمهدية، مثل تجنيد الرقيق في جهادية المهدية، ووعد المهدي للأرقاء بالعتق إن التحقوا بالجهادية، ووعد الدولة المهدية للملاك بالتعويض عن أرقائهم المجندين في الجهادية - وحالت ظروف المهدية المالية عن الوفاء بالوعد - أسهمت مجتمعة في الحد من تجارة الرقيق بالحجم والمدى الذي كانت عليه في التركية.

ثم انتقل المهدي للخطوة المنطقية في سياق سياسته، حين أمر بمركزة بيع الرقيق في الداخل تحت إشراف بيت المال في أم درمان، ومنع بيعه في الأقاليم منعاً حازماً. وأمر بعدم الاعتراف بأي مبايعة لا يحمل شاربها موافقة بيت المال بعد قرار المنع. وثابر على مخاطبة عماله وأمرائه المرة تلو المرة - فأرسل إلى كركساوي (١٤) يحبطه علماً أن الأوامر قد صدرت لكافة الأنصار أن لا يبيعوا الرقيق الذكور كلية ولو كان خماسياً، ومنع بيع الإناث إلا بإذن وترتيب من بيت المال في أم درمان... كيلا يصل الذكور إلى الكفرة ويدخلوه العسكرية وفي ذلك مساعدة لهم. وقد توقف الأنصار والعمال الذين بيدهم رقيق بيت المال عن التداول في هذا الصنف بعد قرار المنع، لكن رغم ذلك وجد رقيق كثير مباع باسمكم واسم كرم الله الشيخ محمد. وقد انتشر هذا الرقيق حتى وصل سواكن وقد اعترض الأنصار هذا الرقيق حيثما صادفوه لعلهم بقرار المنع حتى يقفوا على حقيقته (١٤). وبواصل الخليفة مخاطبته العاتبة على كركساوي بقوله: «ومادام التداول في هذا الصنف قد منع دون واسطة بيت المال الذي بالبقعة فينبغي عدم التصرف فيه وحجزه من البيع. ومتى ما أردتم بيع

شيء منه فأرسلوه لبيت المال بالبقعة*.. فذلك أضر وأريح لبالكم وبال المشتريين، فإنهم إن لم يكن بأيديهم تساريع من بيت المال هنا فكل من يجدهم فلاشك يتعرض إليهم.. أما العبيد الذكور فكل من ترون عدم أوقعية فضوله لطرفكم هناك فأرسلوه لهذا الطرف ولا يكن لهم بيع هناك كلية من حد الخماسي فصاعد..»

تعلو رنة غضب الخليفة في رسالته إلى عثمان آدم، وتعلو عليها روح التجاوب مع متاعب عثمان من عدم التقيد بأمر منع بيع الرقيق في الجهات الغربية، فيفيده بوصول رسالته حول تواتر وصول الرقيق من الجهات الغربية مثل شكّا، وأن تجار الرقيق يحملون تساريع من كركساوي وعامل شكّا، وقد ضبطوا واحتجزوا ٢٦٣ رأساً من الإناث و ٣٠ رأساً من ذكور مرد سلموا إلى علي الهاشمي لحين صدور توجيه من الخليفة. ويضيف الخليفة أن تواتر ورود الرقيق سوف يزداد بحلول الخريف والبرودة. وأن بعض تجار الرقيق من المستخدمين مع كركساوي، والأنصار العاملين تحت إمرته إضافة إلى تجار من الأهالي ضالعون في بيع الرقيق. ويصدر الخليفة أوامره إلى عثمان بضبط ونزع الرقيق من أيدي أصحابه وإفادته بالنتيجة. «حيث أنه لا إذن منا لأحد في مباح رقيق يدون بيت المال الذي هو معنا بالبقعة، وأن يرسل كل الرقيق المنتزع من أصحابه لبيت المال مع الكشوفات اللازمة ببيان الأسماء والجنس وأسماء أصحابه (١٥).. وكانت المخابرات البريطانية المصرية في القاهرة، بعد انتصار المهدي، ترصد بدقة ما يجري في السودان تمهيداً لإعادة الفتح، فرصدت في تقريرها رقم ٣٢ - المجلد الأول من مجلداتها الثلاثة، أن الخليفة منع الاتجار في الرقيق المذكور.

* البقعة هي أم درمان وقد اختارها المهدي بعد انتصاره لتكون العاصمة. وتسمى أحياناً بقعة المهدي.

الرقيق في الغنائم :

تفسيران وموقفان منسجمان ومستقيمان بلفتان النظر في منشورات المهدي حول الغنائم :

· الأول مسماه تعريف الغنيمة وفق أحكام الشريعة الإسلامية ونمايزها عن الفيء وعن العقوبات على جرائم أو مخالفات تستوجب نزع أو مصادرة أو تجريد سلعة بعينها أو ممتلكات بعينها.

الثاني انسجام سلوكه الشخصي مع منطق ومدلول التعريف ذلك، واجتهاده أن يتحلى الأنصار بالزهد في الغنائم رغم ما يباح لهم الشرع نصاً من سهم فيها.

في رسالته إلى محمد شريف (٥) يقول : «حبيبي إننا قد كتبنا سابقاً ونحن بالأبيض قد نبهنا على الأحباب برجوع أموال أهالي بارا إلا الترك وأتباعهم المعاوين لهم..» وفي رسالته لأمين بيت المال أحمد سليمان (١) يقول : «قد ذكرت أن الذهب الذي أعطيتك لتمام تمن التجواري الثلاثة وخلوصها من بيت المال بالثمن لخلوصي من دنس الغنائم..»

استقامت منشورات المهدي اللاحقة على ذلك التفسيرين والموقفين مع قدر من التأنيب الزاجر. ففي العديد من منشوراته في الأبيض يحذر الأنصار من الانشغال بالغنائم ومعاينة من يمد يده عليها. وحتى عندما يقر، غير راض، تصرف أحد أمرائه في توزيع الغنائم بعيد ويكرر لازمة التوبيخ. في رسالته للنجمي - د ص ١ - خطاب ٦٦ - رداً على رسالة الأخير حول توزيع خمس عشرة جارية على الإخوان، أقره على تصرفه، وأضاف الفقرة التالية : « ومع ذلك فإن الالتفات منهم لمثل ذلك مما يوجب شغل القلب بغير ما أنتم بصدده فليكن تذكير الإخوان بالله..» وفي منشور آخر يحذر : «ولیکن المعلوم عندكم أن من خبأ شيئاً من الغنائم ولو قليلاً فليس من أصحابنا إنما هو من أصحاب إبليس..» منشورات جـ ١ ص ٥١. وفي رسالته لعامله محمد الخير عبدالله خوجلي، يقص عليه أن الأنصار فاجأهم الدنيا وما فيها عندما دخلوا الأبيض، فجمعهم ووعظهم فتابوا وأوردوا لبيت المال كثير من الأموال والرقيق والمصاغات.. منشورات جـ ٢ ص ٢٠٧.

جاهد الخليفة ما وسعه الجهد تقضي خطي المهدي وبث تعاليمه وسلوكياته في أمر الغنيمة. فواظب في خطباته لعماله ولأمناء بيت المال على وعظ الأنصار أن لا ينشغلوا بالدنيا الفانية التي لا تساوي جناح بعوضة. لكن عوامل ومؤثرات موضوعية وذاتية حاصرت جهده، منها شخصية الخليفة نفسه، ومنها اتساع رقعة الحرب والفتن والصراعات، ومنها كثافة الرقيق المغنم، ومنها تقييد الانحجار

بالرقيق داخلياً ومركزة التعامل فيه في بيت المال، ومحاصرة الحدود كيلا يتسرب للأعداء ويتحول إلى قوة مقاتلة ضد المهديّة، ومنها ضرورات المهديّة العسكرية بتجنيد الرقيق في الجهادية.. لكن الساحة السياسية الاجتماعية لم تكن منبسطة ممهدة لمسار وفعل هذه العوامل دون عوائق ومعوقات. بل تدخلت ضرورات أخرى فرضت على بيت مال المهديّة. ومنذ حياة المهدي، بيع الرقيق لفك ضائقة أو رفع معاناة.

انتهج الخليفة أسلوباً صارماً في متابعة وحصر أدق تفاصيل رقيق الغنائم ومراجعة كل حالة. والأمثلة لا تحصى؛ في د ص ٢ : ٦٠ - يأمر بتحرير كشف ببيان رقيق الغنيمة المستلم من محمد عبدالرازق ضمن الرقيق المخصوص لحمدان أب عنجه والرقيق المستلم من عثمان أمير القطينة ومن أمير ود شلمي - مجموع الرقيق ١٤ رأساً من بينه أمرد وآدمية عزباء وفرختان خماسيتان وفرخ خماسي. وفي د ص ٣ : ٣٤٠ - رسالة الخليفة إلى أب عاقله بوصول رسالته التي توضح جملة ما استخلصه عليه من «رقيق الغنائم والهوامل وهو ستة وثمانون رأس ذكور وإناث...». وفي د ص ١٠ : ٣٥ - يرد الخليفة على أب عنجه بوصول رسالته التي يذكر فيها أن النور عنقره تحصل على ٤٥٠ رأس رقيق ضمن ما تحصل عليه من الشريف داوود ومن معه. وفي د ص ١٠ : ٤٢ - يشير الخليفة على عثمان آدم بحصر الغنائم الخاصة ببيت المال وبينها ٢١٢ رأس رقيق، وفي ص ١١٢ يفيد بوصول رسالته التي يذكر فيها ما أحضره عبدالقادر دليل من غنائم الكبايش، إبل وخيول وسيوف و ٥١ رأس رقيق. ويفيد في ص ١٣٩ بوصول رسالته حول صدام الأنصار والكبايش وما غنمه الأنصار من نساء وأولاد و ٢٥ رأس رقيق. وفي ص ٢٤٠ يفيد بوصول رسالته حول هزيمة عربان المسيرية والحرر وما غنمه الأنصار من غنائم بينها ١٧٧ رأس رقيق. وفي د ص ١١ : ٥٠ يأمر الخليفة الطاهر اسحق بالبحث في أمر ٣٠ رجل عيش و ١٢ رأس رقيق وأبقار وغنائم أخرى أشار إليها شخص يدعى محمد أحمد مساعد. وفي ص ٦٥ رسالة إلى أحبائه كافة عن محاكمة حمد النيل الريح وأخذ كافة ما ملكت يده من نقود ورقيق وعروض ومصوغات... وتحذير لكل من يده شيء من ممتلكات حمد النيل ولا يبلغ عليها أحمد الصوفي مندوب بيت المال.. وفي الوثائق (٢١) و (٢٢) و (٢٨) وغيرها نماذج لحجم رقيق الغنائم والتعامل معه وفيه.

حفلت ملفات المهديّة المالية بسجلات ووثائق الرقيق في الغنائم - مهديّة ٧-١-٣- مالية- ملف ١ الغنيمة الموجودة بربع صلاح أبوه عدد ٩٨ عبيد ذكور و ٢٠١ إناث بخلاف ماتسلم بيت

المال. وفي مهدية ٧-١-٣- مالية - قطعة رقم ٢ - من غنائم المتمة ١١ صفر ١٣١٥ عدد ٣٣ خديم إناث و ١٧ عبيد ذكور. وكان الرقيق الذي غنمته المهدية كبير الحجم أدى إلى هبوط أسعار سوق النخاسة، ومع ذلك بلغ العائد من بيعه ٢,٩٥٤ ريال قوشلي و ١٦,٣٦١ ريال مقبول حسبما أورد أحمد إبراهيم أبوشوك في بحثه (أضواء على النظام المالي للمهدية). وفي قطعة رقم ٣ بيان بباقي الغنائم الموجودة بربع عبدالقادر دليل وجملتها ٥ رأس رقيق مستجد و ١٠ رأس بطرف الإخوان المجرحين. وفي مهدية ٧-١-١- مالية قطعة رقم ١ - كشف غنيمة المحمده المحضرة بواسطة العامل خوجلي حمدنا الله، صنف الرقيق ٢٠ ذكور و ٤٦ إناث، الجملة ٦٦، منصرف منه ٣ إحسان و ٤ للخدمة و ٤ لحق بالجهادية و ٤ مباع بالثمن. وفي القطعة رقم ٢ غنائم متحصلة من عريان سليم موردة لبيت المال بمقتضى كشوفة أحمد النخلي عبدالله عامل أقسام سنار وفازغلي صنف الرقيق ١٤٥ كبار وصغار. وفي مهدية ٧-١-٤- مالية - قطعة رقم ٤ - كشف بيان الغنيمة الموجودة بربع محمد فضل الله بأيدي الأنصار كالبيان أدناه :

٢٤	- صنف رقيق ٦ ذكور ٨ إناث
٢٥	- صنف ابقار
٢٨	- صنف حمير
١٢١	- صنف أغنام
١٩٨	الجملة

وفي قطعة رقم ٢ - بيان الغنيمة المسلمة إلى عبيد الحاج :

١	- صنف رقيق ذكور
١١٩	- صنف رقيق إناث
٢٠٩	- صنف أبقار
٢٦٤	- صنف حمير
١	- صنف جمال
٥٩٤	الجملة

الرقيق والجهادية :

في مجتمعات الرق والاسترقاق، كانت الجندية مسرباً من مسارب الأرقاء نحو الانعتاق الذاتي، الانعتاق بوضع اليد، انعتاق الأمر الواقع. وما كان ذلك الانخراط طوعاً في غالبه الأعم، ولو كان قصداً واعياً يسلكه كل الأرقاء. فالضرورات السياسية الاجتماعية التي أجبرت الملاك أو دولة الملاك على حشد الأرقاء في قوة مسلحة هي عينها التي أرغمتهم، على هون ومضض، التسليم بانعتاق أرقائهم كثمرة مرة في نهاية المطاف، إن لم تفرض عليهم إجراء إصلاحات سياسية اجتماعية تستبقي «الأرقاء» بعد الجندية كأيدي عاملة.

لم تكن المهديّة استثناءً. فقد أعلن المهدي وعده عتق الأرقاء الذين يلتحقون بالجهادية. وحاول أن يحفظ التوازن الاجتماعي بوعده تعويض الملاك - تذكر بعض المصادر ٣٠ ريالاً على الرأس، وتبرير أخرى عدم الوفاء بالوعد بالضائقة المالية، وربما لضخامة عدد الأرقاء في الجهادية. وأردف المهدي وعده بخطوات عملية في الإصلاح بتشجيع زواج الجهادية والعناية بأسرهم. وواصل الخليفة من بعده فقرر الإقامة المشتركة للجهادية مع الملازمين في تجمعات ومعسكرات مشتركة «بغرض التربية» مما كان له أثره في إحساسهم بقدر من المساواة وفي اكتساب قيم معنوية وروحية جديدة. وخطا الخليفة خطوة إصلاحية هامة في فتواه الأخذ بشهادة الجهادية في المحاكم (١٩). يقول في رسالته للنجمي: «والحال يا حبيبنا حيثما أن المذكورين صاروا ضمن أصحاب المهدي عليه السلام فإن شهادتهم لبعضهم مقبولة فيما يخصهم وفي الدعاوي في أمر نسايتهم متى ما استوفيت شروط الشهادة. فليكن سماع شهادتهم والعمل بموجبها». ولا يغمط الخطوة حقّها تقييد شهادتهم في الأمور التي تخصهم وتخص نساءهم وما ينشأ من خلاف بينهم. فكثيراً ما يكون الطرف الآخر في الدعاوي من أولاد العرب، أو يكون الشاهد على ما يتقاضى فيه أولاد العرب من الجهادية، وغير ذلك من الأحداث غير المنظورة التي تخلق السوابق القضائية والقياس الفقهي.

على أن الجهادية كظاهرة عسكرية أملت لها الضرورة الاستراتيجية، أقحمت طابعها ذاك على معظم وثائق المهديّة حول الأرقاء ومشكلات الرقيق. وقد تصدى الخليفة بتقدير تام لمضمونها الاستراتيجي في معالجته لكل ما أفرزت من معضلات معقدة. يصدر أمره لكافة أحبابه الأنصار - د ص ٣ : ٣٥١ - بجمع الجهادية في البقعة في محل واحد لأجل التربية. وجمع كل المتفرقين بالجهات.. والنذير بالعقاب لكل من يبقى معه جهادية أو عبد ذكر حامل سلاح. ويبعث برسالة إلى حسيب

أحمد جمال الدين - د ص ١٠ : ٢١٣ - أن يرسل لبيت المال : « كافة الرقيق الذكور الذي يصلح لحمل السلاح وكذا أي رقيق تحصل عليه يدكم حتى الآن فصاعداً . ويبحث إلى كركساري - ص ٢١٤ - رداً على طلبه فتوى في رقيق التركة ، فيوجه : « الرقيق الذي مات مالكة وليس له وريث ، الذكور الصالح لحمل السلاح يتبع لبيت المال ويضم للجهادية . أما الإناث فلا مانع من بيعهن » . ويكرر الوعيد في رسالته إلى محمد عربي - د ص ١١ : ٢ « أكدنا على كافة الأصحاب أن من يكن بطرفه جهادية أو عبيد ذكور .. يحملون السلاح أن يحضرهم .. فينبغي متى ما تجددوا واحداً من الأنصار سواء كان مقدم أو أمير أو غيره ومعه جهادية أو عبيد حاملين سلاح أضيظوه واستلموا ما عنده وخابرونا ولا تراعوا خواطر أحد » . وفي ص ١٣ رسالة إلى كافة عماله بجمع الجهادية والعبيد الذكور الصالحين لحمل السلاح من الأنصار والأمراء والنقباء ولرسالهم للبيعة .. ويؤكد موافقته على الخطوات التي اتخذها عامله محمد الخير عبدالله خوجلي - د ص ٣ : ٢٣٧ - بمصادرة بضائع عربان الجهة الشرقية و ١٣ رأس رقيق ذكور صغير وكبير وضمهم للجهادية . « فالرقيق المذكور لا إجازة لأحد في التجارة فيه بالجهات المستبعدة لأن الأعداء يرغبون في استجلابه بغالي الثمن » . وفي رسالة للنور ابراهيم مندوب بيت المال في بربر - د ص ١٤ : ١٤ - يطلب منه الالتفات للجهادية والعبيد الذكور وتجميع الجهادية المفرقة في الجهات في بربر ولرسال كشوفات بعدد الجهادية والأسلحة وكذلك العبيد الذكور .

ينتقل الخليفة برسائله لعماله من مهام جمع الجهادية إلى مهام التنظيم والانضباط والرقابة في صفوفهم . يعالج في رسالته إلى يونس الدكيم (١٧) مسألة إعادة الانضباط لصفوف الجهادية حيث أهمل المشرفون عليهم واجب التمام عليهم . فتسلل بعض الجهادية إلى أم درمان وأخذوا نساءهم بالخفية - أكثر من خمسين امرأة - وأرفق الخليفة مع الرسالة جواب مذاكرة إلى المقاديم المشرفين لتلاوته عليهم وزجرهم عن الإهمال وإبصارهم بأن من يتهاون في ضياع نفر واحد أو بندق واحد لابد من إرساله لطرفنا بالشعب لأجل مجازاته . ويأمر الدكيم بتنفيذ خطوات تعيد الانضباط : أن يعرض عليه المشرفون يومياً صباحاً ومساءً حصيلة تمام الجهادية والسلاح لإدراك المفقود والموجود ، وتنبيه أولاد العرب من البنداقه بواجب الحضور مع الجهادية في الطابور متى ما سمعوا البوري ، وتعيين واحد من أولاد العرب على رأس كل خمسين جندي حتى يسهل ضبطهم والتتبع عليهم . « ومتى ما يكون تربيتهم على هذه الصفة تحصل الراحة التامة من قبلهم ويؤمن عليهم من الضياع ولا تدعوهم على حالة البهلة » . وتتصدى الخليفة لمعالجة ظاهرة أخرى خطيرة في انضباط الجهادية وردت في

رسالة عثمان الدكيم (٢٠) عن أن زوجات الجهادية يتوافدن على الديم - معسكر - ثم يلاحقهن ملاكهن يحملون أوراقاً تثبت أنهم شروه من ييوت المال وبأسعار زهيدة - ١٢ ريال - ثم جرى تداولهن في السوق وارتفع سعرهن إلى ٣٠ - ٤٠ ريال. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل يصر الجهادية على بقاء زوجاتهم معهم بعد دخولهن الديم، ويصر الملاك على أخذهن. وكرر الدكيم شكواه من توافد رقيق من بحر الغزال وجرى تداوله في السوق وعلى الأوراق المتعلقة بهم تأشيرة من كرقساوي بأنهم خالين من شبهة الغنيمة. وجاء في رد الخليفة : «ما ذكرته في خصوص ذلك الرقيق فهو من خصائص الحبيب النور إبراهيم فليُنظر بمعرفته ويجرى اللازم عنه بحسب ما يرضي الله ورسوله ويخلص في الدار الآخرة، وما يشكل عليه من ذلك يرفع أمره اليان» .

تبدى في الرسائل المتبادلة بين الخليفة ورحاله حول مشكلات الجهادية، وما أبدى الخليفة من رأي أو مشورة أو فتوى أو قرار، التحولات التي كانت تعتمل في ظاهرة الجهادية، وانتقالهم من وضع الأرقاء إلى وضع الجندية في تجمعات منضبطة ومقاتلة ومسلحة. وضع فئة اجتماعية في حالة تغير وانتقال، تفرز مشكلات اجتماعية وشخصية وكجماعة خارج ما هو مألوف ومقر، تستدعي معالجات مستجدة غير تقليدية. ولم يتردد الخليفة في اقتحام العقبة! وقد تصلح رسالة حسين إبراهيم الزهرا - عامل كسلا - وما طرح فيها من إشكاليات ومعضلات وأسئلة نموذجاً (١١) لأنها تشابكت مع ما يشبه تنازع السلطات وتصادم الصلاحيات بينه وبين إدريس عبدالرحيم قائد الجهادية وعثمان دقنه بكل ثقله ووزنه السياسي والعسكري والشخصي في الثورة المهدية في شمولها وفي منطقة الشرق دون سواها.

وفي رده على الزهرا، وفي معضلات الرقيق خاصة، قدم الخليفة ما توصل اليه من حلول إدارية وفقهية ومالية وسياسية واجتماعية. لكنه ظل حريصاً على احترام صلاحيات الزهرا وصلاحيات كل من إدريس ودقنه:

- في إتهام الزهرا لإدريس قائد الجهادية بالتفريط، يكتب الخليفة إلى إدريس أن يستمع لإرشادات ومشورة الزهرا، لكنه يؤكد قيادة إدريس للجهادية.

- إذا كان التفريط يمس المحرمات مثل نهب أموال الناس أو التعدي عليهم، فيجب زجر الجهادية ونهيهم بواسطة إدريس.

- أما إذا كان التفریط ناجماً عن قصور في تلبية احتياجات الجهادية من مأكّل وكسوة وحقهم في الغنيمة، فيتوجب تلبية احتياجاتهم من المبالغ المتوفرة لدى الزهراء من الغنائم وتخصم التكاليف على الخمس المخصص لبيت المال.

- في شكوى الزهراء أن الجهادية استرقوا رقيقاً، وأصبح الفرز صعباً بين الرقيق الذي استرقوه وبين الرقيق الذي زحم الكارّا بحكم صلة الزواج أو القرابة بالجهادية. وكان توجيه الخليفة النظر في الأمر بحكمة. «فاذا كان الرقيق المذكور لهم علاقة فيه بنحو زواج أو قرابة فاليفضل معهم، وإن لا فاليؤخذ منهم ويترك أقرباهم لهم، فيه تأليف لهم وجبراً لخاطرهم لأن مصلحتهم عمومية وجميع المؤمنين فيها شركاء وهي نصرة الدين».

- يشكو الزهراء أن كثير من رقيق البلد انضم للجهادية وبعضه لا يصلح لمهمة الجهادية. يوصي الخليفة ببقاء كل من يستطيع حمل السلاح صغيراً كان أم كبيراً، وأخذ من لا يستطيع حمل السلاح وليس له صلة قرابة بالجهادية.

- يرفع الزهراء طلب مندوبي الخليفة المقيمين في كسلا للحصول على بعض الرقيق لضرورة الخدمة، فيأذن الخليفة تلبية الطلب دون إسراف.

- الأرقاء والإماء الموجودون في الققرا وبأيديهم أوراق عتيق، فلا تعتمد الأوراق ويعاملون معاملة الرقيق. وفي حالة أمهات الأولاد من السراري وفي حالة وجود أولادهم معهم، يخلّى سبيل كبيرات السن، والشابات يمكن زواجهن لمن يرغب من الأنصار أو ينتظرن حتى يرغب في زواجهن أحد.

- على سؤال الزهراء: هل أولاد الققرا - أولاد الإماء - فيء أم غنيمة؟ يفتي الخليفة أنهم فيء. لكن: «نظراً لأحوال المحاصرين وتاليقهم استصوبنا تفريقها لهم وإدخال الخمس لبيت المال».

- شكوى الزهراء أن رقيق الختمية قد تفرق بالجهات بعد أن باعه العمال كما باعوا رقيق الققرا. يأمر الخليفة بإعادته وحصره ليلحق الذكور منه بالجهادية وتقسيم الإماء ضمن الغنائم.

يصل انفعال الخليفة بمعضلات الجهادية قمته، وهو يحاول تجاوز صدمة تمرد وعصيان الجهادية في الأبيض، الذي تمزقه بعض المصادر لآثار المجاعة وعدم انتظام دفع المرتبات وحصص المؤن - ١/٢ ريال درويشي شهرياً و ١/٨ أردب ذرة كلّ أسبوعين - حسب رواية سلاطين. احتل الجهادية المدينة ثم انسحبوا وتحصنوا في جبال النوبة. وقد لاحقهم الأمير أب عنجه وألحق بهم الهزيمة وطاردهم

وأعدم قادتهم. كتب الخليفة للنجومى (١٨) ينبئه بإخماد التمرد ينتزع كل سطر فيها بالانفعال: «...أعداء الله الجهادية الذين كسروا من كردفان بنواحي الجبال قد توجه لهم الحبيب حمدان أب عنجه... وأهلك العبيد عن آخرهم... وصار قتل رؤسهم الثلاثة على ملة وسرور الفور وبشير علي وقطع روسهم الثلاثة وأرسلها لنا بالبقعة وبعد وصولها أمرنا بتعليقها في المسجد... ثم أمرنا بتوجيه الروس المذكورة إلى الخرطوم لأجل إلحاقها مع رم الكفرة الذين به لأنهم من المغضوب عليهم وقد أبعدها من بقعة المهدي عليه السلام لذلك ليبقوا في زمرة الهالكين بالخرطوم. ولكون هذا لما يسركم ويسر الأصحاب قد حررنا لكم هذا للمعلومية فاسجدوا لله شكراً على ذلك واحمدوه».

قبل العصيان وبعده ظل وزن الجهادية في الآلة العسكرية للمهدية كبيراً وحاسماً. وتورد بعض المصادر أن الخليفة برغم مخاوفه من تأمر الأشراف، وبذرة الشك التي غرسها التمرد تجاه الجهادية، ورغم استعانتها بعصبيته من الغرب، ظل وزن الجهادية موازياً أو يقترب من وزن عصبيته. ففي الملازمين- الحرس الخاص - كان الجهادية ٤٠٠٠ مقابل ٥٠٠٠ عصبية الخليفة القبلية.

رقيق بيت المال:

بعد سقوط الخرطوم استولى بيت المال على كم هائل من الرقيق ضمن ما استولى عليه من مخلفات التركية ومؤسساتها وممتلكاتها الحكومية العامة أو مخلفات وممتلكات رموزها وأفرادها الذين فروا مع قواها المتدحرة، أو هجروا المدينة، أو أولئك الذين بقوا فيها وصودرت ممتلكاتهم. وكان بيت المال يومها قد اكتسب تجرية وصاغ منهجاً للتعامل مع صنف الرقيق كمورد ثابت من موارد إيراداته العينية والنقدية، وكذلك في أوجه منصرفاته منذ استيلاء المهدي على مدينة الأبيض وما تبعها من معارك حتى حصار وسقوط الخرطوم. وأفاد فيما بعد من النظم الحاشية للتركية واستوظف عدداً من موظفيها، وظل بيت المال يفرض رقابته الحازمة على حركة سلعة الرقيق حتى نهاية المهدي؛ فهو المنظم والمشرّف على سوق الرقيق، وهو الموثق للمبايعات، وهو المتصرف في الرقيق الهامل، وهو المالك باسم الدولة للرقيق المسخر في مؤسساتها ومرافقها العامة وأشغالها العامة- أي رقيق قطاع عام بمصطلحات العصر- وهذه ظاهرة عامة مشتركة في كل المجتمعات والدول والدويلات التي مارست الرق والاسترقاق بأشكاله التي لا تحصى منذ القدم.

قد تنتفي أو تنزاح قليلاً شبهة المبالغاة في تقديرات بعض المصادر التي تقدر حجم الرقيق في أم

درمان آنذاك بنصف السكان، وتقدر عدد السكان بـ ١٥٠,٠٠٠ نسمة، أمام شهادة الرسالة الثانية من ثلاث رسائل متبادلة بين المهدي وأمين بيت المال حول الرقيق. بادر أحمد سليمان بالرسالة الأولى للمهدي (٢) يعرض عليه ضعف موارد بيت المال وأنه لم يتمكن من تلبية الصرف العمومي للرايات ليومين متتالين، وأن صرفه اقتصر فقط على الأراذل وذوي الحاجات الضاغطة، وهذا يعني أن ضرراً قد مس الإخوان في الرايات. وهو يقترح بدافع الشفقة عليهم ورفع الضرر، أن يجرد كل الرقيق الموجود في بيت المال ويوزعه على الرايات البالغ عددها خمسين، وأن يقيمه بقيمة ناقصة عن قيمته الحقيقية بالأثمان الجارية في السوق ليتفعوا بفرق السعر: «يعني مثلاً التي تساوي ثلاثين تعطيهما لهم في عشرين..». وافق المهدي على الاقتراح «سددك الله للصواب... فابذل الموجود وأرج من ربنا الجود ولا تبال حيث بيد الله أمرنا». أما في الرسالة الثانية فقد كتب أحمد سليمان للمهدي: «إن الرقيق الذي تجتمع في تلك الأيام من غنائم الخرطوم قد تكاثرت ببيت المال وقد بلغ الجميع من أمره والتحفظ عليه غاية الجهد حتى وأنه في ظروف هذه الأيام قد صرف عليه ما يتوف الألفين ريال في خاصة المعاش فضلاً عن زيادة المشغولية بسببه». ويقترح على المهدي «بيعه أو بتوزيعه على جهات لتصرفه وانتفاع المسلمين بتوريد أثمانه لبيت مالهم أو ما تراه من إصلاح الأحوال بدلاً من فضوله بهذه الحالة المؤدية لإتلافه وتكليف بيت المال بالمصاريف الفايقة الحدة». ويكتب المهدي رده على أحمد سليمان بواسطة الخليفة: «.. أن تكتب إلى أحمد أمين بيت المال تأمره بأن يوزع الرقيق على الجيش ولو يكن للعشرة أنفار والعشرين نفر راس حسب الموجود وتوزيعه على الجيش حكم تنزيل المجاهدين بالدفاتر أو ما يناسب. وأظن أن هذا أقرب إلى الراحة من البيع وخلافه». وفي الرسالة الثالثة يرد المهدي (٤) على شكوى أحمد سليمان من ضعف موارد بيت المال وأنه لا يكاد يتبقى منها شيء بعد صرف ١٨,٠٠٠ ريال قيمة الرقيق على الجيوش، وما تطلبه من مزيد، إضافة إلى ضغط والحاح بعض الأنصار الذين يشغلون بيت المال بمطالبهم من غير جدوى. فينصحه المهدي بقوله: «أبذل وسعك.. وحسن خلقك فما وجدت فاعطه لهم حسب الإحسان وما لم تجد فقل لهم بالتي أحسن أجباني قد نفذ ما عندي فارضوا على الله فيما اختبركم به وأراد رفعتمكم..»

اشترع الخليفة أسلوب محاسبة حاد النبرة مع عماله في الأقاليم والقائمين على شؤون الرقيق في بيت المال، في الرصد والمتابعة التي لا يعثرها الكلال دع عنك الغفلة والتساهل. واطب على منشوراته الدورية لعماله - د ص ٣، د ص ٧، د ص ٢٢.. في د ص ٣ : ٣٦٢ - يطلب من كافة عماله تبيان ما حصلوا عليه من حقوق الله وإرسال البيانات لبيت المال. ورسالة إلى محمد فايت ينذره

ويتوعدده: «إنك ندبت لتحصيل حقوق الله عليك أن توضح جميع ما تحصلته من نقود وعروض ورقيق وعيموش...». ويأمر النور عنقره - د ص ٩ : ٢٧٥ - إعادة النظر في توزيع سبايا الحبشة وإرسال ١/٥ بيت المال وتقسيم ٤/٥ على المحاربين. لكن بعد تبادل الرسائل والمشورة استقر الرأي على إلغاء التقسيم وترك السبايا لأزواجهن لاستمالتهم للإسلام.

واصل الخليفة حرصه على نصيب بيت المال من الرقيق، وأصدر فتاواه في المشكل من رقيق التركات والأنصبة. بعث كرم الله الشيخ محمد من بحر الغزال يستفتي الخليفة في تركات بعض الذين قتلوا بسيف المهدي أمثال الشلالى وعموري وغيرهما، وضمن تلك التركات كميات من الرقيق. كان رد الخليفة: «أما الناس المتوفين ببشارة في زمن الترك ولهم رقيق وأخذوه الأتراك وأدخلوه في حوزتهم والآن بعد حلول المهدي بتلك الجهات أهاليهم حضروا وطلبوه.. ألا وجه لهم عليه ولا يعطى لهم بل هو حق لبيت المال. والرقيق الذي بيد الجهادية سواء كان هارب من أهاليه أو غصبوه منهم أو بأي وجه من الوجوه امتلكوه واستولوا عليه لحين حلول المهدي بالجهة فهو حق لبيت المال ولا يسمع لأهاليه قول.. والرقيق الذي يكون واضعه صاحبه عند أمين وأخذوه الأتراك من الأمين المذكور لداعي منهم لبيع الرقيق في ذلك الزمن والآن وراث صاحب الرقيق طالين إعطاء لهم فهذا لا وجه لهم عليه بل هو حق لبيت المال. والتركات التي استولوا عليها الحكام وأدخلوها عندهم والرقيق الحقوه بالبازنقر وأتباعهم وأعطوهم لخدماتهم بعد حلول المهدي حضروا أهاليه يطلبون إرجاعه اليهم فهذا لا وجه لهم عليه حيث انه صار ملكاً للترك ولا يعطى لهم لأنه حقاً لبيت المال.. وأما الناس الذين سبق قتلهم بديار جانقي وغيرها من الجهات التي هي تحت حكم المهدي فهم غنيمة وجميع أولادهم وممالكهم حقاً لبيت المال وأولادهم إذا كانوا رقيق يدخلوا بيت المال وإذا كانوا أحرار بتركوا من باب الإحسان.. وأما الحريمات الجواري اللاتي سبق كسبهن من أربابهن والحال أن الواحدة منهن حامل أو معها ولد من سيدها وهو حر وعالت لرجل آخر والمذكور أيضاً ولد منها ثم أتى صاحبها الأصلي وادعى... فبعد الثبوت الشرعي يفسخ نكاح الثاني وترجع الجواري لأربابهن الأول ويلحق كل ولد بأبيه..»

المعضلات التي طرحتها رسالتا الزهرا وكرم الله، لم تضعف اهتمام الخليفة بأدق التفاصيل اليومية والإدارية الواردة في رسائل عماله حول رقيق بيت المال. يبعث برسالة إلى علي أحمد الهاشمي في الأبيض - د ص ١٠ : ٢٥ - يأمره بحصر ما استولى عليه إبراهيم رمضان وجماعته من بيت

المال، وكان أحد أمناء بيت المال، ومصادرة ممتلكاته في الأبيض والبقعة، ويفيده بمصادرة ٨ رؤوس رقيق من منزل المذكور في البقعة، ويرد في ص ٦٢ على أب عنجه يعلمه بوصول صالح الجهدي لطرف عثمان آدم برسالة الرقيق وقد أوصل الكمية كاملة. ورسالة أخرى إلى أب عنجه (١٣) يفيده بوصول جوابه المؤرخ ٤ محرم الذاكرين فيه لإرسال ٢٧٥ رأس رقيق و ٢١٧ رأس بقرة و ١٠٨ من الخيل. ويفيده أن ما وصل من الرقيق ٢٣١ رأساً ول ٤٤ ليس وصلوا لأن دلدوم ترك ١٨ منهم بطرف على منير و أحضر منه وصل بذلك والباقي ليس علم لنا محله.. هذا ولأجل إعلامكم بما وصل وما تأخر بالطريق.. تخشية «وها هو الحبيب عمر دلدوم راجع إليكم بمن معه من الجماعة الذين حضروا سوياً والسلام». ويكتب إلى كرم الله الشيخ محمد ص ١٨٣ - يفيده بقبول هديته لبيت المال ٢٠ فرخاً حامل سلاح بحريمتهم الجملة أربعين ذكر وأنثى. ويطلب من إبراهيم عدلان، أحد أمناء بيت المال، د ص ١١ : ٤ - أن يتوجه لاستلام مائة وقية ذهب وعشرين رأس رقيق أرسلهم عبدالرحمن خوجلي عامل بني شنقول مع النقيب أحمد محمد أبو الطاهر. ويرد على عبدالرحمن خوجلي، ص ٨، يفيده بوصول ما أرسله لكن وزن الذهب نقص إلى ٩٥ وقية ويظن أنه بسبب فرق الموازين هنا وهناك. أما الرقيق فقد هرب منه واحد في الطريق وتوفي أثنان والسبعة عشر باعهم في الطريق بمبلغ ٣٦٠ ريال صرف منها ٣٢ ريال على الرقيق كساوي ومصاريف قبل البيع وسدوا ذلك بعد البيع وصرف ٢٨ ريال على الفقرا الحاضرين معه وسلم الباقي لبيت المال، ويرد على محمد علي الأمين بوصول رسالته حول الرقيق الهوامل، ص ١٧، وأن الرقيق الهوامل حقوق المسلمين ومكانه بيت المال. ورسالة إلى العوض المرضي - باشكاتب في التركية استوعبته المهديّة - يفيده بوصول رسالته حول مراجعة الكشوفات التي بيد محمد عثمان خالد وحصوله على ٢٠ رأس رقيق ١٠ ذكور و ١٠ إناث، وسلمهم إلى عبدالقادر لتوصيلهم لبيت المال، ص ٥٧. ورسالة إلى عمر حاج سعد، ص ١٥٩، ردأ على رسالته حول القتال الذي دار بين خليل حبيب والأنصار من جهته، وحمدان بشير وجماعته من جهة في جبل نزيلة وأسباب القتال، وانتصار خليل والأنصار وإرسال ٣٠٠ رأس رقيق لبيت المال. ويختتم الرسالة : «أما الأشخاص المتعبرين من عزاز قومهم وسط الرقيق الذي أصبح من ممتلكات بيت المال فيمكن دفع فدية لتحريرهم».

تقيد أمناء بيت المال في الأقاليم بنظم بيت مال أم درمان، في مسك الدفاتر والحسابات، سواء توفر للمهدية العدد الكافي من محاسبي وكتبة التركية أم بالتدريب أو النسخ المعفوي على منوال دفاتر

بيت المال، وإصرار الخليفة على الضوابط، وفق ما يورده سلاطين، ص ١٧٧، عن أن الخليفة عزل أحمد سليمان وعين إبراهيم ود عدلان وطلب منه أن يجعل حساباً للوارد والمنصرف وأن يكون لهذا الوارد دفاتر يمكن مراجعتها في أي وقت لتعرف منها الحالة المالية، كما طلب منه أن يطبع قائمة بجميع الذين يتسلمون أي مبلغ من المال والذين يقبضون مرتبات. ولم يخذل ود عدلان الخليفة في مبتغاه، وإن خذلت ود عدلان فضيلة الأمانة (٣٢).

من يتصفح اليوم دفاتر مالية المهديّة في أم درمان أو بربر أو الأبيض أو الشرق يتعرف في سهولة ويسر على وضعها المالي. ومن يتقب في ملفات أذن الصرف والإيصالات يتعرف على الذين تسلموا مبالغ من المال والذين يقبضون مرتبات، كما يتعرف على الوارد من صنف الرقيق والمنصرف منه لصفوف الجهادية أو المباع أو العامل في الخدمة أو المسلم لأربابه أو المعطى هدايا وإحسان، والنافق والهارب والمريض والأمانة والأطفال والمواليد والأجنة. وفوق ما ترصده دفاتر بيت المال ورسائل الخليفة وعقود المبيعات والملفات، كان للرقيق أمناء وكان له دفاتر خاصة به (٤٢).

في دفاتر بيت مال الشرق - مهديّة ١٠-٢-٥ حساب النقدية الواردة من مبيوعات الرقيق - ٥٠ ريال النقدية الواردة بطرف أمينها البشير أحمد حسين قيمة ما تحصل عليه من مبيوعات الرقيق. وفي دفاتر بيت مال بربر، مهديّة ٧-١-٦ رقم ٦ و ١٧ و ٢٢ و ٢٣ - حصيلة الرقيق المصادر من الجعليين المخالفين ٣ ذكور و ١٩ خديم وصغارهم ٥... ومن الأصناف التي وجدت بمنازل العبادة ٦٠ رأس ذكور وإناث وممتلكات أخرى... وكان يراد بيت المال من النقدية خلال ثلاثة أشهر من بيع الرقيق ٥٩٠ ريال في رجب و ١٤٩ ريال في شعبان و ١٢٥ ريال في رمضان إضافة إلى ٦٠ ريال قيمة بيع خادمتين من إناث الرقيق... وسلم بيت المال ١١ رأس رقيق إناث كأمانة لخدمة الأنصار و ٣ روس إلى حمد حبيب و ٢ لنور جمعة.. والباقي مجموعة ١٣ رأس رقيق إناث ومعهن ٤ أطفال ومجموعة أخرى من ٣ ذكور و ٦ إناث ومعهن ٣ أطفال.. وفي الكشف المالي بحورس والطيارة - رقم ٢٥ و ٤٣ - الرقيق المسلم إلى أحمد بشاره ٥٩ ذكور و ٧ إناث، والرقيق المسلم إلى أحمد سعد ١٣٨ رأس، وعدد قيمة الرقيق المباع والهارب والمتوفى والمسلم إلى أربابه... وبيان ٨٠ أردب غلال خصصت للرقيق العامل في خدمات بيت المال، والمجموع من الغنائم والهوامل والمصادر... وفي مهديّة ٧-١-٣ مالية - رقم ٧ - كشف ١٢٢ رأس رقيق مسلم إلى عبيد الحاج وعلي رحمة و ١٣ رأس

مسلم إلى جماعة يونس و ١٠٠ رأس باقية بأيادي الأنصار على قبول الأمانة- الجملة ٢٣٥ رأساً. وفي ٣٤ و ٥٢ الرقيق المباع لتغطية تكاليف كسوة الجهادية.

انتقال الرقيق من راية لأخرى:

أن ترصد وثائق المهديّة انتقال الجهادية والفرسان والقادة والإداريين من راية إلى أخرى فذلك في منطق ضبط وربط القوى النظامية وتنظيم الجيوش في ألوية ورايات وسرايا، وإعادة تنظيمها مع تجديد وتطوير الأسلحة والتقنيات والتكتيكات القتالية على مر العصور. وفي منطق التطور الذاتي للدولة المهديّة، وإتقان نظامها الحسابي والإداري، دون إغفال لما ورثته من وسائل تركية، إلى مستوى الإحصاء السكاني- مهديّة ٤-٣-٥- دفاتر حصر النفوس والأطيان والسواقي والمحاصيل والزكاة والفقرة- تعداد خط أمبكر ١٣٠٨ هـ = ٤,٥٩٥ نسمة، تعداد خط أرقو ١٣١٣ هـ = ٨,٢١٤ نسمة... لكن التأثير للدهشة حقا أن ترصد وثائق المهديّة انتقال الرقيق من راية لأخرى حتى ولو كانت فرخة رباعية!

نزول الدهشة إذا استقرت القناعة أن الرق والاسترقاق لم يكن ظاهرة عابرة هامشية لاصقة بالجدد «الطاهر النقي» للمجتمع السوداني، إنما كان عنصر تكوين أساسي من بين عناصر تركيبة المجتمع وإنتاجه وخدماته وتجارته، وحره وسلمه، وقيمه النفسية والأخلاقية، ومراتب هيكله الاجتماعي، وتقسيمه الاجتماعي للعمل، والموقف من العمل والخدمة والفعل اليدوي في منظومة ونسق وسائل كسب العيش وحياة الأسرة.

مهديّة ٥-٧-٥٧-٥٩- مالية رقم ٢٥ - من الطاهر إبراهيم إلى مجذوب أبو بكر، أن الناير عبيد الله اشترى فرخة رباعية من عمر من رايتنا «والمقصد نزول العائلة من رايتنا إلى الناير عبيد الله من راية علي.... وفي هذه الفقرة المقتضبة من الوثيقة مثال لضبط حركة الرقيق بين السرايا والرايات، وتوثيق المبيعات للأرقاء داخل الجيش أسوة بالمجتمع، أو كجزء من المجتمع ويحمل كل سماته وقسماته. وفيها مع شبيهاتها صفة من صفات جيش المهديّة ووظيفة الرقيق في تركيبته وأداء مهامه، دون خلط بموقع ودور الجهادية في الجيش، فقد اكتسبوا بعض مزاياه واسترقوا رقيقاً سلباً ونهباً أو بوضع اليد. وتورد بعض المصادر أن حملة ود النجومي في طريقها شمالاً نحو الحدود المصرية، كان

عدد الأرقاء المصاحبين للجيش أكبر عدداً منه. وتورد مصادر أخرى الظاهرة نفسها في معسكر المهدي خلال حصار الأبيض. وفي هذه الظاهرة يشترك جيش المهدي، رغم إسهام المهدي والخليفة والأمرء في ترقية أدائه، مع الجيوش التقليدية التي كانت حملاتها مجتمعاً متحركاً، دولة متحركة، ويؤدي الرقيق في ذلك المجتمع وتلك الدولة وظائفه معنلة لتلائم طابع الجيش، مثله مثل الأسلحة المساعدة أو الوحدات المساعدة. وقد يفوق عدد الإماء عدد الذكور في الرقيق المرافق للجيش، لأن الإماء زوجات الجهادية يفضلن مرافقة أزواجهن وتحملن مشاق الحملة ومخاطر القتال، على مهانة البقاء بعد رحيلهم، فيسومها سيدها في سوق النخاسة أو يزوجهن لرقيق آخر أو يرافقها أحد أبناء السيد أو أقاربه. وعادة ما يترك الملاك زوجاتهم في ديارهم ويصطحبون الإماء للخدمة والمتعة.

ضوابط ورقابة على حركة الرقيق والمبايعات :

مهدية ٧-٥-٥٧-٥٩-١ - يصدر عثمان دقة تصديقاً مهوراً بتوقيعه إلى عثمان ولد عنان :
«أنه متوجه إلى طوكر ومعه أوادم أربعة لبيعهم هناك فلا أحد يتعرض عليهم ذهاباً وإياباً».

لا جديد ولا غريب أن يطلب الناس حماية توقيع المهدي أو الخليفة أو عثمان دقة في أسفارهم وحملهم وترحالهم لتأمين ما يملكون، ثابتاً أو متقولاً، من تهجمات قطاع الطرق وتجاوزات الأنصار، وحقانية جباة الضرائب، وتفول الطامعين. الغريب أن يتحلل قائد سياسي عسكري في رفعة عثمان دقته في منطقة عمليات خطيرة مكشوفة للأعداء برأ وبحراً، ليحضر بتوقيعه حماية أربعة أوادم، أربعة رؤوس رقيق مجلوبة للبيع في طوكر. ولا مجال للموازنة بين دافع مخاطر الطريق ودافع قيمة وحركة السلعة المنقولة، أو السلطة المتحركة، أو السلطة الناطقة!

د ص ١٣ م ٣ : يبعث الخليفة بخمس عشرة رسالة متواترة إلى النور إبراهيم في منطقة بربر، يأمره بضبط حركة الرقيق، ويفوضه - ص ٤٥ - الصلاحيات في «كافة مسائل الرقيق متعلقة بك وفي خصايصك لا غير». ويكرر عليه أن يواصل محاربة نشاط التجار بين بربر وأبو حمد وسواكن وحدود الريف، ويؤكد له موافقته على خطواته التي اتخذها في تغنيم بضائع ورقيق التجار. ويبعث الخليفة رسالة إلى محمد ود أحمد - د ص ١٥ : ٣٥ - يفيد بوصول رسالته الحاوية مواضيع عدة من بينها انه أرسل إلى عباس ود دوليب ومن معه من المقادير رسالة مع أحد العبيد ليبدلهم على ١٠٠ من الأرقاء مختبئين أو خبيثوا في مكان يقال له الهجليجة. أما سؤاله عن بيع الرقيق خوفاً من الأوبئة والموت فليراجع فيه أمين بيت المال ويعمل حسب توجيهاته.. وأحيط المجلوب من رقيق المتمة بضوابط

إدارية ومالية دقيقة لكبر حجمه وتوافده في مجموعات كبيرة، كما يتضح من مهدية ٧-٣-١٠ - مالية - ٧٥ ريال منصرفات على المرافقين لـ ٧٥ رأس رقيق عبارة عن سهم الخمس ومنصرفات الرعاة الذين راققوا المواشي ومنصرفات علف المواشي.

الرقيق الهامل:

ظاهرة الرقيق الهامل لصيقة بكل مجتمعات الرق والاسترقاق. وتتقارب شياً إن لم تتماثل قواعد وأعراف التعامل مع الظاهرة: التحفظ على الهامل لدى السلطة المختصة مركزية كانت أم محلية لفترة زمنية معينة، فإذا ما تفقده مالكة، دفع رسوماً تغطي منصرفات إعاشته فترة احتجازه، واسترده، وإن لم يتفقده بعد الفترة المحددة، يبع في سوق النخاسة، وتعلن في المزاد هويته، وينص عليها في عقد المبايعه. وكثيراً ما تهبط هويته بسعره، فضلاً عن هبوط أسعار رقيق بيت المال لضعف حافزه على المساومة مقارنة بحافز المالك الفرد، والمعدد الكبير الذي يدفع به بيت المال للسوق من الهوامل، تخفيفاً لأعبائه في الإعاشة والحراسة. ويصر الشاري على نص الهوية حماية للملكية من منازعات محتملة إذا ما ظهر المالك الأول وادعى رقيقه.

على مدى سنوات المهدية لم تخل زرائب بيت المال في أم درمان والأقاليم من الرقيق الهامل. وكان على تدني أسعاره مصير دخل وافر لموارد بيت المال لا يكاد يغيب عن اليومية والمملكات وتسوية الحسابات. مهدية ٧-١-٦ - مالية ٣٨ - كشف نقدية بيت مال كردفان عهدة على أحمد الهاشمي = ١٨٥٧ ريال قيمة الهوامل رقيق وماشية مبيعة في الدلالة و ١٢١٢ ريال رسوم هوامل رقيق وماشية دفعها أربابها واستردوا رقيقهم وما شبتهم.

الرقيق في السلب والنهب:

- د ص ٣ : ٣٦ - رسالة من الخليفة إلى محمد سعد وحمدان وآخرين يطمئنهم أنه تسلم شكواهم من أن جماعة من الأنصار نهبت بعض ممتلكاتهم وثرواتهم ومن بينها ٣٥ رأس رقيق وأنه كتب لعامله عثمان الدكيم لرد ممتلكاتهم وأوراقهم.

- د ص ٦ : ١٥-٦١ - رسالة إلى عثمان آدم ليعيد إلى عمر سلطان ٨ خدم و ٣ عبيد وسريتين من الذين تهجموا عليه وسلبوا ممتلكاته. وبأمره بالنظر في شكوى جماعة حمد العساكرة التي تعرضت في منطقة أب حراز لنهب وسلب ممتلكاتها ومن بينها ٥٠٠ رأس رقيق وكانت الجماعة في

طريق هجرتها لأم درمان بموافقة الخليفة.

- د ص ١٠ : ١٩٩ - رسالة إلى كركساوي يخطر أنه محمد فزاري وإخوانه في طريق هجرتهم للبقعة اعترضهم أنصاري وأخذ منهم إيلاً وأغناماً و ١٨ رأس رقيق رغم الخطاب الذي كانوا يحملونه من كركساوي. ويطلب منه تشهيلهم من بيت المال لمواصلة هجرتهم ومساعدتهم في استرداد ما أخذ منهم.

- د ص ١١ : ١٤٠ - الرسالة إلى عساكر أبو كلام عن أن إبراهيم المقدم من جماعته ومعه آخرين هاجموا الأهالي في مشرع الأفتح وقتلوا ٤ أنفار ونهبوا جمالاً وأبقاراً ونقوداً و ٥٠ رأس رقيق. ومطلوب منه إعادة ما نهبوا إلى أهله ومعاقبة الجناة.

- د ص ١١ : ٢٧٧ - رسالة إلى عبدالله إبراهيم والزاكي وآخرين، عن معركة في منطقة جبل المزموم، واقتفاء أثر الأعداء وضبط ٤٠٠ رأس رقيق ذكور وإناث من رقيق قبيلة سليم.

- د ص ١٦ : ٢٠ - يكتب الخليفة إلى أهالي الحجاز الذين حضروا للالتحاق بديار المهدي ونعرضوا لهجوم جماعة من الأنصار سلبت كل ما عندهم بما في ذلك ٣٥ رأس رقيق ذكر وأنثى، ويؤكد لهم أنه كتب لعامله عثمان الدكيم في بربر لرد كل ما سلب منهم.

الفقرات الست، شريحة من عشرات الفقرات في عشرات الوثائق عن أن الرقيق كان السلعة أو الشيء المفضل على غيره بعد الذهب في هجمات السلب والنهب لقيمتها النقدية والعينية كسلعة، وكأداة نقل وحراسة لما نهب وسلب. ويقدر ما كان الأنصار القاسم المشترك في الغالب الأعم في عمليات السلب والنهب، كان الخليفة لا يهدأ له بال ولا تتوقف متابعتهم مع عماله لرد ما سلب ونهب لأهله ومعاقبة الجناة، ونادراً ما أفلتوا.

إستعادة الرقيق الآبق :

إعادة ما دخل بيت المال خطأ لأربابه :

ما من ظلامة تشفع وتضرع فيها الرعايا لدى المهدي ومن بعده الخليفة مثل شفاعتهم وتضرعهم لاستعادة رقيق آبق أو إعادة رقيق استولى عليه بيت المال بغير وجه حق. وما من قضية احتلت مساحة أوسع، عدا القضايا العسكرية، من التي شغلتها هذه القضية في رسائل الخليفة لعامله. وما كان أولئك الرعايا تجار رقيق، إنما عينات من فئات اجتماعية متباينة: فقراء احتالوا على المسافة بين العسر واليسر

بالمشاركة الثنائية والثلاثية في امتلاك رأس رقيق ذكر أم أنثى وما أكثر ما تجلب الأمة شريكاً ثالثاً أو رابعاً إذا أنجبت طفلاً من رقيق لمالك آخر يدعي حق امتلاك أطفال أرقائه.. ومتوسطو حال سمحت لهم حياة الاستقرار بتكاثر أرقائهم بالتناسل للجيل الثالث... وأثرءاء ربت وتعاضمت ممتلكاتهم من الأرقاء بتنوع مناسطهم الاقتصادية: رقيق في الزراعة، رقيق في المراعي وتربية الماشية، رقيق في القوافل ونقل وترحيل البضائع، رقيق في خدمات الأسرة، وأطقم السراي...

اشترع المهدي في حياته سرعة إعادة الرقيق الذي دخل بيت المال خطأ إلى أربابه. كتب إلى محمد شريف (٥): «إننا قد كتبنا سابقاً ونحن في الأبيض قد نبهنا على الأحباب برجوع أموال أهالي بارا... حيث أن مطلق رقيق أهالي بارا أمرنا برده، وأمر محمد شريف أن يطلب من الأخوان أن يعيد كل منهم أي شيء أخذ من ممتلكات أهالي بارا أو يدفع قيمته أو يجبر على الدفع.. ويشير إلى بعض الأسر من أهالي بارا التي يتوجب مواصلتها وموادتها، وبينها أقارب المهدي ومن أهل البيت. ثم ينحي باللائمة على المقدم محمد - ابن عمه - الذي استولى على رقيق امرأة تدعى رقية بنت الفكي وأخفى ذلك عن المهدي الذي شاهد الرقيق في منزل محمد دون أن يعرف مالكه، وأمره برد الرقيق إلى مالكه.

د ص ٤ : ٤ - بنظر الخليفة في شكوى الحرمة شيمه بنت محمد، عن أن آدميتها حرة رضيعتها، أخذها الأنصار وهرب منهم وحضرت إليها وطلبت تركها لها من باب الإحسانات، «وحيث أن المذكورة حرمة ضعيفة والآدمية رضيعتها فقد تركناها لها فلا يتعرض لها فيها أحد...». ويكتب الخليفة إلى مضوي عبدالرحمن أن الحرمة التومة حضرت مستشفعة ويدها فرخة كانت قد افتقدتها، ثم هربت وعادت إليها وأخبرتها أنها بيد مضوي عبدالرحمن، يطلب الخليفة من مضوي أن يخلي سبيل الفرخة لسيدتها لضعف حالها.

سلسلة تكاد حلقاتها لا تنتهي من رسائل الخليفة استجابة وملاحقة لشفاعات المتضرعين، د ص ٦ : ١٥، ١٦، ١٧، ٢٠، ٣٢، ٣٣، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١... رسالة إلى عبدالله الطزيفي عن شكوى أحمد شرفي أن ١١ رأساً من أرقائه هربوا مع التكارين وضرورة ضبطهم وإعادتهم لأمر درمان.. وإلى عبدالكريم كافوت وعبدالله الطزيفي للنظر في تظلمات محمد الجزولي الذي يبعث بعض ممتلكاته ومن بينها ٦ جوازي إلى محمود ود عيسى زايد.. ويحذر الخليفة كافة الأنصار أن لا يتعرضوا للخادم

بحر النيل الفريتايوة بعد أن منحتها العفو والإحسان.. وينظر في شكوى من جاد الله حماد وآخرين ضد ولد ماهر الذي اعتدى عليهم ونهب منهم ١٠ روس رقيق وممتلكات أخرى.. وشكوى بشير كنبال الذي جردت أمواله وممتلكاته ويطلب استرداد ٣ روس من أرقائه.. ورسالة إلى أب روف لرعاية أربع حريمات استعدن خدمهن الأربع وأن لا يتعرض لهن أحد.. ويأمر بإعادة إحدى الخدم للملكتها زينب بت صغيرون، وكذلك رد الخادم الحبشية إلى مالكها محمد عمر.. ويأمر عثمان آدم ليعيد إلى عدلان جودة وأخيه إيلام ٢٠ رأس رقيق أخذها من بيت المال دون وجه حق.. وإعادة ١٢ رأس رقيق لمحمود لبن وعلي الحافظ... ويأمر الخليفة عاملة بابكر محمد الأمين علم التعرض لبعض أهالي العيلفون عند استردادهم ٦ روس رقيق خاصتهم.. ورسالة إلى عبدالله سعد بتنفيذ حكم قاضي الإسلام برد إحدى الخدم للملكها عبدالرحمن برهان.. وأمر إلى عثمان آدم للبحث عن ١٥ رأس رقيق في كردفان خاصة النصري محمد العالم.. وأمر إلى عبدالقادر كروري لضبط عدد غير محدد من رقيق حمد مصطفى هرب إلى جهات رفاعه.. وأمر إلى يونس الدكيم لضبط رقيق هارب خاصة آدم يوسف.. وفي د ص ٧: ٦ - رسالة إلى أحمد سليمان حول نزاع المرضي عبدالله وولد جبارة في ملكية خادم، ورسالة إلى أب قرجة حول تعرضه لرقيق حمد طنبيل الذي ورثه عن والده ولديه وثيقة بتوقيع النجومي ثبت ذلك. وفي د ص ١٠ : ١٥٠ - رسائل متبادلة بين الخليفة وعثمان آدم للفصل في شكوى بعض الملاك لاسترداد أرقائهم: تطالب فاطمة أم النصر بشمانية روس، ويدعى أنفقوري أن الخادم فاطمة الموجودة طرف سليمان أكرت سريره، لكن ثبت أن سليمان أكرت اشتراها من بيت المال وأنها حامل منه. وفي ص ٢٢٣ يكتب الخليفة إلى كركساوي : «بما أن حماد ولد ونيس قد حضر بطرفنا وواجهنا وبايعنا وأحب التأخير معنا يومين ثلاثة فينبغي أن كافة أملاكه من الرقيق أن تسلموها إلى الحبيب إبراهيم صابون ليسلمها إلى أهله». وفي د ص ١٣ م ٣ : ١٨ - رسالتان إلى فضل وإلى أبو القاسم صالح حول البنت جميعه بنت بخيتة التي كانت سريرة محمد سليمان وكانت والدتها غنيمة بمنزل المهدي، وسبق أن ضاعت في جهة قدير، وقد شوهدت مع أحد الجهادية يدعى فضل ويجب إعادتها إلى محمد سليمان. وفي ص ١٦ و ٤٣، رسالتان إلى عثمان الدكيم بالموافقة على حله لمشكلة الجارية حوة التي ذهبت إليه من تلقاء نفسها وحكت له عن ملاسات تواجدها مع جارية أخرى تدعى فاطمة وجواري أخريات في منزل الطيب أحمد هاشم حيث ثبت أن الجارية حوة تخص يعقوب ويجب أن ترسل لأهله أما الأخريات فقد أبرز يوسف أحمد هاشم مكتوباً يختم محمد الخير أن الأخريات ملكية أخيه الطيب، ويتابع الخليفة هذه المشكلة في

ثلاث رسائل أخرى إلى الطيب أحمد هاشم وعثمان الدكيم والنور إبراهيم.

أمن الطريق :

رغم التشابه والتداخل مع ضبط حركة الرقيق، ومخاطر السلب والنهب، واستعادة الرقيق الهارب، كان لإذن أمن الطريق أهميته الخاصة به، فكل إذن صدر عن المهدي أو الخليفة أو أحد عماله لفرد مسافر أو أسرة متنقلة من منطقة لأخرى، يحوي عدد الأرقاء وأوصافهم وأسماءهم، ليسهل البحث عنهم والتعرف عليهم في حالة السلب والنهب، وللسماح لهم بالمرور عبر دوريات الأنصار في الطرق، وللأطمئنان في توثيق المبيعات إذا اضطر مالك الرقيق بيع جزء منه خلال السفر.

أصدر المهدي إذناً (٦) للمغاربة الحاج الطيب البناني والسيد إدريس أبو غالب عندما قررا العودة إلى المغرب، وفي صحبتيهما مجموعة أرقاء وإماء من السودان وإثيوبيا، ويلزم المهدي عامله على منطقة بربر ودنقلا: «وبمعرفتكم رحلوهم الجميع واصحبوهم بالرفقة المؤتمنة من جهة إلى جهة إلى أن يخرجوا من حدود جهتكم ويكون ترحيلهم من طرف بيت المال ولا تقصروا معهم حسب طلباتهم وضرورة أمرهم». ويصدر الخليفة إذناً بأمن الطريق لزينب بت أحمد للحضور لأم درمان وفقاً للأمر الذي كان قد أصدره المهدي بالعمو عنها وعن أشيائها، فلا يعترض طريقها أحد حتى وصولها أم درمان.

د ص ١٠ : ١٢٣ - الخليفة يخطر عثمان آدم بوصول رسالته حول تشهيل عائلة أبو دم كحل بالشيران والجمال و ١٥ خادماً والكشف المرفق بأسمائهن. وفي د ص ١٣ م ٣ : ٢٦٤ - رسالة من الخليفة إلى أحبابه كافة «بأن اثنين سراري موضحة أسماءهن في باطنه متوجه بهن محمد الملك حمد من هنا والسبعة أوادم المذكورة أسماءهم باطنه حضروا معه من دنقلا وراجعين معه، وينبغي عدم التعرض له فيهم بالطريق والسلام، ثم في د ص ١٧ : ١ - من الخليفة إلى النور إبراهيم : «عدم التعرض لاشياء مصطفى ود مصطفى ومن بينها ١١ رأس رقيق» وفي ص ١٣ من الخليفة إلى كافة أنصار الدين : «الأشخاص الخمسة الموضحة أسماءهم باطنه ومن معهم حاضرين للهجرة وليس لديهم ما يشتروا به زوامل غير الرقيق، لا أحد يعترضهم في رقيقهم الذي يشتروا به الزوامل».

في مهدية ٥-١٢-٤٦ - يخطر الخبير على إبراهيم الخليفة أنه خلال هجرته لأم درمان تأخر عنه ٢٢ نفر هم إخوانه العواجز وكذلك ٥٢ رأس رقيق. ويرفق مع طلبه كشفاً بالأسماء ويطلب من

الخليفة أن يصدر الأمر الكريم لمن يلزم بترحيلهم من بيت مال المسلمين إلى المنسوب طرفنا لأجل إحصارهم إلينا بالبقعة

جارية - خلية - سرية - أم ولد - معتقة :

في الإطار العام لما أباحه الشرع في «ما ملكت أيما نكح»، وفي الأعراف المتواضع عليها في مجتمعات الرق والاسترقاق، يعبر كل مصطلح من المصطلحات الخمسة أعلاه، عن درجة بعينها في علاقة الرجل المالك بالمرأة المملوكة، تترتب عليها آثار بعيدة المدى في الأسرة والنزعة والإرث. لهذا أحاطها الشرع كما رعاها العرف وصانها القوانين بسياج من المحاذير. ورغم محاولات الخليفة والفقهاء الذين من حوله، وهم، أو بعضهم على الأقل، فقهاء الحاكم وملاك رقيق، التقيد بأوامر الشرع، إلا أنه في العديد من الممارسات تراجعت أوامر الشرع، وساد مبدأ تصرف المالك في ما ملك كيف شاء.

استفتى محمد سليمان المهدي في كونه عقد على بنت الخير إدريس في دارفور وهو في طريقه إليه في أم درمان. وبما أنه متزوج من أربع زوجات، اثنتين حرتين، واثنين من الإماء، هما فضل الكريم وتام زينو، معتقتين ومصافح عليهما، فهل يلزم نزوله عن واحدة من زوجاته الأربع؟ منشورات جـ ٣ ص ٧٩، الأحكام الإدارية.

أغلب الظن أن محمد سليمان لم يكن جاهلاً بأبجديات أحكام الزواج، ولو كان غافلاً عن أنه وبمحض إرادته أعتق الجاريتين وعقد عليهن بالكتاب والسنة، ومن ثم لا يحل له العقد على خامسة والأربع في حباله. وعليه، فإذا أراد تفادي الحرج أمام زوجاته فأراد أن يجعل طلاق إحداهن وكأنه تنفيذ لأمر المهدي، وإما أنه طمع في توليفة فقهية تسمح له بالرجوع عن عتق إحدى الجاريتين فتعود سرية وتخلو خانة لزوجته رابعة

أفتاه المهدي أن ينزل عن إحدى الأمتين!

د ص ٣ : ٣١٧ - رسالة من الخليفة إلى عثمان الدكيم يفيد أنه اطلق سراح عساكر أبو كلام من السجن لاستمالته وإيلافه. وأن عساكر طلب من الخليفة تحرير ابنته التي غنمها عثمان الدكيم واتخذها سرية، ولذلك طلب الخليفة من عثمان الدكيم أن يعدل تسريه منها ويعقد عليها باعتبارها

حرة لتصبح زوجته الثانية إذا كانت له زوجة واحدة والثالثة.. أو الرابعة. وإذا رأى الانفصال عنها فليكن ذلك دون ضجة ودون أن يشعر أحد وأن يرسلها لبيت الخليفة الذي يستجير به الجميع.

د ص ٩ : ٢٣٢ - يأمر الخليفة عثمان دقنة بإعادة ١٧ رأس رقيق إلى العوض المرضي من جملة رقيقه المصادر عملاً بالحديث: أكرموا عزيز قوم ذل. لكن عثمان دقنة لم يستجب. فكتب الخليفة إلى محمد علي دقنة (١٢): «فنعرفك أنه قد سبق التحرير منا إلى الحبيب العامل عثمان أبي بكر دقنة بإرجاع سراري العوض المرضي.. بدون تبديل ولا تغيير نظراً لافتراض المذكور لسراريه المذكورة مع عتقه لبعضها والدخول عليها بكتاب الله..» ويشرح الخليفة هدفه من هذه الخطوة هو كسب العوض المرضي لصف المهدي. لكن عثمان دقنة لم ينفذ أمر الخليفة، وعلم الخليفة أن بعض الإخوان من فرسان وقيادات الأنصار قد تسرى بعضاً من السراري وحدث تصرف في الرقيق، فكرر أمره أن يسلم السراري والأوادم بأعيانهم وأسمائهم دون تغيير أو تبديل لمندوب العوض المرضي، حتى ولو كان السرية حامل من سراها وحتى لو تم التصرف في أي رقيق بالعطاء أو البيع فيجب أن يعاد، وحتى لو انضم رقيق ذكر للجهادية أو انضمت إحدى السراري للجهادية.

الرقيق والإحسان :

استخدم المهدي باب الإحسان في الرقيق لأغراض شتى في استراتيجيته لتوحيد وإيلاف الأعيان وعلية القوم حول المهدي. كما سخره لرفع ظلم حاق بفرد أو أسرة، أو لكفالة أيتام أو رعاية أرامل شهداء. وتابع الخليفة ذات النهج، لكنه توسع في رد الرقيق الذي دخل بيت المال دون وجه حق، وتابع حالات الرقيق المصادر أو المنهوب وإعادته للملاك.

رفع بابكر ود الرئيس شكواه للمهدي (٨) أن له متزليين أحدهما بالكاملين والثاني بالخرطوم، تركهما والتحق بالشيخ البصير وأخذ البيعة وشارك في الجهاد. وأخبر الشيخ البصير بخروج أولاده من الخرطوم، وعندما عاد بعد فتح الخرطوم وجد أولاده مجردين من كل شيء وأصبحوا صفر اليدين بعد أن أخذوا منهم ٢٣ رأس رقيق. فيطلب من المهدي إعادة ما أخذ منه إنعاماً وإحساناً لكونه فقد إحدى عينيه في الجهاد وأصبح ضعيف الحال. يرد عليه المهدي يعظه بالنفور من الدنيا وأن يرغب في ما عند الله، ويستجيب لطلبه: «وتم رفقا بحالك سيتحرر لأميننا أحمد سليمان باجرى راحتك والسلام». ويكتب لأحمد سليمان: «حبيبي إن ما يكتب لك به الأثناء المعينين في هذا الشأن فاعتمده وأعمل به والسلام».

يرفع البناني رجاءً للمهدي (٩) يوضح فيه أنه تاجر من المغرب الأقصى من مدينة فاس حضر لبربر للتجارة وتصادف أن كان فيها عندما فتحتها جيوش المهدي فغنمت كل ممتلكاته ومن بينها عشرة روس رقيق ورقيق معتق يدعى حسين أمان أخ زوجته وهو متزوج من جارية معتقة من بربر. «وقد صدر أمركم بدرج كافة المعتائق التي كانت بغيرقرة بربر إلى سيدي محمد الخير حفظه الله. وحيث سيدي أن الجميع صاروا رقيق وملكا لسيادتكم، وقبل هذا سبق العرض منا لأعتابكم الكريمة ملتجئين أن تمنوا علينا بما كون العتيق المذكور وزوجته قايمين بأشغالنا وإحسانكم عمت الجميع». ثم يذكر البناني المهدي أنه سبق وقدم له شخصياً هذا الطلب وأن المهدي وعد شفاعة بإعادة العتيق وزوجته، وكلف الملازم محمد صالح بإبلاغ الأمان ولكن أمره لم يصل، ويطلب منه أن يصدر أمراً بختمه بالغفر وإعادة العتيق له وأن لا يتعرض له أحد. يستجيب المهدي ويكتب لعامله محمد الخير الاستجابة لطلب البناني من باب الإحسان. «ومنع المعارضة له فيهما من أي أحد كان وأمرنا هذا بعد الاطلاع عليه اتركوه له بيده ليكون له حجة والسلام». ويكتب محمد الخير إلى الحاج أحمد محمد عبدالله خوجلي لتنفيذ أمر المهدي الذي يشمل أيضاً ابن المعتقة.

يطلب المهدي من أمين بيت المال ونائبه (١٠) أن يعيدوا لزوجة نور الجليل الشيخ خادمها التي دخلت بيت المال لأنها لا خدامة لها وهي أهل للإكرام. وينفذ أمين بيت المال أمر المهدي بحضور شهود أقسموا على المصحف أن الخادم عطا منه وولدها الفطيم تعلق زوجة نور الجليل. ويأمر المهدي في أحد منشوراته - ج ١ - ص ١٤٣ - ١٤٤، بإهداء جارية للفكي الأمين، لكنها كانت قد تزوجت أحد الأرقاء فتأخر تنفيذ الأمر. وعندما علم المهدي بالتأخير أمر بإهداء الجارية وزوجها للفكي الأمين كفارة على تعطيل التنفيذ. وفي (الآثار الكاملة) م ٢ ص ١٤٤ يهدي المهدي رقيقاً لامرأة تكفلت أيتاماً: «وإني لما نظرت صداقة خدوم بنت دوليب وأمانتها وما تحملت من أيتام عبدالهادي الذين لزمت علينا كفالتهم أعطيناها مراح الضان بجبل الحراز والعبد كحوي وزوجته وأولادهما الاثنين، فالمدكورون لا يتعرض لها فيهم أحد».

سوق النخاسة :

وسعت أم درمان السلطة المركزية للمهدي، وبيت المال المركزي، والسوق المركزي للنخاسة ملحقات بيت المال. وكانت ذات العلاقة قائمة في الأقاليم.

يصف سلاطين سوق الرقيق، ص ٢٥٧ : «أنشأ الخليفة في أم درمان ذاتها في ساحة فسيحة على مسافة قريبة من الجنوب الشرقي لبيت المال، بيتاً بالطوب، وتعرف الساحة المحيطة بهذا البيت بسوق الرقيق.. وبما أن تجارة الرقيق أمر جائز ومشروع جداً في السودان فمن حق الباعة والشارين أن يفحصوا رقيقهم فحصاً دقيقاً من هامة الرأس إلى باطن القدم دون أدنى قيد كما لو كان هذا الرقيق من فصيلة الحيوانات الوضيعة. فكان الشاري يفتح فم المرأة ليرى حال أسنانها وأضراسها ثم يأمر البائع ليرفع ما عليها من غطاء على النصف الأعلى من جسمها ليفحصها فحصاً دقيقاً.

استهجان سلاطين لممارسات «ضبط الجودة» لسلع سوق النخاسة، ينطوي على نفاق خبيث. فهو صاحب الرأي والقناعة بالخصال الرديئة الكامنة في العرق الزنجي: «الذي نسمي عبثاً للارتقاء به إلى مستوانا. ولا تستحق هذه الخزائير التي كتب الله عليها الشقاء، أن تعامل كما لو كانت ذوات حرة مستقلة». هذا ما سجله كتابه عندما عين مفوضاً عاماً لشئون الرقيق بعد إعادة الفتح في إدارة الحكم الثنائي.. ومع ذلك لا تختلف صورة سوق النخاسة في المهديّة عن صورة سوق الرقيق في سنار كما وصفها كرمب، وصورة سوق الرقيق في غرب ووسط أفريقيا كما وصفها ناخنتقال، وأسواق الرقيق في الإمبراطورية الإسلامية كما نقلها الترماني..

كانت المخابرات في مصر ترصد الحركة اليومية في سوق الرقيق. جاء في المجلد (١) تقرير ٣٢ : «على كل مالك رقيق أن يحمل شهادة تثبت أنه اشترى الرقيق من بيت المال. وفي حالة الشراء من مالك آخر لابد من توقيع شاهدين». وتواصل رصدّها فتلاحظ أنه بعد منع الخليفة الاتجار في الذكور، اتسعت التجارة في الإناث، وأن متوسط العرض ٦٠ أمة في سوق الرقيق بالقرب من بيت المال، وتقدر حجم المباع الشهري في سوق بربر ١٥٠ رأساً، وستة أضعاف هذا العدد يباع في سوق أم درمان.. ويورد محمد عبدالرحيم، ص ٨٦، إشارة إلى حركة سوق الرقيق في إقليم الجنوب الغربي. فيقول: «لما احتل كركساوي بحر الغزال في ١٣٠٣ هـ ١٨٨٦ م باع ٣٠٠ عبد بالمرزاد، فرسى المرزاد على ٢٥ ريالاً إلى رجل يدعى محمد صالح الجعفري».

الرقيق والأسعار والعملة:

في منشور ١٢ صفر ١٣٠٢ هـ ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ حدد المهدي سعر العملة على الفئات التالية:

الفرج الله	١٠ ريال
الجنيه المصري والإفريقي	٠٦ ريال
الجنيه المسكوبي والجنيه المجيدي	٠٥ ريال
الجنيه البنتو	٠٤ ١/٢ ريال
البندقي والحموري	٠٣ ريال
المجر	٠٢ ١/٢ ريال
الخيرية السبني	٠١ ريال
الخيرية المصرية	٠١ ريال
الخيرية الميم	٠٠ ١/٢ ريال
السعدية والبرقوتة والطريقة وربع المصري	٠٠ ١/٤ ريال
الريال المجيدي	٢٠ قرشا

ثم أصدر الخليفة منشوراً في ٥ رجب ١٣٠٣ هـ يضيف معياراً جديداً لأسعار العملة، هو أن ٤ أذرع دموّر تعادل ١/٤ ريال.

واصل الرقيق أداء وظيفة العملة كوسيط تبادل، وكضمان للرهن وفق ما أعلنه المهدي في المنشورات ص ١٦. وأما من أرهن ماله بعه وتدين ماله... وظلت أسعار الرقيق متفاوتة ومضطربة رغم استقرار متوسط عام في كل سوق ومزار، ليس فقط بسبب عوامل العرض والطلب، إنما ولاهتزاز واضطراب المعايير غير المستقرة وغير الاقتصادية التي استندت إليها المهدية في تحديد سعر عملتها. وقد عرفت معظم الدول مثل هذا الاهتزاز والاضطراب في بداياتها سك عملتها الوطنية.

ينقل د. قبال، ص ٢٢٩ عن سلاطين القائمة التالية لأسعار الرقيق:

رقيق العمل كبير السن	٥٠ - ٨٠ ريال
امراة متوسطة السن	٨٠ - ١٢٠ ريال
بنت ٨ - ١١ سنة	١٠٠ - ١٦٠ ريال
خليلة	١٨٠ - ٧٠٠ ريال

وترصد تقارير المخابرات في القاهرة، الأسعار الجارية في سوق الرقيق في أم درمان:

الجارية الوسيمة	١٢٠ دولار
الطفل ٦ سنوات	٨٠ دولار
جارية فوق ٣٠ سنة	٦٠ دولار

وفي تقرير رقم ٢٨ تتابع المخابرات ارتفاع أسعار رقيق الصادر بعد المنع، نسبة للمخاطرة التي تتجسمها قبيلة الرشيدة في نقل الرقيق للسعودية:

الرقيق الشاب	١٥٠ - ٢٥٠ دولار
الجارية	٣٠٠ - ٤٠٠ دولار

الرقيق وإصلاحات المهديّة:

فرضت الجهادية، كظاهرة ومؤسسة، تبلور إصلاحات ما كان لها أن تؤدي وظيفتها بدونها. وامتدت آثار تلك الإصلاحات إلى جمهور الرقيق، الذي خامر شرائع منه إحساس غامض، خاصة أسر الجهادية، أن معسكرات الجهادية تمثل نوعاً من الملاذ الآمن ولو إلى حين، وأن مرتب المهدي ومعاشه الشهري يضمن لقمة عيش تقيم الأود، وأحس شباب الأرقاء أن الالتحاق بصفوف الجهادية ينقذه من الاسترقاق ولو شكلياً.

من جانب آخر فرضت الاستراتيجية العسكرية منع تصدير الرقيق، ونفاذي فتح جبهة غزوات عسكرية لصيد الرقيق في الجنوب والجنوب الغربي. كما فرضت الإشراف المركزي على الاتجار في الرقيق وتوثيق المبيعات.

في الشق الاجتماعي للإصلاحات، ومن منطلقات الفقه الإسلامي، حرمت المهديّة خصي الأرقاء، ومنعت تفريق شمل العائلة، خاصة الأم والطفل، وشجعت زواج الرقيق واستقراره، وأباحت الأخذ بشهادة الجهادية في المحاكم.

لكن الرقيق ظل رقيقاً، برغم الإصلاحات وعلى أهميتها فلم تسقط عنه صنعته ولا استعاده ذاته المسترقّة.. حدث أن عرضت على المهدي سبع مسائل ليفتي فيها، إحداها أمة تزوج بها مملوك

وانتقلت ملكية المملوك لسيد آخر، وتعلمر اجتماع الزوج والزوجة لزمن طويل، هل تطلق منه؟ أفنى المهدي: إذا استعفت وصبرت الزوجة على المدة فلا طلاق. أما إذا لم تستعف، مع ما هو معلوم من علم عفة الإمام، فإذا زنت عوقبت بنصف عقاب المحصنات.

الفصل الخامس

الحكم الثنائي: تحليل علاقات الرق والإسترقاق

- السياسة العامة
- إحصاء السكان ، بقايا تجارة الرقيق ، حصر وتسجيل الرقيق
- ضبط المفاهيم
- عصبية الأمم
- مذكرة زعماء الطائفية
- تصفية الرق وآليات القانون
- تأجير الرق ، وإتاوات الإماء
- اليد العاملة وسوق العمل
- تحليل واضمحلال علاقات الرق

رموز، مقررات، مصطلحات

- يرمز مختصر Civsec لمكتب السكرتير الإداري، و Int. R. لتقارير المخابرات، و R. للتقارير، و Pub. للمطبوعات.
- تستخدم وثائق الإدارة البريطانية مصطلح Sudanese، بمعنى ودلالة عبد، وربما ترجمته عن وثائق الإدارة المصرية التركية التي رادفت بين سوداني وعبد.
- الرق والرقيق، الاسترقاق، أقرب للمعنى والدلالات والظلال المتداولة في السودان في التعامل مع الظاهرة وتاريخها المحلي من العبد والعبودية، الاستعباد في ترجمة -slavery, slave, enslave-ment, slave system.
- رقيق البيت، رقيق الحوش، بنات البيت، فروخ الحوش، رقيق العائلة (أو العشيرة أو القبيلة أو الطائفة أو الطريقة، أو المملوكة باسم ربها وشيخها) أكثر إفصاحاً من مصطلح الرق المنزلي أو رقيق خدمة المنزل في ترجمة domestic slavery أو Sudanese servant وكذلك الجارية، أمة، خادم، فرخه في ترجمة woman slave.
- العتق، كمصدر من عتق: كفعل فاعله المالك، أو الحكومة في حالة الحكم الثنائي، أقرب إلى حقيقة وطبيعة العملية التي حدثت في الواقع المتعين، منها إلى الحرية - التي ينتزعها ويكتسبها وينالها من صارع من أجلها بهدف وقصد، وتبقى «ورقة الحرية» أو «حكم حرية» ترجمة وثائقية تقنية: Freedom paper و Freedom judgment بعد أن أصبح منح ورقة الحرية بمثابة حكم قضائي (٢٧).
- الأهالي ترجمة natives أو السكان المحليين، تستخدم الوثائق الكلمة للنوبة في المديرية الشمالية تمييزاً لهم عن الزنوج الأرقاء والعرب.
- المصطلحات الإنجليزية Indentured labourer, Crypto servant تترجم حسب موقعها في السياق، لتعدد الدلالات التي يضيفها عليها الإداريون البريطانيون لتفاوت مستواهم الثقافي وامتلاكهم ناصية لغة علم الاجتماع.
- المنشورات القضائية عدا (٢٩)، مترجمة عن النسخة الإنجليزية لغياب الأصل العربي.

- colony: مستوطنة، يراد بها الرديف، الدميم، كمبو من camp وأنشئت في البدء لإيواء الجنود المرحين أو الاحتياطي من الأرقاء.
- الرقم داخل قوسين يرمز لتسلسل الوثائق.

الحكم الثنائي

تحلل علاقات الرق والاسترقاق

السياسة العامة :

السياسات التي انتهجها الحكم الثنائي حيال الرق والاسترقاق في السودان، لم يكن مبدعها أو المبادر بها. إنما استمدت عناصرها ومقوماتها من محصلة تجارب واستراتيجيات سابقة، متقدمة عليه، تشكلت معالمها في لندن والقاهرة طوال سبعة عقود، مهدت لإعادة الفتح، وموّهته بالمبررات الأيديولوجية لإخفاء مراميهِ وتعتيم أهدافه :

- سياسات وممارسات بريطانيا في الرق والاسترقاق وتجارة الرقيق في أفريقيا وجزر الهند الغربية والولايات الجنوبية في أمريكا الشمالية.
- الصراع داخل المجتمع البريطاني بين دعاة تحريم تجارة الرقيق وإلغاء الرق والاسترقاق والمتنفذين به على إيقاع مسار الثورة الصناعية وحرية التجارة.
- التكالب الدولي المحموم على المستعمرات.
- المعاهدة التي وقعتها مصر مع بريطانيا، أو أرغمت مصر الخديوية على توقيعها، في أغسطس ١٨٧٧، وتنص مادتها الأولى على أن تتعهد الحكومة المصرية بمنع الرقيق في مصر وتصديره من القطر المصري. وصدر بموجب المعاهدة أمر عالٍ يمنع انتقال الأرقاء من ملكية عائلة إلى عائلة أخرى داخل القطر المصري، دون ملحقائه، بعد مضي سنوات سبع من تاريخ الأمر،

أغسطس ١٨٨٤. أما في السودان وغيره من الملحقات فبعد مضي اثنتي عشرة سنة، أي
أغسطس ١٨٨٩.....

- اتفاقية الحكم الثنائي على السودان بين مصر وبريطانيا. وتنص مادتها الحادية عشرة: «منوع منعاً
مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه. وسيصدر منشور بالإجراءات اللازمة لاتخاذها
للتنفيذ بهذا الشأن.

على إضاءة تلك العناصر والمقومات، وهي جزء من كل أشمل، تقرأ المذكرة السرية التي
أصدرها كتشنر، قائد جيش الفتح وأول حاكم عام على السودان يناير ١٨٩٩ - ديسمبر ١٨٩٩،
لمديري المديرية، بعد أشهر ست على الفتح وشهرين على الاتفاقية، في مارس ١٨٩٩: «الرق ليس
نظماً معترفاً به في السودان، ومع ذلك فظالماً كان الخادم يقدم خدماته طوعاً للسيد، فما من ضرورة
للتدخل في شروط العلاقة القائمة بينهما... وإني لأترك لكم، وفقاً لحسن تقديركم، حق اختيار
أنسب الوسائل للقضاء على عادة الاعتماد على عمل الرقيق، تلك العادة التي ظلت لفترة طويلة
جزءاً من تعاليم الدين والأعراف في هذا البلد، والتي يستحيل استئصالها فوراً دون إحداث صدمة قوية
لمشاعر أهل البلد الأحرار ورفاهيتهم، ودونما إعلان عن أي هدف للقضاء الفوري على كل أشكال
امتلاك الرقيق، هناك الكثير الذي يمكن إنجازه في طريق محاربتها وتعليم الناس الاستغناء عنها. نقلاً
عن هارجي - أرسيف السودان، جامعة درم، حافظة ٤٧٩ - ٢.

أغنت أديبات الحركة الوطنية في السودان، وغير السودان، عن جديد يضاف في فضح نفاق
العقلية الاستعمارية وزيف صرحها الأيديولوجي، حول ما ذهب إليه كتشنر عن صدمة مشاعر أهل
البلد الأحرار ورفاهيتهم. لكن لا مناص من السؤال: إذا كان الرق والاسترقاق معلولاً علته العادة
المتأصلة في دين وأعراف أهل السودان، فما هي علة الاسترقاق الذي مارسته إنجلترا عبر القارات
والمحيطات، فشعب إنجلترا أيضاً كان متديناً وعريقاً في أعرافه وأية وسائل للتعليم مارسها إنجلترا على
ابنائها من أملاك وتجار الرقيق للاستغناء عن تلك العادة الذميمة؟ رصد ٢٠ مليون إسترليني من
الخزينة العامة للتعويضات التفاضلية؟

قد يصدق كتشنر في تقدير استحالة الاستئصال الفوري للرق، لولا أن الطرف الآخر للمعادلة
مختل. فالمعضلة لم تكن صدمة مشاعر أهل البلد الأحرار ورفاهيتهم وحسب، بل كانت ذات شقين:

أ- أن إدارة الحكم الثنائي لم تتوفر لها موارد ومواعين لاستيعاب الأرقاء في عمل أو خدمات.
ب - الطابع الحذر والتهيب من اندلاع مقاومة ملاك الرقيق بعد أن عرفت تلك المقاومة خلال معارك المهديّة.

استخلصت إدارة الحكم الثنائي من مذكرة كتشنر ومذكراته اللاحقة، ثم من مذكرات خلفه مستر ونجت، خاصة منشور رقم ٢٢ - ٢، برنامج عمل ظلت بنوده في صلب جدول أعمال الإدارة، بصيغة أو أخرى، لقراءة عقدين، ويتلخص في:

- ١ - منع الرقيق الأبقى من التجمع المستقر حول المدن.
- ٢ - منع الأرقاء في الجيش من تخريض الإماء وانتزاعهن من بيوت الملاك بحجة صلة القرى، وعلى الجندي أن يرفع ظلامته لضابطه ليرفعها إلى المفتش.
- ٣ - حصر وتعداد الرقيق.
- ٤ - علاقة منتظمة بين حكومة السودان ومصلحة مناهضة الرق في القاهرة.

مع برنامج العمل ورثت الإدارة عن مذكرات كتشنر وخلفه ونجت، آفات ثلاث في سياستها العامة تجاه الرق. الأول: الطابع السري للمذكرات والمراسلات والتقارير المتعلقة بشؤون الرق بما في ذلك سياسة العتق، والثانية: الأسلوب المحافظ المتردد المشوب بالتهيب والحذر في تطبيق السياسات وتنفيذ القرارات، والثالثة تعدد مستويات الخطاب حول المشكلة، بدءاً بتناقض منطق الخطاب نفسه في عدم الاعتراف بنظام الرق «دونما إعلان عن الهدف... والكثير مما يمكن إنجازه....» وانتهاءً بـ:

- الخطاب السائد في تقاريرها ومذكراتها المرفوعة لدولتي الحكم الثنائي.
- الخطاب المصاغ تحت تأثير وضغط جمعيات مناهضة الرق في بريطانيا ونفوذها وسط الرأي العام البريطاني والبرلمان والحكومة.
- الخطاب الموجه، بعد الحرب العالمية الأولى، لعصبة الأمم والصحافة العالمية.

من مجمل مذكرات وتقارير كتشنر ثم ونجت، أصبح الرق فصلاً ثابتاً في التقرير السنوي للحاكم العام، الذي تتجمع عناصره من تقارير مفتشي المراكز لمديري المديرية، وتقارير المديرين واجتماعهم السنوي مع الحاكم العام في القصر بالخرطوم. ويرفع الحاكم تقريره للقتصل العام - اللورد كرومر - ليرفعه بدوره لدولتي الحكم الثنائي. في هذا التقرير، والتقارير الرافدة له، وفي المذكرات الداخلية بين

مسؤولي الإدارة، يتجلى مأزق السياسة العامة تجاه الرق، ومناهجها وإجراءاتها لتصفيتها بالتدريج، وانتظار موته موتاً طبيعياً، وظلت الإدارة تتأرجح في قلق كلما اصطدمت سياستها بالمصالح المتناقضة والأهداف المتعاندة: عتق الأرقاء ومصالح الملاك، عتق الأرقاء وشح الموارد المالية لاستثمارات ومنشآت تستوعب اليد العاملة من الرقيق المعتق في سوق العمل، تجميع الجنود - أرقاء الأمس - المرححين في معسكراته وانقلات هؤلاء وتهديدهم للأمن سواء بأخذ القانون في أيديهم، أو بالتسكع والمطالة في المدن، تصادم الإجراءات المدنية لعتق الأرقاء وحماية أحوالهم الشخصية مع أحكام الشريعة... وفوق هذه وتلك، إصرارها على التعامل مع مسألة الرق وكأنها «مهمة إنسانية حضارية»، منبتة الصلة بمشروعها الذي عبأت من أجله الأساطيل وحشدت له الجيوش ووظفت الدبلوماسية لضمان هيمنتها الإمبريالية على السودان.

كان اللورد كرومر موقفاً، دون أن يدري، في التعبير عن المأزق في فقرتين، تفصل بينهما خمسة عشر عاماً. خاطب أعيان أم درمان في ٥ يناير ١٨٩٩، قائلاً: «إن حكومة السودان تعترف بأحكام الشريعة تجاه الرقيق». وكتب في رسالته إلى الحاكم العام ونجت في ٢١ ديسمبر ١٩١٤: «إننا ندير السودان بالفهولة والخديعة» "We run Sudan largely by bluff".

الوجه الآخر للمأزق، وربما جوهره، أن إدارة الحكم الثنائي توهمت أن سياستها وإجراءاتها ومناهجها الإدارية البحتة، على إتقان وإحكام صياغتها وتوقيت إصدارها ومتابعة تنفيذها ورصد عائدها، كفيلة بحل مشكلة اجتماعية اقتصادية، عرقية دينية، ثقافية نفسية - مشكلة مجتمع ونسق اجتماعي متكامل.

استهانت بادئ الأمر، بل استخفت بالمشكلة، فلم تسبر غورها، وسرعان ما فوجئت بحجمها وعمق جذورها، ودهمتها تعقيداتها. كيف يعيش وأين يعيش الرقيق بعد عتقه ولماً يملك وسيلة كسب عيشه؟ كيف يعيش الملاك وقد أفلنت من قبضتهم وسيلة إنتاج وأداة خدمات وشعيرة وضع اجتماعي؟ كيف يتدبر المجتمع شؤون حياته اليومية ولم ترق بعد آليات التطور الباطني الذاتي لقواه المنتجة وإنتاجية عملها للمستوى الذي يفقد فيه عمل الرقيق جدواه الاقتصادية وإن لم يفقد جدواه الاجتماعية!

يعقد التقرير السنوي لعام ١٩٠٣ مقارنة بين أهل مصر وأهل السودان كما يراهم إداريو حكومة السودان، فيصف أهل السودان نقيضاً لأهل مصر «سادة العبيد منهم لم يعتادوا العمل في حياتهم

وأكثر العبيد يظنون أن خير ما يفعلونه بعد تحريرهم من رقهم هو أن يجلسوا ويستريحوا ويقللوا من العمل والتعب ما استطاعوا» (٤). وتلاحق المشكلة الإدارية والحاكم العام والتقرير السنوي خلال السنوات الخمس التالية: «تثير مشكلة القضاء على الرق بالتدريج مصاعب كبرى، لكن هناك تقدم ولاشك في مسار سياسة الحكومة الرامية إلى إحلال العمل بأجر محل عمل الرقيق... ومما لا سبيل إلى إنكاره اشتداد غيظ العرب من إطلاق عبيدهم. ولا ريب في أن ذلك ألهم وأثر فيهم أسوأ تأثير لأنه سلبهم جانباً عظيماً من الراحة المنزلية وقضى بتقليل مساحة الأطيان القادرين على زراعتها... فكل نفور من الحكومة إن لم يكن منشؤه التعصب كان ولا ريب ناشئاً عن السبب المتقدم ذكره...» (٩).

في مسعاه لتذليل المصاعب التي تعترض سياسة الحكومة، أوعز ونجت إلى الشيخ إبراهيم مدثر الحجاز، قاضي القضاة، توجيه مذكرة للورد كرومر وعبره لدولتي الحكم الثنائي، دعماً لسياسة التدرج وتهذبة حملات جمعيات مناهضة الرق في بريطانيا، فكتب الحجاز: «يجب أن لا يُسمح لأي رقيق ترك سيده قبل إثبات أنه يسيء معاملته. ويجب على الحكومة أن تتبع هذا الأسلوب في التعامل مع قضايا الرقيق لمدة سبع سنوات على الأقل، حتى يهين السودانيون أنفسهم بالتدريج للحال التي سيجدون فيها أنفسهم بعد انقضاء فترة الرقيق».

كانت الإدارة البريطانية تقدر متفائلة، وكانت الأقدار تضحك ساخرة، والواقع السوداني يلوي عنقه في لؤم. ففطوال السنوات السبع، والسبع عشرة، والسبع وعشرين، والسبع وثلاثين، ظلت الإدارة أسيرة التناقضات الكامنة في سياستها العامة تجاه تصفية مؤسسة الرق وعلاقات الاسترقاق، وفي مناهجها وإجراءاتها الخاصة بكل جانب منفرد من جوانبها، مثال ذلك تعاملها خلال الفترة ١٩٠١-١٩٢٤ مع المشكلة متعددة الأوجه للرقيق الآبق، والجنود المسرحين، والجنود الذين يحرضون محارمهم على «سل الليد»* من ملاكهن، والأرقاء الذين هجروا مهد الاسترقاق وهاموا على وجوههم.

صاغت الإدارة الفقرات الأولى لسياستها في ١٨ مايو ١٩٠١، في الأمر الصادر عن الحاكم العام: «وهو أنه بينما عدد كبير من العساكر السودانية المرفوعة المقيمين الآن بصفة مستعمرين يخصصون الذرة المعطاة لهم من الحكومة لأجل معاش عائلاتهم هم أنفسهم آخذون في العودة إلى عيشة الكسل والبطالة في المدن الكبيرة، بناء على ذلك قد أمر سعادتي أفندم الحاكم العام بالتنبيه على

* سَلّ الليد: نزع اليد.

هؤلاء المستعمرين انهم اذا وجدوا في المدن في حالة العازة والبطالة بدون شغل لا يعد يعتبرون بعد ذلك بصفة مستعمرين وتقطع عنهم كل مساعدة من الحكومة(٢). وينتهي الإنذار بتعديل في السياسة المقررة بخفض عدد الجنود المسرحين المسموح لهم بالإقامة في الدير أو الرديف، وتحديد الفترة التي يتلقون خلالها مؤنة الذرة، ولا يزداد عددهم إلا بعد التشاور مع السكرتير المالي.

بين صدور هذا الإنذار في ١٩٠١، والتوسع في صوغ سياستها في مذكرة ٤ يناير ١٩٠٧ - بعنوان (ضوابط حيال الأرقاء الذين يهجرون أسيادهم) - اتخذت الإدارة خطوة أكثر فاعلية في سياستها المتناقضة؛ أجازت قانون التشرد لعام ١٩٠٥، عليها تزع بالقانون والسجون مالم تزع بالعق والدير والرديف وقطع المساعدة.

في استهلال المذكرة فقرتان، تناقض الثانية الأولى:

١ - لأي رقيق مازال مسترقاً، الحق في ترك سيده إذا شاء.

٢ - يسقط كثير من الأرقاء الذين يهجرون أسيادهم ويتوافدون على المدن بحثاً عن حياة سهلة، في يرثن الفاقة والعوز. فأما العاجزون عن الحصول على عمل أو غير راغبين فيه، فالرجال يتجهون للسرقة، والنساء للدعارة، وتهدف هذه الضوابط إلى منع نمو هذه الطبقة.

٣ - يعامل الأرقاء الذين لا وسيلة لهم لكسب شريف، معاملة الأشخاص الذين يشملهم قانون التشرد لعام ١٩٠٥، ويطلب منهم وفقاً لمادة ٦ إيجاد ضامن لحسن السير والسلوك لمدة سنة، وفي حالة الإخلال يسجنون لبقية مدة الضمان.

٤ - إذا تقدم رقيق بطلب للحرية، وإذا ما تقدم مالك بأن الرقيق هرب منه، يجب فتح تحقيق على الفور، وتوجيه أسئلة للرقيق والمالك...

٥ - إذا اتضح للقاضي أن للرقيق وسيلة كسب عيش شريف، فعليه أن لا يعترض طريقه... أما إذا اتضح للقاضي أن السوداني شخص متبطل حسبما هو وارد في قانون التشرد... فيمكنه التعامل معه وفقاً للقانون... وفي حالة اقتناع القاضي بالعلاقة القائمة بين الرقيق وسيده منذ ما قبل إعادة الفتح، وأن تلك العلاقة ارتبطت بحسن المعاملة، واقتناعه أيضاً بأن ليس للرقيق وسيلة كسب شريف، فيمكنه التعامل بأسلوب بديل، بأن ينصح الرقيق بالعودة لسيده وفق شروط معقولة(٧).

بقليل من التبصر والوضوح كان يمكن إعادة صياغة فقرة الاستهلال: لأي رقيق، مازال مسترقاً،

الحق في ترك سيده إذا شاء، شريطة أن يجد وسيلة كسب عيش شريف... وعلى ذات المنوال الفقرات الأخرى: نصح الرقيق الراغب في نيل ورقة الحرية العودة لسيده وفق شروط معقولة كيلا يسقط كإخوته في برائن الفاقة...

أطلت في الفصل الثاني من المذكرة أزمة الجنود الذين يحرضون الفتيات على الهرب من ملاكهن، بعد أن عجز عن تطويق إنفلاتهم الأمر الأول برفع ظلاماتهم لضباطهم. فاضطرت الإدارة أن تصدر لائحة ضوابط متكاملة من خمسة بنود متشعبة الأطواق عليها تحبس وتحاصر المضاعفات، طوق القانون المدني وطوق الأحكام الشرعية، وما يحسمه الضابط وما يفصل فيه المدير أو من يعين لسماع الشكوى، وما يستوعبه غير المشردين الملحق بالسجن، وما يضمه غير الحريمات الملحق بشكنات الجيش.

خلعت مديرية البحر الأحمر قناع المداينة والتفان بين السياسة الرسمية المعلنة للعالم الخارجي، والمواءمة داخلياً مع واقع الحال. فأصدر مديرها مذكرة لمفتشي المراكز في ٢٦ يناير ١٩١٥ بعنوان: "Runaway Servants" «خدم المنازل الهاربون»، وهذا مصطلح من عدة مصطلحات - دجنتها الإدارة لتثلم التواءات الحادة عن مصطلح رقيق على مسمع الرأي العام البريطاني: «يجب بذل كل جهد ممكن من جانب المفتشين لحث الأرقاء على العودة لأسيادهم... خصوصاً إذا كانت علاقة الرقيق بسيده ترجع لفترة المهدية» (١١). وربما دفع لهذا السفور تفاقم مشكلة الرقيق بكل أبعادها ومخلفاتها على سواحل البحر الأحمر والمنافذ التقليدية لتصديره للجزيرة العربية، وبقدر أقل لمصر، وتراكم حشود هائلة من سلعة الرقيق المصادرة من التجار، الذين تفتت ملكاتهم عن مكر ودهاء في التهريب وفي التحايل على الضوابط والقانون والرقابة - اضطرت سلطات البحر الأحمر في فترة إلى فرض «أمنية» على الصبي الذي يصطحبه المسافر إلى مصر كخادم أو تابع أو حتى كاهن، يستردها إن عاد ومعه الصبي. وكانت «الأمنية» أعلى من سعر الصبيان والأرقاء في مصر. ولم يتحرج المدير في مذكرته عن إباحة السخرة (State Corvée) التي كانت تتخرج منها الإدارة في مديريات أخرى. فطلب من مفتشي: «وأن تفرض رقابة صارمة على الرقيق خلال ساعات العمل للتأكد من أنه يعمل طوال الوقت»، وأن لا يتوهم الرقيق أن بقاءه وعمله في «الظبطية» مؤقت، كوسيلة للضغط عليه للعودة إلى سيده بدلاً من مشاق العمل في الملاحات ورصف الطرق ونقل الحجارة لتشييد المنشآت... وأن لا يسمح للإماء بالزواج خلال فترة احتجازهن في «الظبطية»، كيلا تتحمل الإدارة أعباء الحمل

تلاحقت أحداث وخطوب خلال وبعد مذكرة مدير البحر الأحمر، بعضها هز العالم وكان السودان محيطها الأبعد عن مركزها، مثل الحرب العظمى الأولى ومولد عصبة الأمم، وبعضها متاخم للسودان حرك وأكد حياته مثل ثورة ١٩١٩ المصرية، وبعضها تفجر داخل السودان وزعزع كيانه مثل ثورة ١٩٢٤. ودونما ميل لافتعال علاقة جبرية أو ميكانيكية بين الأحداث، إلا أن محصلتها النهائية وشمت بصماتها على السياسة العامة للإدارة البريطانية تجاه الرق والاسترقاق، لكنها لم تكن المؤثر الوحيد. فقبلها وفي موازاتها توارثت الاستثمارات الرأسمالية في منشآت البنية التحتية وورش الصيانة ومرافق الخدمات، ومحصلتها النهائية في تشكيل سوق موازية لسوق النخاسة - سوق اليد العاملة، سوق العمل الأجير، كبديل لعمل الرقيق، أقل تكلفة وأوفر عائداً وربحية وأعلى إنتاجية. ولا يحتل مفهوم «بديل» في هذا السياق مفهوم المعادل، يجلي عمل الرقيق تماماً عن الساحة ويحل محله: إنه البديل ذو الأفق وصاحب الغلبة في نهاية الأمر مع بدائل أخرى لعمل الرقيق. وكان المؤثر الثالث ماراكت واختزنت الإدارة من معرفة وإحاطة بحجم المشكلة، وما استخلصت من استنتاجات ودروس خلال الممارسة والتطبيق. وكان ميسوراً لها أن تستوعب وتستحضر تجارب بريطانيا في جزر الهند الغربية فتكسب وقتاً وتوفر جهداً. وكان المؤثر الرابع إحساسها بقدر أكبر من الثقة والاستقرار في تسير دفة الحكم.

على أنها وبرغم ما ابتدعت من إجراءات واستحدثت من مناهج لتصفية مؤسسة الرق، بقيت أسيرة تناقضاتها تلاحقها لجنة الآفات الثلاث. فقد أصدرت في هذه الفترة واحدة من مذكراتها البرنامجية بعنوان «ضوابط رقيق البيت» في مايو ١٩١٩، قوامها خمسة عشر بنداً، سبعة منها تعدل وتبدل في ثوابت السياسة العامة، ولا تتجاوزها (١٤).

نوحذ المذكرة مصطلحي رقيق البيت (domestic slave) وخادم المنزل (house servant) في مصطلح (Sudanese servant) - خادم سوداني، وتعرفه: «يعني الأشخاص الذين كانوا في حالة استرقاق أو يعتبرهم الأهالي كذلك، وينطبق على الجنسين. وتشمل كلمة سيد معنى سيدة أيضاً. والفارق جوهرى في علاقة الخادم بمخدمه، والخادم بسيده، بمالكه. وتخطو المذكرة نصف خطوة في حق الرقيق ترك مالكه، فتدخل علاقة العقد أو الاتفاق في شراكة أو وكالة بين الرقيق والمالك - البند الثالث والبند الثالث عشر - فتقول: «أي رقيق غير مقيد بعقد، يحق له ترك سيده إذا ما أراد، ويمكن

أن لا يجبر أو يشجع على العودة ضد إرادته». وتضيف في البند الثالث عشر: «بما أن الحكومة لا تعترف بالرق والاسترقاق، فإن دعوى أي مالك بحقه في ملكية ممتلكات رقيق هرب منه، يجب أن تستند إلى عقد أو اتفاق في شراكة أو وكالة....». وتجدد المذكرة الصياغة اللغوية لمشكلة الرقيق الآبق، فتقول في البند الرابع: «ليس من المرغوب فيه، بل وليس في مصلحة المجتمع، أن يترك الرقيق البيوت التي نشؤوا فيها ليجدوا أنفسهم عطالي بلا عمل فيلجؤون للسرقة والدعارة....» وتقول في البند التاسع: «كثيراً ما يحدث أن يكون وضع الأرقاء الذين عاشوا سنوات طويلة مع عائلة سيدهم، أفضل وأسعد إذا استمروا كجزء من عائلة السيد....». وفي لحظة صفاء نادرة اقتربت المذكرة من حجم المشكلة وتعقيداتها عندما نصت في البند الرابع عن هدف الضوابط بقولها: «إذ ليس المقصود مساعدة الملاك على الاحتفاظ بالأرقاء في حالة استرقاق، إنما المقصود حماية الرقيق نفسه وحماية المجتمع». أما الجديد الذي أضافته المذكرة، فهو البنود الخاصة بحماية الأطفال القصر وحماية الإماء من الزيجات الشكلية التي يقدمها الملاك للاحتفاظ بهن في الاسترقاق.

تقديرات الحاكم العام ونجحت التي أسر بها إلى قاضي القضاة وضمنها بذكرته، أن لا يسمح لأي رقيق بترك سيده إلا إذا ثبت أنه يسيء معاملته، وأن تعامل قضايا الرقيق بهذا الأسلوب لمدة سبع سنوات على الأقل، أمتدت إلى تأييده! فقد أصدر السكرتير الإداري في ١٤ أبريل ١٩٢٤ مذكرة أخرى حول ضوابط رقيق البيت (١٥) لتعزيز المذكرة السابقة (١٤)، يقول فيها: «من جانب آخر، عندما يرغب رقيق ما في ترك سيده الذي عامله معاملة حسنة، فلا مانع في تسوية طوعية بينهما... ولا يجوز لمفتشي المراكز التدخل من تلقاء أنفسهم في قضايا الأرقاء القانعين بالإقامة والعمل مع سادتهم، على أن لا يمنعوا عنهم أوراق الحرية إذا طلبوها».

التسوية الطوعية التي ألححت إليها المذكرة، تعني الفدية. والفدية إلزام وحكم وعقوبة وواجب، قد ينفذ «طوعاً» مجازاً. تقول الفقرة في سياقها المكتمل: «من جانب آخر، عندما يرغب رقيق ما في ترك سيده الذي عامله معاملة حسنة، فلا مانع في تسوية طوعية بينهما مؤداها أن يدفع الرقيق نسبة من أجره لسيده كفدية لنفسه وكتعمويض للسيد...» على أن تسمح التسوية بالطوعية ولا تخضع لإجراءات قضائية أو تفرض فرضاً. وكان أسلوب الفدية كوسيلة من وسائل عتق الأرقاء، قد طرحه مدير البحر الأحمر في مذكرته سألقة الذكر بإسهاب وتفصيل: «أما إذا أصر الرقيق على رفض العودة لسيده فلا بد من فرض نظام الفدية عليه». ويزيد الأمر وضوحاً بقوله: «وفيما يتعلق بفرض دفع الفدية، فليس

المقصود مساعدة أولئك الأرقاء الهاربين على نيل حريتهم، إذا ما توفر احتمال عودتهم لأسيادهم بشكل أو آخر، إنما المقصود معالجة تلك الحالات التي يتضح فيها أن الرقيق المعين يرفض العودة لسيده. ففي مثل هذه الحالات يصبح من الأفضل للسيد أن يحصل على مبلغ من المال بدلاً من أن يفقد رقيقه ولا ينال شيئاً. ويعرف المدير الفدية تمييزاً لها عن الإتاوة، بأنها مبلغ من المال يدفع دفعة واحدة وليس مبلغاً يدفع شهرياً إلى ما لا نهاية. ويمكن أن يدفع على أقساط بضامن موثوق. وبعد سداد الفدية ينال الرقيق حريته. «وفي حالة الفشل في سداد الأقساط يصبح الرقيق عرضة لإعادة الاعتقال».

ما أتمس مصير ذاك الرقيق. كدّ وادخر وسدد قسطاً من الفدية، ثم يعود رقيقاً ومعتقلاً وخاسراً. تراه، أي العذابات الثلاثة كان أشد وطأة؟ في أسطورة برومثيروس الذي سرق النار من الآلهة ووضعها تحت تصرف البشر، صلبته الآلهة على الصخرة تنهش الجوارح لحمه، جاءه مندوب الإله زيوس، ينبهه ويشره بغفران الإله وفك وثاقه إن تاب واستغفر، فصرخ في وجهه زاجراً متحدياً: «ثق أنني لن أستبدل عذابي بمذلة عبوديتك!»

يواصل مدير البحر الأحمر توجيهاته، وبعضها صارم: فالرقيق الراض العودة لسيده، والمذعن لتسوية الفدية، يجب التعجيل بنفاذ التسوية له، لإبعاده عن حشود الأرقاء في الضبطية، لأن رفضه العودة لسيده يحدث أثراً مخيفاً عليهم. ويحدد المدير حجم الفدية بأنها تفاوت بين جنيين وعشرة جنيين، حسب القيمة التي اعتصرها المالك من رقيقه المعين في الماضي، والقيمة المعقولة التي يمكن أن يعتصرها منه في المستقبل. ويتخذ المدير من تخفيض الفدية وسيلة للضغط على الملاك للمحافظة على أرقائهم ومنعهم من الهرب، وما يلقونه على الإدارة من أعباء.

يبدو أن الفدية كوسيط للعتق لم تعمم. فالوثائق لا تتبعها بمباشرة، خاصة وثائق السياسة العامة التي حرصت على متابعة الثوابت وهي تطرح المتغيرات والمستجدات. وقد يعود السبب لضيق سوق العمل الأجير الذي يوفر الرقيق من عائدته الفدية، أو «للمخارجات» السودانية الطابع التي أتقنها، وما يزال، المجتمع السوداني في مواجهة معضلاته، حيث قنعت كثرة كاثرة من الملاك بعلاقة القنانة للاحتفاظ بالأرقاء في الإنتاج والخدمات مقابل حصة في المحصول أو نسل القطيع أو أيام عمل أو عمل في الموسم.... وبالمثل لم تتابع الوثائق أسلوب التعويضات للملاك مقابل عتق أرقائهم، رغم اعتماده رسمياً في تقرير الحاكم العام ١٩٠٨ في الفقرات الخاصة بالمصاعب التي تعترض سياسة

القضاء على الرق بالتدرج. والطريقة الوحيدة الملائمة للإسراع بمرحلة الإحلال - إحلال العمل الأجير محل عمل الأرقاء - هي تطبيق أسلوب التعويضات، والذي سيفرض حتماً منصرفات كبيرة. ذلك أن تطبيقه لن يتوقف فقط على تعويض ملاك الرقيق الحاليين، وهم بالطبع أقلية، وبواصل الأرقاء البقاء تحت سيادتهم عن طواعية حسبما هو معلوم للحكومة، ولكن تطبيقه لا يمكن أن يتجاهل مطالب ملاك الرقيق الذين نال أرقاؤهم الحرية، (٩).

كانت جمعيات مناهضة الرق في بريطانيا متحفزة دوماً لاقتناص العبارات الفضفاضة في تقارير ومذكرات حكومة السودان، مثل وصف الملاك آنذاك بالأقلية، وطواعية الأرقاء البقاء تحت سادتهم، وفقرات أخرى حواها التقرير مثل «أصبح كل الرقيق ملماً بحقوقه القانونية ونال بعضهم حرته....».

اشتملت السياسة العامة منذ عقدها الأول، ولو في صيغة نظرية عامة، فقرات إعلان نوايا، مبدأ من المبادئ التي استقرت في كل وثيقة صدرت معلنة «تحرير الرقيق»، منذ وثيقة حقوق الإنسان عقب الثورة الفرنسية، وإعلان أبراهام لنكولن، وقرارات البرلمان البريطاني: ألا وهو: أن الأطفال الذين يولدون يوم الإعلان وما بعده أحراراً.

وصف الطفل السوداني المولود في أو بعد ١٨٩٨ بأنه حر، يعني ضمناً أن لا يباع ولا يشتري. فكيف تستقيم هذه البدهية، مع قرار مدير البحر الأحمر عام ١٩١٥ فرض «أمنية» ٥٠ جنيه على الصبي، وليس بالطبع بعيداً ولا كثيراً على دهاء تاجر الرقيق أن يدعي عند عودته موت الصبي أو فراره أو حتى اختطافه؟ والرداع في هذه الحالة ليس خسارته «للأمنية»، إنما المادة الرابعة من معاهدة ١٨٧٧، ونصها «كل من اتجر بالأطفال أو عمل على ضبطهم تعتبر جريمته قتلاً ويحكم عليه في مجلس حربي».

تلك واحدة. والثانية، التعقيدات والمصاعب الناجمة عن طفل حر لوالدين من الأرقاء، والثالثة، طفل حر من صلب أب حر وأم جارية، ولا عقد زواج - أشبه بأمهات أطفال ألكساندر دوماس، لا هن عذارى ولا هن بمتزوجات! والرابعة أن لأحكام الشرع رأياً، وللقانون المدني رأياً، والخامسة الإعلان اللاحق في مذكرات الإدارة ومنطوقه، يصبح المولود حراً عندما يبلغ أشده ويعتمد على نفسه - وكان هذا أقرب إلى واقع الحال لولا أن حشود الرقيق الآبق في ضبطيات المديرية غلبتها الغالبة من الشباب في سن «الطاشر» والعشرين من الجنسين.

مع كل هذه التعقيدات وبرغمها، ظلت مذكرات السياسة العامة تعيد وتكرر في إصرار حرية الأطفال الذين ولدوا بعد إعادة الفتح: «على وجه الخصوص يجب أن لا تنشأ أي معضلة حول وضعية الأطفال والآخرين الذين ولدوا في ظل هذه الحكومة، إنهم وبحكم طبيعة الأشياء أحرار» (١٥).

لو كان ذلك كذلك حقاً، لتوقفت مؤسسة الرق عن إعادة إنتاج ذاتها، بعد إلغاء تجارة الرقيق التي كانت حوافز اتساعها واستمراريتها أن الطلب على سلعة الرق لا يستوفيه العرض المحدود من التوالد والتناسل للأرقاء. وعندما تلغى التجارة ويولد كل طفل لوالدين من الأرقاء حراً، تصل مؤسسة الرق لحظة القطع مع تاريخها، تصاب بالمقم ولا تجدد كيائها، ويمسي موانها مسألة زمن - يطول أو يقصر، طرداً أو عكساً، اعتماداً على فاعلية السياسات والإجراءات والمناهج.

بعد مضي عام على تلك المذكرة، وجه الحاكم العام السكرتير الإداري لإصدار مذكرة برنامجية أخرى، يعبر البندان التاسع والعاشر فيها، عن أهميتها ووزنها. ينص البند التاسع: «الواجبات الناشئة عن هذه المذكرة لا تنفذ بواسطة أي موظف في رتبة أقل من مساعد مفتش مركز... وينذر البند العاشر: «يحمل الحاكم العام مديري المديرية ومفتشي المراكز مسؤولية تنفيذ هذه المذكرة نصاً وروحاً» (٢١). فما هو الجديد في نص المذكرة وروحها تجاه السياسة العامة؟ الجديد ورد في البند الثالث من المذكرة، ويعني تلميحاً أن سياسة الحكومة كانت نفتقر إلى الوضوح: «اعتباراً للفترة الزمنية التي انقضت منذ إعادة فتح البلاد، حان الوقت لأن تعيد الحكومة إعلان سياستها بمواصفات أكثر وضوحاً».

اتسم البند الأول بصراحة افتقدتها صياغته في مذكرات السياسة العامة: «ظلت السياسة الثابتة لحكومة السودان، دوماً، أن كل أنواع الرق في السودان لا بد وأن تنتهي نهايتها الطبيعية في الوقت المناسب. لهذا ظل هدفها أن لا تفعل شيئاً من شأنه أن يعطل النهاية الطبيعية للرق. ومن جانب آخر، لم يكن من المرغوب فيه، ولا من باب العدالة تجاه الطبقات الأخرى لشعب السودان، اتخاذ خطوات حثيثة لتحقيق تلك النتيجة في فترة جد قصيرة». ويحدد البند الثاني الأداتين اللتين تتوصل بهما الحكومة لتحقيق سياستها الثابتة: «سوف تتحقق النهاية الطبيعية بقرار الحكومة القاضي بأنه ما من شخص ولد بعد إعادة الفتح عام ١٨٩٨، يمكن أن يوصف بأي صفة سوى أنه حر، وبالاعتراف بمبدأ أن ما من سيد يحق له الحجر على رقيق ضد رغبته».

لكن هذه سياسات، قرارات، توجهات عامة، وليست أدوات تنفيذ، ليست آليات في برنامج عمل للانتقال بالسياسات من ممكن إلى واقع، من قوة إلى فعل، من رؤية للواقع إلى تحويله وتغييره^١.

بذات الوضوح وجهت المذكرة مديري المديرية ومفتشي المراكز، أن لا توضع عقبات في طريق الأرقاء الذين يتقدمون بطلب لنيل الحرية - ورقة الحرية. على ألا يبادر المفتش بإقناع أو تخريض الرقيق على تقديم الطلب. ومن حق المفتش أن يسعى للتسوية بين الرقيق ومالكه إذا رأى في ذلك مصلحة الطرفين، على أن يضع في اعتباره أن للرقيق الحق المطلق في طلب الحرية، وأن يوضح له توضيحاً تاماً حقه ذلك، ويمتنع عن ممارسة أي ضغط على الرقيق للتسوية. وتمنع المذكرة التسوية في حالات ثلاث: إذا أجز المالك رقيقه لشخص آخر؛ إذا كان الرقيق من مواليد ١٨٩٨ وما بعده؛ إذا أساء المالك معاملة الرقيق. وبعد التسوية على المفتش متابعة وضع الرقيق وإلزام المالك بشروط التسوية، وحفظ سجل بتظلمات الرقيق ومنهج علاجها.

تلك بحق مواصفات أكثر وضوحاً، الشهادة بوضوحها تبرئ التقييم الناقد لمذكرات السياسة العامة السابقة، من شبهة الحكمة الآجلة أو مظنة التحامل.

لكن المواصفات الأكثر وضوحاً هذه، تثبت ولا تدحض أن السياسة العامة ظلت أسيرة الآفات الثلاث الموروثة، وتعييناً، الآفة الأولى: طابع السرية، والآفة الثالثة تعدد مستويات خطابها حول المشكلة.

كيف كان ذلك؟

أ - صاغ الحاكم العام (آرشر) هذه المذكرة في ٦ مايو ١٩٢٥ خلال عطلة الصيف في إنجلترا لترفع إلى عصبة الأمم^١.

ب - لم يطلع عليها مديرو المديرية إلا في عام ١٩٢٨ وبعد موافقة الحاكم العام.

هذا ما أفصح عنه خطاب السكرتير الإداري المرفق مع المذكرة لمديري المديرية.

الانضباط الإداري البروسي النزعة في هيكل الإدارة البريطانية ، وسياج السرية الأخرس لم يصن السياسة العامة من رياح تباين وجهات النظر، ولدرجة النقيض أحياناً، وكفي الاستدلال بشواهد ثلاثة:

أ - رفع مدير النيل الأزرق في ٢٢ ديسمبر ١٩٢٤ مذكرة للسكرتير الإداري يطرح فيها بعض رؤاه حول السياسة العامة تمهيداً لمناقشتها في اجتماع الحاكم العام مع المديرين (١٦):

«فإنني مقتنع بصورة مطلقة بضرورة أن تصدر في أول فرصة سانحة، مذكرة غير سرية حول هذا الموضوع. فالاختلاف في وجهات النظر سيظل كبيراً بين موظفي حكومة السودان الذين يتعاطفون مع العرب إلى حد ما، ويعتبرون أن الرقيق المتوسط عاجز عن تدبير شؤون حياته، وأولئك الموظفين الذين يشعرون بأهمية القضاء على بقايا رقيق البيت بأسرع فرصة مواتية. وطالما بقي هذا الاختلاف في وجهات النظر، وبقيت المذكرات حول الموضوع سرية للغاية، يصبح من الصعوبة بمكان منع انتشار الانطباع عن وجود سياسة سرية خلف المذكرات. فناعتي أنه حان الوقت، أو لعله اقترب جداً، كيما تصاغ سياستنا حول الرق والاسترقاق في مذكرة مفتوحة يطلع عليها كل إنسان، وبدون ذلك لن نستطيع تقديم إجابة شافية للانتقادات المستندة على سوء فهم توجهاتنا....».

ب - «في واقع الأمر أن الحاجة حول السراي والتسري خارجة عن الموضوع. فلو أن قراراً واضحاً كان قد صدر ونشر على الناس، بأن كل من ولد بعد عام ١٨٩٨ حر، لما تبقت سرية واحدة في البلاد. فالعرب لا يتسرون الإماء الطاعنات في السن، بل على العكس يختارون يافعات الإماء في سن الخامسة عشر أو مадونها، لترطيب شيخوختهم....» (٢٥). هذه فقرة من تقرير مستر س. أ. ولس عام ١٩٢٦ وقد تولى منصب مدير المخابرات، بعد أن كان نائبه، وأعد التقرير بناءً على أمر الحاكم العام تلبية لطلب الحكومة البريطانية. ولا مبالغة في تصنيف التقرير انه أشمل وثيقة صدرت عن الإدارة البريطانية حول الرق والاسترقاق.... وكان ولس على حق. فالجوازي اللائي ولدن بعد إعادة الفتح بلغن سن السادسة والعشرين والسابعة والعشرين عام ١٩٢٦. ولو صدر ونفذ القرار لحشرن في زمرة الحرائر.

ج - يصدق على كابتن دغل (Diggle)، مفتش زراعة منطقة الباقوة، وصف صالح في نمود، أو طائر يغرد خارج سربه. كان عضواً غريباً في جسد الإدارة البريطانية في السودان وفي مكتب المستعمرات في لندن. كان أقرب ما يكون امتداداً للضمير الحي في جمعيات مناهضة الرق في بريطانيا. قضى في السودان سبع سنوات أمطر خلالها الإدارة بوابل من المذكرات حول مظاهر الرق، وقصور السياسة العامة وتعارضها مع السياسة الرسمية المعلنة لحكومة صاحب الجلالة. وما أن انتهى تعاقد مع حكومة السودان وعاد لإنجلترا، حتى أعد

مذكرة وجهها لسكرتير جمعية مناهضة الرق لتقديمها إلى لجنة الرق التابعة لعصبة الأمم، سرد فيها نماذج من تجاربه وفنّد تبريرات حكومة السودان بقصور سياستها العامة. قال في مطلع مذكرته: «ذهبت للسودان دون أدنى معرفة عن الرق. ولكن بعد أربع سنوات قضيتها منفرداً من مجمل سبع سنوات في صلة وثيقة مع الناس، ما كان لي أن أفشل في ملاحظة الشواهد المرعبة للرق» ثم أضاف: «وكدليل على الجهود التي بذلتها من أجل إجراء إصلاحات مناسبة، أود أن أشير إلى أن الحقائق الواردة في هذه المذكرة، سبق ورفقتها رسمياً للإدارة عندما كنت في السودان» (٢٦). وراح يسرد تجاربه مع الرق في منطقة الباقوة وبربر، وينسف دعائم سياسة الإدارة، فكانت مذكرته موجة عاتية من انفعال الغضب الإنساني النبيل، ووثيقة إدانة للرق والاسترقاق في السودان، وصرخة احتجاج مفعمة بالتحدي. «لكن إذا استطاعت لجنة الرق التابعة لعصبة الأمم أن تعين لجنة صغيرة لتقصي الحقائق فإنني على استعداد للمثول أمامها والإدلاء ببعض تجاربي الشخصية في السودان....» وكان له ما أراد، وأسقط في يد حكومة السودان!

مارس ١٨٩٩ - مايو ١٩٣٦ - سبعة وثلاثون عاماً بين مذكرة كتشتر التي أرسى فيها حجر أساس السياسة العامة، رحل بعدها مزهواً بانتصاراته ليرعي حرب البوير في جنوب القارة، والمذكرة التي أصدرتها الإدارة البريطانية بعنوان «الرق في السودان» في ٦ مايو ١٩٣٦... ذلك العام المثقل بأحداث تدق أبواب السودان، المعاهدة المصرية البريطانية، إرهابات مؤتمر الخريجين، الحرب الإيطالية الحبشية عبر الحدود تؤذن بالحرب العالمية الثانية، إعلان إلغاء الرق في السعودية... فإلى أين انتهت؟

«على أن استئصال كافة أعراض هذه المؤسسة بضرية واحدة.... كان سيتسبب في مصاعب جمة، وكان سينتج عنه خطر عام يتكوّن طبقة كبيرة من الأرقاء السابقين، دون فرص عمالة لاستيعابهم وهم في عجز تام عن كسب العيش بصورة مستقلة».

«لهذا سمحت حكومة السودان ببعض الأعراض الاسترقاق، التي لا اعتراض عليها في أن تبقى طالما أنها لا تضر الرقيق، وطالما كان الرقيق قانماً بها، لكن لا يمكن التأكيد القاطع أن أساس بقاء تلك الأعراض هو التوافق الطوعي الحر، بين الطرفين» (٤٣).

بعد إياه!

اعتراف متأخر، وبعد مداراة ومخاتلة:

- سمحت حكومة السودان ببعض مظاهر الرق والاسترقاق.

- عدم توفر فرص عمالة لاستيعاب الأرقاء.

- مخاطر نشوء طبقة كبيرة من الأرقاء السابقين عاجزة عن كسب العيش بصورة مستقلة.

تلك منطلقات أصدق مدخلاً وأدق تعبيراً عن الواقع، من منطلقات الأساس في مذكرة كتشنر:

«ودونما إعلان عن أي هدف للقضاء الفوري على كل أشكال امتلاك الرقيق.....»

. إحصاء السكان . بقايا تجارة الرقيق . حصر وتسجيل الرقيق

اغتصبت إدارة الحكم الثنائي خلال سنواتها الأولى، ثلاث مهام ذات طابع تأسيسي، استراتيجي، بعيد المدى، في وظائف الدولة الحديثة: إحصاء السكان، واستئصال شأفة تجارة الرقيق، وحصر وتسجيل الأرقاء. استعانت، ولم تبدأ من الصفر، بما احتوته سجلات التركية، ووثائق ودفاتر المهديّة، وتقارير المخابرات في القاهرة.

في التقرير السنوي لعام ١٩٠٣، جداول تقديرات إحصاء السكان في نهاية فترة التركية، وما استقرت عليه الأرقام بعد المهديّة.

«فيظهر مما تقدم أن عدد أهل السودان كان يقدر بشمانية ملايين و ٨٢٥,٠٠٠ نفس، وأن ٣,٤٥١,٠٠٠ منهم ماتوا بالأمراض على ما يقال و ٣,٢٠٣,٥٠٠ ماتوا في الحروب الخارجية والداخلية وأن الباقي منهم يقدر بـ ٨٧٠,٥٠٠ نفس. وقد قال السير رجيلند ونجت عند إرساله هذا الجدول ما ترجمته: ولا يخفى أننا لا ندعي الضبط والصحة لهذه الأرقام ولكننا جمعناها بعد البحث الدقيق وإعمال النظر في رأي السير رودلف فون سلاطين والأب أهرولد وغيرهما من الذين يتصل عملهم بأحوال السودان منذ أربع وعشرين سنة. تخمين غير بعيد عن الصحة» (٤).

قصور وسائل ومناهج الإحصاء السكاني في القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، وتفاوت سيطرة الإدارة على مديريات السودان، ونزوح وهجرة وفرار أقسام من السكان - الأحرار والأرقاء - خلال التركية والمهديّة تحت ضغط ومخاطر القتال، وعسف الضرائب والمجاعات، وتحركات وإقامة الجيوش.. عوامل لها حظها وقسطها في التحفظ على الأرقام بعد اعتراف الحاكم العام،

ونجت، أنه لا يدعي الضبط والصحة. لكن لعوامل التحامل القسط الأوفر. فالأرقام أغفلت ما استنزفته تجارة الرقيق من سكان السودان، وما أزهقت غزواتها من أرواح، وما أراقت حملات فتحها وتجريدات التأديب من دماء.. لاجدال ولا مكابرة، أن الأوثمة والمجاعات والحروب القبلية حصدت مئات الآلاف من سكان السودان شأن بقية بلدان أفريقيا. إلا أن تجارة الرقيق كانت وباء الطاعون البشري الأشد فتكاً وحصداً - يصطفي ويختار ويتقي القوة والفتوة من بين ما أنجبت نساء أفريقيا.

اكتسبت أرقام الإحصاء قدراً من «الضبط والصحة» في فترات لاحقة من توطد أركان الإدارة. لكن اضطراب أرقام إحصاء الفترة الأولى لم يخضع لمراجعة وتصحيح، فظل يلقي بظلاله المهتزة على ما بعده. مثال ذلك إحصاء مديرية دنقلا ومناطقها: سكّوت والمحسّ والحفير وأرقو والعرضي والخندق ودنقلا المعجوز والدبة، أمبكول ومروي العليا، ومروي السفلى - عام ١٨٩٧، وعام ١٩٠٣، وعام ١٩٠٥.

أعد مستراً. هتتر، مدير دنقلا، في ٢٤ يناير ١٨٩٧، تقريراً عن الأوضاع العامة في المديرية، ضمّنه ملحقاً بجدول تفصيلي وشامل (١) كانت أرقام الإحصاء السكاني فيه: عدد الأهالي ٤٨,٤٧٧ نسمة، عدد الأرقاء ٥٨٦٠ رأساً، عدد العرب ٣٣٨٩ - المجموع ٥٧,٧٢٦ - نسبة الأرقاء لمجموع السكان ٧٨,٩٪.

في عام ١٩٠٣ كانت أرقام الإحصاء في جداول التقرير السنوي: سكان دنقلا قبل حكم الدراويش ٣٠٠,٠٠٠، مات بالمرض خلال حكم الدراويش ١١٠,٠٠٠، مات بالحرب خلال حكم الدراويش ٨٠,٠٠٠، عدد السكان في عام ١٩٠٣ - ١١٠,٠٠٠.

.. استعان مستر ولس في تقريره (٢٥) بأرقام إحصاء سكان دنقلا عام ١٩٠٥، وكان ١٣٣,٦٤٦ نسمة، وكانت نسبة الرقيق للسكان ١٥٪ - أي ١١,٢٢٤ رأساً. ولا غرابة أن يزداد عدد سكان دنقلا خلال ثماني سنوات بمقدار ٢٣,٦٤٦ نسمة، بعودة النازحين والمهاجرين وبالتكاثر الطبيعي.

المفارقة المثيرة للريبة تتضح جلية عند اعتبار أرقام إحصاء ١٩٠٣ عن دنقلا، معياراً تقاس عليه أرقام ذات الإحصاء في مديريات أخرى مثل بحر الغزال: سكانها قبل حكم الدراويش مليون ونصف، مات بالمرض ٤٠٠,٠٠٠، مات بالحرب ٧٠٠,٠٠٠، وبقي ٤٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٠٣. ولا تنطق الجداول برقم فردي أو زوجي، شفعي أو وترّي، عما افتترسته غزوات وتجارة الرقيق في عهد التركية،

وكانت بحر الغزال من ساحاتها المفضلة للغزوات والصيد، لكنها لم تكن مسرحاً لمعارك المهدية العسكرية. وتستدعي المفارقة الريبة والشك عند النظر في أرقام إحصاء كدك في أعالي النيل: سكانها قبل حكم الدروايش ٩٠٠,٠٠٠، مات بالمرض خلال حكم الدروايش ٣٠٠,٠٠٠، مات بالحرب خلال حكم الدروايش ٤٥٠,٠٠٠، تبقى ١٥٠,٠٠٠ في عام ١٩٠٣. وكانت وثائق الحكومة البريطانية وجمعيات مناهضة الرق تفضح للعالم مآسي التركيّة وتجارتها في الرقيق في مناطق الشك حتى انخفض عدد سكانها إلى النصف بعد فتح طريق النيل الأبيض ١٨٣٩ - ١٨٤١.

المفارقة لم تقتصر على أرقام الإحصاء، مع كل المبررات المباحة في قصور أساليب وقواعد الإحصاء آنذاك، ومع غض الطرف عن قدرات الإدارة أن تحيط بكل صغيرة وكبيرة في مجتمع متخلف، امتدت المفارقة إلى تقدير الأحوال العامة لأهل البلد. وما من تقدير موضوعي منصف يتوقع رفاهاً ورغد عيش في بلد طحنته الحروب. لكن التعميم الجازم الذي أطلقه التقرير السنوي: «كل من يسافر في تلك البلاد يتحقق مما نزل بها من الخراب والدمار بسبب ظلم الدروايش وفساد حكمهم...»، لا يستقيم مع الحقائق التي أوردها هنتر عن مديرية دنقلا في جدولته، أو ما يمكن استخلاصه منه بالمعيار الاقتصادي المجرد وهو متوسط نصيب الفرد من السكان من مجمل الثروة أو الإنتاج أو الدخل: سكان المديرية ٥٨,٠٠٠ نسمة، عدد النخيل ٣٥٧,٨٣٦ نخلة أي ٦ نخلات في المتوسط للفرد، عدد السواقي ١٥٤٨ ساقية، أي كل ٣٧ فرداً أو ٦ أسر في ساقية، مجموع الماعز والضأن والأبقار ٩١٤,٦٠ رأساً، أي رأس لكل فرد في المتوسط، الأرض الصالحة للزراعة ٧٩.١٤٣ أكرأ، المزروع منها ١٩,٦١٠ أكرأ، أي لكل ٣ أفراد أكرأ، ولكل فرد أكرأ صالحة للزراعة، ويعمل في الإنتاج والخدمات ٥٨٦٠ رأساً من الأرقاء... صورة غير مشرقة ولا تسر حبيباً وصاحباً وقرياً، لكنها ليست قاتمة كما طمسها التعميم. كان سكان دنقلا في حال أفضل ولاشك بمعطيات اقتصادهم الطبيعي. لكن ما حاق بهم حاق منذ أن حل بديارهم الباشبوزك المصري التركي لسته عقود حسوماً صرعت إنسانهم وزرعهم وضرعهم. كانت للدروايش مظالمهم وتجاوزاتهم، لا يبررها كونها نتاج ثورة على الظلم التركي شارك فيها قسم من سكان دنقلا، ولا تشفع لها خطوات المهدي الإصلاحية لتشجيع من نزحوا وهربوا من عبء الضرائب والسخرة، على العودة لأراضيهم وتعمير السواقي، أو تخدير الخليفة المغلظ للأنصار أن لا يتعدوا على حقوق الناس، وأوامره لعماله حفز الأهالي على الزراعة وعمار الأرض... لكنها مع ذلك لم تكن السبب الأول ولا الأوحده، للخراب والدمار.

المهمة الثانية، كانت نسبياً أيسر متتالوا وأهون تنفيذاً، كانت أقرب إلى التشطيطات ورفع الأنقاض، بعد بوار سلعة الرقيق في السوق العالمي، المحفز الفاعل في رواج تجارة الرقيق في السودان، وإنجازات حملة مناهضة الرق في العالم المتمدين، وضوابط المهديّة لمنع الصنادير وتجيش الرقيق في الجهادية، وإحكام السيطرة البريطانية على مصر والسودان.

«إن معظم الاهتمام بإبطال النخاسة تحوّل الآن إلى السودان... وحقاً أن النخاسة في مصر إن لم تكن ماتت فهي مشرقة على الموت، ويرجى أن الوسائل المتخذة ضدها تعجل في انقراضها» (٤).

على أن النخاسة في السودان لم تمت رغم القيود التي فرضتها المهديّة. وقد انتمشت مؤقتاً بعد هزيمة المهديّة حيث استولت القبائل النيلية والمعارضة للمهديّة على أرقاء التعاشية والأنصار الذين نزحوا من أواسط السودان وأم درمان نحو الغرب بعد واقعة كرري. وعاد تجار الرقيق نخاستهم في المناطق التي انحسرت عنها سلطة المهديّة. واكتظت خلجان ومرافئ بالبحر الأحمر بالرقيق المصدر للجزيرة العربية. ولم يغفل الأرقاء عن الفرصة المواتية - استباحوا أم درمان وما تبقى من الخرطوم، وياشر الجنود والمسرّحون سطوتهم كحق مكتسب و«حرروا» محارمهم وعشيقاتهم، واستعذبوا لأيام مشاعر أنهم السادة - لا أرقاء أحرار وحسب - ويروي من عايشوا تلك الأيام الحزينة الكئيبة في أم درمان عن كرنفالات الصخب الإفريقي المشبوب التي أقامها الأرقاء، قصفاً وغناء ورقصاً وطرباً وعباً حتى الارتواء من الخمر البلدية التي حرروها هي الأخرى من هاتيك «الغميلة»*.

باشرت الإدارة تنفيذ المهمة بنشرة صادرة في ١١ يوليو ١٩٠٠ بتوقيع السكرتير الإداري بالإناابة - متر بمباشي - لمديري المديرية لتزويد مكتب السكرتير الإداري بأسماء تجار الرقيق في مديرياتهم، وأبدى مكتب السكرتير الإداري اهتماماً وقلقاً بيرية وصلت في نفس العام من على دنبار، الذي سارع لدارفور واعتلى عرشها بعد كرري - يخطر فيها السردار أن عبد الرحيم أبو ضقل نهب وسلب ٢٩٠ رأساً من الرقيق ضمن أشياء أخرى. وكان الأخير قد كلفته الإدارة بملاحقة الأنصار الفارين غرباً وحجز ومصادرة الرقيق عنهم وتجميعه حتى تبت الإدارة في أمره. فنواثرت البلاغات عن اختلاسه «للرقيق العام» والاتجار فيه لمصلحته الشخصية. وكان أبو ضقل من رجال المهديّة. وفي ١١ ديسمبر ١٩٠٣ كتب الحاكم العام ونجت إلى كرومر في القاهرة عن جهود الإدارة في تصفية تجارة الرقيق

* منعها بواسطة المهديّة.

وما تواجه من صعاب، وأشار إلى أن وكلاء على دينار حضروا من دارفور وباعوا الرقيق في سوق أم درمان وعادوا أدرأجهم دون أن تفتن السلطات. وترصد تقارير المخابرات - تقرير رقم ١٠٤ - ١٩٠٣ - أن على دينار في مسعاه لتقوية جيشه لمواجهة محتملة مع الحكومة، أصدر أوامره لرعاياه وللتجار بمنع الاتجار في الرقيق الذكور - حتى الولد والطفل لا يباع مع أمه ولا يتبعها. وسمح فقط بالاتجار في الإناث، وفي حالة تصديرهن يجب الحصول على إذن من السلطان. وفي عام ١٩٠٤ نفذت الإدارة حكم الإعدام في تاجر الرقيق إبراهيم ود محمود الذي أفرغ منطقة قمبيلا على الحدود الإثيوبية من سكانها بغزواته الشرسة.

همدت تجارة الرقيق وكسدت سوقها، عدا حالات متفرقة في الأطراف - غزوات ونخاسة في بحر الغزال تطاردها الإدارة وتطوقها في الفترة ١٩٠٥ - ١٩١٥، وتنفذ حكم الإعدام في خمسة عشر نخاساً. وفي الجنوب الشرقي، مديرية الفوخر، على الحدود الإثيوبية، واصلت شخصيتان أسطورتان الاتجار في الرقيق حتى نهاية العشرينات. الشخصية الأولى امرأة، اشتهرت باسم الست آمنة، تدير عمودية مستقلة على الحدود السودانية الإثيوبية، وتتاجر في الرقيق بين قبائل البلدين. والشخصية الثانية الشيخ خوجلي وعائلته. بعث مدير مديرية الفوخر في ٢٤ فبراير ١٩٢٩ برسالة للسكترير الإداري (٣٣)، جاء فيها: «أضف إلى ذلك فتجارة الرقيق بجملتها كانت في أيدي عائلة الشيخ خوجلي». وجاء فيها أيضاً: «تم اعتقال الست آمنة وقدمت للمحاكمة وأدين وألغيت عموديتها. وانسحب أقاربها إلى الحدود الإثيوبية».

يجدر الإشارة إلى أن في بعض وثائق الحكم الثاني لتلك الفترة ما يكشف عن أوجه المبالغة في أرقام تداولتها بعض الكتب والدراسات دون تمحيص عن حجم تجارة الرقيق. ورد في تقرير مديرية منقلا. (C.S. 57 - 35 - 131) لمكتب السكترير الإداري ما يفيد بأن المديرية خالية تماماً من نشاط تجار الرقيق وليس فيها أرقاء. وقدم المدير في التقرير عرضاً لمشكلة الرق وتاريخها في المديرية اعتماداً على تصفحه لتقارير ويوميات سابقه. وقال: «قد لا يتوفر سجل دقيق عن حجم الرقيق المرحل سنوياً للخرطوم، إنما تتواتر إشارات أحياناً إلى الرقم ٢٠٠ - ٣٠٠ رأس. ووفقاً لتقدير جسسى كان حجم الرقيق الصادر من بحر الغزال ٨٠,٠٠٠ رأس سنوياً ولمدة ١٤ عاماً».

الرقم ٢٠٠ - ٣٠٠ رأس في قافلة واحدة برأ أو نهراً أو الاثنين معاً، معقول، وفي بحر الغزال على وجه التحديد توفرت كل التجهيزات والأدوات والآليات من زرائب وحترس ومراكب ومشرفين

على إعداد الطعام والخدمات لترحيل ذلك العدد من الرقيق وربما أكثر من مرة في السنة. لكن تقديرات جسي عن فترة التركيبة غير واقعية، لأنها تفترض ترحيل ما جملته مليون و ١٢٠,٠٠٠ رأس خلال أربعة عشر عاماً. والتقديرات غير واقعية حتى ولو كان الرقم ٨٠٠٠ رأس في السنة و ١١٢,٠٠٠ رأس خلال أربعة عشر عاماً من مديرية منفلاً وحدها. تلك حمولة بشرية تفوق وسائل وآليات تجار الرقيق مجتمعين من الزبير وعموري وأبتر إلى فاسير وغطاس، وتفيض عن طاقة استيعاب السوق الداخلي، وما يصل للسوق الخارجي من كل مناطق صيد الرقيق. وكيف يستقيم توفر هذا الكم الهائل من الأرقاء، ويعجز محمد علي باشا عن الاستحواذ على الحد الأقصى الذي ابتغاه، ٣٠,٠٠٠ - ٤٠,٠٠٠ رأس من العبيد الأشداء الذين يصلحون للجندية!

الأداة التي توسلت بها الإدارة لمحاربة تجارة الرقيق، كانت مصلحة مناهضة الرق، التي انتقلت من القاهرة إلى الخرطوم عام ١٩٠٣، تحت إشراف مفوض عام ومدير. وأعيد تنظيمها كإدارة وقوة شبه عسكرية بسلطات شرطة، وصلاحيات قضائية (٥). وسارع الحاكم العام في ١٩٠٥ في الإشادة بكفاءة رجالها: «وتمكنها من منع الاتجار في الرقيق بعد أن أفلحت بقطعة ضباطها ورجالها في الحد منها إلى حد بعيد». وأنشأت المصلحة مواقعها وفروعها في الخرطوم ونهر عطبرة ومنطقة البحر الأحمر وسنار والرصيرص وكردفان وأعالى النيل. وكانت قوتها في منطقة سواكن ٩٠ فرداً وفي سنار ١٢٠ فرداً أغلبهم من الجنود المسرحين، وفي كردفان بدأت بخمسين من الهجانة بأمل إضافة ٤٠ آخرين، واقترح بإنشاء مليشيا محلية قوامها ٢٠٠٠ رجل مسلح بأسلحة نارية توكل لها مهمة احتلال مواقع القبائل الكبيرة في الجبال. وكانت منطقة جنوب الفوغ ومناطق أعالي النيل الحاذية لإثيوبيا، وتدخل فيها بعض المناطق الحدودية، مصدر تجارة رائجة في الأرقاء استمرت حتى نهاية العشرينات. لهذا اقترح الحاكم العام على القنصل في القاهرة إثارة المسألة مع منليك ملك إثيوبيا.

ثالثة المهام، حصر وتسجيل الرقيق، نمت بها خطى التنفيذ وتحولت إلى صدادع نصفى سكن دماغ الإدارة وشقيت به حتى مطلع الثلاثينات، شقاءها وعتتها في تسجيل «القطعان» حيث مكرت القبائل البدوية عن إحصاء وتسجيل ماشيتها وأبقارها وإبلها خوفاً من «العين» ظناً، وتفادياً للضرائب يقيناً، وتحاييل الملاك في الحضر والبادية على حصر وتسجيل أرقائهم تحسباً لما شاع أن كل رأس يسجل ينال ورقة جرية.

في عام ١٩٠٣ لفت السكرتير الإداري نظر مديري المديرية ومفتشي المراكز في المذكرة السرية

العاشرة، إلى ضرورة الإسراع في إنجاز حصر وتسجيل الرقيق. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المهمة سبق وباشرها هنتر مدير دنقلا قبل استكمال الفتح (١). أفلحت بعض المديريات في الإنجاز الباكر للمهمة وبعثت بحصيلتها لمكتب السكرتير الإداري واستندت إليها مذكرة الحاكم العام في ١٩٠٥: «وقد بدأ نظام تسجيل الرقيق ومازال مستمراً حيثما كان ذلك ممكناً. وأوضحت إحصاءات مديرية دنقلا ما مجموعه ١٩,٦٣٢ رأساً من الرقيق المسجل.....».

في الفترة ١٩٠٥ - ١٩٠٧، شدد السكرتير الإداري من رقابته على سير عملية حصر وتسجيل الرقيق في المديريات. كتب مساعد السكرتير الإداري إلى مدير الخرطوم في ١٩ أبريل ١٩٠٥: «إشارة إلى الفقرة ٣ من المذكرة السرية رقم ١٠ الصادرة عام ١٩٠٢، حول إعادة تسجيل الرقيق، هلا تفضلتم إفادني بعدد النسخ التي وصلتكم من السجل رقم ١ والسجل رقم ٢، وكيف تم توزيعها، وهل ملئت؟ (٨)». وفي ذات الفترة نفّذت كمية السجل التي تسلمتها الحكومة من مكتب وكيلها في القاهرة قبل انتقال مصلحة مناهضة الرق السودانية من القاهرة للخرطوم، فبعثت الحكومة لمكتب وكيلها ليملأها بكميات إضافية، فاتصل الأخير بوزارة الداخلية المصرية، لتوفر له الكمية المطلوبة، فاعتذر المدير المصري عن تلبية الطلب، موضحاً أنه سبق وأرسل لحكومة السودان: «١٥٩» نسخة من السجل، وبما أن في السودان ٨٠ مركزاً، فإن كل مركز يحصل بالتقريب على نسختين. وهذا يكفي لتسجيل ٥٠٠٠ من الأرقاء في كل مركز، وبالتالي ٤٠,٠٠٠ في كل السودان» (٨). وأبدى المدير شكوكه أن يكون التسجيل قد شمل ١/٤ من ذلك الرقم، مما يوحى بضعف الرقابة على توزيع السجل. وأضاف أن حكومة السودان تستطيع أن تحصل على السجل من محل تجاري، عينه، بواقع ٣٣٠ قرشاً لكل مائة نسخة. بالإضافة الأخيرة تلمح إلى أن وزارة الداخلية المصرية أرسلت السجل في الأيام الأولى للإدارة في السودان، وعلى الإدارة أن تتكفل بقيمة السجل بعد أن أستاذ لها الأمر.

توالت مذكرات الحاكم العام والسكرتير الإداري تستحث مديري المديريات على: «استكمال تسجيل الرقيق في أسرع وقت ممكن»، واستقرت المهمة بنأى ثابتاً في كل المذكرات البرنامجية. في ٧ يناير ١٩٠٧: «يأمر الحاكم العام مديري المديريات التي لم تستكمل تسجيل الرقيق، العمل على إنجازها في أسرع وقت ممكن. وأن يتم التسجيل في السجلات التي وفرتها مصلحة مناهضة الرق، والاستيثاق من صحة المعلومات الواردة في السجل عن طريق العمد والمشايخ وغيرهم من المسؤولين» (٧). وفي أول مايو ١٩١٩، يعيد السكرتير الإداري: «تسجيل الرقيق يجب أن يتواصل ويكتمل نختي

تاريخه ما أمكن ذلك. وعلينا أن نتذكر دائماً أن الغرض من السجل حماية الرقيق» (١٤). وفي عام ١٩٢٦ بعث السكرتير الإداري إلى مدير كردفان يستفسره عن صحة الأرقام النهائية التي أسفرت عنها عملية حصر وتسجيل الرقيق في مديريته، والشكوك والانتقادات التي أبدتها حولها مستر ولس، وطلب منه رداً بالتأكيد أو النفي، وأية تعليقات: «ويسرني أن تحيطني علماً، لإعلام الحاكم العام» (٢٨). وجاء رد مدير كردفان مفصلاً وموثقاً. وفي ديسمبر ١٩٢٨، تلقى مكتب السكرتير الإداري نسخة من المفكرة الشهرية لمديرية الفوخر عن حصر قبيلة كنانة - الكوائيل - التي لم تقدم سوى خمسة رؤوس (٣٠). وفي ١٥ مارس ١٩٢٩ بعث مدير مديرية النيل الأبيض مذكرة للسكرتير الإداري يقول فيها «ولضمان تسجيل كل الأرقاء المسترقين حديثاً، نقرر تسجيل كل السود المنحدرين من صلب الرقيق».

ذاك ما كان في الشق الإداري من متابعة ورقابة. فما هي الحصيلة؟

سجلات تسجيل الرقيق لا أثر لها في دار الوثائق القومية. تكون في مركز نوثيقي ما بين القاهرة ولندن، أو لا تكون، سؤال حائر حيرة مصير دفاتر رقيق المهديّة.

ملف لم يقفل بعد!

الوثيقة المفردة، بين سائر وثائق الحكم الثنائي - في دار الوثائق - التي حاولت الاقتراب من حصر حجم الرقيق في بعض المديريات، هي تقرير ولس المعد عام ١٩٢٦. وأسهمت بعض المديريات بأرقام وإحصاءات حصيلة حملة الحصر والتسجيل بدرجات متفاوتة من الدقة وفي فترات مختلفة، عدا مديرية كردفان التي انفردت بتقرير مكتمل الأركان أثار جدلاً في الإدارة بادر به مدير المخابرات ولس.

قدم تقرير ولس عرضاً موجزاً لحجم الرقيق في خمس مديريات: بربر ومنطقة الجزيرة في مديرية النيل الأزرق، وحلفاء، الخرطوم، وكردفان، وأغفل لسبب غير معلوم البحر الأحمر والفوخر والنيل الأبيض ودارفور والمديريات الجنوبية والمناطق الأخرى في النيل الأزرق. يقول عن مديرية بربر: «بصعب التقدير الدقيق لعدد الأرقاء في مديرية بربر خلال السنوات الأولى لهذه الحكومة. لكن السجل يحصر في شندي ٢٢٨١ رأساً. وفي بربر ٣٣٩٤ رأساً، وفي الدامر ١٩٤٣ رأساً، وأبو حمد ٢٦٠٦ رأساً، المجموع ١٠,٢١٥ رأساً، لكن العدد الكلي في أنحاء المديرية يفوق ذلك بكثير»، وتناول الوضع في منطقة الجزيرة بعقد مقارنة بين التسجيل عام ١٩٠٥ وعام ١٩١٢:

المنطقة	١٩٠٥	١٩١٢
رفاعة	٤٩٠٠	٥٣١١
الحصاصيصا	٥٩٦٩	٧٠٦٥
مدني	—	٥٨٦٧
الكاملين	—	٤٣٨٣

المجموع في رفاعة والحصاصيصا عام ١٩٠٥ = ١٠,٨٦٩، وفي المناطق الأربع عام ١٩١٢ = ٢٢,٥٢٦ رأساً.

عرض التقرير الوضع في حلفا مسبقاً بفنلثة تاريخية، حيث لعبت تجارة الرقيق في عهد التركية دوراً مساعداً مكن الأهالي من امتلاك الرقيق والتوسع في الزراعة. وتفاوت عدد الأرقاء آنذاك بين ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠. أما في المهديّة فقد احتوى قسم من السكان بالجانب المصري من الحدود. فاضطر الأحرار، كيما يقتاتوا، أن يعملوا خدماً في المنازل، وانخرط الأرقاء في الجنديّة، وتكونت منهم، فيما يقال، كتّيبة سودانية في كورسكو: «وبعد إعادة الفتح نشطت حوافز الزراعة محلياً وازدهرت حال الأهالي وأرقائهم، لكن مع زحف الجيوش وتدهور التجارة نزع الأرقاء نحو هجر الزراعة واتجهوا للعمل في خط السكة الحديد، ولم يتم في تلك الفترة حصر وتسجيل للرقيق. إلا أن تسجيل عام ١٩٠٣ أسفر عن ٧٣٤ رأساً في منطقة سكوت والمخس. ويسود الاعتقاد أن نصف هذا العدد واصل البقاء في المنطقة والدمج في الأهالي وأخذ لغتهم ولا يميزه عنهم سوى اللون. وظل في مدينة حلفا ١٠٠ من الأرقاء كخدم منازل دون قسر من ملاكهم».

في مديرية الخرطوم انفرط عقد السكان الذين هربوا وفروا في كل اتجاه: «.....ثم بدأوا في العودة ولحق بهم رقيقهم الذي لم يجد ملاذاً سوى العودة للحياة السهلة في المدن من شقاء الزراعة». وكانت التقديرات تصل بحجم الرقيق في أم درمان إلى ٩٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ رأس، وعدد مماثل في ريفي المديرية. أما التقديرات الحالية فتصل بمدد رقيق البيت إلى ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠. في أم درمان و٣٠٠٠ في الخرطوم وحوالي ٢٠٠٠ في ريفي المديرية: «وهذا يعني أنه قد تبقى أقل من ٦٠٠٠ رأس من الرقم الأساسي البالغ ١٨,٠٠٠ رأس».

(خارج نطاق تقرير ولس، وثائق خاصة بمديرية الخرطوم، تشير إلى أن عدد السكان في عام ١٩٠٠ كان ١٠٠,٠٠٠ نسمة وعدد الأرقاء ٢٥,٠٠٠ رأس. وفي عام ١٩٢٦ كان عدد السكان ٢٥٠,٠٠٠ نسمة وعدد الأرقاء ٦٠٠٠ رأس. وأن إدارة الحكم الثاني أعادت في سنواتها الأولى ١٠٠٠ رأس من الأرقاء لمناطقهم ومسقط رأسهم. وأن ٢٠٪ من تلاميذ المدارس عام ١٩٠٣ كانوا من أبناء الرقيق المعتق).

أثار ولس الجدال حول نتائج الحصر والتسجيل في كردفان، بالفقرة التالية في تقريره: «يقدر مدير كردفان حجم الرقيق في مديريته بـ ٢٥,٠٠٠ رأس مقارنة بـ ٤٠,٠٠٠ رأس عام ١٩٠٠. لكن الرقمين خطأ، فالأهالي يؤكدون أن عدد الرقيق في المديرية لم يتغير كثيراً وربما زاد بالتوالد».

لكن مدير كردفان أصر على موقفه وتمسك بتقديراته. فأعد مذكرة في ٢٧ نوفمبر ١٩٢٦، رداً على استفسار السكرتير الإداري، وأردفها بمذكرة أخرى عقب اجتماعه السنوي مع مفتشي مراكز المديرية في ١٥ يناير ١٩٢٧ يؤكد فيها تمسكه وتمسك مفتشيته بتلك التقديرات (٢٨)، مع شيء من التحفظ أو التراجع المحسوب تجاه تقدير ٤٠,٠٠٠ رأس لعام ١٩٠٠: «أما الرقم ٤٠,٠٠٠ رأس لعام ١٩٠٠، فلم تعد توجد وثائق تساعد على التقدير». وأضاف أنه استند إلى النسب المشوية لانخفاض حجم الرقيق كما قدرها مفتشو المراكز منذ عام ١٩٠٠ - يقدرها مفتش مركز غرب كردفان بـ ٢٢٣ ومفتش مركز البقارة بـ ١٤٪. أما مفتش مركز شمال كردفان فيؤكد أن هناك زيادة ملحوظة بنسبة ٤٠٪ بسبب التوالد والاسترقاق الجديد. ويشرح المدير استنتاجاته فيقول: «لكن إذا أخذ متوسط التقديرات التي قدمها مفتشو المراكز، وقدر الانخفاض بنسبة ١٨٪، فإن هذا يعني أنه إذا كان عدد الرقيق الآن ٢٥,٠٠٠ رأس في كردفان، فإن عدد الرقيق في عام ١٩٠٠ كان ٣٠,٤٨٧ رأساً».

الأسلوب الذي اتبعه مدير كردفان أدخل عملية الحصر والتسجيل والإحصاء في معادلات رياضية مجردة، لا تساعد الرياضيات نفسها في أداء وظيفتها في مجال الحصر والإحصاء، وما تسمح به من هامش متعارف عليه في نسب الحذف والإضافة، الزيادة والنقصان، المواليد والوفيات. لكن اجتهاده ومفتشيه مقدر تماماً في كردفان، التي كانت من أكبر مستودعات الرقيق، ليس في جبال النوبة وحسب، بل وما يفد إليها من دارفور ومن الجنوب عابراً نحو الشمال والأواسط أو مقيماً. وقد تعدى ذلك الجهد الحيز الإداري في الحصر والتسجيل، إلى الدراسة الاجتماعية للرق كظاهرة من مكونات مجتمع كردفان، وفوارق أوضاع الرقيق في المدن عنها في القرى المستقرة، عنها في البادية.

قدم مدير كردفان نماذج تفصيلية للأسلوب الذي اتبعه ومفتشوه في استخلاص النتائج التي توصلوا إليها سواء بدقة الحساب أو بالتقدير والتقريب:

- منطقة الأبيض: عدد السكان ٧٢,٠٠٠ نسمة، عدد الأرقاء ٣٠٠٠ رأس، أي رأس لكل ٢٤ نسمة، وأعداد كبيرة من الرقيق لم تسجل.

- منطقة أم روابة والرهد: عدد السكان ١١٤,٠٠٠ نسمة، عدد الرقيق ٢٥٠٠ رأس - ٣٠٠٠ رأس، أي رأس لكل ٣٨ نسمة.

- منطقة النهود والأضية: عدد السكان ١١٠,٠٠٠ نسمة، عدد الرقيق ٥٠٠٠ رأس، أي رأس لكل ٢٢ نسمة.

- منطقة ابو زبد والمجلد: عدد السكان ٦٦,٠٠٠ نسمة، عدد الرقيق ٣٦٤١ رأساً، أي رأس لكل ٢٠ نسمة.

- منطقة بارا وسودري: عدد السكان ١٧١,٠٠٠ نسمة، عدد الرقيق ٢٢,٤١٦ رأساً، أي رأس لكل ٧ أشخاص.

ويعلق مفتش المركز أن سجلاته مختلفة نسبة لتفاوت عدد الرقيق في عموديات الجوامعة وعموديات دار حامد، إضافة إلى عدد الرقيق في عموديات بارا. وقد اعتمد على تقديرات بالقياس للعموديات سالفة الذكر، وكذلك الحال مع الكباش والكواهلة والهواوير والمجانين والهبنانية... الخ. ويضيف المدير: «ولم أعتبر بين الأرقاء كل من يعتبره العرب من العبيد. ولو فعلت ذلك لارتفع الرقم إلى أكثر من نصف سكان المنطقة. فقد أخبرني السير على التوم شخصياً أنه يعتبر ثلثي الكباش في الأصل من الرقيق».

أسفرت حصيلة أرقام التسجيل والأرقام التقريبية في كل المديرية عن: أن مجموع السكان ٥٣٣,٠٠٠ نسمة. عدد الرقيق ٣٦,٨٠٧ رأساً - أي رأس لكل ١١ شخصاً. ويقول المدير: «عندما تسلمت هذه الأرقام، اعتبرت أرقام كل المناطق صحيحة تقريباً، عدا منطقة بارا وسودري. وكانت حصيلة تلك المناطق ١٤,٣٩١ رأساً من رقيق البيت. ثم نظرت في رقم بارا وسودري البالغ ٢٢,٤١٦ رأساً، ورأيت تخفيضه بحوالي ١٢,٠٠٠ رأس تقريباً. فكانت النتيجة النهائية ٢٥,٠٠٠ رأس، وهو رقم يبدو مرتفعاً بدرجة مذهلة، ويشير بالتقريب إلى أن شخصاً من بين كل واحد وعشرين شخصاً يعيش في وضعية رقيق البيت. لقد بذلت قصارى جهدي في التعامل مع الأرقام التي تحت تصرفي، وربما

كان تقديري مرتفعاً نوعاً ما، رغم أن وجود ٢١ رأس رقيق في قرية سكانها ١٤١ شخصاً لا يبدو مرتفعاً.

يختتم المدير مذكرته بدحض افتراض ولس القاتل بأنه لا يمكن القضاء على وضع الأرقاء الذليل في كردفان، إلا بحدث يقترب من الثورة الاجتماعية، فيقول: «لا اعتقد أن الأمر يحتاج إلى ثورة اجتماعية... إنما تقديري أنهم وبالتدريج سوف يسعون وينالون حريتهم كلما انتشرت وسطهم الحوافز كيما يسعوا، والمعرفة بحقيقة وضعهم، وبالحقوق التي يمتلكون».

مديرية النيل الأبيض التي أغفلها تقرير ولس، كانت تحتل موقعاً هاماً في تجارة الرقيق وامتلاكه، حيث تتقاطع فيها طرق قوافل الرقيق من الجنوب إلى الشمال، ومن الغرب إلى الشرق، وأحياناً من الشرق في الهضبة الإثيوبية وجبال الأنقسنا. وظلت تجارة الرقيق رائجة في القسم الجنوبي للمديرية بوسائل التهريب وإخفاء سلعة الرقيق في مخازن طبيعية سرية كمعارج الوديان والكهوف والغابات. في مارس ١٩٢٩ اكتشفت السلطات في المركز الجنوبي ٥٠٠ رأس رقيق من قبائل البرت من إثيوبيا، فعمدت محاكم وصدرت أحكام بالسجن والغرامة على بضع مئات من تجار الرقيق في أنحاء المديرية المختلفة. وفي مذكرة ١٥ مارس هذه، يشير مدير النيل الأبيض إلى عملية التسجيل فيقول: «ولضمان تسجيل كل الأرقاء المسترقين حديثاً، تقرر تسجيل كل السود المنحدرين من صلب الرقيق... ونتيجة لهذه السياسة تم تسجيل ٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ من السود المنحدرين من صلب الرقيق من العدد الكلي المقدر بين ٢٠,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠» (٣٤).

هل اقتربت إدارة الحكم الثنائي من حصر حجم الرقيق في السودان؟

مازال الرقم الكلي لحجم الرقيق في السودان لغزاً. ورغم كل الإغراءات، فإن حاصل جمع الأرقام الواردة في وثائق الحكم الثنائي لن تحل اللغز ولنو بالتقريب.

الرقم المجهول، ما زال في سجلات حصر وتسجيل الرقيق، مجهولة الموقع حتى تاريخه.

السؤال المشروع: أية عوامل سياسية وتقنية توفرت لبريطانيا في جزر الهند الغربية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، لحصر وتسجيل الأرقاء في سجلات موثوقة، ومرجعية ذات مصداقية لدراسات ومباحث الأمم واليوم، وافتقدتها الإدارة البريطانية في السودان خلال العقود الأولى للقرن العشرين؟ تبسيط مخل وتبرير تخر من فجواته المياه. رد السبب إلى أن تجار الرقيق وملوك الرقيق وقبطانات سفن

شحن الرقيق وسماسرة ومخلصي موانئ شحن وتفريغ الرقيق كانوا هناك متمرنين في مسك الدفاتر لممتلكاتهم ودخلهم ومنصرفاتهم.

ضبط المفاهيم :

رقيق - قن : slave - serf :

لغة وثائق الحكم الثنائي، سلسة ومباشرة ودالة في إيجاز. نموذج لك (simple English)، الذي كان مدرسو اللغة الإنجليزية من الإنجليز في الثمانينات يوصون به تلاميذهم قبيل امتحان شهادة كمبردج. وقد يفضل ويشرح فارق تركيب الجملة (syntax) في اللغة الإنجليزية واللغة العربية، فضلاً عن حصص ال letter writing، والإرشادات من زواجر ومحرمات في كتيبات (common errors)، و (English idioms) ومختصرات (Longmans) للنشر في الأدب الكلاسيكي.... ولعديد من الإداريين كتابات في مجلة (السودان في وثائق ومدونات) S.N.R.، ذات أسلوب جزل رشيق السبك، ثر المفردات، دقيق التعامل مع المصطلحات والمفاهيم، حسب الخلفية الثقافية ومجال التخصص العلمي لكل كاتب.

في بعض الوثائق خلط بين مفهومي رقيق وقن. لو كان الخلط لغوياً أو بحكم العادة في تداول المصطلحات كتابة وشفاهة في التواصل اليومي لما تطلب الأمر وقفة. لكن الخلط جاء متممداً ويقصد، اقترفه الحاكم العام - مفي - في مداولات على ظهر الباخرة النيلية دال، شاركه فيها السكرتير الإداري ومدير النيل الأبيض (٣١). طلب الحاكم العام - يناير ١٩٢٧ - تعديل مصطلح رقيق إلى مصطلح قن للدلالة على أولئك الأرقاء الزعومين (so-called). الذين يعيشون مع ملاكهم عبر فترة من السنوات، وأصبحوا في وضع يستطيعون فيه طلب حماية الحكومة في حالة استخدامهم بطريقة غير مشروعة... وأوصى باستخدام المصطلح وفق هذا التعريف في المراسلات والمذكرات.

هذا التعريف اعتباطي من حيث مفاهيم علم الاجتماع والتاريخ، وأقرب إلى الحشو (tautology) من حيث اللغة والمنطق. ولعله من باب الرجم بالغيب اتهام مستر مفي بجهل الفارق اللغوي بين رقيق وقن كما يشرحه القاموس والفارق العلمي التاريخي كما تعالجه الموسوعة. ربما، والعلم عند علام الغيوب، قصد مستر مفي مواصلة تقاليد الإدارة في نحت وتوليف مصطلحات بديلة لمصطلح رقيق سيء السمعة لدى الرأي العام البريطاني.

الرقيق مملوك للمالك، وممتلكاته الشخصية، إن امتلك أصلاً، تؤول للمالك، وكذلك زوجته وأطفاله، ولا يستحوز مما ينتج ولا ينال مقابلاً لخدماته سوى طعامه أو ما يقيم صلبه - يتصرف فيه المالك ييماً وشراءً ومؤاجرة.

الرقن حر، ليس مملوكاً للمالك، لا يباع ولا يشتري، له حقه وولايته على ممتلكاته الشخصية وزوجه وأطفاله ومسكنه. قد تباع وتشتري الأرض التي يعمل فيها، لكن المالك الجديد يمتلك الأرض ولا يمتلك الرقن. يرتبط الرقن بعقد مكتوب أو غير مكتوب يبقى بمقتضاه في أرض أو خدمة السيد لا يرحها إلا بموافقة. وقد يلزمه السيد بالعمل في الأرض وتسليم نسبة من المحصول، وما فاض له. وقد يخصص له السيد قطعة أرض صغيرة يتصرف في عائدها مقابل العمل لأيام معلومة في أرض السيد. وقد يلزمه السيد بإتاوة سنوية عينية أو نقدية أو الائتين معاً... أنماط متنوعة من علاقات القنانة وفق ظروف كل مجتمع، الجغرافية والمناخية ونوعية المنتجات وحيوانات الرعي، النشاط الاقتصادي ومستوى التبادل السلمي الداخلي والخارجي، الظروف الاجتماعية التاريخية التي نشأت فيها علاقات القنانة، سواء انبثقت عن تحلل وتفسخ علاقات الرق كما في روما، أو عن غزو خارجي كما في سبارتا، قبل روما، حيث غزت قبائل الدوريان من الشمال منطقة سبارتا واقتسمت أراضيها بين الأسر، وحولت السكان الأصليين أصحاب الأرض إلى أرقان، يقدمون لرب الأسرة كمية معينة من الحبوب والفاكهة والنبيد، وما تبقى يتعيشون به. وكان القانون يمنع الملاك وأفراد أسرهم من العمل بالزراعة لأنه عمل حقير أولاً، ولأنهم ثانياً متفرغون للتدريب العسكري والاستنفار والحرب. ومنع القانون بيع الأرض أو المضاربة فيها. فقط تورث في الأسرة... فعلاقات القنانة لم يمارسها المجتمع الإنساني عبر تاريخه كنمط مستقل أو نظام متكامل. لكنها كانت قبل الرق وخلالها وبعده، وكانت في الإقطاع وبقاياه، وتحتل مساحة ما مع شبيهاتها السابقة للرأسمالية في بعض النظم الرأسمالية.

هذا لا ينفي عن مجتمع سودان العشرينات، وقبله وبعده، علاقات القنانة، أو تداخل علاقات القنانة وعلاقات الرق. لكنه يستبعد ويشجب التعريف الانتقائي الذي حبكه الحاكم العام. فالتحول من الرق إلى القنانة، أو تشكل علاقات القنانة مستقلة عن علاقات الرق، تحول اجتماعي، وليس أمراً إدارياً، ليس تدرجاً في هيكل وظيفي، أو تراتبي في مؤسسات دينية أو دنيوية. فقد تضافرت عوامل عدة، مباشرة وغير مباشرة، أقواها فاعلية نشوء سوق العمل بأجر، إلى جانب أثر تجنيد الرقيق في

الجيش وتسريحه، ومنع تجارة الرقيق وتسجيل الأرقاء وضغط الحملة العالمية المناهضة للرق والسياسة الرسمية، خفيضة الصوت والصدى، لإدارة الحكم الثنائي بشأن تحرير الرقيق ومنح ورقة الحرية، فتح باب المحاكم أمام الأرقاء لمقاضاة ملاكهم، إنشاء تجمعات الإقامة الجماعية في الرديف والديوم، الانساع النسبي لعلاقات التبادل سلعة / نقد وتنوع سلع الصادر والوارد.... كلها عوامل فرضت على الملاك التنازل، حفاظاً على الأرقاء كيد عاملة وأداة خدمات، فقتنوا من الغنيمة أن اعترفوا بحق معلوم من محصول الأرض ونسل القطيع لرقيق الأمس وقن اليوم، أو إتاوة يؤديها وهو يعمل حيث شاء، أو أيام عمل معلومة في الأسبوع أو الموسم.... وأن يعقد زواجه ويسمي أطفاله ويملك السقف الذي يقيه الحر والزمهرير والمطر، أو يرافق جارية الأمس ويعايشها ويستولدها ويصطحبها وأطفالها إلى حيث يكسب عيشه ويؤدي إتاوته، وأصبحت ممتلكاته الشخصية وأدوات عمله ومدخراته حقاً خلاصاً له يرثه من بعده أبنائه وأرملته.... وفي حالات نادرة متفرقة أحس الملاك أن تكلفة الرقيق أعلى من عائده.... هذه وأشكال أخرى لتحول الأرقاء إلى أقتان، كانت بمثابة «سندة»* في طريق قطار تصفية علاقات الرق والاسترقاق في السودان. وفي ذات السودان هرب أرقاء من علاقات الرق إلى العمل بأجر. وفي السودان، لاسواء، قنع أرقاء بالخيار العاطل، خيار البقاء مع ملاكهم. وفي سودان اليوم، وعلى مسافة غير بعيدة جنوب الخرطوم، شواهد ميدانية حية، لمجموعات أحرار من أحفاد أرقاء الأمس، لثمانى أسر من أسر الملاك منذ التركية والمهدية، يفلحون أرض أولئك الملاك ويستحوزون على العائد، كل العائد، ويسددون الضرائب، ولانصيب لأحفاد الملاك حتى من زكاة الزرع.

خلال حملة حصر وتسجيل الرقيق في دار فور، ١٩٢٨، كتب مفتش منطقة البقارة أن ٦٠٠٠ من أبناء السراي في قبيلة البقارة، فضلوا البقاء في القبيلة ولم يستجيبوا لأغراء ورقة الحرية. وليس غريباً أن يكون بين هؤلاء فاقد الهمة والطموح الذي استمر الاسترقاق وحكم العادة. وهذه حالات استثناء وشواذ. أما الأغلبية، أو ذوو الرأي الراجح فيها، فلا بد فكروا وقدروا وحسبوا أين مستقبل مصلحتهم، بما في ذلك ممارسة حقهم كأحرار دون ورقة حرية، أو أن يتفادوا سبة أن يساوي مجتمع القبيلة بينهم والأرقاء بجامع نيل ورقة الحرية في كل، أو لاحت لهم فرصة أن ينالوا حقهم في الإرث والمكانة والجاه بالزمن والمصاهرة والممارسة ووضع اليد. وربما كان خلف الموقف دهاء وحكمة شيوخ القبيلة - وهم آباء أبناء السراي - أو غير هذا. وذلك من الدوافع التي يتدعها المجتمع التقليدي

* «سندة»: محطة صغيرة غير رسمية على السكة الحديد.

السوداني، وقاد الذكاء الفطري، حاضر البديهة، غريق البطن، واسع الحيلة في مواجهة المأزق... من شعاره دخول المأزق: ماء عارف: خليل: كوستو بار الوجدان السوداني.

عودة لضبط المفاهيم: يصف مفتش منطقة البقارة لمدير دار نور - ٤ مارس ١٩٢٩ - أن قبائل البقارة ذات القطيع الكبير من الأبقار والماشية، ترحل وتصحب قطيعها نحو المرعى الأوفر ماءً وكلاً، وتترك أرقاءها في أرض الزراعة. فأصبح هذا الرقيق مستقراً، يتصرف باستقلال تام عندما ترحل القبيلة، يمتلك القطعة التي يسكنها وله الولاية على زوجته واطفاله، ويعمل خمسة أيام في أرضه ويومين في أرض المالك.

هذه حالة تداخل بين علاقات الرق وعلاقات القنانة، ومستقبلها تفسخ علاقات الرق واستقرار علاقات القنانة وربما المحاصة والانعتاق... ويحث مدير النيل الأبيض الذي شارك في مداولات الباخرة دال، برسالة للسكربتير الإداري، بعد شهرين - مارس ١٩٢٩ - بقول فيها أن وضع القن في الزراعة أسوأ منه في الرعي. لأن المالك في الزراعة فقير ويطمع في نصيب أكبر من المحصول، ويترك للقن مايقيم أوده بالكاد. أما مالك القطيع في الرعي، فغالباً مايكون ميسور حال، ويسمح للرقيق أن يتعيش من لبن وسمن ولحم القطيع (٣٤).

حاول المدير الاستجابة لرغبة رئيسه الحاكم العام في استخدام مصطلح قن. لكن الطبع غلب التطبع فأقلت مصطلح الرقيق والمالك... وهناك أمثلة تدعم المثال الذي ساقه عن علاقة الرقيق والأقنان في الرعي، في مناطق كردفان ودار فور، حيث يحفز مالك القطيع الرعاة بأن يملكوا عدداً معيناً من نسل القطيع بحسب جنس النسل، ذكر أو أنثى، وحسب نوعية القطيع، أبقار، ضأن، ماعز، إبل...

عصبة الأمم والصحافة العالمية :

بعد الحرب العالمية الأولى تعرضت إدارة الحكم الثنائي لضغط متزايد من مصدرين - الأول كان حاضراً ومؤثراً قبل الحرب وبعدها، وهو جمعيات مناهضة الرق في بريطانيا. وتجسد الثاني في عصبة الأمم التي تكونت بعد الحرب وتشيع المناخ الدولي بشعارات السلام والحرية. ويبدو أن الإدارة لم تكن مهيةة لاستقبال موجات الضغط، فأخذت على حين غرة. وكانت سياستها تجاه الرق قد استقرت منذ عقدها الأول على التصفية المتأنية والموت البطيء الطبيعي. فصعقتها حتى النخاع شحنات تيار الضغط العالي المتولد من مراكز الحملة العالمية.

أجازت عصبة الأمم في ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ القرار التالي :

وقررت الجمعية العمومية وضع قضية الرق في جدول أعمال الجمعية العمومية الرابعة. وتطلب من المجلس أن يقدم للجمعية العمومية الرابعة تقريراً بالمعلومات التي يتلقاها.

وطلب السكرتير العام من الحكومات العضو في عصبة الأمم أن تزود المجلس بأية معلومات ترى أنها مناسبة.

ضمت برقراطية الإدارة هذه الرسالة الواردة من لندن، إلى الملف 3 - 1 - 60 - C. S. - ولايحيوي الملف أو الملفات التي تليه رداً أو تعليقاً أو إشارة.

في ٦ يوليو ١٩٢٥ بعث مكتب حكومة السودان من لندن، رسالة فحواها أن مراسل المجلة الأمريكية كرستيان ساينس مونيتور يود كتابة مقال عن الرق في السودان، وتقدم بالأسئلة التالية:

- ما هو وضع الأرقاء بعد تحريرهم عقب إعادة الفتح؟

- ماهي الخطوات التي اتخذت لتنفيذ القانون بالنسبة للرقائق المحرر ولمنع انتهاكاته للرق مرة أخرى؟

- ماهي العقوبة على امتلاك الرقيق؟

- ما هو النظام المتبع لمنع تجارة الرقيق أو امتلاك الرقيق؟

- هل لدى حكومة السودان الاستعداد لاستقبال لجنة تقصي الحقائق التي طلب الرائد دقل إرسالها للسودان؟

تولى مكتب لندن الرد على الأسئلة كما تقول مذكرة قصيرة في الملف 3 - 1 - 60 - C. S. - دون أن ترفق نص الرد.

بعد أسبوعين - ٢٤ يوليو ١٩٢٥ - وصلت برقية من ماكمايكل في لندن إلى مستر ليل، تقول

أن عصبة الأمم أرسلت للحاكم العام، الموجود في لندن، مذكرة دقل وطلبت منه ملاحظاته. فأرسل

الحاكم العام رده إلى عصبة الأمم حاوياً معالجة شاملة للموضوع، وأرفق معه مذكرة ٦ مايو ١٩٢٥،

ووجد تأكيداً أن المسألة سوف تجدد منه كل الاهتمام عندما يعود للسودان، حيث يتخذ كل الخطوات

الممكنة سياسياً ليُقضي على كل أشكال الرق قضاءً مبرماً في السودان. C. S. 60 - A - 1.

القضاء على الرق بكافة أشكاله قضاءً مبرماً، كان صيغة الخطاب الموجه للرأي العام العالمي،

وتبقى صيغة الموت البطيء الطبيعي مرشداً وهادياً في الداخل. ويبدو أن الرأي العام العالمي قد ازدرد الطعم، إن كانت صحيفة يوركشاير بوست ناطقة بأحد ألسنته (٣٨).

مذكرة زعماء الطائفية :

لم تضر مؤسسة ملاك الرقيق موقفها ورد فعلها طويلاً، وإن عبرت عنه بدرجات متفاوتة. كظمت فئة منهم الغيظ ودارت حول المعضلة بالاحتفال: إعلان التسري بالإماء والجواري لإبقائهن وأطفالهن في الرق؛ اتهام الرقيق الآبق بالسرقة؛ التهديد بانتزاع الأطفال من الأيوين ومن الأم خاصة؛ الاستعانة بممالة قضاة الشرع لمؤسسة الرق وبعضهم ملاك رقيق قبل أن تنكمش مساحة ما تفصل فيه المحاكم الشرعية في قضايا الاسترقاق.

جاهرت فئة منهم بموقف الاعتراض والاحتجاج والتهديد «بإتخاذ خطوات إيجابية». بعث أعيان مدينة أبو حمد برقية لمدير المديرية في ٧ أغسطس ١٩٢٤ تقول «ترك عبيدنا السواقي وذهبوا للمركز. الرجاء تسليمهم أو إلغاء الضرائب لأن زراعتنا توقفت»: وهددوا بالهجوم على المركز. استجابت الحكومة وعطلت إصدار ورقة الحرية لمدة ثلاثة أشهر.

استمعت شريحة، أو جماعة منهم، بموقعها ووزنها الاجتماعي والروحي، ووعيتها بفنون السياسة والمناورة، وبلورت منبراً سياسياً، قانونياً، لاتتخرج ولاتهاب بقية فئات الملاك الالتفاف حوله، والدفاع عن مصالحها بمشروعية تكفيها شر المواجهة وطائلة القانون.

رفع السادة على الميرغني، والشريف يوسف الهندي، وعبد الرحمن المهدي، مذكرة في ٦ مارس ١٩٢٥ إلى مدير المخابرات:

«نري من واجبنا أن نشير إليكم برأينا في موضوع الرق في السودان، بأمل أن توليه الحكومة عنايتها» (١٨).

علق مدير المخابرات وهو يرفع المذكرة للسكرتيرين القضائي والإداري: «المذكرة صيغت بعناية، وكانت حسبما أعلم، محل مناقشات مستفيضة بينهم... وما يستلفت النظر حقاً، أن يكون هناك أي موضوع يتفق حوله الأعيان الثلاثة. وهذا في حد ذاته يدفعني للاعتقاد أن المذكرة تستحق عناية فائقة» (١٩).

- أكد أصحاب المذكرة أنهم لا ينتقدون أمراً توحد كل العالم المتمدن لإلغائه، وهو واحد من أهم الأمور التي يعنى بها القانون الدولي.

- لكن الرق في السودان اليوم لا يمت بصلة لما هو متعارف عليه في العالم.

- الأرقاء شركاء للملاك الأرض، لهم امتيازات وحقوق تجعلهم طبقة قائمة بذاتها.

- أهل السودان يعاملونهم كما لو كانوا من أفراد العائلة بسبب احتياجهم المتعظيم لهم.

- العمل أهم قضية في السودان اليوم، إذ تحتاج الحكومة والشركات والأفراد لكل يد عاملة تسهم في نجاح المشاريع.

- الأرقاء الذين أعتقوا لا يصلحون لأي عمل، ويعتبرون ورقة الحرية جوازاً للتحلل من أي مسؤولية، وخلدوا للخمول والخمر والدعارة.

هكذا انساب الحجاج متالية هادئة وقورة رصينة، حتى تصاعدت نحو ذروتها - Crescendo - :-
«بما أن هؤلاء الأرقاء ليسوا عبيداً بالمعنى الذي يفهمه القانون الدولي، فلم تعد هناك حوجة لإعطائهم ورقة الحرية إلا إذا كانت هناك حوجة لإعطائها للملاك الأرض الذين يعملون لهم. وإنه لمن مصلحة كل الأطراف المعنية، الحكومة وملاك الأرض والأرقاء، أن يبقى الأرقاء للعمل في الزراعة. أما إذا استمرت سياسة تشجيع الأرقاء على ترك العمل في الزراعة، والتسول في المدن، فلن ينتج عن ذلك سوى الشر.

«نتمنى أن تأخذ الحكومة هذا الأمر بعين الاعتبار، وأن تصدر أوامرها لكل موظفيها في مواقع السلطة، بأن لا يصدروا أي أوراق حرية، إلا إذا برهن الأرقاء سوء المعاملة».

في ذروتها جنحت المذكرة نحو التهافت. فالأرقاء ليسوا عبيداً، ولا حوجة لهم في ورقة الحرية، إلا إذا كانت للملاك حوجة فيها!

ماهي هوية الأرقاء إذن؟ شركاء للملاك ولهم امتيازات وحقوق؟ لكن سوء المعاملة بين الشركاء لا يستدعي إصدار ورقة حرية، بل تعديل الشراكة أو فسخها! وإذا كانت مصلحة الحكومة والشركات والأفراد تقتضي أن يبقى الرقيق للعمل في الزراعة، فذات المصلحة تستلزم تعديل أو تصفية علاقات الرق وتحويلها إلى قنانة أو عمل بأجر. وبأي منطق، ووفق أي معيار تقر المذكرة ملكية الملاك على الأرض، وتتغاضى عن أن للرقيق ملاًكاً!

نفوح من المذكرة تلك النكهة السودانية الخالصة، في الفقرة:

«ان الرق في السودان اليوم لا يمت بصلة لما هو متعارف عليه بشكل عام... ولا يمكن تصنيفهم كأرقاء بالمعنى العام المتعارف... نعم! حتى الرق في السودان ليس رقاً! لو قيل أن للرق أو أي ظاهرة إنسانية واجتماعية سودانية ماتتفرد به من خصوصية، عن ذات الظاهرة لدى شعب آخر بتفرداها وخصوصيتها، لكان أقرب إلى العقل والعدل والحق. لكن العنجهية توهم أهل السودان من السلالات العربية الإسلامية، وكأنهم الشعب المختار حتى بين خير أمة أخرجت للناس. ولو سفلوا يوم الحشر عن كبائرهم ومعاصيهم وخطاياهم وذنوبهم، لبادروا بالقول: الحقيقة يعني.... ولكنها كبائر ومعاصي سودانية لانمت بصلة لما هو متعارف عليه، ولا يمكن تصنيفها كخطايا وذنوب بالمعنى العام المتعارف في الكتاب والسنة ورتكبه بقية المسلمين!

نري، أمن باب الحصافة، أم «الفلاحة»، جمّد السادة «العلمانيون» «قوانين سبتمبر»، وأسقطوا عن مذكرتهم أية إشارة إلى مايبيحه لهم الشرع في امتلاك الرقيق، ومايلزمهم به ويحثهم عليه ذات الشرع في عتقهم! وكانت مسألة المواءمة بين القانون المدني وأحكام الشرع حول الرق والاسترقاق معضلة أرهقت الجهاز القضائي بشقيه في إدارة الحكم الثنائي! لكن باب التقية واسع، أوسع من باب الاجتهاد!

عاودت الإدارة البريطانية آفة التردد والتهيب على إثر استلام المذكرة. كتب السكرتير الإداري للسكرتير القضائي في ١١ أبريل ١٩٢٥: «في رأيي أن المذكرة تشير إلى أننا يجب أن نواصل السير بحذر بالغ في معالجة موضوع الرقيق... وعليه أرى أنه سابق لأوانه إصدار إعلان مفاده أن كل شخص حر... وسوف يثير مثل هذا الإعلان سخطاً وضجراً. وحسب علمي، فإن مدير مديرية جبال النوبة يتوجس من تأثير مثل هذا الإعلان على العرب في مديريته» (١٩). وأوصى بتعديل المذكرة البرنامجية التي انتوت الحكومة إصدارها، وحذف بعض فقراتها، وأن تصدر سرية وباللغة الإنجليزية.

سرعة تراجع السكرتير الإداري، تلقي ظلالاً من شك ومظنة اتفاق مسبق، أو على الأقل توارد رغبات: رغبة السادة الثلاثة في حماية مصلحة ملاك الرقيق - اقرأ مصلحة البلد وأهل البلد واقتصاد البلد - والبحث عن حل لمشكلة نزوح الأرقاء من الأرض. وكانت يوميات مديرية الخرطوم تتابع نزوح الأرقاء نحو المنشآت والعمل في مشاريع مضخات الري في منطقة الجيلي وغيرها حيث العمل

بأجر - ورغبة قمة الإدارة، الحاكم العام والسكرتير الإداري، البحث عن ذريعة تعطل أو تؤجل نشر مذكرة برنامجه علنية باللغتين الإنجليزية والعربية، دارت حولها مداولات منذ عام ١٩١٩، تعلن أن كل مولود في أو بعد عام ١٨٩٨ حر، وأن لكل الأرقاء الحق في الحصول على ورقة الحرية. وبما أن مدير المخابرات كان على علم بمناقشات السادة وفكرة المذكرة، لما تأخرت الإدارة عن إثنائهم عنها، رجاءً أو أمراً، لو رأت فيها حرجاً لها أو مصدر لإزعاج لأمنها. وهل كان السادة ليصوغونها ويرفعونها لو لم يضمنوا حسن استقبالها!

أم لعل أجواء ثورة ١٩٢٤ حقنت جرعة من شجاعة في مجتمع أهل السودان وأعيانه؟ احتمال أو هي من خيط المنكوبت. فقد أطبق ظلام داس على حياة البلاد السياسية والاجتماعية والثقافية بعد الهزيمة الدامية.

أم قاربت بين الإدارة والأعيان مصلحة مشتركة بعد سفر الولاء: أن يبقى الأرقاء في الأرض، وتسدد الضرائب، ويسود الانضباط والنظام والعمل!

أم لعلها كانت رجع الصدى للإشاعات الخبيثة - على حد تعبير تقارير المخابرات آنذاك - التي أطلقها العرب بعد ثورة ١٩٢٤، أن وحدات الرقيق العسكرية سوف تصفى وتباع في المزاد العلني، وأن الحكومة أوقفت إصدار أوراق الحرية، وأن سياسة تحرير الرقيق قد فشلت...!

تصفية الرق وآليات القانون :

واجهت إدارة الحكم الثنائي مأزقاً حرجاً في تطويع آليات القانون المدني وأحكام الشرع لتنفيذ سياستها العامة في التصفية المتأنية لعلاقات الرق والاسترقاق وموتها موتاً طبيعياً.

ومن غير السكرتير القضائي وقاضي القضاة أعمق إحساساً بالمأزق، وأصدق تعبيراً عن لسعة الجمرة!

بعث قاضي القضاة في ١٤ فبراير ١٩٢٥، رسالة للسكرتير القضائي: «أرى في هذه البلاد التي قد استحكمت فيها عادة الاسترقاق واستخدام الرقيق، أن الأنفع المفيد في الأمر لتحقيق رغبة الحكومة في إلغاء الرق فيها أن يسار إلى ذلك بالهويناء... وهكذا جربنا في العهد الماضي فأصدرنا المنشور الشرعي نمرة ٧ غير معترف بالرق في الإرث فصار يورث الزوجة والزوج والقريب ولو ادعي أنهم أرقاء مع أن الرق الشرعي مانع من الإرث فلا يرث الرقيق ولا يورث» (١٧).

اما السكرتير القضائي فقد كونه الجمرة في اللحم الحي، حتى صرخ واستصرخ معه السكرتير الإداري في رسائل متبادلة بينهما - حول رسالة قاضي القضاة والعلاقة بين المحاكم المدنية والشرعية- في ٣٠ مارس و ٤ أبريل ١٩٢٥ : «الصعوبة التي تواجهني في هذا الأمر هي أنني لا أرى كيف ينتهي الرق بمرور الزمن وحده، إذا لم تتخذ خطوات أكثر فاعلية» (٢٠).

مع المأزق من بداية حلقاته، أصدر قاضي القضاة في سبتمبر ١٩٥٢، المنشور القضائي رقم ٢، يوجه المحاكم الشرعية بتجويد أدائها بالدقة في سماع القضايا، وإصدار الأحكام بعد التحريات اللازمة في نزاع المالك وأمهته حول علاقة الزواج والولد. وألزمها أن تسترشد بالموجهات التالية: أولاً: «على كل رجل يدعي أن أمته زوجة له، أن يبرز الدليل الذي يثبت أنها معتقة وأن الزواج تم بعقد شرعي. وعليه أن يثبت مقدار مقدم الصداق ومتأخره. وأن يقدم الوثائق التي تدعم دعواه. وفي حالة اقتناع المحكمة بصديق دعواه، تصدر حكمها بصحة زواجه، وتصدر أمرها بحقه في معاشتها، شريطة أن يحسن معاملتها. وتقدر المحكمة مقدار تكاليف المعيشة والكسوة وفق أحكام الشريعة». وفي البند ثانياً توجيه في حالة ما إذا ما ادعى رجل طفلاً من أمته وطلب حضنته لأن الأمة خرجت عن طاعته، فيبعد التحري الدقيق الشامل، لإثبات صحة الدعوى، وإصرار الأمة على الخروج عن طاعته، تصدر المحكمة أمرها بأخذ الطفل من والدته وتسليمه لوالده (٣). في التوجيه الأول حماية للإماء من الزيجات الشكلية والتسري التقليدي من جانب الملاك لإبقائهن في الاسترقاق. وفي التوجيه الثاني يبقى مصير الأمة بلا حسم، أحره هي بعد انتزاع طفلها، أم تنحدر للرق؟

مصير الأمة سوف يتضح في وقت لاحق، وبطريقة الظاهر والباطن في النص. لكن المنشور بظاهره وباطنه كان تمهيداً لتحول جذري في علاقة المحاكم المدنية والمحاكم الشرعية في قضايا الرق. أصدر السكرتير القضائي مذكرة سرية في عام ١٩٠٥ : «صدرت الأوامر للمحاكم الشرعية أن لا تنضم الرقيق في تقدير حصر أو تقسيم تركة شخص متوفى» (٦). كما أمرت المذكرة أنه في حالة نشوء نزاع بين الوراث حول أبولولة الرقيق، لا يعرض النزاع على القضاة الشرعيين بأي حال، بل يحسمه المفتش أو الملاك. وكان تقويم تقارير المخابرات لهذه المذكرة: «منعت الحكومة وبصورة قاطعة في مذكرة سرية رسمية ضم الرقيق إلى تركة الشخص المتوفى. وتبعاً لهذا لم يعد التصرف في الرقيق من اختصاص المحاكم الشرعية». اشتطت المخابرات بعض الشيء، لأن المحاكم الشرعية احتفظت، أو سمحت لها الحكومة أن تحتفظ بهامش الاختصاص والنظر في العديد من مسائل الأحوال الشخصية للأرقاء، وإن سلبت اختصاص النظر والفصل في الاسترقاق والحرية. وبلغت النظر أن منشورات ومذكرات قاضي

القضاة - على تعدد من احتلوا المنصب - لم تشر ولا مرة للمعتقد الديني للأرقاء، إن كانوا مسلمين أم غير مسلمين، أو أن أحد الملاك أعتق أحد أرقائه لأنه اعتنق الإسلام.

بصدور تلك المذكرة اتخذت المنشورات القضائية الشرعية الصادرة عن قاضي القضاة أو محكمة عموم السودان العليا، طابع الموازنة أو الغطاء الشرعي لسياسات وقوانين وقرارات الإدارة حول الرق. في ١٩ مارس ١٩٠٨، صدر منشور قضائي مسهب يعالج قضايا عدة، من بينها : «تركات من كانوا مسترقين قبل حلول الحكومة الحاضرة»، مواصلة وتكملة واستيفاء للأمر الصادر في (٦) عن الرقيق في تركة المالك المتوفى. فإذا ما توفي رقيق عن تركة، وهي حالة نادرة، وطلب مالكه حقه في التركة، تنشأ ثلاثة احتمالات وثلاثة خيارات: الأول، أن ينظر مدير المديرية في الأمر ويقرر هل ينال المالك التركة أم لا. ولا يصدر بقرار المدير إعلان شرعي سلباً أم إيجاباً. الثاني: إذا قرر المدير منع التركة عن المالك، تصير بمثابة التركات التي لم يظهر لها وارث. الثالث، إذا ترك الرقيق المتوفى ورثاً، تتولى المحكمة الشرعية توزيع الأنصبة الشرعية على الورث، وما تبقى يحال أمره للمدير للنظر في دعوى المالك. وفي ذات المنحى صدرت موجّهات في عام ١٩٠٧ تحدد اختصاص المحاكم الشرعية الخاضعة لاختصاص المحاكم المدنية أو المفتش أو المدير، في حالات دعاوى انتزاع الجنود للإماء والجواري من بيوت الملاك أو أشخاص آخرين: «كل الدعاوى التي تزعم أن جندياً انتزع فتاة من أي شخص، أو أن جندياً نظلم من أن أخته أو قريته جارية لشخص ما، يجب أن يرسلها ضابط وحدته إلى المدير. وعلى المدير أو من عينه سماع الدعوى شخصياً، ولا تعرض الدعوى على القاضي الشرعي. لكن في حالة نشوء نزاع حول شرعية أو عدم شرعية الزواج خلال سماع الدعوى، يعرض النزاع على القاضي الشرعي ويصبح قرار القاضي حول النزاع نهائياً مع حق الاستئناف لقاضي القضاة» (٧). وتبعتها موجّهات أخرى في مذكرة حول ضوابط رقيق البيت في مايو ١٩١٩ - البند ١١ - حول حق حضانة الأطفال للوالدين أو الأوصياء المعتمدين : «وفي حالة غياب هؤلاء الأوصياء يجب أن لا ينزعوا من وصاية من يرعاهم - كأمر واقع - إلا لذات الأسباب التي تحرم الأوصياء لمؤهلات الوصي». والبند ١٢ حول النساء حيث : «تنشأ مسائل صعبة أحياناً بسبب القانون الإسلامي. على أن المحاكم تحذو حذو الممارسة المصرية، وتطبق القانون الخاص بالزواج والوصاية انطلاقاً من أن الاسترقاق لا وجود له، وإذا دعت الضرورة تتقدم للسلطات الإدارية لإصدار ورقة الحرية، كيما يكتسب قرارها صفتها الصحيحة من الناحية الإجرائية.. ويبدو أن في أنحاء البلد ممارسات بمقد زيجات مع الإماء كمير لاسترقاقهن، وتجب مراقبة هذه الممارسات بدقة. لكن الفصل في شرعية أو عدم شرعية الزيجة

المعينة، يظل في يد المحكمة الشرعية. وتجدر الإشارة إلى أن الأمة إذا أصبحت زوجة فهي حرة بالقانون الإسلامي، (١٤).

حلقات المأزق تستحكم ولا تنكسر. فالمحاكم الشرعية مدعوة أن تطبق القانون الخاص بالزواج والوصاية انطلاقاً من أن الرق لا وجود له. وعندما يظل الرق برأسه ويصبح بأعلى صوته أنه موجود، تتقدم المحكمة للسلطات الإدارية لإصدار ورقة الحرية كيما يكتسب قرارها صفته الصحيحة، وتلقم الرق والواقع والتاريخ حجراً.

حيلة قانونية مفحمة، ومهارة إدارية بارعة. لكنها لا ترقى لكفاءة قاضي القضاة، فهو يحسم مصير الأمة بما يتضمنه باطن النص لا ما يفصح عنه ظاهره، فيقول في رسالته السالفة للسكرتير القضائي: «الأمة حاملة ورقة الحرية لا تجعل المحاكم الشرعية لسيدها سبيلاً عليها، وحتى بدون ورقة الحرية حسب المنشور رقم ٢٠٠. ويواصل دعم وجهة نظره حول الخطوات الوثيدة لإنشاء السكرتير القضائي عن إصدار إعلان أن كل شخص ولد منذ سبتمبر ١٨٩٨ حر، فيقول: «نحن نستطيع أن نبني كثيراً من أعمالنا على اعتبار الإنسان حراً في أعماله وتصرفاته». كأنما المسألة قيد البحث من مسائل علم الكلام ومساجلات المعتزلة والأشاعرة، أو تعاليم المسيحية وهي تؤاسي أرقاء الإمبراطورية الرومانية، أنهم أحرار أمام الله ومتساوون مع السادة.

سرد قاضي القضاة عدة أمثلة ونماذج ملموسة من حيثيات القضايا التي عرضت على المحاكم، وكان حكم الحرية فيها ضاراً. مثال مالك يدعي أبوته على أبناء جاريته. قد تعترف الجارية بسيدها وتنكر أنهم أبناءه. في حالة حكم الشرع، تأخذ المحكمة بإعلان الأب، فيصبح الأولاد أحراراً، ويصبح لهم نسب وأب وحق في الميراث. وتصبح الجارية بعد وفاة زوجها حرة لا تملك لأحد غيره. أما في القانون المدني، فلا يقبل إعلان الأب إلا بعد إبراز الدليل والوثائق بالعتق والزواج وأنه استولدها على فراش الزوجية. وقد لا يملك الرجل الدليل والوثائق فيلجأ للكذب. فإن أخذت المحكمة بكذبه شجعت الناس على الكذب. وإن رفضت ضاع الأولاد وأصبحوا أبناء سفاح بلا نسب. وهذا فساد للمجتمع. ومثال آخر، جارية زوجها مالكةا وبرضاها لرجل آخر دخل بها واستولدها. ثم غضبت من زوجها هذا، وحصلت على ورقة حرية، فيصبح زوجها لاغياً، رغم صحة الزواج شرعاً. ثم تزوجت برجل ثان. وهذا الزواج الثاني لا يقره الشرع ولا يقبله المجتمع: «ومن الأدهى أن يفهم الناس أن الحكومة أو القضاء الشرعي يساعد على تمكين رجل ليس بزوج شرعي من المرأة ويمنع الزوج الشرعي». ويختم

قاضي القضاة رسالته: «ولهذا أفضل نغادياً عن هذه النتائج الخطرة أن نسير في محور الرق وآثاره عملياً بالقدر الممكن الذي تسمح به الظروف والأحوال». وكان قد أبدى ما يشبه التحذير في الفقرة الثانية من رسالته: «أنا أعرف من الناس من يألم لبعض التصرف الحكومي فيما بينه وبين رقيقه. فإصدار المنشور هذا الآن يزيد هذه الآلام وبضاعفها ويجعلها أكثر شيوعاً».

علق السكرتير القضائي على ما تقدم، في رسائله المتبادلة مع السكرتير الإداري: «لو أن عرب السودان اتبعوا الموجهات الأخلاقية والشرعية التي أتى بها رسولهم، لأمكن أن يقال الكثير في دعم وجهة نظر قاضي القضاة، لكنهم وبكل أسى لا يفعلون». ولم يسأل نفسه إن كان يتبع وطاقم الإدارة تعاليم المسيح في استعمار شعب بملاكه وأرقائه وأحراره.. وبعد أن أثار ملاحظات انتقادية لحجج قاضي القضاة توصل إلى استنتاج أن أغلب المنازعات حول حضانة الأطفال في هذا البلد، لا تنشأ من التنافس في الرحمة والرأفة، إنما من التنافس على من الذي يستحوذ على عمل الذكور أو مهر الإناث. واختتم مذكرته بموقف أكثر جرأة من موقف الإدارة: «انني أميل إلى أن نفتحم المجازفة حول العلاقات العائلية، كما اقتحمنا سابقاً علاقات الإرث، وأن نعلن على الملأ، أنه على المحاكم المدنية والشرعية عند النظر في القضايا أن تنطلق من أن كل شخص حر، وأنه كان دائماً حراً، أو على الأقل منذ سبتمبر ١٨٩٨... لا أستبعد أن تنشأ حالة من السخط والضجر - أعتقد أنها ستشأ - لكنني أرى أن نواجهها (٢٠)».

تمخضت المذكرات والرسائل المتبادلة في الفترة ١٩١٩ - ١٩٢٥، عن المنشور الشرعي نمرة ٢٨، الصادر عن قاضي القضاة في ١٦ فبراير ١٩٢٧، عالجت ثلاثة بنود منه - ٩ و ١٠ و ١١، معضلات الرق، في صياغة توفيق بين المنطلقات المدنية والشرعية. «قد وضعت القواعد الآتية للعمل بها في المحاكم الشرعية وتكون ناسخة لما خالفها من الأحكام المعمول بها الآن:

- أوراق الحرية للأرقاء لا تؤثر على زواج سابق. والمرأة التي تنال ورقة الحرية تعطى سائر أحكام الحرائر.

- لا تعقد المحاكم أو المأذون عقد زواج امرأة على مالکها إلا بحضورها شخصياً وبرضاها أو عن طريق وكيلها.

- لا تسمع دعوى مالك بزواجه من أمة إلا بوثيقة رسمية وإشهار شرعي (٢٩).

انصرفت سنوات عشر أخرى - ١٩٢٧ - ١٩٣٦ - والإدارة تواصل تطوير آليات القانون المدني وأحكام الشرع، كآلة رافعة وقوة دافعة لثوابت سياستها نحو الموت البطيء للرق بفعل الزمن. ورغم ما حققت من نجاح في التوفيق والمواءمة، ظل المأزق فاعراً فاه، تعبر عنه الأصوات المنبعثة من بعض الناقدين في الإدارة مثل السكرتير القضائي ومدير النيل الأزرق ومدير المحابرات، وإصرارهم على نشر مذكرة علنية باللغتين الإنجليزية والعربية تعلن سياسة الحكومة بصراحة ووضوح، أن كل من ولد منذ سبتمبر ١٨٩٨ حر.

في هذا المسار نشأت فكرة إصدار منشور شرعي أشمل، يتضمن مواد كل المنشورات الشرعية السابقة التي تعالج وضع الأشخاص الذين كانوا مسترقين (٤١)، فبعث السكرتير القضائي إلى السكرتير الإداري، للتعليق، في ٢٧ فبراير ١٩٣٦، مسودة المنشور ومذكرته التفسيرية من قاضي القضاة، وضمن رسائله المكونة من سبع فقرات، بضع ملاحظات، عبّر في ٢ و ٣ و ٤ منها عن ممارسات التحايل الإداري الإجرائي لتطويق ونقض بعض أحكام المحاكم الشرعية: «التي تواصل تطبيق مواد القانون الشرعي القابلة للتطبيق على الرقيق في بعض القضايا».. «وقد تبلورت المسألة في قضية امرأة طلبها زوجها لبيت الطاعة، فاعترفت أنها جارية شخص آخر. وقد أخبرني قاضي القضاة أن اعترافاً كهذا يعتبر نهائياً- فتجاوزت المعضلة بأن طلبت من مفتش المركز إصدار قرار أنها ليست جارية». وفي ٥ و ٦ و ٧، يبيد من جديد تمسكه بفكرة إعلان أن أي مولود منذ عام ١٨٩٨ حر، وعدم اقتناعه بالأسباب التي حلت بالحكومة للتراجع عن الفكرة. وأضاف: «أخبرت قاضي القضاة أن الحكومة لن تسمح أن يكون أي شخص ولد منذ عام ١٨٩٨ رقيقاً.. المنشور يتجنب هذه المسألة لكن الفقرة ٧ تمثل ضمناً مناسباً.. والفقرة تنص على اعتبار كل الأشخاص أحرار في عدد كبير من القضايا، وتنص المادة ٩: إذا اتخذت مسألة الرق طابعاً حاسماً تحال القضية إلى قاضي القضاة». ولخص حصيلة التطوير والتوفيق: «يشير قاضي القضاة أن هذا المنشور خطوة كبيرة للأمام عن الوضع الحالي. ومن جانبي أعتقد أنه أقصى ما يمكن أن نصل إليه، إلا إذا كنا مستعدين لإصدار إعلان يقيد المحاكم الشرعية في روح الفقرة الخامسة في هذه الرسالة».

في ٢٥ أبريل ١٩٣٦، صدر عن محكمة السودان العليا بموافقة السكرتير القضائي، المنشور الشرعي رقم ٤٦ بتوقيع قاضي القضاة، يحوي أحد عشر بنداً تلخص المنشورات السابقة مع بعض الجديد في وضوح الصياغة أو المعنى، مثل المادة ٣ حيث توسع شرط الوثيقة الرسمية والإشهار

الشرعي وحضور الأمة شخصياً وموافقتها لإثبات الزواج ليس فقط من مآلها، بل ومن أبنائه أو أحفاده أو أشخاص كانوا من أرقائه أو أقربائه. والمادة ٨، مساواة الأمة والحرية في كل مسائل الأحوال الشخصية، والمادة ٩، في أي نزاع أو تقاضي خارج ما حوته المادة ٨، وكان أحد المتقاضين من الأرقاء، تحيل المحكمة الشرعية الأمر لقاضي القضاة قبل أن تصدر حكمها (٤٢). وانتقل مضمون المنشور إلى مذكرة السكرتير الإداري الصادرة في ٨ مايو ١٩٣٦، التي استعرض فيها سياسة الحكومة حول الرق، ومحصلة الممارسة والتطبيق (٤٣).

دون افتئات على جهد غير معلوم غابت شواهد لسبب أو لآخر، وبعداً عن الرجم في فتايات ومعتقدات الناس، ما الذي ألجم القضاة والفقهاء عن الاجتهاد؟ فالإسلام شرع أول ما شرع للعنق، فتح منافذ يتسرب منها الإنسان من نير الاسترقاق، وجعل العنق كفارة لذنوب يجترمها الناس في حياتهم اليومية، وكأنها وسيلة للتطهر من دنس الاسترقاق بقطبيه: المالك والمملوك. وطابق بين اعتناق الرقيق الإسلام واستعادة حرته. وفرض في الزكاة وبيت المال ما يرصد لفدية الأرقاء! صحيح أن الإسلام لم يقتلع مؤسسة الرق وعلاقاتها من جذورها في ذلك الوضع الاجتماعي والتاريخي، لكنه أحاطها بضوابط وقواعد معاملات. وهذا ما اتخذ الملاك غطاءً أيديولوجياً، يأخذ بنصف الآية دفاعاً عن مصالحه، ويسقط من هذا النصف ما يفرض عليه الكفارة: فك رقبة.

ما الذي حال دونهم والمبادرة، وقد أدرك قاضي القضاة في رسالته إلى كرومر أن علاقات الرق إلى زوال، عندما طلب مهلة سبع سنوات يهيء السودانيون خلالها أنفسهم بالتدريج.. ونصح قاضي قضاة آخر، بأن الأنفع المفيد أن يسار إلى ذلك بالهويناء... ومحو الرق وآثاره عملياً بالقدر الممكن الذي تسمح به الظروف والأحوال. وأكد زعماء الطوائف الدينية أنهم لا يتفقدون أمراً توحد كل العالم المتمدن لإلغائه!

المؤسسة وعلاقاتها آيلة للتفسيخ والتحلل والانقراض، فهل كان من العقل أو المنطق أو مقتضى الحال والمصلحة العامة تجميد الفقه ولي ساعده للمواءمة، للاحتفاظ بالمؤسسة والتعلق ببقاياها أو مرمياتها لتطبيق النص؟

كان أمامهم أكثر من خيار: ما يرضي الله ويرضي ضمير القاضي ويرضي الحاكم، وما يرضي الله ويرضي ضمير القاضي ووجهة التاريخ ومصلحة المسحوقين المستضعفين من العباد وإن أغضب الحاكم!

حرموا تاريخ الفقه من أبي يوسف سوداني في الرق، يؤنس وحشة أبي يوسف في الخراج!

- تأجير الرقيق وإتاوات الإماء:

تأجير الأرقاء والإماء للعمل لآخرين، واستحواز المالك على الأجر، عيناً أو نقداً، ممارسة تواضعت عليها مجتمعات الرق منذ القدم، وليست بدعة سودانية. لكن وثائق الإدارة تعاملت معها وكأنها مفاجأة مفعمة فاجرة! خاصة امتهان الإماء الدعارة، وما يدفعن من إتاوة للمالك. وثارت نائرة الإدارة على الإتاوات من الدعارة، وليس على الدعارة كرفيلة اجتماعية وإن كانت أقدم مهنة في التاريخ، يستوجب الحد منها أو القضاء عليها بتضافر الإصلاح الاجتماعي، ونشر الوعي بالقيم الأخلاقية ومبادئ الأسرة، والوازع الديني، واستخدام القانون. وكان بين رجال الإدارة من له سابق معرفة بهذه الممارسة البغيضة في السودان. مثل سلاطين، الذي كتب في كتابه، ص ٨، عن وقائع تعرّف عليها في التركية - ١٨٧٩ - حول شابات يملكن أغنى التجار وأكثرهم اعتباراً في المسلمية، يؤجرونهن للأغراض السافلة بأجور عالية. وليس بمستبعد أن يكون بين رجال الإدارة من اطلع على ما كتبه كرمب عن ذات الممارسة في سنار الفوج.

صدر توجيه قاطع عن السكرتير الإداري - ١٤ أبريل ١٩٢٤ : «وكذلك الموقف حيال الممارسات السائدة في بعض المناطق، حيث يؤجر الملاك رقيقهم لآخرين، ويستحوزون على كل أو جزء من أجورهم. تجب إدانة هذه الممارسات بكل قوة. فهي في حد ذاتها جريمة، ويجب إصدار أوراق الحرية دون طلب للأرقاء الذين تعرضوا لهذه الممارسات» (٢٥). وتساعد موقف الإدارة من التوجيه إلى إصدار منشور قضائي من السكرتير القضائي بالإجابة في ٢٤ أبريل ١٩٢٦ : «نما إلى علم الحكومة أن بعض الأشخاص استمروا عادة استخدام الأرقاء ودفع أجورهم لآخرين يدعون أنهم ملاكهم.. إن عملاً كهذا، لا يشكل جريمة تحت طائلة المادة ٣١٣ من القانون الجنائي وحسب، بل وأن دفع الأجور بهذه الطريقة يتعارض مع حق الخادم في التعويض والمكافأة على خدماته. وعليه، يصبح من حق الخادم أن يطلب هذا التعويض من مخرمه، صرف النظر عن أن المخدم قد دفع الأجور للشخص الذي يدعي أنه مالك الخادم أو الخادمة» (٢٣). وجاء في تقرير ولس : «ولعل أهم ما يميز وضع الرقيق في مديرية النيل الأزرق، أن السادة يؤجرون أرقاءهم على نطاق واسع ويتسلمون الإيجار. وكانت هذه الظاهرة أحد دوافع إصدار المنشور القضائي، والمذكرة الإدارية للتحذير من إيجار الرقيق...» وكانت صيغة التحذير في المذكرة الإدارية موجهة لموظفي الحكومة الضالعين في إيجار الأرقاء والإماء

ودفع الإيجار للمالك. «... جريمة موظف الحكومة في هذه الحالة ستكون كبيرة، وأنه إلى جانب المحاكمة الجنائية، سيخضع للمعاقبة تحت قانون محاسبة الموظفين».

اتخذت الظاهرة في كردفان طابعاً حاداً، تبودلت حولها الرسائل بين السكرتير الإداري والمدير ومفتشي المراكز للحد من تلقي الملاك لإتاوات من إمائهم مقابل تأجيرهم لآخرين للخدمات المنزلية، أو لممارستهم الدعارة. ولم تفلح الإجراءات الإدارية والقانونية، في ردع الملاك، مثل منح ورقة الجربة لكل رقيق ذكر أو أنثى، يوجره مالكة لآخرين، «وبصورة تشجع الأرقاء والجواري المؤجرين على طلب ورقة الحرية». فاقترح المدير دعم تلك الإجراءات، بإجراء آخر سياسي واجتماعي ونفسي، يتلخص في النشر العلني الواسع للحقائق عن هذه الممارسات للتأثير والضغط على الملاك، الذين يحرصون على ألا تمس سمعتهم وأغلبهم من أعيان البلد وتجار السوق. فأعدت إدارة المديرية قائمة تحوي قرابة ثلاثين إسمًا ونشرتها في الأبيض ومراكز المديرية (٢٤).

في ثورة غضبه الرومانسي النبيل، كتب كابتن دقل في مذكرته: «كثيراً ما سمعت أن تخجير الإماء يؤدي بهن حتماً إلى الدعارة. لكن تجربتي الذاتية تؤكد أنهن عاهرات طالما بقين إماءً يؤجرهن ملاكهن ويعيشون على إتاوات العهر. وهذه في اعتقادي جريمة يعاقب عليها القانون الإنجليزي عقاباً رادعاً. فلو كن حرائر لكان في مقدورهن على الأقل الاحتفاظ بعائدهن من الدعارة».

اليد العاملة وسوق العمل :

إحلال العمل بأجر بدلاً لعمل الرقيق، وسوق العمل مكان سوق النخاسة، لم يكن مجرد مهمة إدارية تنظيمية ضمن المهام ذات الأسبقية في جدول أعمال الإدارة البريطانية. إنما كان بمثابة تحول عميق في التركيبة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع السوداني ووجهة تطوره اللاحقة ومستقبله. وكانت الملاحظات الاستراتيجية السياسية والعسكرية التي لازمت وكيفية إعادة فتح السودان، وزجه في منظومة المستعمرات البريطانية، أحد العوامل التي أضفت على إدارة الحكم الثنائي دور المستمر والمبادر والمنظم للقطاع الرأسمالي الحديث الناشئ.

باشرت الإدارة مهمة توفير الأيدي العاملة لمنشآت البنية التحتية وورش الصيانة والمرافق العامة، بالتفكير في استجلاب عمال من مصر أو اليمن والهند، وحتى من زنوج الولايات المتحدة. وربما اهتمت في ذلك بتجربة التركيبة التي ألحقت بجيشها الفاتح شتى المهارات الحرفية، وتابعت استجلابها

كلما استجدت حوجة لحرقه بعينها. وكانت الإدارة على معرفة بالطبع، بتجربة بريطانيا في نقل اليد العاملة الماهرة عبر مستعمراتها. لكن الإدارة سرعان ما تخلت عن الفكرة واكتفت باليد العاملة المصرية الماهرة واليد العاملة السودانية المبتدئة أولى دوراتها في سوق العمل. ويمكن متابعة الكيفية التي عالجت بها الادارة هذه المهمة من وثائق سنواتها الأولى:

• في التقرير السنوي ١٩٠٣ تلخيص لتجربة استخدام ١٠٠ عامل مصري و ٧٠٠ عامل سوداني في حفر ترعة الفاضلاب. كان عمل السودانيين في اليوم يعادل نصف عمل المصريين، لكنه أرخص، حفر المتر المكعب بقرش صاغ، ومتوسط ما يكسبه العامل منهم في اليوم $٣\frac{1}{2}$ قرش وبعضهم $٤\frac{1}{2}$ قرش. ورغم أنهم قليلو الثقة شديداً بالارتياح في البداية، فإنهم يتوافدون على العمل أفواجا متى ما تسلموا الدراهم التي يستحقون وأحسوا بحسن المعاملة.

• ساد في البداية تقدير أن العرب الرحل في شرق السودان لا يصلحون للعمل في مد خط السكة الحديد سواكن - بربر. وانجذبت النية إلى استجلاب عمال من الهند بعد أن تعذر جلب فلاحين من مصر. ثم تبين أن لبعض العرب البدو سابق خبرة في عمل التعدين، فتم تشغيلهم في الخط وجاء عملهم على ما يرام، وجرى استئجار المئات منهم. كتب الكولونيل مكولي المشرف على الخط: «أنهم أثبت على العمل مما كنت أظن. ولكن عملهم غير جيد من حيث الكم وأجرتهم عالية، وهم يطلبون العمل فلا يخلو محل واحد حتى يطلبه ثلاثة منهم. ولم يبد منهم ما يرجع الرأس أو يقلق البال» (٤). وفي هذه التجربة ما يدحض ما ذهب إليه التقرير من أن أهل السودان يكرهون العمل والكد، وتبرير ذلك بأن احتياجاتهم قليلة بسيطة لا يكادون يحتاجون إلى ثياب للملبس ولا إلى بناء البيوت للسكن ولا إلى وقود لطبخ الطعام، «ولا تعلموا وثقفوا حتى يطمعوا بتحسين حالتهم في معيشتهم». صحيح أن ضرورات حياة الإنسان في مناطق المناخ الصحراوي، والمداري الاستوائي، بسيطة مقارنة بضروريات إنسان المناطق المعتدلة والباردة. وصحيح أن في الاقتصاد الطبيعي يعتمد الإنسان على عطاء الطبيعة وجهود محدود من عمله الذهني والعضلي. وصحيح أيضاً أن تبادل السلع كان عينياً، مقايضةً، في طابعه العام، ولا تحتل علاقة سلعة - نقد، سوى مساحة هامشية في السوق، وكان الحصول على النقد بقدر أو آخر، ضرورة فرضها سداد الضرائب. وصحيح فوق كل ذلك ثقل وعمق الموروث الذهني والنفسي في تقسيم العمل: عمل يليق بالملك والأحرار، وعمل لا يقوم به إلا الأرقاء. ومع ذلك توافدت نحو سوق العمل أيدي عاملة واجتهدت لزيادة أجرها.

بعد مرور خمس سنوات بدأت معالم الصورة تتضح في التقرير السنوي لعام ١٩٠٨ :

• «اقتضت الأشغال العمومية والبنية الضرورية لتأسيس حكومة متمدنة وجود عمال كثيرين ليقوموا بها. وهذا الطلب استمال وأغرى كثيرين من العبيد الذين كانوا يعملون بالزراعة وكانت الحكومة الجديدة قد أنالتهم حريتهم وقضت بإلغاء عبيديهم» (٩).

• الطلب على العمال أدى إلى تنافس أصحاب العمل عليهم ورفع أجور العمال إلى درجة أصبحت فوق طور المزارع الوطني. العامل الذي لا تزيد نفقته في الشهر عن ١٥ قرشاً يحصل على ٩٠ - ١٣٠ قرشاً.

• المزارع الوطني لا يستطيع أن يجد عمالاً لأرضه بأجرة معقولة. وأدى هذا إلى حالة حرجية ولابد من اتخاذ بعض الوسائل لضمان نجاح البلاد الزراعي في المستقبل وصونه على قدر الإمكان من هذا الخطر.

• من أسباب هذه الحالة : «الكسل المطبوع عليه العبد السوداني الذي يرى نفسه قد أصبح حراً طليقاً، لكنه لا يتقيد بالعوامل التي تدفع الإنسان للعمل».

• «العمال الذين تألبوا على الخراطوم وحولها لا يزيد عددهم عن ٦٠٠٠، لكن حجم المتبطلين في المدن الإقليمية مثل بربر ومدني والدويم عشرة أضعاف هذا العدد. وهم على مقربة من الأراضي الزراعية التي لا يجد أصحابها ما يكفيها من العمال ولو بأجرة باهظة».

مرة أخرى عاد التقرير إلى الكسل المتأصل في الرقيق السوداني. متجاهلاً ما ذكره في فقرة سابقة، عن أن هذا الرقيق لا سواء شيد الأشغال العمومية والأبنية الضرورية لتأسيس حكومة متمدنة - وغريب أن يدي التقرير دهشته من اختلال توازن العرض والطلب لليد العاملة وتكدس الأرقاء بعشرات الآلاف في المدن الإقليمية وعزوفهم عن العمل في الزراعة، وله أسوة وموعظة في تجربة إنجلترا وتاريخها الاقتصادي إبان الثورة الصناعية، واستحواز كبار ملاك الأرض والرأسماليين على الأراضي لتربية الماشية وتوفير خام الصوف للصناعة ونزوح الفلاحين نحو المدن، وانتشار ظاهرة التشرد والتسول ومع ذلك لم تنخفض أجور العمال رغم فائض العرض من اليد العاملة في تلك الفترة الباكرة لنشوء السوق الرأسمالي لرأس المال ولليد العاملة.. كان لنواميس وقوانين العرض والطلب في سوق العمل أثرها، لكن سوق العمل لم تولد جاهزة مكتملة القسمات لتستقبل الفعل الكامل لتلك النواميس. فما بالك

بسوق عمل في مستعمرة بعيدة بمراحل وأحقاب عن الثورة الصناعية ونموها الرأسمالي شائه مخنوق! فالفرق شاسع بين سوق رأسمالي وبازار العصور الوسطى، فرق السوق عن «أم سويقو»*... والأرقاء الذين توافدوا على المدن بحثاً عن عمل «يحصلون منه في ثلاثة أيام دخلاً يكفي احتياجاتهم المتواضعة لمدة أسبوع»، مازالوا في حالة انتقال وضياح وتمزق، ماعادوا أرقاء، قانوناً، لكنهم لم يصبحوا أحراراً يمتلكون وسائل كسب معاشهم، ولاهم بعمال بعد. لكنهم تحولوا بالممارسة والمران والانضباط والخيار بين الموت والجوع، إلى عمال قامت على أكتافهم مرافق الإنتاج والخدمات والصيانة، نواة الطبقة العاملة السودانية بمكانتها ووزنها ودورها في حياة المجتمع السوداني.

نصف أولئك الأرقاء الذين تشكلت وتخلقت منهم طبقة العمال، النظرة العرقية التي عبر عنها مدير كردفان: «الرجل الأسود يكون في أحسن حالاته إما جندياً أو رقيقاً».

ثبت سوق العمل واليد العاملة عن طوق الصياغات الإنشائية، واتسع محيط دائرتها، وتنوعت مظاهر حضورها في الحياة اليومية، فأنشأت الإدارة مكتب العمل عام ١٩٠٩ بهدف :

١ - ترشيد نزوح العاملين من المناطق الزراعية نحو المدن.

٢ - فك اختناقات الأرقاء العاطلين عن العمل في المدن.

ولتحقيق هذا الهدف طرحت فكرة تسجيل اليد العاملة من الأرقاء في أنحاء البلاد، وبالتالي التحكم في حركتهم وجمع الإحصاءات الدقيقة للنشر (١٢).

هدف واضح محدد المعالم يتسق وطابع القطاع الحديث ووظيفة الدولة المتشددة، لولا أن آفة المذكرات السرية لاحقته هو الآخر. فقد أصدرت الإدارة مذكرة سرية تشرح وتفصل الهدف:

١ - إثناء الأرقاء عن ترك أسيادهم دون سبب معقول.

٢ - التوصل إلى تقدير حجم العمل الذي يؤديه الفرد، كيما يتم التمييز بين أولئك الراغبين والقادرين على العمل، والذين لا يرغبون.

تولى مكتب العمل مهمة التسجيل، واستطاع أن يسجل خلال ثماني سنوات - حتى عام

* سوق صغيرة لتلبية حاجات بسيطة في الأحياء

١٩١٦ - ما مجموعه ١١,٠٣٧ من الأيدي العاملة، منهم ٥٠٠٠ في مديرية الخرطوم، و ٦٠٠٠ في بقية المديریات. وأخفق المكتب كما أخفقت المديریات في التقيد بالمراجعة الشهرية لوضع الأرقاء العاملين والعاطلين، وتصنيف العاملين من الأرقاء وأولاد العرب. ففي شهر مايو ١٩١٦، كانت الحصيلة ٣٩٨٦ عاملاً من الأرقاء، و ٢٨٢٩ عاملاً من أولاد العرب، مستوعبين في حلفا والبحر الأحمر وسنار والنيل الأبيض، والغابات والأشغال العسكرية ومديرية الخرطوم والبريد والبرق والأشغال والبساتين والسكة الحديد والنقل النهري والإمدادات.

إذا أضيف لحصيلة تسجيل اليد العاملة، انتشار علاقة المحاصة والمزارعة بين صغار ومتوسطي أصحاب الأراضي الزراعية والأرقاء، بغية المحافظة على اليد العاملة في الأرض، ترسم صورة معقدة متدخلة متنوعة لعلاقات العمل:

- ١ - عمل الأرقاء في شكله التقليدي ومحاولات الإدارة كبح الوتائر المتسارعة لتصدعه لضيق أو غياب المواعين الماهلة لاستيعابه في علاقة العمل بأجر، وصراع الملاك لتكريسه.
- ٢ - العمل بأجر، العلاقة الجديدة الصاعدة صاحبة المستقبل في سوق العمل في اقتصاد المستعمرات.

- ٣ - أشكال وعلاقات انتقالية - مؤقتة حيناً وذات ديمومة أحياناً - في مجتمع متخلف، مثل القناة بأنماطها المتعددة.

- ٤ - عمل سخرة الدولة، (State corvéé)، تؤديه تجمعات الرقيق الأبق في حراسات الضبطية وروديف المسرحين من الجيش.

- ٥ - عمل مجموعات أولاد العرب من المعوزين وصغار المنتجين، أجبرتها ظروف الحياة على دخول سوق العمل وأن تنكري أسوة بالرقيق.

- ٦ - تجمعات العمل الموسمي في مواقع المنشآت، والعودة للزراعة والرعي والخدمات في الريف أو المدينة، والعودة للمصدر الأساسي للرزق. وهي تجمعات مختلطة من أرقاء وأولاد عرب.

- ٧ - عمل مجموعات الفلانة التي ملأت الفراغ في «العمل الوضعي» الذي كان يؤديه الرقيق وعزف عنه ونجافاه بعد فتح سوق العمل وموجة العتق ونيل ورقة الحرية والتسريح من الجيش. وكانت هجرة الفلانة نحو السودان ظاهرة مألوفة منذ دخل الإسلام ديارهم وبدؤوا أداء فريضة الحج. ثم ازداد حجمها قليلاً في فترة المهلية. لكنها تكاثفت بعد هزيمة دولة سوكونو في مطلع القرن. كتب مدير الخرطوم في اليوميات أن ملاك الرقيق تباشروا خيراً بقدوم الفلانة، واعتبروا أن الله

رأف بحالهم وعوضهم عن الرقيق. سجلت مديرية الخرطوم عدد الفلانة ٥٠٠٠ في المديرية عام ١٩٠٨. وسجلت إحصاءات مكتب العمل ومكتب السكرتير الإداري مجموع الفلانة في السودان ٨٠,٠٠٠ في عام ١٩٢٥ - المقيمون حوالي ٤٠,٠٠٠ والعابرون ٢٥,٠٠٠، وكان بعضهم ضالعا في تجارة الرقيق مع الجزيرة العربية.

لعل أروع ما حفظه التراث الشعبي عن فترة التحول تلك، آهة المؤرق، وآهة المجروح، ونمة المغبون، التي أودعها المبدعون بالفطرة من أولاد العرب شعر الدوييت، أسى وحرقة على الزمن الجائر الذي أجبرهم على الكرامة..

تفاقت مشكلة اليد العاملة وسوق العمل في العقد الثاني للقرن، وسنوات الحرب خاصة، لعدة أسباب: المجاعة التي حدثت بسبب انخفاض الفيضان عام ١٩١٤. كتب جاكسن للسكرتير الإداري - ٢٩ يونيو ١٩١٤ - أن المجاعة حصدت ٦٠٠٠ رأس من الأرقاء في الجزء الشمالي من المديرية الشمالية، وتخلص الملاك من أعداد أخرى من الأرقاء هالكة من الجوع، توقف العمل في المنشآت الكبرى مثل خزان سنار ومشروع الجزيرة، اضطراب حركة اليد العاملة بين احتياجات الزراعة ومواقع المنشآت. وعندها طلبت الإدارة من المخابرات تقدير حجم المشكلة وتقديم مقترحات بالحل.

رفع مساعد مدير المخابرات - ١٢ فبراير ١٩١٨ - تقريره بموقف العمالة عموماً وفي كل مديرية، ومشروعاً أقرب إلى التعبئة العامة : «مازلت أتسلم من حين لآخر طلبات بتوفير يد عاملة للمصالح الحكومية وللمؤسسات العاملة في الزراعة وغيرها. لا توجد في الوقت الحاضر عمالة فائضة. وكل ضغط على المعروض من العمالة المحلية، سيحدث آثاراً ضارة للغاية على الخدمات الصحية - مثلاً. ويمكن الافتراض دون مبالغة أن كل العمالة المتوفرة في مديرية الخرطوم مستوعبة» (١٣).

الوضع في المديرية الأخرى كالآتي : شمال الخرطوم : في حلفا الرجال مستوعبون في الخدمات المنزلية ومن تبقى منهم لا يصلح للأعمال الشاقة. وفي دنقلا أعلن مدير المديرية ضرورة استبقاء كل الرجال في الزراعة لإنتاج الحبوب. وفي بربر يستوعب مشروع الري بالمضخات كل اليد العاملة. وفي البحر الأحمر يستنزف مشروع طوكر كل الموارد المحلية.. وفي جنوب الخرطوم: يتدخل في كردفان موسم الزراعة مع موسم طق الصمغ العربي ويستمر حتى يبدأ تحضير الأرض للزراعة. وفي مديرية النيل الأبيض ينشغل القسم الأكبر من السكان بالزراعة حتى نهاية الربيع الأول من السنة إذا ترك الفيضان مساحة واسعة من الأرض مروية وصالحة للزراعة. أما إذا عجز الفيضان، فإن القسم

الأكبر من سكان مديرية النيل الأبيض والنيل الأزرق، وسنار يظل بلا عمل من يناير حتى مايو. لكنهم لن يتركوا ديارهم طوعاً بحسباً عن عمل لأنهم ضمنوا في هذه الفترة حصاد محصولهم وخزنوا ما يكفي حاجتهم، إضافة إلى فرص العمل المتوفرة لهم في ملق الصمغ وزراعة القطن وغيرها.

قطاع كبير من السكان في المديريات الجنوبية يمكن استيعابه كقوة عمل. لكن إدارات تلك المديريات ليست مؤهلة بعد لتجميع وترحيل أعداد كبيرة من العمال، دون أن يترك ذلك انطباعاً لدى السكان أنهم يساقون للاسترقاق بالطريقة المألوفة منذ التركية.. «وهناك السؤال عما إذا كانت الحكومة ترغب في تعريض قطاع كبير من أولئك السكان للنفوذ القوي للإسلام، الذي سيتعرضون له حتماً إذا حضروا للعمل في المديريات الشمالية».

«وعليه يتضح أنه باستثناء طبقة صغيرة من العاملين بأجر يومي طوال السنة، فإن المتوفر والمعرض من اليد العاملة محصور في مديريات بعضها في أشهر بعضها. وهذا لا يكفي لسد متطلبات العمالة كمشروع مستقر دائم، ولا يمكن الاعتماد عليه، فوق ارتفاع تكلفته.. لذا يصبح من الضروري تخطيط مشروع ملائم لتوفير اليد العاملة، يتمتع بقدر من الانسياب والمرونة. وهذا يقتضي أن يحظى المشروع بتعاطف السكان..» ثم عرض الخطوط العريضة للمشروع: تحدد الحكومة حجم العمالة المطلوبة لنشآت الحكومة والشركات، وتقسم المطلوب حصصاً على المديريات حسب قدراتها. ويحدد مدير المديرية الحصة المطلوبة من كل مركز. ويحدد المركز حصص العموديات والقرى. ويتولى كبار القرية اختيار الأشخاص الملائمين للعمل ويرسلونهم على دفعات - بعد عودة دفعة ترحل دفعة أخرى - وتدفع أجور بمستوى أجرة المياومة السائدة.

لا تخطئ، العيين بواذر سياسة المناطق المقفولة وعزل الجنوب بتبريرات ساذجة. كأنما أفلس خيال الإدارة عن تصور أي طريقة لجلب عمال من الجنوب لموقع خزان سنار مثلاً إلا بطريقة قوافل الرقيق في التركية! ومن أين اكتشبت الإدارة حق الوصاية على ضحايا الناس إن اعتنقوا الإسلام أو لم يعتنقوه؟ وهل كان موقف الإدارة الحياد تجاه التبشير المسيحي في الجنوب؟

تسببت مشكلة اليد العاملة. وتعددت المواقع والأطراف المتأثرة بها. وزحفت إلى مقدمة جدول أعمال الإدارة حتى كادت معضلة الرق أن تنزوي في غياهب النسيان. والشواهد على ذلك:

_ كان مدير مديرية بربر حتى عام ١٩١٨ يؤكد في تقاريره ورسائله: «من وجهة نظري ليس هناك

أدني شك أن سياسة الحكومة الرامية إلى ترك نظام الرق يموت موتاً طبيعياً، هي السياسة الوحيدة الصائبة. وهذا لا يمنع أن يثار التساؤل: ألم يكن متاحاً التعجيل بتلك النهاية؟ وأرى، بصورة عامة، أن ذلك لم يكن متاحاً. إذ لم يكن من الحكمة السياسية أو الاقتصادية منح الأرقاء حريتهم ما لم تتوفر إمكانية استيعابهم في أعمال ومهن مستقرة وشريفة (٢٥). ورغم اختلاف بعض رجال الإدارة مع هذا التقدير آنذاك، فإن مدير بربر هذا بدأ بعد بضع سنوات يبحث عن وسائل لجلب أيدي عاملة من خارج المديرية لمواجهة الطلب المتزايد في:

أ - زيادة المشاريع الزراعية التي تروى بالمضخات

ب - زيادة مشاريع الزراعة بالحياض

ج - توسع مد خط السكة الحديد.

د - تسريح كتيبة السكة الحديد

هـ - تطور التجارة والسماح للتجار باستئجار خدامين.

و - زيادة عدد الموظفين الذين يستأجرون الرقيق المحرر كخدم منازل.

- برقية من المخابرات للحاكم العام - ٦ فبراير ١٩٢٠ - 9 - 2 - 4، عن شكوى مدير الأشغال قسم الري، أن مأمور مروي منع العمال الذين تعاقدوا معهم في الدبة من السفر، والقانون لا يسمح له بذلك لأن بعض العمال استلم العربون.. يرد الحاكم العام بعدم إغفال احتياجات المناطق في الزراعة وما يهدد المحصول، وحق السلطات المحلية في المحافظة على اليد العاملة. وعلى مقاولي جلب العمال الإتصال بالمدير قبل التعاقد مع العمال.

- برقية من المخابرات للمديرين في الدويم والأبيض وتلودي وملكال وسنجة - ٢٧ سبتمبر ١٩٢١ - 4 - 7 - 1، طلب إفادة عاجلة عن عدد العمال الذي يمكن أن توفره المديرية بين أكتوبر ومايو للعمل في منشآت الخزان والري في مكوار. شروط العمل، الأجر اليومي ٨ قروش يرتفع إلى ١٠ قروش للعمل بالمقطعية، أجرة الترحيل إلى مكوار مدفوعة، وكذلك أجرة العودة إذا أكمل العامل الموسم. العمل: حفريات، نقل أحجار وأخشاب الخ.

- رسالة من مساعد مفتش الري إلى مكتب العمل والمخابرات - ١٤ سبتمبر ١٩٢١ - 9 - 2 - 4، شركة تشييد الخزان أمرت المقاول بالتوقف عن التعاقد مع العمال، لأنها لم تعد تجد عمالاً يقبلون بأجر يومي ٦ قروش، ونسعى للتعاقد بنظام المقطعية لأن عائده من الإنتاج يتناسب وزيادة الأجور..

تكاليف المعيشة في مكوار لم تنخفض مع انخفاض الأجور، ومازالت أسعار اللحوم والخبز والسكر والشاي على ما كانت عليه في العام الماضي، ويتراوح إيجار التكل * بين ٤٠ - ٥٠ قرشاً للشهر، ومازالت قيمة القرش تعادل ٧٥٠ عما كانت عليه قبل الحرب. فيصبح أجر العامل ٦ قروش في اليوم يعادل ٣ قروش. ويستبعد أن تتمكن الشركة من جلب عمال من مصر بأجر يقل عن ١١ قرشاً في اليوم. وهذه خسارة تتحملها الحكومة. ويقترح وضع سلم للأجور يرتبط بثلاثة مؤشرات كما في أوروبا: تكاليف المعيشة، طبيعة العمل، وفرّة أو ندرة اليد العاملة... رفض مكتب العمل والمخابرات قبول موقف الشركة ورفض طلبها جلب ٣٠٠ عامل من منطقة أبو حمد حيث تتوفر اليد العاملة القادرة على أداء النوع المطلوب من العمل. وكان رد الشركة أنها سوف تجلب عمالاً من مصر إذا كان الرفض نهائياً.

- بركة من مدير مروي للمخابرات - ٥ ديسمبر ١٩٢٢: زراعة السواقي تستوعب كل العمالة المحلية، وليس من المصلحة جذب انتباه العمال لمنطقة أخرى حتى تنتهي زراعة القمح. ومن الأفضل أن لا يحضر مقالو التعاقد مع العمال الآن، رغم أنه لا توجد إجراءات تمنع العمال من السفر.

- بركة من مدير دنقلا للمخابرات - ١٧ سبتمبر ١٩٢٣. رحل بالقطار من محطة كريمة ٥٠ شخصاً منحهم أحد المقاولين تصاريح السفر دون أن يحصل على موافقة المركز. وصلت شكاوى عن توقف العمل في بعض الأراضي الزراعية، وشكاوى من أسر أنها أصبحت بلا عائل: «الأشخاص الذين سافروا تخلوا عن مسؤوليتهم نحو أسرهم وتركوها لعناية الله والحكومة». لقد حان موعد زراعة المحاصيل الرئيسية، وهذا أنسب وقت لمنع هجرة اليد العاملة عن الزراعة في المديرية: «وإلا انخفضت مساحة الأرض الزراعية ومن ثم احتمال انخفاض الضرائب». وعليه، لا بد من فرض ضوابط هجرة اليد العاملة التي أجازها الحاكم العام في أبريل ١٩١٨. ندرة اليد العاملة في هذه المديرية تؤدي إلى توقف السواقي. وإذا توقفت الساقية يصعب جداً إعادة تعميرها. لهذا يقتصر استخدام اليد العاملة في هذه المديرية على منشآت السكة الحديد فقط. ويمنع دخول المقاولين للمديرية وكل عامل يرغب في البحث عن عمل خارج المديرية يقدم للأمور شهادة خلو طرف من الشيخ.

- تصدت الإدارة لمشكلة اليد العاملة في القطاع الخاص، بمقعد لقاءات مع رجال الأعمال. عقدت لقاء مع عزيز كافوري - ٧ فبراير ١٩٢١ - ٧ - ١ - ٤، وتلخص محضر الاجتماع في: الأجر اليومي

* الكوخ

لعامل لقيط القطن ٨-١٠ قروش إضافة إلى عمولة الشيخ الذي يتكفل بجلب العمال ويتسلم أجورهم مقدماً. وكثيراً ما يرفض العمال الأجر أو يتسللون بعد بدء العمل وتحول الأجور والعمولة إلى خسارة - لقيط قطار القطن يكلف واحد جنيه مصري، كان ٤٠ قرشاً في العام الماضي و ٢٥ قرشاً قبل الحرب - يومية الحراثة كانت قبل الحرب ٣ قروش ارتفعت إلى ٤ - ٥ قروش، ويحتاج اللقيط إلى ٣٠٠ عامل، لا يتوفر منهم سوى ١٣٠ - ١٤٠ عاملاً، فاضطر لتخفيض ٧٥ فداناً من القطن و ٤٠ فداناً من القمح، وكانت المساحة الكلية ٤٠٠ فدان للقطن و ١٥٠ فداناً للقمح و ٥٠ فداناً للخضروات. وكان ينوي التوسع إلى ٨٠٠ فدان محتاج إلى ١٠٠٠ عامل في السنوات الثلاث الأولى لم ٧٠٠ عامل بعد ذلك.. زراعة القطن بالمضخات في الخرطوم والشمالية ماعادت مجزية نسبة لارتفاع تكلفة العمالة والوقود. وماعاد باستطاعته جلب العمال من القرى المجاورة، لأن العمال ذهبوا إلى مواقع التشييد والبناء في الخرطوم حيث الأجر اليومي ١٢ قرشاً، أو إلى مزرعة الإمدادات في شمبات أو صناعة كمائن الطوب في الجزيرة. ويرى أن السبب الرئيسي لشح اليد العاملة هو أن المنشآت الرأسمالية الكبيرة التي تنفذها الحكومة تفوق طاقة البلاد من اليد العاملة. ويقترح، إما أن تنظم الحكومة كتائب عمل لمساعدة المستثمرين في الزراعة، أو توكل منشآت الحكومة لعمالة مستوردة، وترك العمالة السودانية للمؤسسات الخاصة. فواجب الحكومة حماية المستثمرين الذين استثمروا رؤوس أموال في البلاد.

- اللقاء الثاني كان مع اليسادتريني في ذات اليوم، حول مساعيه جلب ١١,٠٠٠ صعيدى من مصر للعمل في خزان مكوار وخزان جبل أولياء، بتعاقد لمدة ستة أشهر، وعلى دفعات، تبدأ الدفعة الأولى في الوصول من يناير والعودة لمصر في يونيو- أغسطس، ثم تصل دفعة أخرى في أكتوبر عددها ١٨,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ يكتمل عددها في يناير. لديه ١٥٠٠ من العمال اليمنيين ويسمى لاستجلاب ٣٥٠٠ بتعاقد لستين، ويتوقع أن يصل عدد العمال المصريين واليمنيين إلى ٢٥,٠٠٠ عامل. وقد يواجه صعوبة في جلب عمال مصريين إذا اتسمت أشغال المنشآت العامة هناك وارتفعت الأجور، وفي هذه الحالة سوف يستخدم عدداً أكبر من اليد العاملة السودانية.. الأجر اليومي للصعيدى غير الماهر ١٥ - ١٨ قرشاً بنظام المقطعية في الحفريات، وأجر العامل اليمني ١٤ قرشاً، وقد يصل لأجر الصعيدى بنظام المقطعية. أجر العامل السوداني اليومي ١٠ - ١٢ قرشاً ولا يعمل بنظام المقطعية سوى القليل.. عدد العمال السودانين، وبينهم فلاته، ٥٠٠٠ في مواقع مكوار وجبل أولياء، يتقاضون أجورهم باليومية أو المقطعية.. وهناك تجمعات على هامش مواقع العمل، تحصل على دخل نقدي من

الخدمات التي تؤديها للعمال، ولا تتلقى أجوراً من الشركة. وقد يرتفع عدد هذه التجمعات إلى ١٠,٠٠٠ شخص بعد موسم الحصاد.. اليد العاملة السودانية ضرورية للعمل في قطع الأخشاب وإنتاج الفحم النباتي وكمائن الطوب..

في خضم هذا السيل المنهمر من البرقيات والرسائل واللقاءات، أطلت مشكلة اليد العاملة وسوق العمل في مجال بعيد تماماً عن المنشآت والزراعة والخزانات والسدود هو مجال التنقيب عن الآثار. بدأ مستر ولكم حفرياته في جبل مويبا عام ١٩١٠ وتوقف بسبب الحرب، ثم استأنف بعدها. بعث برسالة لمدير النيل الأزرق- ١١ أبريل ١٩٢٧- C. S. 3-1-5، يطلب تشغيل ٣٠٠٠ عامل. اعتذر المدير لأن التوسع في مشروع الجزيرة يحول دون توفر هذا العدد، وأفاده أن الأجر اليومي الرسمي للعمال ٧ ١/٢ قرش، ونصحه أن يستعين بالصعايدة من مصر. لم يقتنع ولكم، وبعث برسالة أخرى للمدير - ١٥ سبتمبر ١٩٢٧- يعبر فيها عن إصراره على إمكانية توفر ذلك العدد، وأنه استخدم في موسم ١٩١٣ - ١٩١٤ حوالي ٣٥٠٠ عامل ورفض تخدمهم ضعفهم من الراغبين. وأن سمعة معسكره جذبت الأيدي العاملة من الأصقاع البعيدة حتى من قبيلة النيام نيام أكلة لحوم البشر!

أغلب الظن أن إدارة الحكم الثنائي قد أصيبت بالدوار من دوامة سياستها في تصفية الرق بالموت الطبيعى من جهة وشح اليد العاملة من جهة أخرى. فسعت إلى استعادة توازنها بإصدار الاستبيان، في ١٩٠٠ ديسمبر ١٩٢٥ - C. S. 60-2-5، ووزعته على مديري المديرية:

- ١ - ما هو تقديركم، بالتقريب، لعدد الأرقاء ورقيق البيت في المديرية أو المركز؟
- ٢ - ما هو حجمه مقارناً بعام ١٩٠٠ والفترة منذ ذلك التاريخ؟
- ٣ - ما هو تعليقكم للزيادة أو النقصان؟
- ٤ - هل في المديرية أو المركز مستوطنات للرقيق المعتق، هل نجحوا في حياتهم، هل تكاثر عددهم بالتوالد أو باسترقاق جديد؟
- ٥ - ما هي وسائل الرقيق لتحسين وضعه؟ هل يمكن تحسين تلك الوسائل؟ إذا طلب الرقيق حريته ما هي الإجراءات لنيلها؟
- ٦ - هل يدفع الرقيق تعويضات على الخدمات عندما يترك سيده- أو سيده- وفي حالة الدفع ما هو حجم المبلغ وكيف يقدر؟

٧ - عندما ينال الرقيق ورقة الحرية هل يجد عملاً في المنطقة دون صعوبة، أم أن نيل الحرية يستلزم الهجرة إلى مكان آخر- المدينة مثلاً- أم يتعرض للتشرد والتبطل، أم لعله ينتكس إلى رق البيت؟
٨ - هل كشف المنشور الأخير عن الرق أية حالات تتطلب معالجة، وماذا كان أثر المنشور بشكل عام؟

٩ - عدد أوراق الحرية التي صدرت في كل سنة من السنوات القليلة الماضية، وإذا لم تصدر أوراق حرية ونال الرقيق حريته دون ورقة، فكم عدد الذين نالوا حريتهم بدون ورقة؟
١٠ - هل يفرض أي عمل إجباري على أي قسم من السكان بأمر من المدير أو الشيوخ أو الرؤساء؟ وهل هذا العمل مدفوع الأجر وما هي كمية الأجور؟
١١ - يحدث أن ينظر القادة الأفارقة لرعاياهم كأرقاء، أو يعاملونهم في الواقع كأرقاء. هل في المديرية حالات من هذا النوع، وهل تعتبر أن وضع الرقيق بدأ في التلاشي، هل بإمكانك الإسراع بتلاشيهِ؟

استبيان لاغيار عليه كمؤشر لدراسة سوسيولوجية لنتائج سياسة الإدارة منذ إعادة الفتح، و «قفل» سجلات تسجيل الرقيق، وضبط وتجويد الإجراءات الإدارية تجاه الرقيق المعتق، وفرض العمل لاستيعابه.. ويمكن اعتبار الاستبيان من زاوية أخرى محاولة لإعادة معضلة الرق إلى جدول أعمال الإدارة بعد أن تاهت وكادت تنهاوى تحت ضغط مشكلة اليد العاملة، واستجابة متأخرة للحملة العالمية المناهضة للرق وقرارات عصبة الأمم. لكنه في جانب آخر منه يعبر عن حيرة الإدارة أمام مفارقات، (anachronisms)، المجتمع السوداني المثقل بالمفاجآت- مجتمع كان يصدر الرقيق قوة عاملة في الإنتاج والخدمات، وأجساماً قوية خام لترويض الجنديّة، وإذا به تنضب فيه سوق العمل وتشح اليد العاملة ليستجلبها من خارج حدوده...!

ليت الإدارة أضافت للاستبيان فقرة عن مسئوليتها في المفارقة.

فالأرقاء السودانيون «المطبوعون على الكسل»، هم أحفاد السلالات التي شيدت صروح حضارات مروي والمقرة وعلوة.

تحلل واضمحلال علاقات الرق:

فقرتان في تقرير ولس، ١٩٢٦، تكشفان النقاب عن سمتين من سمات تحلل علاقات الرق والاسترقاق. سمة اجتماعية- اقتصادية والأخرى معنوية سيكولوجية.

الفقرة الأولى: «بدأ بعض الملاك، أو كاد، يدرك ويتحسب أن إعاشة الرقيق طوال السنة، ولو في حد متدن من الإعاشة، لم يعد اقتصادياً أو مجزياً، إذا ما قورن باستخدام عمل أجير لفترة قصيرة يؤدي فيها العمل بهمة»

الفقرة الثانية: «أصبح وضع الأرقاء أقرب إلى كونه مسألة اللون والمركز الاجتماعي، منه إلى ادعاء أو دعوى يستطيع المالك أن يرفعها».

إدراك بعض الملاك، أو مجرد إحساس بعضهم، أن عمل الأرقاء فقد جدواه الاقتصادية، يلعب دور الإنذار المبكر للمجتمع وللتاريخ، أن علاقات الرق والاسترقاق قد دنت ساعتها وأزفت أزفتها، ودخلت طور الاحتضار. لكن الاحتضار ليس موتاً بعد، وشتان بين زمن احتضار الإنسان وموته، وزمن احتضار علاقات اجتماعية اقتصادية ومفارقتها لجسد المجتمع. هناك وحدة الزمن، دقائق ساعات أيام، قل أسابيع وشهور بالوسائط الطبية، وهنا معيار الزمن العقد القرن الدهر الحقب، ومن بعد قد تبقى بقايا من بقاياها في ركن من أركان المجتمع المتخلف النمو.

ليت الأمر يقتصر على مسألة اللون والمركز الاجتماعي، ف تلك فارقة سائدة أيضاً في أوساط الملاك والأحرار: الأخضر والقمحي والدهبي والزوني والآبنوسي وخائف لونين، الموسر والمعسر، مؤدي الزكاة ومتلقيها، ساكن القصر وقاطن الدُردر، أولاد القبائل والمقاطيع..

أما رقيق، فليست فارقة، وليست صفة، إنها لعنة تتوارثها الأجيال، مخترقة اللون والمكانة الاجتماعية، مسممة جسد المجتمع، مكدرة حياته الروحية، مفسدة استقراره النفسي بالعقد والإحن، كابحة نهضته الحضارية.. ولن يستعيد جسد المجتمع عافيته بالمسكنات والتناسي والنسيان، بل بعملية أشبه بغسيل الدم (haemodialysis)، ينجزها جيل من أحفاد ملاك الرقيق يستجمع شجاعته الأدبية ويعلن على الملأ الاعتراف والإدانة، ويستجيب لها أحفاد الأرقاء في ذات الجيل بالعفو المقتردر والاستيغاب الواعي العميق لعبرة التاريخ المشترك، لتجاوز مواقع الحاضر المشترك لبناء مستقبل مشترك: لا تشل خيال المبدعين من أحفاد ملاك الرقيق فيه «عقدة الذنب» عن صوغ الرواية ونظم القصيدة وتشكيل اللوحة عن معاناة قافلة الأرقاء في هجير صحراء بيوضة، ولا يقتل «مركب النقص»، في المبدعين من أحفاد الأرقاء أن يأتوا بمثال اليكس هيلي صاحب (الجدور).

سمات ثلاث أخر تناقلتها وثائق وسجلات إدارة الحكم الثنائي:

١ - المنازعات بين الأرقاء والملاك أمام المحاكم - شرعية ومدنية- تكاثر عددها حتى بلغ ٣١٥٦ خلال عامي ١٩١١-١٩١٢، منها ٩٤٣ في مديرية دنقلا، و ٤٨٠ في مديرية بربر، و ٣٨٨ في مديرية النيل الأزرق.

٢ - إصدار أوراق الحرية: صدرت ٤٦٥٤ ورقة حرية للأرقاء خلال أحد عشر عاماً ١٩١١-١٩٢٢، نصيب الذكور فيها ١٧٢٦ ونصيب الإناث ٢٩٢٨.

٣ - الديوم والرديف- المستوطنات (colonies)، للجنود المسرحين والرقيق المعتق ولم يجد عملاً، وملاًذاً يعتق به الرقيق الآبق، في الخرطوم وكوستي وحلفا والقضارف والقلايات وبورتسودان والأبيض.. وتركت تلك المستوطنات بصماتها على تخطيط وتركيب المدن السودانية، وكانت المخابرات قد استصوبت ترحيل الرقيق المعتق أو الآبق إلى مستوطنة، رديف أو ديم، بعيداً عن المركز الذي نال فيه ورقة الحرية، ما أمكن ذلك.

تلك في إيجاز كانت السمات الأساسية لتحلل علاقات الرق، صاحبها وتبعها سمات ثانوية عديدة تتجلى في متابعة ظاهرة التحلل في المديرية المختلفة:

- في مديرية الخرطوم تقول تقديرات الناس، أن ٧٥٪ من الأرقاء نزحوا عن المدينة، وأن تجمعات الرقيق المعتق وغير المعتق في منطقة الديوم تمارس حياة مستقلة. ويقدر مفتش مركز الخرطوم أن ١٥,٠٠٠ من الأرقاء السابقين يعيشون في حرية تامة في المدينة. ولكن مجموعات من رقيق البيت كبار السن، لا ترغب في ترك ملاكها لأنها أصبحت بلا مأوى وبدل ولا عائل. ومجموعات من الأرقاء تعمل وتكسب رزقها مستقلة، لكنها تدفع جزءاً من كسبها لمالكها كنوع من الضمان والتأمين ضد العطالة إذا ما تقدمت بها السن أو لم تجد عملاً، فتعود لحوش المالك. وتركت مجموعة من الأرقاء ملاكها وامتهنت الخدمة المنزلية للتجار والموظفين بأجر شهري ١٠٠ - ١٦٠ قرشاً، ولا تزيد تكلفة معيشتها عن ١٠ - ٢٠ قرشاً في الشهر. وفي تقدير سلطات الخرطوم والمخابرات أن ٣/٤ الأرقاء من النساء، وتكاد هذه النسبة أن تسود في بقية المديرية.

- توفرت في حلفا فرص العمل في السوق وخط السكة الحديد منذ السنوات الأولى. وأصدرت السلطات في الفترة ١٩١٨-١٩٢٤ قرابة ٩٣ ورقة حرية، وأعتق ٥٤ رقيقاً دون ورقة حرية. وفي مصر أصدرت الحكومة المصرية ١٥٥ ورقة حرية في الفترة ١٩١١-١٩٢٢ لأرقاء سودانيين أغلبهم من الذين هجروا حلفا واحتموا بالحدود المصرية في المهديّة.

- في مديرية النيل الأزرق «لا أثر للرق». ويعود سبب ذلك إلى النفوذ المتسع لمشروع الجزيرة الذي أصبح عاملاً قوياً للتحرر. فالكل في هذه المديرية يعلم سهولة كسب العيش في المشروع.. وفيما يتعلق بالأقنان، فالمشروع يقدم وسيلة جذابة للمعيشة لأي فرد غير مقتنع بنصيبه في الحياة»، من رسالة مدير النيل الأزرق، ٢٤ فبراير ١٩٢٩ للسكرتير الإداري(٣٢). وليس في رسالة المدير مبالغاة، على خلفية أوسع سوق عمل للأيدي العاملة شهده سودان تلك الفترة في مواقع تشييد خزان سنار ومنشآت الري ومشروع الجزيرة. وأشار المدير في رسالته إلى نزوح الأرقاء نحو الحرية كظاهرة عامة في المديرية، واستشهد من يوميات المديرية ببعض الأمثلة: من ٤٠ حالة عرضت على السلطات، ترك ٣٥ من الأرقاء ملاكهم في مدني. وتكررت الظاهرة في الكاملين التي عرف أرقاؤها النزوح منذ وقت مبكر- ففى عام ١٩٠٨ هجر الأرقاء الطحن اليدوي للذرة، المرحاكة، مما استوجب تركيب طاحونة طاقة ٣٠ حصان. وامتد أثر المشروع للضفة الشرقية للنيل الأزرق بين قبائل البطاحين التي نقل أعيانها شكواها للمفتش أن أرقاءها هجروها. ولاحظ المفتش أن حفر آبار وحفائر البطاحين يقوم بها العمل الأجير، وكان يقوم بها الأرقاء في الماضي. ويقتطف تقرير المخابرات من سجلات مدينة رفاعة، أن المدينة لم يبق فيها سوى ٤٠٠ من الأرقاء أغلبهم إناث. وفي رسالة ثانية، ٨ فبراير ١٩٣١، أكد المدير اتساع نزوح الأرقاء نحو الحرية ودور المشروع، فقد صدرت ٤٣ ورقة حرية لأرقاء من النيل الأبيض مركز القطينة وفدوا للعمل في المشروع وطلبوا ورقة الحرية تحسباً لأي طارئ يجبرهم على العودة. ويسرد المدير نماذج إصدار ورقة الحرية: صدرت في رفاعة خمس أوراق لإماء، حيث تصر الإماء دائماً على نيل ورقة الحرية، ويسفن عليها قوة سحرية. وتقدم في الحصاصيصا ١٨ رقيقاً ذكور وإناث ومعهم ١٨ طفلاً يطلب أوراق حرية ونالوها بالفعل(٣٦). وعاد المدير يؤكد وجهة نظره في رسالة ثالثة، ٦ فبراير ١٩٣٢، وأضاف أن أعداداً كبيرة من الأرقاء ترك ملاكها ولا تهتم بطلب ورقة حرية، وأعداداً أخرى تطلبها بعد أن تكون قد عاشت سنوات مستقلة عن ملاكها. وقد صدرت في المنطقة المروية ٣٨ ورقة حرية وواحدة في رفاعة و ٧ أوراق في مدني والمناقل دون اعتراض من الملاك، وإن جأر بعضهم بالشكوى أن أرقاءهم أصبحوا طفيليات تعيش عالة عليهم.

- «قد يصعب الآن تلخيص نتائج سياسة التسجيل والعفو العام، لكنها عندما تكتمل سوف يتبلور لدينا مفهوم أوضح في المديرية عن وضع كل السود المنحدرين من صلب الرقيق في المديرية، وعندها يغدو حجم الأرقاء المحتاجين للحماية ضئيلاً جداً»(٣٤). من رسالة مدير النيل الأبيض للسكرتير الإداري، ١٥ مارس ١٩٢٩، بعد أن اضطرت المديرية أن تعيد النظر في سياستها وتقديراتها لوضع

الأرقاء عقب اكتشاف نشاط تجار الرقيق في مركزها الجنوبي. وأضاف المدير أنه تقرر إصدار أوراق الحرية لكل من يتطلب وضعه نوعاً من الحماية ولكل رقيق يطلبها. وأن التقديرات الأولية تشير إلى أن ٥٠ ٪ من السود أحرار، وأن إصدار أوراق الحرية للأرقاء لم يحدث اضطراباً في الحياة الاقتصادية للمديرية، ولم يؤد إلى نزوح من الزراعة إلى حياة المدن، لكنه أجبر الملاك العرب على معاملتهم معاملة أفضل.

- تأرجحت أوضاع مديرية الفوج بين مظاهر تخلل علاقات الرق، وتجدد تلك العلاقات وإعادة إنتاجها بالوفاد من الرقيق عبر الحدود الإثيوبية، ولا مبالاة تجار الرقيق بإجراءات الحكومة، وإخفاء القبائل العربية العدد الحقيقي لأرقائهم. حول هذا الوضع المعقد دارت ثلاث رسائل بعث بها مدير المديرية للسكرتير الإداري خلال عامي ١٩٢٨-١٩٢٩. في رسالة آخر نوفمبر ١٩٢٨، ملخص لقاء مفتش منجيه في المزموم بنظار قبيلة رفاعه الهوي وبني حسين، لمعاينة أرقائهم الذين استرقوهم لفترة تقل عن عشر سنوات. فقدوا -١٤ رأساً، جرى إبعاد ٧٥ منهم عن كفالة ملاكهم، وصدرت للبقية أوراق حرية وسمح لهم بالبقاء مع العرب حسب رغبتهم. وتم نقل الأطفال الذين استرقوا في سن مبكرة وجرى توطينهم في المنصوروب بالقرب من منجيه لدراسة تاريخ حياتهم. وسوف يواصل المفتش معاينة رقيق قبيلة كنانة. وبناء على ما تكشف في المركز الجنوبي للنيل الأبيض من نشاط لتجار الرقيق، ثم تنفيذ اعتقال الست آمنة في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٨ في منطقة مرتسور بواسطة مساعد مفتش الكرمك بمساعدة سرية المدفعية دون إصابات. والحالة هادئة على الحدود. وفي يوميات المديرية في ديسمبر ١٩٢٨، معلومات عن أن كواتيل كنانة قدموا خمسة رؤوس رقيق، بقي واحد منهم مع القبيلة بعد أن صدرت له ورقة حرية. وقدم في الرصيرص ثلاثة عشر من الأرقاء بطلبات لنيل ورقة حرية، وصدرت لهم وكذلك الحال مع ٧٧ في الكرمك: «ويبدو أن سكان مناطق الحدود شبه الأرقاء لا يكادون يعقلون أن الحرية يمكن الحصول عليها عند الطلب». وفي رسالة ٢٤ فبراير ١٩٢٩ أوضح أن قوائم الرقيق التي قدمها نظار رفاعه وبني حسين -٥٢٧ رأساً مسترقاً منذ أقل من عشر سنوات- ستكون لها أهمية في منع وضبط حالات الاسترقاق في المستقبل. ثم تحدث عن ظاهرة أثارت دهشة «هناك ظاهرة عامة متفشية وسط الأرقاء المنحدرين من قبائل البرتا تقريباً، ألا وهي عدم رغبتهم ترك أسيادهم». وأخيراً أكد المدير أن كل أرقاء عرب البادية يعرفون الآن أنهم يستطيعون نيل الحرية عند الطلب.. وقد تسلم المركز الشمالي ١٨٠ طلباً لنيل ورقة الحرية، والمركز الجنوبي ٩٠ طلباً..

- اتخذت عملية تَحْلُلِ علاقات الرق في مديرية كردفان طابعاً معقداً بسبب كثافة الرقيق، وتعدد مواقعهم ونوعية عمله: رقيق المدن، رقيق القرى المستقرة، رقيق البدو الرحل. قال تقرير المخابرات عن الفئة الأخيرة: «غالباً ما يتصف رقيق الرعي ببلادة الحس. وليس من المصلحة منحه حرية دون ضمان وسيلة لكسب عيشه، كيلا يقع فريسة لاسترقاق جديد أو يموت جوعاً». وقد أصدرت المديرية خلال خمسة عشر عاماً ١٩١٠-١٩٢٥، ما مجموعه ٩٩٩ ورقة حرية- ٧٨ في الأبيض - ١٦٩ في بارا- ١١٧ في سودري - ٢٠٦ في شرق كردفان- ٣٣٢ في دار حمر- ٩٧ في دار البقارة.

- كانت جبال النوبة مصدراً ثراً للرقيق وموقعاً للاسترقاق، مما أضفى على تَحْلُلِ علاقات الرق طابعاً مزدوجاً وبطيئاً، إذ لم تنحصر المشكلة في عتق الأرقاء من القبائل العربية، إنما امتدت لعتق الأرقاء في بعض قبائل النوبة التي استرقت بعضها، وتشجيع الرقيق المعتق على العودة إلى قراه التي أفرغتها تجارة الرقيق. وقد حاول تقرير المخابرات لشهر يوليو ١٩٢٦، التصدي لحل هذه المشكلة، بأن رصد الزيادة الملحوظة في عدد الأرقاء المطالبين بورقة الحرية ويحصلون عليها على الفور. والجهد المبذول في شرح الوضع بصراحة لشيوخ العرب البارزين لإقناعهم أن الحل يعتمد في الأساس على حسن معاملة الملاك لأرقائهم وربما بدأ الشيوخ المستيريون إدراك هذه الحقيقة، لكن الأغلبية لا تحبذ الأخذ بها. كما نبذل جهود لإقناع الأرقاء السابقين للعودة لقراهم كرجال أحرار، وتأكيد الضمانات اللازمة كيما تصبح حريتهم حقيقية، خاصة وعدد كبير ممن يسمون بالأرقاء قد تزوجوا في عائلات ملاكهم، وعادة ما يهربون نتيجة نزوة أو استياء عابر. وتبقى ضرورة كسر حاجز عدم الثقة المتبادل، قبل أن يصبح هذا الحل مقبولاً بصورة عامة.

- بعد هزيمة علي دينار في مايو ١٩١٦، وضم دارفور إلى حظيرة الحكم الثنائي، وضعت الإدارة خطة ذات سبع بنود للتعامل مع الرقيق. وشرعت في تشجيع الإرقاء والملاك على أسلوب الفدية للعتق. لكن الرقيق عجز عن دفعها. وكان لهزيمة علي دينار أثرها في هرب ونزوح آلاف الأرقاء غرباً وجنوباً، خاصة في جيش السلطان، الذي يقال أن قوامه كان ٦٠٠٠ من المشاة البنداقية وأغلبهم من الأرقاء، إضافة إلى الأعداد في الأسلحة والتشكيلات العسكرية الأخرى، فضلاً عن الأرقاء في الحاشية والقصر، وأرقاء الأعيان في أنحاء السلطنة. وكان السلطان بحكم تقاليد المنصب أكبر مالك للأرقاء. لهذا يمكن القول أن مؤسسة الرق الملتصقة بجهاز دولة السلطان والمكملة له قد انهزمت وتشتت شملها مع هزيمة السلطان وجهاز دولته- ومع ذلك ظل شقها المنغرس في نسيج المجتمع كبيراً،

رونائر تخلله بطيئة لواقع منجتمع دارفور نفسه.. في رسالة مدير دارفور، ١٧ يناير ١٩٣٥ للسكربتير الإداري، ملاحظة ذات دلالة خاصة وموحية: «لم تقدم طلبات لأوراق حرية في دار مساليت وغرب دارفور حيث التركيب العرقي متجانس الأصول الزنجرية». بمعنى آخر، عاد الأرقاء إلى قبائلهم وذابوا في مجتمعها في انسجام. وكان المدير قد أعلن منذ عام ١٩٣٢، كما جاء في الرسالة، أن الانخفاض المستمر في عدد الأرقاء الطالبين أوراق الحرية يعزى لقلّة عدد الأرقاء المتذمرين من أوضاعهم. وأرفق المدير مع الرسالة أرقاماً توضح إصدار ٦٠ ورقة حرية، منها ١٨٠ في شمال دارفور، و ٢٢ في الوسط والشرق، و ٧ في نيالا، و ١٣ في بزام. ومرفق مع تقرير ولس، جدول مستخلص من سجلات مديرية دارفور، للفترة ١٩١٩-١٩٢٥، تقدم خلالها ٧٧٠ رقيقاً بطلب لنيل ورقة حرية، ونالها ٥٣١ منهم..

في واحدة من أخريات وثائقها البرنامجية حول الرق والاسترقاق، ٨ مايو ١٩٣٦ (٤٣) - حاولت الإدارة أن تؤكد نوابت سياستها، وتخصر حصيلتها في الممارسة والتطبيق، وتطرح مؤشرات وموجهات المستقبل، لكنها انتصرت لمذكرة كشنر وخذلت التاريخ. لم تعلن، لم تجرؤ أن تعلن، أن كل من ولد منذ عام ١٨٩٨ حراً ولم تصدر وثيقة تنمي فيها موت آخر نبض في علاقات الرق والاسترقاق موتاً طبيعياً.

أفلتت من السودان فرصة الاحتفال بعنق آخر مسترق!

فهل يحتفل يوماً بمحو أمية آخر الأمين!

الهوامش

- هامش (١) : الرق
- هامش (٢) : تجارة الرقيق
- هامش (٣) : مقتطفات من رسالة أبوزيد القيروانى
- هامش (٤) : التمرد والعصيان
- هامش (٥) : الرق والمماليك الإسلامية الأفريقية

هامش (١) : الرق

الفصل الذي عقلته الموسوعة البريطانية - ج ٢٠ ص ٧٧٣ - وما أضافت إليه في إصداراتها اللاحقة، يلخص ويركّز ماهو أساسي في ماهو مسهب في دراسات ظاهرة الرق في العصر اليوناني والعصر الروماني. وما كان الرق فيهما ظاهرة عارضة ضمن ظاهرات بقدر ماشكل قاعدة النظام الاجتماعي السياسي، بأي اسم تسمى: المجتمع العبودي، نمط الإنتاج العبودي، التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية للعبودية، أو الاسترقاق كمنظومة علاقات اجتماعية شاملة الفاعلية بحياتها المادية والروحية، بشقاء شظفها وكدها وإنتاجها وخدماتها وإبداعها في قطب الكثرة، ورفاه ونعماء إشباع حاجيات القلة في القطب المقابل - واستناد صروح تلك العلاقات على عمد ومداميك علاقة المالك والمملوك، تعزّزها وتشد تصميم هيكلها علاقات أخر في نسيج المواطنين الأحرار.

تبقى للنموذج الكلاسيكي على مر العصور المصدقية والمرجعية، وقد توفرت للظاهرة المعنية فيه معطيات التشكل وانفتاح القسّمات والتجليات المتبادلة والمتداخلة في تشابك عضوي للعام والخاص، مع حالة التفرد. فضلاً عن إيهار التجربة الأولى، والاكتشاف الأول. وربما كان ذلك الإيهار بمثابة المصيدة السلفية التي تشل العقل عن حركته فيركن كسيحاً لايريم عند افتتانه بهذا النمط الكلاسيكي أو ذاك، فلا صك بمشروعية لما عداه، ولا اعتراف بذاتية للمغاير، ونسخ للما قيل والما بعد، وتسمّر أبدي عند النموذج ولحظته في التاريخ، وحنين غامض للعودة إليه، أو البدء منه.

درءاً لما قد يلتبس، مايقدمه هذا الهامش لا وظيفة له سوى خلفية تاريخية لظاهرة الرق في نشوئها وارتقائها ثم انحلالها في نموذج أثينا وروما، وحصيلة معرفية مساعدة لاستبانة ماهو عام متصل، وما هو خاص ومقصود في تجارب المجتمع الإنساني منذ تلك العهود الباكّرة، وما أضافته تجربة روما للنموذج في تصدع وتحلل نظام الاسترقاق في نظام القناة - ليس انتقالاً أو الارتقاء صعداً من حالة إلى حالة، إنما تصدع وتحلل وتفسخ الرق في القناة.

فرز هذه الإشكالية جانباً في هذا السياق، له مايسره، لكونها مثيرة للجدل، وإن ساد التوافق في العموميات المحيطة بها مثل العتبة الأعلى التي تحتلها التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الإقطاعية في مدارج التطور العام للمجتمع البشري عن تشكيلة الرق، وكون إنتاجية عمل علاقة القناة أعلى عائداً وأقل تكلفة وأكثر جدوى من إنتاجية عمل الاسترقاق في المنظور العام. لكن هذا التوافق في العموميات لايسقط تباين وجهات النظر حول ملايسات الطريق الخاص الذي سلكته أوروبا، أو غربها

على الأقل، نحو التشكيلة الإقطاعية خلال صخب وفوضى انهيار الإمبراطورية الرومانية بتسوسها الباطني وهجمات القبائل الجرمانية، وتوسع حيازات وإيعاديات الوحدات الزراعية الكبيرة - اللاتفونديا- وماصحب ذلك من تصور واعتقاد أن ذلك الطريق الخاص هو الصراط العام الذي سلكته شعوب العالم نحو الإقطاعية!

فلا قياساً على مايقدمه الهامش، ولا مضاهاة به، ينال نسق الاسترقاق في السودان تأشيرة دخول تاريخ تشكيلات المجتمع البشري. فللنموذج الكلاسيكي المصدقية والمرجعية، لا السيادة والمعيار الفيتو. فما بعده له أصالته وفردته وإن حمل القسّمات العامة بهذا القدر أو ذاك.

.

في مفتتح الفصل أوجزت الموسوعة ثوابت علم التاريخ الاجتماعي عن التحولات التي انبثقت عنها ظاهرة الرق في المجتمع البشري عقب عهد التوحش وقتل أسرى الحرب وسبي النساء وتسخيرهن للأعمال المنزلية والمتعة، كأثر جانبي أو نتيجة غير مقصودة أو مستهدفة لذاتها. ثم تسخير قسم من الأسرى للإنتاج في عهد الزراعة والاستقرار، وفي حدود ضيقة، وبيع أو إهداء مافاض عن الحاجة. وفيما بعد دفعت ضرورات الحروب تلك المجتمعات لتسخير كل الأسرى في الزراعة والخدمات عوضاً عن اليد العاملة للمقاتلين، لتوفير الطعام والخدمات للمقاتلين وأسرههم - للمجتمع بأسره. وأصبحت الضرورة الاستثنائية قاعدة وعادة وعرفاً، يبررها تفرغ المقاتلين لشؤون القتال والحكام لشؤون الحكم وتحرير الرعايا من العمل المرهق وتفرغ المعنويون بشؤون المعتقدات والفكر «للعمل الذهني»، سحراً كان أم طقوساً وشعائر - بدأ الاسترقاق طور الشمول، وإن تباينت وسائله من مجتمع لآخر. وتورد الموسوعات تفسير المؤرخ جيبون أن كلمة slave في لغة القبائل الجرمانية كانت تدل على الأسير من أصل سلافي، وتختتم الموسوعة هذه الفقرة بالاستنتاج: إن الاسترقاق كان سلبياً على السيد وعلى العبد معاً - حرمان العبد من كرامته الإنسانية، وكارثة على السادة.

في أثينا كانت مصادر الرقيق: كان تناسل ونوالد الأرقاء مصدراً دائماً لكنه شحيح لأن عدد الإماء كان دوماً أقل، وكان الملاك يفضلون شراء الرقيق على تربيته. وكان زواج الأرقاء لا يعقد إلا بموافقة السيد، إما كمكافأة لحسن السلوك والأداء أو إعادة إنتاج مهارة أو كفاءة... والمصدر الثاني محدود في بيع المواطنين الأحرار أطفالهم من عوز وإملاق، ومصدر محدود آخر في استرقاق المراهبي للمدين المعسر. وكانت القرصنة مصدراً رائجاً ومربحاً مع ذراع أثينا الطويل في البحار. وأصبح أسرى الحرب

مع الزمن أكبر مصدر للأرقاء، تليه تجارة الرقيق وأسواق النخاسة في أثينا وبقية مدن الأرخيبيل، الوارد إليها من إثيوبيا ومصر وإيطاليا ومناطق آسيا، وكانت الدولة تجبي رسوماً مربحة على النخاسة في أسواق أثينا وقبرص وساموس وأفسوس...

استحدثت أثينا عمل الأرقاء في كل مرافقها وقطاعات إنتاجها وخدماتها ورفاهها وإبداعها - عدا شؤون الحكم وكهانة المعابد - في الزراعة، المناجم، المحاجر، النقل، الحرف، السفن التجارية، خدمات سفن الأسطول، المعمار، التشييد... وفي خدمات المنازل، وصفاء، حرس خاص، حريم، خصيان، مواهب الغناء والموسيقى والرقص والترفيه... وكان بعض ملاك الرقيق يحتفظ بقطيع يؤجرونه للآخرين ويستحوذون على الأجر، والبعض يستغل حسان جواربه وغلماؤه في الدعارة - أو الأعمال المزدولة - ويستحوذ على إتاوة الفسق. وكان للدولة رقيق - قطاع عام - يستخدم في معابد الآلهة ودور العبادة يهديه الملاك تبركاً وقرى، وبعضه يستخدم في المنشآت العامة، وبعضه يؤدي وظيفة الشرطة في المدينة.

شهدت مؤسسة الرق في أثينا متغيرات في شكلها، لامضمونها، تبعاً لمتغيرات المجتمع الأثيني - فبعد أن كان ملاك الأرض والرقيق يميثون في إبعادياتهم حتى عهد بيركليس، أجبرتهم حروب البلبونيز أن يحنموا بأثينا طمعاً في الأمن. فأوكلوا لموضع نقتهم من الأرقاء مهمة الإشراف والإدارة، فبذروا بذرة فئة الأرقاء ذات الامتياز والسلطة لكن في إطار طبقة الرقيق. وتقلبت الأطوار بالقوانين والأعراف والتقاليد التي أحاطت بها أثينا ضمانات سيطرتها على الرقيق - وكذلك حسن استخدامه، مثل كي الرقيق بأمانة سيده والالتزام المتبادل بين الملاك وبين المدن برد الآبق، وتوثيق الشراء والبيع، وتفادي تجميع الأرقاء من قومية واحدة ولغة واحدة تحسباً للتآمر والعصيان. وعندما أدخلت أثينا الإصلاحات على تشريعاتها، مس الإصلاح جزئياً الرقيق، فسمح له أن يطلب المباع للمالك آخر في حالة سوء المعاملة، وحقه في بعض حمايته إذا هرب واستجار بمعابد الآلهة.

مارست أثينا عتق الأرقاء، وصاغت فيه تشريعات وتواضعت على أعراف مثل أن يدفع الرقيق فدية لشراء حريته، وأن يعتق إذا نص السيد في وصيته على عتقه بعد مماته، ويعتق إذا أعلن السيد عتقه في المحاكم أو المسرح أو الميدان العام. وبعد العتق تنشأ بين العاتق والمعتوق علاقة المولاة، ثم يسجل المعتق في السجل العام للمواطنين الأحرار إذا نال أغلبية الأصوات في المحفل المكون من ٦٠٠٠ مواطن أثيني. وتكافئ أثينا بالمعتق الأرقاء الذين يؤدون خدمات جليلة مع تقييد بعض الحقوق على أن ينال الحرية الكاملة أطفالهم من بعدهم إذا كانوا من حرة.

تلخص الموسوعة تبلور الفكر اليوناني حول مؤسسة الرق والاسترقاق، فيراها أرسطو ضرورة طبيعية ويطلب للأرقاء حسن المعاملة ونيل الحرية كمكافأة. لكن أفلاطون أدان الرق... وما من مدرسة فكرية في اليونان إلا وأدلت برأي في الرق... قال الرواقيون: ليس للسيد مايفتخر به وليس للعبد مايندم عليه.*

في روما ربت وازدهرت مؤسسة الرق، وتفجرت كوامن إمكاناتها، رغم بدايتها «بالاسترقاق البريء» حيث كان الفلاح أو المالك يشارك رقيقه العمل في الزراعة، ويفرد له قطعة أرض صغيرة على أطراف المزرعة يعمل ويعيش فيها وله من محصولها نصيب.

كانت مصادر الرقيق في مبتهاها أقاليم إيطاليا التي أخضعتها روما، لكنها تنوعت وترامت وتباعدت مع التوسع السياسي والجغرافي ورواج تجارة الرقيق وصيد الرقيق للنخاسة وانتشار القرصنة، ثم احتل أسرى الحرب المصدر الأول. هكذا جلبت روما الأرقاء من أفريقيا وإسبانيا وبلاد الغال وبلدان آسيا. فبيع في روما يوماً ما ١٥٠.٠٠٠ رأس من الأسرى بعد انتصار أميليوس باولوس. وباع قيصر ذات مرة ٦٣.٠٠ رأس. فارتفع الطلب على عمل الرقيق بسبب حروب التوسع وغيباب المواطنين الأحرار في ميادين القتال، وبسبب تزايد ملكيات الأبعاديات. وظلت بعض المصادر التقليدية ترفد الرقيق لكن بكميات محدودة، مثل العقوبات على جرائم بعينها، ومثل استرقاق المراهبي للمعسر رغم تحريم هذا النوع من الاسترقاق في قانون عام ٣٢٦ ق. م.

كان للدولة أرقاؤها للعمل في المناجم والأشغال العامة، وشق وتعبيد الطرق، وأداء مهام الحراس والسجانين والحجاب وخدمة المعابد وصيانة القنوات ونظافة وتطهير المجاري. وكان للملاك رقيق الإنتاج الزراعي والحرفي وتربية الماشية والنقل والسفن والبثوك والتجارة، وأرقاء خدمة المنازل والقصور: الطعام، الحمامات، الملاعب، الترفيه... وانتقى الملاك الأرقاء من محد كرم أو بيعة متحضرة أو ذوي المواهب النادرة وزينوا بهم وضعهم الاجتماعي: حرفيون، معماريون، مبدعون في الفنون من شعر وموسيقى وغناء ورقص ونحت، كتاب، معلمون لتربية الأطفال.... وانحدروا بالأشداء الأقوياء منهم إلى حلبات المصارعة، واتخذ المراهبون والسامسة من حفلات المصارعة والمراهنات مصدراً لثروات طائلة.

* لم نشر الموسوعة لتقديرات حجم الرقيق في أثينا. مصادر أخرى أشارت إلى فترات بعينها كان في أثينا رأس رقيق مقابل ٣ مواطنين أحرار. وفي فترات أخرى ارتفعت النسبة كما في مدن كورنث إلى ٦٠.٠٠٠ رأس، وفي أبجينا إلى ٤٧.٠٠٠ رأس، بمتوسط ١٠ رؤوس مقابل كل مواطن حر.

تقدر الموسوعة حجم الرقيق في روما - ارتفاعاً وهبوطاً في فترة وأخرى - فتورد نسبة مستقرة بما يعادل ٣ رؤوس رقيق مقابل مواطن حر. وتورد أكبر حجم سجله تاريخ روما، ٢٠,٨٣٢,٠٠٠ رأس في كل أنحاء إيطاليا.

نص القانون الروماني على الحق المطلق للمالك في رقيقه - حتى حق القتل. وقد يحق للرقيق أن يمتلك، لكنه وما يمتلك ملك للمالك. ومن حق الرقيق أن يحتفظ ببعض مدخراته وينصيب مما ينتج بموافقة المالك. وليس للمالك حق اتهام رقيقه بالسرقة أمام القانون، لأن ما يسرقه الرقيق يعتبر نقل ممتلكات. وليس للرقيق حق الزواج، وله أن يعيش في علاقة رفق وتعايش بين ذكر وأنثى وللمالك حق فسخ العلاقة. ومن ثم فالرقيق لا يستطيع ارتكاب خيانة زوجية، كما لا يحق للرقيق اتهام ماله بالاعتصاب. ولا تؤخذ شهادة الرقيق في المحاكم، ولا يتم استجوابه بالإجراءات القانونية بل بالتعذيب.

لم يكن لمجتمع روما وفقهه رأي موحد حول معاملة الرقيق. البعض يدعو للطف بالمعاملة، والبعض للقسوة والاستعلاء، والبعض يشجع المعاشة والعطف مقابل إتيارة، والبعض يشجع استقرار الرقيق وتناسله. لكن واقع الحياة فرض حالات من القسوة وأخرى من العطف حسب المجال الذي يوظف فيه عمل الرقيق. ففي المهاجر والمناجم والمزارع الكبيرة النائية يتكاثر العدد وتصب الرقابة، فيوثق الأرقاء في قيود وسلاسل ليعملوا في جماعات وأيام، وتوثق جماعة لجماعة عند النوم. ويختلف حال الأرقاء الذين يعملون في الورش الخفيفة ومطاحن الغلال ومعاصر الفواكه والخمور، وضمناً يختلف حال الأرقاء في خدمة القصور ومجالس القصف والترف.

عرفت روما عصيانات الرقيق - عصيان صفلية الذي قاده الرقيق يونوس عام ١٣٣ ق.م إثر تكاثر العدد واكتظاظ الحظائر وسوء الحال. وعصيان آخر بقيادة تريفيو، وعصيان ثالث بقيادة أثينيوس ثم العصيان المتميز الذي قاده سبارتاكس (سبارتاك، سبارتاكوس). وعرفت روما استخدام الرقيق والمصارعين منهم خاصة في الحروب الأهلية. أعاد أغسطس للسادة ٣٠,٠٠٠ من أرقائهم ليقتصوا منهم جزاءً وفاقاً على عصيانهم ضد الدولة.

مارس مجتمع روما بضع وسائل لعنت الأرقاء مثل التبنّي، بأن يعلن المالك تبنّيه لمسترقه وإلحاقه بأسرته، ومثل أن يوصي بعقده بعد مماته، أو يعلن عتقه أمام مجلس المدينة، أو يعينه مربياً لأطفاله. ومن صياغات العتق صيغة المولى التي تلزم الرقيق المعتق بأداء أعمال معينة للمالك، وينسب لعائلة السيد،

وإذا أُخل بالالتزام وقع في الرق مرة أخرى. وورث المولى في ماله إن مات ولا وريث له، ولا يحق للمولى أن يوصي بأكثر من نصف تركته، ويؤول النصف الآخر للمالك إن مات المولى وابن المولى مولى، وحفيده حر. وللغلبة دورها في العتق - حتى تسدد كاملة - وتقيّد أحياناً بفترة زمنية فلا يحق للرقيق أن يفتدي نفسه إلا بعد ست سنوات، أو لا يفتديه أهله إلا بعد هذه المدة.

في عهد التوسع الإمبراطوري وبدء التخلخل والتداعي في بنية النظام الاجتماعي، كادت روما تختنق تشبعاً بالرقيق. وشهدت هذه الفترة تسلل الأرقاء إلى مواقع النفوذ في الأسرة وفي الأعبادات وفي الدولة وفي الجيش وفي المهن الحرة ومجالات الإبداع قاطبة. وتكاثر عدد الرقيق المعترك حتى أصدر أغسطس أمراً بتقييد العتق خوفاً من اضطراب التركيبة السكانية والتشرد والبطالة والجريمة. وتدرج القيد من الحد الأدنى من الرؤوس المسموح بعتق رأس واحد منها، وتوقف عند ١٠٠ رأس كحد أقصى لا يجوز للمالك أن يتخطاه في السنة وإن فاقت ملكيته آلاف الرؤوس.

من الإصلاحات التي مارستها روما في فترات الاستقرار من تطورها، أن لا يفرّق شمل عائلة الرقيق في البيع والإرث، وسلب المالك حق قتل مملوكيه، وتحريم استرقاق المراهبي للمدين، وألّا يعذب الرقيق في الامتنجاب.

مع المسيحية وتعاليمها تحسن وضع الأرقاء في الإمبراطورية الرومانية وتناثرت بذور أفكار تحرير الرقيق في العصور اللاحقة في أوروبا. وفي هذا تقول الموسوعة: «يثار اعتراض أحياناً أن الكنيسة المسيحية لم تدن الاسترقاق كجريمة اجتماعية ومن ثم لم تصر على إلغائها». ونطرح الموسوعة أن الرق كان ركناً في الدستور الروماني. ولم يكن متوقفاً لإحداث تغيير مفاجئ في النظام الاجتماعي المتمني مع ذلك الدستور، أو الأفكار العامة التي تبلورت تحت نفوذه. وما كان ممكناً تغيير النظام الاجتماعي بضربة واحدة دون نتائج مأساوية حتى لطبقة الرقيق. كان لابد من وضع اجتماعي جديد بمواصفات جديدة مثل: تحديد العلاقة والواجبات بين المالك والمملوك - وسلطة أخلاقية مستقلة تحكم بينهما باشرها رجال الكنيسة - والروح المسيحي في العطف على العبيد بدلاً عن اللامبالاة، وكون المالك والمملوك سواسية أمام الرب، وذم عادة التفاجر بعدد الأرقاء - تحريم المصارعة - الحض على تحرير الأرقاء وإعادة الأسرى والمختطفين - تشريعات الأباطرة المسيحيين، ثيودوسيوس وجستنيان، لتخفيف العقوبات على الرقيق - تشريع الاعتراف بعقد الزواج بعد العتق - حق الرقيق في طلب عتقه - إجراءات جديدة لعتق الرقيق في الكنائس واختصار إجراءات العتق على مجرد إعلان المالك ذلك -

الأرقاء الذين يحنمون بالكنايس يصبحون أحراراً - إلغاء جستينان قيود أغسطس على العتق - الرقيق المعتق بصيغة أو أخرى يصبح مواطناً كامل الحقوق تحت وصاية المالك.

تلخص الموسوعة العوامل التي أدت إلى تحلل نظام العبودية ونشأة نظام القنانة خلال القرون الثلاثة الأولى للميلاد: نهاية عصر الفتوحات والتوسع، جفاف ونضوب موارد الرقيق، غزو القبائل الجرمانية البربرية، ركود تجارة الرقيق، حرص كبار الملاك والنبل على الاحتفاظ بأرقائهم في الزراعة ومواقع الإنتاج والخدمات، والسيطرة ما أمكن على تحركات وتنقلات جموع الأرقاء والبحث عن ضوابط وحواجز وقيود لابقائهم في الأرض... ونشأت من جانب آخر ضرورة موضوعية أن يعمل الأحرار بعد أن استقر الرقيق في المهن الحرة والحرف الدقيقة كالطب والفنون وبناء السفن وغيرها. وتحولت المهن والحرف والمهارات عموماً إلى معرفة متوارثة من جد لأب لحفيد وفي وحدات مغلقة مؤطرة في اتحادات محكمة لمواجهة المنافسة في الداخل وخطر الغزو الخارجي. وحرصت الدولة على سلامة الوحدات والاتحادات لضمان دخلها من الضرائب والرسوم.

فتشكلت بالتدريج في الزراعة علاقة المزارعة في مقابل ريع عيني أو أيام عمل للمالك الأرض كعينة من عديد صياغات علاقة القنانة. وصدر دستور قسطنطين عام ٣٣٢م يقنن علاقات القنانة ونظامها الاجتماعي. فأصبح المالك ملزماً بجمع الضرائب من كل الأفراد في ضيعته وسلمها للدولة - ولا يحق للقن مبارحة الضيعة دون إذن السيد - وإذا هرب يعاد وإذا تزوج امرأة من ضيعة أخرى تطلق منه وتعاد لأرض سيدها، وإذا ولدت تعاد أيضاً ويتقاسم الملاك الأطفال. وصدر قانون انستاسيس فأصبح لزاماً على القن الذي يلتحق بضيعة ما، أن يتعاقد على العمل فيها لمدة ثلاثين عاماً. ونال القن حق امتلاك ملكية ثابتة أو منقولة على أن لا يتصرف فيها بيعاً أو إهداء إلا بموافقة المالك. وظلت مجموعات الأرقاء السابقين تعمل في جماعات تحت رقابة مشرفين في أرض المالك، وخصصت لهم قطع أراضي في أطراف الضيعة لسكنائهم وزراعة المحاصيل التي يحتاجونها للغذاء والبيع، واحتفظ المالك بحقه في بيع الأرض وما عليها من أقان للمالك جديد.

وتغفل الموسوعة فصلها بأن غزو القبائل الجرمانية عجل بموامل التحول التي كانت تتفاعل حتى لو لم يحدث الغزو.

هامش (٢) : تجارة الرقيق

واصلت الموسوعة البريطانية - ج ٢٠ ص ٧٧٩ - فصلها عن الرق والاسترقاق، فأضافت مادة عن تجارة الرقيق:

في عام ١٤٤٢ والبرتغاليون يستكشفون ساحل أفريقيا على المحيط الأطلسي، في عهد الأمير هنري، الملقب بالملاح المستكشف، أسر أحد ضباطه بعض المغاربة. فأمره الأمير بإعادتهم لأفريقيا. فنقلهم من المغاربة مقابل إعادتهم عشرة من الزنوج وكمية من مسحوق الذهب. ففتح هذا العطاء شهية مواطنيه، فجهزوا عدداً كبيراً من السفن لتلك التجارة، وشيدوا عدة قلاع على الساحل الأفريقي. ونقل إلى إسبانيا عدد من الزنوج من تلك المستوطنات البرتغالية، وظهرت تجارة الرقيق لأول مرة مجسدة في إدخال أحفاد وسلالات أولئك الزنوج في العالم الغربي المكتشف آنذاك.

وعندما بعث نكوك دي أوفاندو حاكماً على هايتي في عام ١٥٠٢ كانت التعليمات تقضي بحماية سكان الجزيرة الأصليين. فسمح بترحيل الرقيق الزنوج إلى هايتي من مواليد إشبيلية وأنحاء أخرى في إسبانيا، وكان أولئك الأرقاء قد عملوا في الديانة المسيحية. على أن خطاباً من أوفاندو في ١٥٠٣ يشير إلى تواجد سابق للزنوج الأرقاء في هايتي، وطلب أن لايسمح بترحيل المزيد منهم. لكن الملك فردناند بدءاً من عام ١٥١٠ والأعوام التالية سمح بإرسال أعداد من الأرقاء الزنوج لهايتي المستعمرة للعمل في المناجم.

في فترة سابقة كان كولمبس قد عرض على التجار الإسبان أن يقايضوا أسراهم الذين استرقهم من منطقة الكاريبي بماشية وأبقار تُرسل إلى هايتي. وكان قد أرسل في عام ١٤٩٤ أكثر من ٥٠ هندياً أحمر أسرهم خلال الحروب ضد الساسيك، وعرض بيعهم في سوق النخاسة في إشبيلية. وبعد صدور الأمر الملكي ببيعهم، تدخلت الملكة إيزابيلا، متأثرة بما سمعت عن شمائل الهنود وبشائنتهم وطاعتهم، وأمرت بإرسال خطاب للأسقف فونسيكا، المشرف على شؤون الهنود بتأجيل البيع إلى مابعد التحقيق في الملابس التي أوقعتهم في الأسر، وفي قانونية بيعهم. واختلف فقهاء المسيحية في قانونية البيع، فامرت إيزابيلا بأعادة الهنود إلى موطنهم.

صحب أوفاندو إلى هايتي، الأسقف الشهير بارتلومي دي لاس كاساس، الذي شهد معاناة الهنود من قسوة إدارة أوفاندو. فعاد إلى إسبانيا عام ١٥١٧ بهدف اتخاذ تدابير لصالحهم - فاقترح على الملك

تشارلس الترخيص لكل مواطن إسباني مقيم في هايتي استيراد دسنة من الأرقاء الزوج. وقد اعترف كاساس فيما بعد في كتابه (تاريخ الهنود) بالخطأ الذي ارتكبه بذلك الاقتراح... ولاشك أن دوافع اقتراح كاساس انطلقت من أن الزوج أقدر على تحمل مشاق العمل في المناجم من الهنود الذين استهلك المناجم أرواحاً متزايدة منهم... ولسوء الطالع كان اقتراحه قد أجازه تشارلس الذي منح أحد أصفيائه عطاء توريد ٤٠٠٠ زنجي سنوياً لهايتي. وباع صفية العطاء لتجار من جنوا مقابل ٢٥,٠٠٠ دوكات، واشتروا بمقتضاء الزوج من تجار برتغاليين... وهكذا انساب نسق تجارة الرقيق بين أفريقيا وأمريكا.

أول من مارس تجارة الرقيق في بريطانيا كان السير جون هويكتز... وكان تجار الرقيق البريطانيون منهمكين في سد احتياجات المستعمرات الفرنسية من الرقيق، حيث لم تكن لبريطانيا مستعمرات مستقرة في أمريكا. لكن في عام ١٩٦١ أبحرت سفينة هولندية من ساحل غينيا، وزارت في طريقها مرفأ جيمس تاون في ولاية فرجينيا في أمريكا الشمالية، وباعت جزءاً من شحنتها من الرقيق الزوج لزراع التبغ، فدشنت تجارة الرقيق في أمريكا الخاضعة لبريطانيا... وتزايد عدد الزوج الأرقاء حتى بلغ في فرجينيا ٢٠٠,٠٠٠ رأس عام ١٧٩٠.

كانت تجارة بريطانيا مع أفريقيا وفقاً على شركات بعينها في البداية، حتى صدر في أول عام من عهد الملك وليام والملكة ميري، أمر بفتحها لكل رعايا التاج. ووفقاً لمعاهدة أوتريخت كان تعاقد سد احتياجات المستعمرات الإسبانية بـ ٤,٨٠٠ رأس من الزوج سنوياً، حصراً على الهولنديين ثم الفرنسيين، ثم انتقل إلى البريطانيين. وحازت شركة بريطانية احتكار التعاقد لفترة ثلاثين عاماً ابتداءً من مايو ١٧١٣. إلا أن التعاقد انتهى عام ١٧٣٩ على إثر تصاعد الشكاوى والاحتكاكات من الشركات البريطانية من جانب والموظفين الإسبان من جانب آخر، لدرجة أرغمت الملك فيليب الخامس على إعلان عزمه على فسخ التعاقد وإلغائه. فارتفعت مشاعر السخط في بريطانيا وأرغمت السير روبرت والبيول دخول حرب مع إسبانيا....

خلال عشرين عاماً ١٦٨٠ - ١٧٠٠ نقلت الشركة البريطانية ١٤٠,٠٠٠ رأس من الزوج الأرقاء للمستعمرات الإسبانية. ونقل مفاعرون على سفنهم الخاصة ١٦٠,٠٠٠ رأس في ذات الفترة، لتصل الحصيلة إلى ٣٠٠,٠٠٠ رأس. وخلال ستة وعشرين عاماً ١٧٠٠ - ١٧٨٦ تم ترحيل ٦١٠,٠٠٠ رأس من أفريقيا إلى جامايكا وحدها، وكانت قد أصبحت مستعمرة بريطانية من ١٦٥٥.

ويصل مجموع ماتم ترحيله من إفريقيا إلى كل المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية وجزر الهند الغربية في الفترة ١٦٨٠ - ١٧٨٦ - مائة وستة أعوام - ٢,١٣٠,٠٠٠ رأس من الأرقاء الزنوج، بمتوسط سنوي ٢٠,٠٩٥ رأساً - في بعض التقديرات.

بلغت تجارة الرقيق البريطانية ذروتها عشية حرب الاستقلال الأمريكية. وكانت تنطلق أساساً من ميناء ليفربول، ومن لندن وبرستول ولانكستر. وكان عدد سفن تجارة الرقيق المبحر من تلك الموانئ ١٩٢ سفينة، تتسع جملة مساحتها لترحيل ٤٧,١٤٦ رأساً. ورغم هبوط الوارد خلال سني الحرب، إلا أنه سرعان ما ارتفع عند نهايتها...

في عام ١٧٩١ كانت زرائب الأوروبيين على شواطئ أفريقيا ٤٠ زريبة - يطلقون عليها آنذاك اسم ورشة - منها ١٤ لبريطانيا، ٣ لفرنسا، ١٥ لهولندا، ٤ للبرتغال، ٤ للدنمارك. وفي عام ١٧٩٠ كانت تقديرات المصادر السنوي من أفريقيا حوالي ٣٨,٠٠٠ رأس بواسطة التجار البريطانيين، و٢٠,٠٠٠ رأس بواسطة الفرنسيين، و٤,٠٠٠ رأس بواسطة الهولنديين، و٢,٠٠٠ رأس بواسطة الدانمركيين، و١٠,٠٠٠ رأس بواسطة البرتغاليين - المجموع ٧٤,٠٠٠ رأس. وهكذا كان أكثر من نصف تجارة الرقيق في أيدي بريطانية.

«تفاقم اصطياد البشر لاسترقاقهم تفاقماً خطيراً بسبب الطلب المتزايد من المستعمرات الأوربية. ومارس شيوخ القبائل الغزوات، أحياناً على أبناء قبائلهم، بهدف استجلاب الصيد لمقايضته بالسلع الأوربية». وكثيراً ما كانوا يشعلون النار في القرى ليلاً لاصطياد سكانها وهم يحاولون الفرار والنجاة. هكذا تكاثف وتضاعف كل ماحو مثير للاشمئزاز في بربرية الأفارقة بتأثير ذلك المحفز الأجنبي....

: كان الفاقد البشري عالياً - ١٢ ٪ / ١٠ ٪ يموتون خلال الرحلة إلى جزر الهند الغربية و ١٤ ٪ / ١٠ ٪ يموتون خلال فترة الانتظار في مرافئ جامايكا، وثالث يموت خلال عملية التطبيع والتطويع. ويموت ١٧ زنجياً بين كل ١٠٠ خلال الأسابيع التسع الأولى، ولا يعيش أكثر من ٥٠ زنجياً صالحاً للعمل. وما كانت ظروف العمل والبيئة تسمح لهم بالتوالد والتكاثر الطبيعي - في عام ١٦٩٠ كان في جامايكا ٤٠,٠٠٠ رأس، وتم استيراد ٨٠٠,٠٠٠ رأس من ذلك العام حتى عام ١٨٢٠ - مائة وثلاثون عاماً - وقد بقي من المجموع مالا يزيد عن ٣٤٠,٠٠٠ رأس في فترة لاحقة. ومن أسباب ضعف التكاثر الطبيعي عدم التناقص في عدد الجنسين - ففي جامايكا في عام ١٧٨٩ كان عدد الذكور يفوق عدد الإناث بـ ٣٠,٥٠٠ رأس.

هامش (٣) : مقتطف من رسالة أبوزيد القيرواني

مطبعة دار إحياء الكتب العربية، باب البيوع: ص ٨٤ ٨٤

ومن ابتاع عبداً فوجد به عيباً فله أن يحبسه ولا شيء له، أو يرده ويأخذ عنه إلا أن يدخله عنده عيب مفسد فله أن يرجع بقيمة العيب القديم من الثمن أو يرده ويرد مانقصه العيب عنده. وإن رد عبداً بعيب وقد استغله فله غلته. والبيع على الخيار جائز إذا ضربا لذلك أجلاً قريباً إلى ما يختبر فيه تلك السلعة أو تكون فيه المشورة. ولا يجوز النقد في الخيار ولا في عهدة الثلاث ولا في المواضعة بشرط والتفقة في ذلك والضمان على البائع. وإنما يتوابع للاستبراء الجارية التي للفراس في الأغلب، أو التي أقر البائع بوطئها وإن كانت وخشاً. ولا تجوز البراءة من الحمل إلا حملاً ظاهراً. والبراءة في الرقيق جائزة مما لم يعلم البائع. ولا يفرق بين الأم ولدها في البيع حتى يثقر. وكل بيع فاسد فضمانه من البائع فإن قبضه المتابع فضمانه من المتابع من يوم قبضه ولا يرده... ولا يجوز بيع الجنين في بطن أمه... ولا بيع الآبق... والعهدة جائزة في الرقيق إن اشترطت أو كانت جارية بالبلد، فعهدة الثلاث الضمان فيها من البائع من كل شيء وعهدة السنة من الجنون والجذام والبرص... ولا بأس بالسلم في الرقيق... بصفة معلومة وأجل معلوم.

باب الوصايا والمُدَبَّر والمُكَاتَّب والمُعْتَق وأم الولد والولاء... ص ٩١.

..... والتدبير أن يقول الرجل لعبده أنت مُدَبَّر أو أنت حر عن دبر مني، ثم لا يجوز له يبعه وله خدمته وله انتزاع ماله مالم يمرض وله وطؤها إن كانت أمة. ولا يطاء المعتقة إلى أجل ولا يبيعهما وله أن يستخدمهما وله أن ينتزع مالها مالم يقرب الأجل. وإذا مات المُدَبَّر من ثلثه والمُعْتَق إلى أجل من رأس ماله. والمُكَاتَّب عبد مابقي عليه شيء. والمُكَاتَّب جائزة على ما رضىه العبد والسيد من المال مُنْجَماً قَلَّتْ النجوم أو كثرت، فإن عجز رجوع رقيقاً وحل له ما أخذ منه ولا يُعْجِزُهُ إلا السلطان بعد التلوم إذا امتنع من التعجيز. وكل ذات رَجَم فولدها بمنزلتها من مُكَاتَّب أم مُدَبَّرَة أو مُعْتَقَة إلى أجل أو مرهونة. وولد أم الولد من غير السيد بمنزلتها. ومال العبد له إلا أن ينتزعه السيد. فإن أعتقه أو كاتبه ولم يستثن ماله فليس له أن ينتزعه. وليس له وطء مكاتبته. وما حدث للمُكَاتَّب والمُكَاتَّبَة من ولد دخل معهما في المكاتبَة وعَتَق بعْتَقهما. وتجوز كتابة الجماعة ولا يعتقون إلا بأداء الجميع. وليس للمُكَاتَّب عَتَق ولا إتلاف ماله حتى يعتق. ولا يتزوج ولا يسافر السفر البعيد بغير إذن سيده. وإذا مات وله ولد قام مقامه وأدَّى مابقي عليه حالاً وورث من معه من ولده ما بقي، وإن لم يكن في المال وفاء فإن ولده

يسعون فيه ويؤدون نجومًا إن كانوا كبارًا. وإن كانوا صغارًا وليس في المال قدر النجوم إلى بلوغهم السعي رِقُوا. وإن لم يكن له ولد معه في كتابته ورثه سيده. ومن أولد أمة فله أن يستمتع منها في حياته وتعتق من رأس ماله بعد مماته ولا يجوز بيعها ولا له عليها خدمة ولا غَلَّة. وله ذلك في ولدها من غيره، وهو بمنزلة أمه في العتق يعتق بعثتها. وكل ما أسقطته مما يعلم أنه ولد فهي به أم ولد. ولا ينفعه العزل إذا أنكر ولدها وأقر بالوطء فإن ادعى استبراء لم يظاً بعده لم يلحق به ما جاء من ولد. ولا يجوز عتق من أحاط الدين بماله. ومن أعتق بعض عبده استتم عليه، وإن كان لغيره معه فيه شركة قُوم عليه نصيب شريكه بقيمته يوم يُقام عليه وعَتَق. فإن لم يوجد له مال بقي سهم الشريك رقيقاً. ومن مثل بعبده مثله يَبْتَن من قطع جارحة ونحوه عتق عليه. ومن مَلَكَ أبويه أو أحداً من ولده أو ولد ولده أو ولد بناته أو جده أو جدته أو أخاه لأم أو لأب أو لهما جميعاً عتق عليه. ومن أعتق حاملاً كان جنينها حراً معها. ولا يُعتق في الرقاب الواجبة من فيه معني من عتق بتدبير أو كتابة أو غيرهما ولا أعمى ولا أقطع اليد وشبهه ولا من على غير الإسلام. ولا يجوز عتق الصبي ولا المولى عليه. والولاء لمن أعتق ولا يجوز بيعه ولا هبته. ومن أعتق عبداً عن رجل فالولاء للرجل. ولا يكون الولاء لمن أسلم على يديه وهو للمسلمين. وولاء ما أعتقت المرأة لها... ولا نثر ما أعتق غيرها من أب أو ابن أو زوج أو غيره. وميراث الساتية لجماعة المسلمين، والولاء للأقعد من عصبة الميت الأول، فإن ترك ابنتين رجع الولاء لأخيه... وإن مات واحد وترك ولداً ومات أخوه وترك ولدين فالولاء بين الثلاثة أثلاً....

هامش (٤) : الرقيق - التمرد والعصيان

روما - الزنج - سونفي - فوتاجان لون - كوكوتا - زنتبار - سان دومينغو - جامايكا -
البرازيل - الفونج - الفور - التركية - المهدي

• عرفت روما القديمة تمرد وعصيان الأرقاء، اشتهر منها عصيان صقلية الذي قاده الرقيق يونس عام ١٣٣ ق.م أثر تكاثر الأرقاء واكتظاظ الحظائر وسوء الحال. وعصيان آخر بقيادة تريفير وغيره. وكان أكبرها وأخطرها وأوسعها تداولاً في كتب التاريخ، عصيان سبارتاكوس - خلده بين من اسلمهموه، الروائي الأمريكي هوارد فاست في روايته «سبارتاكوس»، والموسيقار الأرمني السوفيتي خاتشودريان في سيمفونيته «سبارتاك»....

• في الإمبراطورية العربية الإسلامية تمرد رقيق شرق أفريقيا والسودان عام ٨٦٨م - ثورة الزنج - بقيادة على بن محمد، الذي وعدهم بالحرية وامتلاك أرقاء من أسيادهم. فأطلقوا لحقدهم الدفين

عنايه وفعلوا بالبصرة مافعلته غزوات صيد الرقيق في قراهم في أفريقيا. ألهبوا ظهور الملاك بالسياط عندما حاولوا استعادة أرقائهم مقابل مبالغ من المال. سلبوا ونهبوا وحرقوا ودمروا، وسبوا الحرائر قرشيات وهاشميات من زوجات وبنات الملاك، تسروهن انتقاماً لأخواتهم، وأبروهن بخدمة الرنجيات وباعوهن في سوق النخاسة....

في غرب أفريقيا تمرد الرقيق داخل حظائر الشركات الأوربية ووكلائها الأفارقة، وخارج الحظائر، في سونفي في القرن السادس عشر، وتمردوا في فوتاجالون في ١٧٥٦، وشيدوا مدينة حصينة تحصنوا بها في وجه هجمات الملاك.

في كوكوتا ١٨٣٨ تمرد الرقيق وشيدوا تحصينات ونادوا كل الأرقاء أن يهربوا ويلحقوا بهم.

في زنبار ١٨٦٧ تمرد الرقيق بقيادة فولوتي وأسسوا حكومتهم ومنحوا الحرية لكل الأرقاء ولكل رقيق يدخل حماهم، ومنحوا كل رقيق يلتحق بهم الحرية والسكن وقطعة أرض للزراعة. ونظموا وحدات عسكرية لمقاومة الملاك العرب.

تمرد الأرقاء الأفارقة خارج أفريقيا في أول تمرد واسع في سان دومينغو - جزر الهند الغربية - ١٧٩٠ تحت تأثير الثورة الفرنسية.

وتمردوا في جامايكا ١٨٣١، وتكررت ظاهرة العصيان مما أجبر الحكومة البريطانية على استجلاب أبدي عاملة من الهند.

وكان بين الرقيق المتمرد في البرازيل أعداد كبيرة من المسلمين من قبائل غرب أفريقيا الفولاني واليوروبا. عصى هؤلاء أوامر ملاكهم المسيحيين للتخلي عن عقيدتهم الإسلامية واعتناق المسيحية. وكان كثيرون منهم يحتفظون بأحجية وتعاويذ باللغة العربية وآيات قرآنية. وبعد إخماد العصيان ظل الملاك يبحثون عن إمام كان يؤمهم ويحرضهم على التمرد.

في سلطنة الفونغ عجزت السلطة عن فرض الانضباط في صفوف الحرس والجيش بعد أن عجزت عن توفير احتياجاتهم، وبعد انحسار الفتوحات والغنائم. اندلع العصيان الأول - عصيان المكاليت - بقيادة أبو ريدة - عام ١٧٨٩، مجرد تزامن ودون أي علاقة بالطبع بعام الثورة الفرنسية. حشد أبو ريدة الجنود العصاة وعددهم ٥٠٠ ومعهم مجموعة من جنود الفرسان وتحولوا إلى عصابات نهب وسلب. وقاد العصيان الثاني طيفارا - ١٨٠٣ - من فرسان الهمج بعد مقتل السلطان

عدلان على يد منافسيه ود ناصر والشيخ كمتور. تمرد جنود ود عدلان الأرقاء بقيادة طيفارا وأنقذوا الأمير محمد ابن ود عدلان وهربوا من سناو وتحولوا إلى عصابات نهب وسلب وأقضوا مضاجع رجب الذي نصّب نفسه سلطاناً. وانضم إليهم الأرقاء في أجهزة القصر الإدارية وفي حرس شيوخ المقاطعات.

• في سلطنة الفور أخضع السلطان تيراب قبيلة البرقو وألزمها إتاوة قوامها عدداً من فتيات القبيلة إماء وسراير له ولأعيانه. انصاعت القبيلة وشرعت في تقديم الإتاوة السنوية. لكنها تمردت عندما علمت أن السلطان وأعيانه يبعون الفتيات للجلابة، الأمر الذي اعتبرته القبيلة إهانة لشرفها، وإبعاد للفتيات عن جوار القبيلة وأمل افتدائهن واستعادتهن يوماً ما، فضلاً عن استبعاد أي أمل في المصاهرة بين القبيلة والسلطان وأعيانه عندما تصبح الفتيات أمهات لأولاد السلطان والأعيان، ويدخل أولئك الأولاد في حاشية السلطان وأعيانه.

• شهد عهد التركيّة عدة عصيانات، كان من بين أخطرها العصيان الذي سبقه تنظيم وتنسيق بين حاميات الجنود الأرقاء في مدني وسناو والكاملين والخرطوم، بمبادرة من حامية مدني. لكن مشادة بين أحد الجنود ورؤسائه في طاوور الصباح في حامية مدني، أدت لانفجار العصيان قبل مواعده ويومه المتفق عليه، فأخمد العصيان المجهض في مدني وأعدم قاده في حامية مدني أحدهما بسمي جودة والثاني دفع الله عام ١٨٤٤.... واندلع عصيان التاكا، الذي تكشف عن خطورته ومداه، الرسالة التي أرسلها الخديوي إلى قائد حامية كسلا - تقويم النيل، مجلد ٢ جزء ٣ ص ٦٢٥:

وال ١١٨ شخصاً المقبوض عليهم، ضباط وصف ضباط وهم في صف الجنود العاملين، ارتكبوا جنحة تفوق كل الجنح، فلا محل للبحث والتحقيق فيها قطعاً. وبناء عليه يجب إعدامهم حالاً بأية صورة. وإبقاء الصاغقول أغاس مصلوباً في المشنقة أربع وعشرين ساعة للعبرة والتشهير. أما الستمائة والخمسة والثلاثون شخصاً المقبوض عليهم من الجنود العاصين فبموجب أوامري الصادرة لكم سابقاً يجب أن يُعدم واحد من كل تسعة منهم والباقيون يضربون بالسلاسل على أرجلهم ويستخدمون في الأشغال الشاقة بقوت يومهم... وأن يكون الخفراء المعينون لهؤلاء الجنّة معمرين بنادقهم بالرصاص....

- في المهديّة اشتهر تمرد الجهادية في الأبيض بسبب المجاعة وعدم انتظام دفع المرتبات والمؤن الشهريّة - ١/٢ ريال شهرياً و ١/٨ أردب ذرة. احتل المتحردون الأبيض ثم انسحبوا منها وتحصنوا بمواقع حصينة في جبال النوبة. طاردهم أبوعتجه وهزمهم وقتل قادتهم الثلاثة، على ملة وسرور الفور وشير على، وأرسل رؤوسهم للخليفة في أم درمان فعلقها في المسجد وأمر بدفنها في الخرطوم مع رم الكفار.

هامش (٥) : الرق والممالك الإسلامية الأفريقية

- وشائج وعلاقات حميمة، بعضها أقرب للأرومة والرحم، ربطت ممالك وسلطنات السودان بممالك وسلطنات ومشيخات غرب وأواسط أفريقيا الإسلامية - حوض النيل شرقاً، حوض تشاد في الأواسط، حوض السنغال وغامبيا والنيجر غرباً. وتداخلت وتشابهت الأنماط والأنساق لظاهرة الرق والاسترقاق وآلياتها وطرق قوافلها، وإن تعددت أسواقها.
- المراجع التي أمكن الحصول عليها ثلاثة: ناخنتال (الصحراء والسودان) - فشر (الرق والمجتمع الإسلامي في أفريقيا) - كابيتيني (تاريخ دار مساليت). وزن مرجعية ناخنتال تجواله في تلك الممالك ورفقته للحاج أحمد طنقطنق، تاجر الرقيق الدنقلوي، إلى دار فور. أما فشر - الأب والإبن - فقد أسسا بحثهما على مدونات ناخنتال وكتاباته اللاحقة، وعلى أبحاثهما التخصصية في تاريخ أفريقيا. وأسست كابيتيني بحثها على دراسات ميدانية في دار مساليت وشهادات شفوية وروايات.

رؤوس المواضيع التالية مستقاة من المراجع الثلاثة:

- قبل تجارة الرقيق العابرة للصحراء أو المحيط، كانت قبائل غرب ووسط أفريقيا، شأن قبائل القارة في القدم، تباع بعيداً عن ديارها من يرتكب جرماً كبيراً من أبنائها: السحرة، الزناة، قطاع الطرق، العاجزين عن سداد الديون. وفي أزمنة لاحقة مارست تلك القبائل استرقاق بعضها بعضاً. استرقت قبائل الفولاني قبائل الهوسا والبرنو، وتبادلّت قبائل الباقرمي والقمر استرقاق بعضاً، واسترقتهما معاً قبائل الفور.

- تعدى الاسترقاق الاحتياجات الداخلية، إلى التجارة الخارجية، عبر طرق القوافل الصحراوية القديمة نحو شمال أفريقيا والأبيض المتوسط: تمبكتو مراكش، كنو غدامس، برنو فزان، ودّاي بنغازي. ورغم اختلاف المؤرخين في ترجيح كفة الاحتياجات الداخلية أم كفة التجارة الخارجية، يرجح

ناختقال الكفة الثانية بقوله «الم توفّر سلع بديلة للصادر فإن استمرار تصدير الرقيق سيؤدي إلى انهيار الأحوال في تلك البلدان». وأكد ناختقال ماسبق وأشار إليه رحالة آخر في خمسينات القرن ١٩ - بارت - أن نصف سكان كنو من الأرقاء، وأن كبار ملاك الرقيق - ١٠٠٠ رأس فما فوق - يمثلون وزناً عددياً معتبراً بين الملاك.

اتسم وضع الممالك بالاستقرار الداخلي والسلم مع ممالك الجوار، مما أسهم في ثبات نظم الحكم وهياكله، وفي ازدهار الإنتاج والتبادل الداخلي والخارجي، وتوسع الزراعة والمراعي والثروة الحيوانية، وتطور الحرف المنزلية والخدمات. وكان للرقيق وظيفته في هياكل الحكم وفي الإنتاج والحرف والتجارة والخدمات. ويورد فشر مثال استقرار إمبراطورية الفولاني وتوسع طلبها للرقيق من مصادر عدة: باقرمي، وذاي، كنو، برنو. واستقر تبعاً لذلك الأرقاء، وانتقل بعضهم إلى وضع المولى بعد العتق، يمنحه أو يخصص له المالك قطعة أرض يعمل فيها بعد أن يؤدي ماعليه من عمل في أرض المالك، وينال جزءاً من المحصول. ويسمح المالك لمواليه أن يملكوا مآوى وماشية ومنتجات، تؤول للمالك بعد وفاتهم. ونادراً ما يعود الرقيق المعتق لمسقط رأسه، ويفضل البقاء في حمى مالكه، في مساكن حول بيت أسرة المالك. [يورد فشر حالة استثنائية رواها أحد المبشرين - بادن - الذي التقى عام ١٨٢٢ امرأة في قبيلة اليوروبا في قافلة عائدة من طرابلس، قالت إنها عتقت في اسطنبول وهي عائدة لتلتحق بأهلها - ص ٥٣].

بعض سلاطين وشيوخ السلطنات والقبائل تقيّدوا بتعاليم الإسلام تجاه الأرقاء. فالشيخ بيلو ابن دان فوديو وخليفته - نهاية القرن ١٨ بداية القرن ١٩ - وبعد أن هزم خصمه عبد السلام، أطلق سراح كل أسير عرف كيف يقرأ الفاتحة ويتوضأ، واسترق بقية الأسرى باعتبارهم وثنيين. وكان الفقيه أحمد بابا التمبكتاوي يحظ الناس بتحريم استرقاق المسلم لأخيه المسلم. وكان ماتسا موسى حاكم مالي يعتق في كل يوم رأس رقيق حتى تضاعف في عهده عدد المكاتبين والمُدَبِّرِينَ. لكن الصراعات القبلية، وتعاظم الطلب على الرقيق في السوق الداخلي والخارجي ومصالح تجار الرقيق أباحت استرقاق المسلم لأخيه المسلم - الاحتراب والأسر والاسترقاق المتبادل بين قبائل الطوارق وقبائل تمبكتو. وبين الفولاني والبرنو، وهجوم وإدما على الباقرمي وأسر ٣٠.٠٠٠ من أحرار وأرقاء، مسلمين ووثنيين. ويورد فشر أيضاً ما ذكرته مصادر عن الأرقاء الأفارقة المسلمين في أسواق جزيرة مالطا في عام ١٧٢٠ ويقدر عددهم بـ ١٠.٠٠٠ رأس من غرب وأوسط أفريقيا

وقوافل تجار الرقيق المسلمين. ويشير أيضاً إلى ظاهرة مماثلة في حجم أقل من ميناء سانت لويس في أمريكا في ذات الفترة. ويشير إلى ملاحظات ناخنتقال عن الحاج بشير، وزير من برنو، كان في طريقه إلى الحج، واصطحب معه عدداً من الرقيق ليبيعه في فزان لتغطية تكاليف الحج.

• كمثال لحجم الرقيق الصادر أورد فيشر تقديرات ناخنتقال ومصادر أخرى تقدر الصادر السنوي من وداي ١٠,٠٠٠ - ١٥,٠٠٠ رأس ويصل أحياناً إلى ٢٠,٠٠٠ رأس، مع ارتفاع نسبة الفاقد في الصحراء - ١/٥ - ١/١٠. وكانت وسائل التبادل متعددة إلى جانب عملة الدولار ماري تريزا، حيث استخدم التجار المغاربة والشناقيط من موريتانيا سلعتين نادرتين ومرغوبتين في السلطنات هما الملح والأسلحة النارية - سعر الولد ١٥ طلقة، وسعر البنت ١٠ - ٢٠ طلقة. واستدل فشر على حجم الرقيق، بما تبقى منه وحصرته السلطات الفرنسية بعد استعمارها للسلطنات وشروعها في تصفية مؤسسة الرق. ففي عام ١٩٠٨ كان عدد الأرقاء، وفق تقديرات الفرنسيين: في السنغال ٢٠٠,٠٠٠ رأس، وفي السنغال العليا والنيجر ٦٠٠,٠٠٠ رأس، وفي داهومي ٢٥٠,٠٠٠ رأس، وفي ساحل العاج ٥٠٠,٠٠٠ رأس، وفي غينيا ٤٥٠,٠٠٠ رأس - ص ١٣.

• تأثرت مصالح السلاطين وتجار الرقيق وحكام شمال أفريقيا بحملة محاربة الرق. وصرح القنصل البريطاني في طرابلس أن الباشا الحاكم خسر ١٠,٠٠٠ جنية إسترليني بسبب هبوط الإتاوات التي كان جباة يتحصلونها من تجار الرقيق عند دخول قوافلهم حدود دولته، وفي سوق النخاسة، ومن المواني والسفن. وعندما أصدر السلطان العثماني فرمانه بمنع تجارة الرقيق، تحت الضغط الأوربي، في عام ١٨٥٨، تواطأ حكام شمال أفريقيا والسلاطين وتجار الرقيق على الالتفاف حول فرمان رقابة القناصل، فاستعانوا بالكهوف والسرديب في الجبال، ومرافق بعيدة عن المدن، واستحدثوا أسطوانة خشبية تكبس في فم الرقيق كيلا يصرخ.

• صعد الأرقاء إلى مناصب عليا في السلطة، وفي حالات نادرة استولوا عليها: استولى ساكور، رقيق معتق، في مالي على العرش ص ١٣. وتمرد ساموري، أحد قادة الجيش، وحارب السلطان وهزمه وأسر، وعرض عليه حسن الإقامة ورقيقاً وإماء إذا عاش فرداً عادياً في القبيلة - ص ٣٨.

• وكان الرقيق سلعة مفضلة في الهدايا والهبات - كان كل شيخ قبيلة في برنو يقدم للحاكم هدية سنوية ١٠٠ رأس رقيق ذكور وإناث. وكان حاكم مراکش يقدم لحاكم سونغاي هدية سنوية من

الرقيق والخصيان لحسن الجوار والعلاقات التجارية. وتذكر مصادر أخرى أن رابع الزبير رحمة قدم لسلطان برنو هدية قوامها ٧٠٠ رأس رقيق مع كميات من سن الفيل وريش النعام والأقمشة.

• في شرق أفريقيا، وازدهار تجارة الرقيق، علت يد العرب أولاً ثم البرتغاليين، تراجعت كل أنواع التبادل التجاري التقليدي مع القبائل. وشرع تجار الرقيق في تنظيم الغزوات لصيد الرقيق مستعينين بوكلاء أفارقة. ثم حرصوا القبائل لتحترب ويشتروا الأسرى. وكانت قبيلة الياو حول جزيرة نياسا مشهورة بنشاطها التجاري مع الساحل في التبغ وأدوات الزراعة وجلود الحيوانات وشن الفيل مقابل الملح والخرز. لكن ما أن زودها تجار الرقيق بالأسلحة النارية، وقايضوا رأس الرقيق بكميات أكبر من الملح والخرز، حتى تحولت القبيلة إلى غزوة متحركة روعت القبائل الكبيرة والصغيرة.

• وفي دار مساليت، أشارت كابتيني - ص ٦٠ - ٧٥، إلى أن المساليت يصفون على مصطلح رقيق معنى غير المعنى المتعارف عليه - مملوك - وذلك اعتبارهم رقيقاً كل غريب وافد على دارهم مضطراً، طالباً الحماية، مستجيراً، هرباً من عقوبة على جريمة، من ويلات حرب، من مجاعة... الخ. ويستقر الغريب في كفالة أسرة أو عشيرة ويصبح من مواليتها. إذا أراد الزواج تزوج من جوارى كفيله، وإن أنجب فأطفاله لكافله.

• مارس المساليت الاسترقاق عنوة بالحرب أو الغزوات - على الفريت - ومارسوه عرفاً على بعض قبائل الفور التي نزحت نحو ديارهم هرباً من جيش الزبير باشا ١٨٧٤، و مرة أخرى عندما سيطر الأنصار على دار فور - وعندما قرر سلطان المساليت أن يتخلص من حامية الأنصار في أراضيهم ١٨٨٨ استبقى الخيل والسلاح ورقيق الجهادية، وأعطى أولاد العرب أحذية وقرب ماء وطلب منهم الابتعاد عن داره.

• استخدم المساليت الرقيق في كافة خدمات البيت والأسرة، واستخدموه في الإنتاج والرعي، كما استخدموه في الجيش، واتخذوا من جهادية الأنصار نواة لجيشهم. ووظفوا الأرقاء الموثوقين في منصب المقدم لجمع الإتاوات من الأقالييم. ومن هذا المنصب نسلق الأرقاء هرم السلطة.

• ومارس المساليت السبي المتبادل بين القبائل المتحاربة. فكثيراً ما سبي المساليت زوجات ونات سلطان وأعيان الداجو، وبادلهم الداجو المعاملة بالمثل. وقد تستعيد القبيلة السبايا بالفدية.

• أسعار الرقيق - عام ١٨٩٠ - بندقية و ١٠٠ طلقة مقابل ٣ جوار - أوقه شاي و ١٠ رأس سكر مقابل ٥ جوار - قارورة عطر صندلية متوسطة مقابل جاريتين.

الملاحق

وثائق المهدية

وثائق الحكم الثنائي

وثائق المهديّة

- دليل الوثائق
- رسائل المهدي والخليفة
- دفاتر بيت المال
- عقود مبيعات الرقيق

دليل الوثائق : المهدية

العنوان - الرمز في دار الوثائق القومية - الخرطوم

رقم
الوثيقة

رسائل المهدي والخليفة

- ١ المهدي إلى أحمد سليمان - مهدية ٨ - ١ - ٤ مجموعة أبو سليم
- ٢ أحمد سليمان إلى المهدي - مهدية ٨ - ١ - ٤
- ٣ أحمد سليمان إلى المهدي - مهدية ٨ - ١ - ٤
- ٤ المهدي إلى أحمد سليمان - مهدية ٨ - ١ - ٤
- ٥ المهدي إلى محمد شريف - مصنف كمبرج ج ٣ مجموعة أبو سليم
- ٦ الطيب البناني وإدريس أبو غالب إلى المهدي - مهدية ٨ - ٢ - ٤
- ٧ الخليفة إلى كافة الأنصار - دفتر صادر ٤ ص ٦
- ٨ بابكر ود الرئيس عمر إلى المهدي - مهدية ٨ - ١ - ٤
- ٩ الطيب البناني إلى المهدي - مهدية ٨ - ٢ - ٤
- ١٠ المهدي إلى أمين بيت المال - مهدية ٨ - ١ - ٤
- ١١ الخليفة إلى الحسين إبراهيم الزهرا - دفتر صادر ٢ - ص ١٠٩ - ١١٠
- ١٢ الخليفة إلى محمد علي دقة - دفتر صادر ٩ - ص ٣٦٧
- ١٣ الخليفة إلى أب عنجه - دفتر صادر ١٠ - ص ٨٥
- ١٤ الخليفة إلى كركساوي - دفتر صادر ١٠ - ص ١٧١
- ١٥ الخليفة إلى عثمان آدم - دفتر صادر ١٠ - ص ١٧٤
- ١٦ الخليفة إلى كركساوي وكرم الله - دفتر صادر ١٠ - ص ١٨٤
- ١٧ الخليفة إلى يونس الدكيم - دفتر صادر ١١ - ص ١٣٦
- ١٨ الخليفة إلى النجمي - دفتر صادر ١٣ م ١ - ص ٥٠
- ١٩ الخليفة إلى النجمي - دفتر صادر ١٣ م ٢ - ص ٢٥٤
- ٢٠ الخليفة إلى عثمان الدكيم - دفتر صادر ١٣ م ٣ - ص ٤٣

دفتر بيت المال

- ٢١ مهدية ٧ - ٢ - ٧ : ٥
- ٢٢ مهدية ٧ - ١ - ٦ : ٤٢ حواصل بيت مال كردفان
- ٢٣ مهدية ٧ - ١ - ٦ - حامل كردفان
- ٢٤ مهدية ٧ - ١ - ٧ : ٨
- ٢٥ مهدية ٥ - ١٥ - ٥١ : ١٠
- ٢٦ مهدية ٥ - ١٥ - ٥١ : ١١
- ٢٧ مهدية ٥ - ١٥ - ٥١ : ١٦

رقم الوثيقة	العنوان - الرمز في دار الوثائق القومية - الخرطوم
-------------	--

٢٨	مهدية ٧-١-٦ - رقيق مركز بارا
٢٩	مهدية ٧-٢-٥ : ١٧
٣٠	مهدية ٥-١٢-٤٦ - الخير إلى الخليفة
٣١	مهدية ٥-١٥-٥١ : ١٧
٣٢	مهدية ٧-٢-٩ : ٩
٣٣	مهدية ٥-٢-١ : من حساب التقديرة إلى مبيعات الرقيق
٣٤	مهدية ٧-٣-١٠ : ٣٢
٣٥	مهدية ٢-٣٠-١٤ : ٣١ : ٢٥
٣٦	مهدية ٧-١-٦ : ١٤
٣٧	مهدية ٧-٢-٥ - من حساب المصروفات إلى حاصل حساب الرقيق
٣٨	مهدية ٥-٢-٧ - من حساب الرقيق إلى حسابات مذكورة
٣٩	مهدية ٥-٢-٧ : ١٥ - ١٦
٤٠	مهدية ٥-٢-٧ : ٣٨
٤١	مهدية ٥-٢-٧ : ٣٨
٤٢	مهدية ٧-٣-١٠ : ٤٢
	مهدية ٧-٢-٩٠ : ٦
	يوميات
	عقود مبيعات الرقيق
٤٣	مهدية ٥-١٥-٥١ : ١
٤٤	مهدية ٥-١٥-٥١ : ٧
٤٥	مهدية ٥-١٥-٥١ : ١٢
٤٦	مهدية ٥-١٥-٥١ : ٩
٤٧	مهدية ٥-١٠-٤٢ : ١٥
٤٨	مهدية ٥-١٥-٥١ : شهادة مبايعة أحمد خليفة للحاج النور
٤٩	مهدية ٥-١٥-٥١ : ٨
٥٠	مهدية ٥-١٥-٥١ : شهادة مبايعة جاد السيد للحاج النور
٥١	مهدية ٥-١٠-٤١ : ١٨
٥٢	محمد عبد الرحيم : كتاب (العروة في السودان)
٥٣	محمد عبد الرحيم : كتاب (العروة في السودان)
٥٤	محمد عبد الرحيم : كتاب (العروة في السودان)

رسائل المهدي والخليفة

١ - ٤ يونيو ١٨٨٣
المهدي

211

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
١٤٠٥
٢٨ ربيع الأول

وثيقة (٣) مهدية ٨ - ١ - ١٨٨٥
من أحمد سليمان إلى المهدي

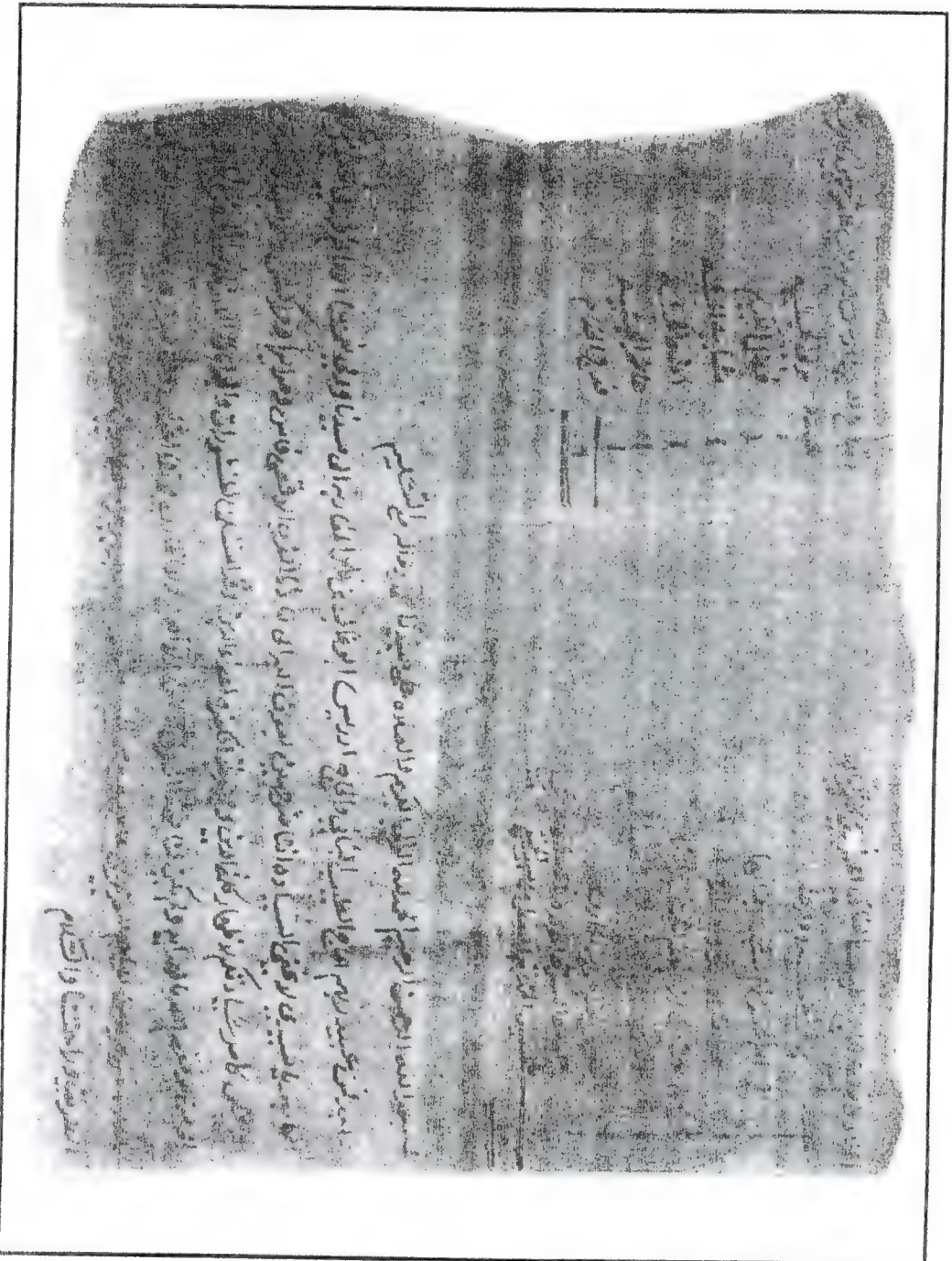
مشهور في رجوع اموالنا الى بار
 يسوع المسيح الذي ارحمنا للهدى الى الكرم والصلوة
 على سيدنا محمد وواله مع التسليم وبعد فني العبد
 المفتقر الى الله محمد الحمدي بن عبد الله الي صغير وحواري
 الخليل محمد شريف وقائي الله واياه من كل سوء
 ورفعني واياه عالي ارفع صدق ويقيم آمين
 حية انا قد كنا سابقا ونحت بالابيهت قد بنينا
 على الاحباب برجع اموالنا اهل باره الا الترك واتا عمام
 المعاضيت لأمم وعلينا ذلك امرنا العمل والان ما حصلت
 راحة

راحة فيهم فالان يا حبيب فتش على الاخوان ان كان
 احدهم منهم شيئاً غليظة عليهم وان فات عليهم فوات
 او ولادة فليعطوا القيمة واذا لم يحصل هذا الامر فاحصلت
 سلامة عند الله ولا رضاء منا حيث انه حصلت في ذلك حفرة
 ولذا كما وقع عندنا رذنا رجوى لاهله فابوا فاعطيناهم
 القيمة بزيادة فاللازم حبيب المهمة والتفتيش في هذا
 الامر فان الاخوان الصادقين في الاتباع يخلصون من ذلك
 ومن لم يكن صادقاً يجبر على ذلك ولا سيما الاهل والاقارب
 اللذان مواصلة لهم ومودتهم كاقارب احمد عبد الصمد
 وشيخ محمد عبد الصمد واهل الغاي عجيل ويوسف اخيه
 واهل جبابنا اولاد محمود يادب واهل جبابنا اولاد
 ويدي ادرسي واهل محمد فهم الاجاب والاقربون
 المعدودين من اهل البيت ولذلك صعب علينا ان المقدم
 محمد تكون عنده المملوكين لرفقة بنت الغاي عجيل ولم
 يردناهم اليها واعذرنا بعدم العلم وقد عرفت على عيها

الاثنى عشر مقيد عنده وقال لي هو اهمها عندي مهمها
 فاء لان لازم اخذها مع اهمها لرقيته المذكورة وقيل ان
 اختها عنده والده فان ثبت ذلك وولدت او حملت
 يرد ثمنها اليها باي وجه امكن والسلام
 منتهى رأيي في هذا عنده من رقيق اهالي بامره
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الوالي الكريم والصلوة
 على سيدنا محمد وآله مع التسليم والبركة فمن الشهد
 الشكر الي الله محمد الميرزا بن عبد الله الي حبيبته
 وابن عمه المقدم محمد وقاه الله كل سوء مويد واعطاه
 الخير السرمد حبيب اذ الذين عرضوا علي في بيت
 الحال اخرج مقيدون فما كنت اعرف حقيقة امرهم وعلم
 عندي الا ان الينذكوريين مع اهمهم بخينه مملوكين
 لرقيته بنت الغلي عجيل وبي من الاهل والارحام
 وكان الواجب القيام بستانهم واصطالحهم مع مولا تمام

المذكورة وان صعب عليك ذلك فارسلهم الي حاله عروضا
اولغهم معهم لانهم من ذنك مساعدة وصول الجواب اليك
اسرع بالقيام بذلك من غير تأخير ساعة واحدة والسلام
تخشية

والله حبيب قبل ان اخت البعدين صارت عندك فاذا كان ذلك
اماردها اليها او اعطاها ثمنها حيث ان مطلق رقيق
اهالي باره امرنا بزيده حيث لا التزك واتباعهم المحضرة حصلت
وان رقية مع انها من الاهالي الذين وردت فيهم الكفرة
برد حقوقهم فانها معنقاربة ومواصلة واستحقاق
يوجب الحرمة لها زيادة عن الاخرين والسلام



وثيقة (٦) مهدية ٨ - ٢ - ٤ مايو ١٨٨٤
من الطيب البناني وإدريس أبو غالب إلى المهدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْكَرِيمِ وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
 الْمُسَلِّمِينَ وَبَعْدُ فَخَرَّ السَّجْدَ الْمُسْتَقَرَّ لِلَّهِ مُحَمَّدٍ الْمُؤَدِّي عَبْدَ اللَّهِ الْغَنِيِّ فِي اللَّهِ وَعَامِلَهُ عَلَى
 عَومٍ بِرَزَقِهِ وَدَفَعَهُ مُحَمَّدٌ الْخَيْرُ عَبْدَ اللَّهِ الْغَنِيُّ عَلَى كَفَالَةٍ فِي حِفْظِ رَبِّهِ الْأَمِينِ إِلَيْهَا الْجَنِّبِ
 بَعْدَ إِطْلَاقِكُمْ عَلَى الْأَعْرَاضِ بَاطِنُهُ وَفِيهِمْ مَضْنُونُهُ مَا دَامَ أَنْ مَقْدَمِهِ أَعْرَاضَ بَجْهِتِكُمْ
 وَصَلَاةُ مَنْ أَصْحَابُنَا وَأَمِينُوا التَّوْحِيدَ إِلَى حَرَامِهِمْ فِي مَصْلُحَةِ الدِّينِ فَلَا أَحَدٌ يَقْرَأُ عَلَيْهِمْ
 فِي أَمَانَتِهِمْ الْمَوْجِدَ اسْمَاءً بَاطِنُهُ وَفِيهِمْ مَضْنُونُهُمْ بِطَوْلِهِمْ الْجَمْعُ وَاصْبُوهُمْ بِالرَّقْمَةِ الْمُؤَمَّنَةِ إِلَى أَمَانَةٍ
 فِي حِمَاةِ الْوَلِيِّ فِي حَرَامِهِمْ وَبِطَوْلِهِمْ مَضْنُونُهُمْ بِطَوْلِهِمْ الْجَمْعُ وَاصْبُوهُمْ بِالرَّقْمَةِ الْمُؤَمَّنَةِ إِلَى أَمَانَةٍ



طاب لهم وصدورهم وامنهم والسلام
 ١٤٠٠
 شعبان

طاب لهم وصدورهم وامنهم والسلام
 ١٤٠٠
 شعبان

وثيقة (٧)

من الخليفة إلى كافة الأنصار

١٣ رمضان ١٣٠٤ - يونيو ١٨٨٦

دفتر صادر ٤ ص ٦

أمر إلى كافة أنصار الدين، صورته، بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم وبعد فمن عبد ربه خليفة المهدي عليه السلام الخليفة عبد الله بن محمد خليفة الصديق إلى أحبائه في الله كافة أنصار الدين أحبائي إن مقدمة هذا العرض باطنه الحرمه زينب بت أحمد بيدها أمر من المهدي عليه السلام بالعفو عنها وعن أشيائها والآن قدمت لنا هذا العرض تذكر أن الاثنين وأربعون راس رقيق الموضحة أسماهم به تعلقها مع سبعين رجل غلال وطن* في محلين. وترغب عدم التعرض عليها في الجميع وحيثما أن الأمر كذلك فمتى صح أن الأشياء المذكورة تعلقها رقيق وغيره ينبغي عدم التعرض لها من حيث أنها راغبة الحضور في البقعة فلا يتعرض لها أحد في الطريق لغاية وصولها لهذا الطرف لازم من ذلك والسلام.

بيان الرقيق الذي صار العفو عنه للحرمه مقدمة العرض الموضح أعلاه:

عدد

٢ قدورة وزوجته بخيته

٣ فضل المولى وزوجته عدوية وابنتها التومة

٣ عبد التام وزوجته صبر فضيل وبنتها مراد الله

١ دراج

١ رفاي

١ رابحة

٣ الصبر فضيل وأختها الرب يجود وابنها مرحوم

١ رحمة

١ عبد الله عجب

٣ فضل السيد وزوجته خادم الله وبنتها العند الله قريب

٢ الصبر وبنتها منصوره

* أرض زراعية.

- ١ بخيئة التاماوية
- ١ بخيئة بنت أبو شال
- ١ خادم الله السيمة
- ١ خير الله عويصة
- ١ مرحوم
- ١ بخيت الشلكاوي
- ١ جابر ولد أركم
- ١ فضل السيد بمعية مبارك
- ١ عوض الله إدريس بمعية مبارك
- ١ أبرزق ولد سعيد معتوق
- ١ قسم الله سعيد معتوق
- ٢ عوض الله وزوجته تام زينه معتوقة وزوجته هبة منالة
- ١ رفاي هارب
- ١ عثمان هارب
- ١ فضل الله هارب
- ١ عمر ريحان بسرية يونس
- ١ معتوقه بسرية يونس
- ٢ سعيد وبنته طيب العشرة
- كذلك بيان ١ رحل عيش وطين مقضي للحرمة المذكورة

عدد

- ٧٠ رحل غلال
- ١ أرض طين حلة عوض
- ١ أرض طين حلة قسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع السلام

والعز من عبد ربه بابكر ولد الرئيس عمر

البي وسندي خان واعياكم رجل فقير ولي مقرين احدكما بالكتابين والاخر بالخطين مع والابن اظلم المهدية وكان
الاهالي اخذوا البيه من محمد الطبيب الي الشيخ البعيد قد حضرنا بطرفه واخذ البيه واقفنا في الحاضرة والجهد مع اميرنا محمد
عبد الله المعروف بقاءه وحينما بلغنا خروج اولادنا من اظلم بوقت اخبرنا عنهم الامير محمد البعيد والذكور انما وطنا عنهم
وعلى كافة طاعتهم ولما حضرنا عندهم وجدناهم هردوم كلبي وجروبي واخذوا منهم ثلاث وعشرون راس رقيقة من
ذكور وانايت وتركوا نصف اليدني مع اننا القنا موجهني وما دام عبدكم واولاده بذلنا ارواحنا في معاونته العتيق والذلا
حالكفة لهد عيوننا في الخداه وصبرنا مدودي من الانصار قد بارقنا برفه نروم وفترها اعطانا ما اخذنا
انعاما واحسانا المهدية لكوني ضعيف الحال وصاحب عابلا وارامل صفار والسلام

١٣١٤
٨ جمادى الأولى

وثيقة (٨) مهدية ٨ - ١ - ٤ فبراير ١٨٨٤

من بابكر ود الرئيس عمر إلى المهدى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 وَبِعِزَّتِ الْمُسْتَعِزِّ الْمَلِكِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 أَيْ قَدْ طَلَّامُ شَرِّتِ أَصْحَابِيهِ وَتَفَرَّقَتْ فِي الدُّنْيَا الَّتِي هِيَ أَرَاكُزَالٍ وَرَغِبْتُمْ فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ مِنْ عَظِيمِ الْبُزَالِ فَهَذَا اللَّهُ
 مَنْ أَرَادَ سَعَادَتَهُ وَاضْلَافَ مِنْ أَرَادَ شَقَاوَتَهُ وَالْعَالِيَا زِيَادَةً لَا لَاقَ الدُّنْيَا لَيْتَ بَدَارُ الْبُزَالِ أَيْ أَرَادَ سَعَادَتَهُ
 وَتَحَاوَفَ فِي ذِمَّتِهِ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كَانَتْ شَرْقُ عَيْنَيْهِ حِجَابٌ لَوَضَعَهُ لَأَسْمَى الْكَافِرَ صَرْعَةً مَاءً وَهِيَ
 مَعَ خُضْرَتِهَا وَشَرَّهَا سَحَابٌ مَكَانٌ لَا عَيْنٌ يَطْلُوهُ الْعَبْدُ فَالْعَاقِلُ مَنْ جَعَلَ هَذِهِ فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ وَإِذَا هُوَ الْعَاقِلُ يَسْتَعِينُ
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ جَمِيعِ أَوَائِدِهِ حَاسَةً مِنْ حَوَاسِهِ كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَخَوَافِهِ وَنَبَاتٍ عَظِيمَةٍ كَيْفَ لَا وَقَدْ قَالَ
 تَعَالَى ذَكَرْنَا زَيْدَ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى رَاحَتِهِ وَالشُّكْرِ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى سَبِيحَةِ الْإِسْلَامِ بِالْجَمْرِ
 سَيِّمُهَا لَيْسَ شَأْنُ الْإِسْلَامِ بِالْجَمْرِ

تَعَالَى ذَكَرْنَا زَيْدَ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى رَاحَتِهِ وَالشُّكْرِ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى سَبِيحَةِ الْإِسْلَامِ بِالْجَمْرِ
 سَيِّمُهَا لَيْسَ شَأْنُ الْإِسْلَامِ بِالْجَمْرِ

نعمة وثيقة (٨) مهدية ٨ - ١ - ٤ فبراير ١٨٨٤
 من المهدي إلى بابكر ود الرئيس عمر
 ومن المهدي إلى أحمد سليمان

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله وبركة التسليم

وجعفر بن عبدربه واسير زينه الطيب البناي المغربي من الغرب الاقصى من مدينة فاس الى سيدي ووسيتي خليفة

افضل خلق الله سيدي الامام محمد المهدي بن النبي عبد الله عليه السلام

امرض لجناكم الرجوع متادبا قايلا سيدي نورك الله نصر عزيز وهواني من الغرب الاقصى من مدينة فاس وكنا حضرا بدير
بتجارة ولما من الله علينا بفتح تلك المدينة صارت تقيم كافة ما بينا بيت المال وفتح من ذلك عشرة دوس رقيق ونشاعة

يدع احسينا مان الذي هو خال اولاد الزم ونحن متاهلين باخته ومختلفين منها الاولاد والان منا وهو متزوج ببقية

من معانته بربر وقد صدر اكرم بروج كافة المعانقة التي كانت ببقية بربر الى سيدي محمد الخير حفظ الله وجه سيدي

ان الجميع صاروا رقيق وملأ سيادتكم وقبل هذا سبقت العرض منا لاعتناكم الكريمة طمحين ان تنوا علينا برها كون القبط

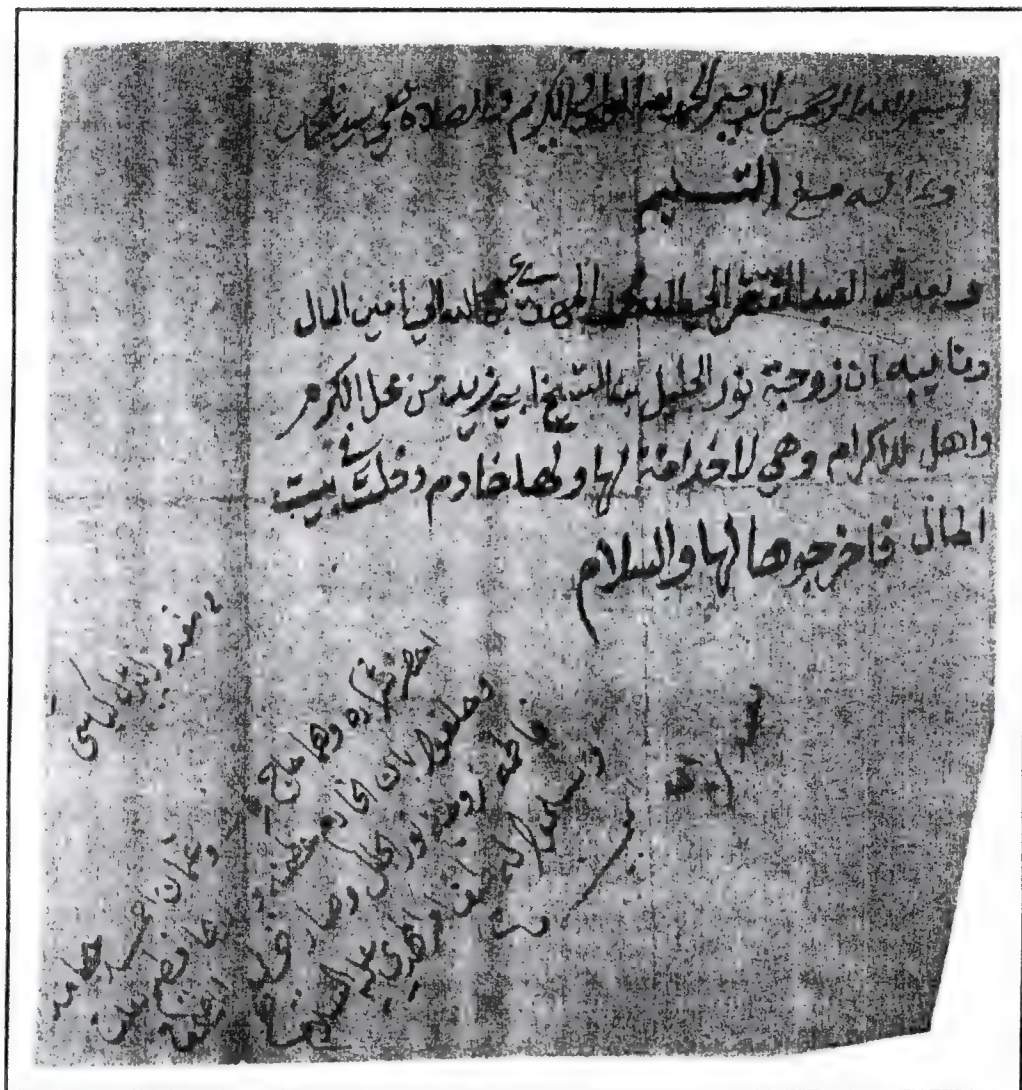
الذكور وزوجته قايدين باشغالنا ولصانكم عمت الجميع طمحين ان نأخذوا الرخص منا ببيتكم ونكرتوا علينا باعطائها لنا

مشافهة والعرض المذكور كان بعث من طرف الحضر الفقيه الى الاما في الملزم محمد صالح ولغاية الان نحن في انتظار

امر السيادة فقد تجاسرنا بتقديم هذا ثانيا راجيا من مراحم الكريمة التي خصه بها قايدي ودان صدور الامر على هذا بجهنم

لشريف بتسليم الغزو والتكرم علينا بالحق خال اولادنا وزوجته مع عدم القرض لنا فيهم من احد ما في الاخوات انصار

الدين سيدي والسيدة
برحب



وثيقة (١٠) مهدية ٨ - ١ - ٤

من المهدي إلى أمين بيت المال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم.

وبعد فمن عبد ربه خليفة المهدي عليه السلام الخليفة عبد الله بن محمد خليفة الصديق إلى
حبيه المكرم الحسين إبراهيم زهرا تولاه الله آمين.

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته نعلم الحبيب أن جميع الأسئلة المحررة منك وصلت بطرفنا
وفهمناها. والحال يا حبيبنا من خصوص عدم امتثال الجهادية لكم نظراً لتفويض أمرهم لإدريس وهو
لا يخل الحال من تفريط في شأنهم لا تبرء معه الذمة وترغبوه الإرشاد فيما أجروه فيها هو قد تخبر
للمذكور بامثال قولكم وموافقتكم فيما تسيروا به عليهم. وأما التفريط الذي ذكرتموه فإن كان في
شيء محرم كتهب أموال الناس أو التعدي عليهم بدون وجه حق، فانهوهم وازجروهم بواسطة إدريس
حيث تحت أمركم ونهيكم. وراحتكم في أمرهم. وإن كان من جهة ماكل أو كسوة أو نحوه من
أشياء الفنائم فلا تخوجوهم لشيء من ذلك بل أجروا الصرف لهم دائماً ولو من المبلغ الموجود تحت
يدكم الآن من الفنائم واكسوهم وفيما بعد ما يصرف لهم يحسب من الخمس إن شاء الله تعالى. وأما
قولكم في أن الجهادية جمعوا كثيراً من الرقيق الذي لاعلاقة لهم فيه سابقاً واتخذوه نساء واشتغلوا به
عما يلزم فانظروا في ذلك. فإن كان الرقيق المذكور لهم علاقة فيه بنحو زواج أو قرابة فاليفضل
معهم. وإن لا فاليوخذ منهم ويترك أقرباهم لهم فيه تاليف لهم وجبراً لخاطرهم لأن مصلحتهم
عمومية وجميع المؤمنين فيها شركاء وهي نصرة الدين. وأما قولكم إن الإخوان المندوبين معكم منا
ترغبوا الإذن لهم في إعطائهم طرف من الرقيق لضرورة الخدمة والشراء وما يناسب حالهم من
الوصوف فلامانع قد أذنكم في ذلك، لكن المصروف بقدر إزالة الضرر كأسوة الأنصار المعلومة من
غير إسراف. وأما قولكم إن بيدكم حصان لبشير كنبال وحمار لواحد نصراني من عوال الخيل
والحمير وهما تحت النظر فقد أذننا لك في فضولهم عندك لركوبتك. وأما قولكم إنكم بالديم
والإخوان بالفقرة باللوازم ويحتاج الحال لاجتماعكم مع بعضكم في بعض الأوقات وتخشى منه تفريق
الديم إذا دخلتم البلد فلامانع من إقامتك بالديم وترك الإخوان في أشغالهم بالفقرة، وإدريس عبد

الرحيم بالكاراة هو والجهادية. وأما قولكم إن أهالي الققرة ضيقوا عليكم في النفقة فأنفوا أمرهم إلى عثمان وما يشير به عليكم في أمرهم، إن كان بتسفيرهم إليه أو تفريقهم للجهات بيد الأنصار المؤمنين أجروهم. وأما قولكم إن أهالي البلد خرجوا بعضاً منهم قبل الفتح البعض بنار البعض باقل وحاصروا مع الأنصار وغير راضين بتفنيهم أموالهم فدققوا النظر في أمرهم، فما يوجد خارجاً منهم قبل المضايقة ليس بغنيمة، لكن إذا ترك له شيء بالققرة يكن غنيمة وليس له إلا ماخرج به معه سوياً، وأما الخارجين بعد المضايقة منهم غنيمة ولو حاصروا مع الأنصار. وأما قولكم إن كثيراً من أهل الققرة وجد بأيديهم أوراق عتاقة وبعضهم أمهات أولاد فالتعاقبة لاتسمع إحالتهم وحكمهم كالرقيق الذي لم يعتق لاكن أمهات الأولاد وإن كان أولادهم موجودين الحالة هذه فما يوجد راغب من الأنصار زوجهوا له، ومن لاإذا كانت كبيرة السن اتركوا سبيلها، وإن كانت شاب فافضل لحين وجود راغب لها. وأما قولكم هل أولاد الققرة المذكورة فيء أم غنيمة فهي فيء، لاكن نظراً لأحوال المحاصرين وتالفهم استصوبنا تفريقها لهم وإدخال الخمس لبيت المال. وأما قولكم إن كثيراً من رقيق البلد انضم على الجهادية ولا يصلح يكن جهدياً لكبره أو صغره ومن يستطيع حمل السلاح منهم ولو يكن كبيراً أو صغيراً فاليفضل معهم، ومن لا ويكون ليس بقريب لهم لا مانع من أخذه. وأما قولكم إن أهل البلد طالبين الإذن في سكون البندر نظراً لخلوه فخابروا عثمان بذلك وعرفوه أن يرسل من طرفه عاملاً لحفظ المركز، وما يشير به عليكم اعملوا بموجبه حيث أنه أدرى بأحوال أهالي جهته. وأما قولكم إن رقيق الختمية قد تفرقت بالجهات ببيع العمال هو وسائر رقيق الققرة فامروهم برده، وبعد حصر العبيد الذكور ألحقوهم بالجهدية، والخدم يجري تقسيمهم ضمن الغنائم. وأما طلبكم بإرسال بوارق من البقعة لإقامة الدين فهو موافق، لكن حيث أن عثمان يد من أيادي المهديّة وحرّونا له في ذلك فإن حصل المقصود بعد مخاطبتنا له كان وبها وإن لا خابرونا. وأما قولكم في مديرية كسلة ومن معه فخاصة المدير والعرض الباشكاتب أرسلوهم لطرفنا، والباقيين انظروا فيهم مايتيكم من عثمان. وأما قولكم إن الجهات الموالية التاكة الظن فيها التسليم بمجرد الإشارة والأمان وعامل الجهة إن من يتأني معه التسليم بدون محاربة فلا يحصل منهم له أدنى ماينفر، وجميع الأمور أجروها على وجه السداد. بارك الله فيكم ووفقكم لما يحبه يرضاه. هذا والسلام. تحشيه وحال تعريفكم لعثمان أبي بكر دفنة بالمكاتبات فاخبروه أننا أمرناكم بمخاطبته ومشورته في هذه الحوادث لازم منه والسلام.

وثيقة (١٢)

من الخليفة إلى محمد علي دقنة

٤ رجب ١٣٠٣ - إبريل ١٨٨٦

دفتر صادر ٩ ص ٣٦٧

خطاب إلى محمد علي دقنة صورة بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والوالي الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم. وبعد فمن عبد ربه خليفة المهدي عليه السلام الخليفة عبد الله بن محمد خليفة الصديق إلى حبيبه في الله محمد علي دقنة. أيها الحبيب بعد السلام عليك فتعرفك أنه قد سبق التحرر منا إلى الحبيب العامل عثمان أبي بكر دقنة بإرجاع سراري العوض المرضي البالغ عددها (....) إليه مع إرجاع بعض من أوادمه البالغ عددهم (....) مابين أنثى وذكر على حسب ماهو موضح بالكشف الذي تحرر من الحبيب المذكور بالأسماء وبدون تبديل ولا تغيير، نظراً لافتراض المذكور لسراريه المذكورة مع عتقه لبعضها والدخول عليها بكتاب الله وتربية الأوامد الموضحين بالأسماء على يده. كل ذلك إحساناً منا على المذكور وتاليف له لظنه بالخير والصفاء. وقد بلغنا الآن أنه إلى الآن ما حصلت راحة المذكور بتسليم سراريه وأودمه المذكورين إلى رسوله المعين من طرفه بأمرنا، بل بلغنا أنه حصل الدخول من بعض الإخوان على بعض سراري المذكور. وحيثما أن الامر كذلك والحبيب عثمان وإن كان من الأعوان الأصدقاء ومعهود عندنا بكل خير لكن بالنظر لحسن ظننا بهذا الأخ ومحبتنا لما يؤلفه على الدين فينبغي بحال وصول هذا عندك أن تجري تسليم سراري الحبيب المذكور وأودمه بأعيانها إلى رسوله بدون تغيير ولا تبديل إليه، بل حسب الإيضاح الذي بالكشف الأول بالأسماء، ويلزم إرجاع ما ذكر إليه ولو كان سراريه صار الدخول عليها من الإخوان وحملت. وأودمه بأعيانها ترجع إليه بذاتها وإن سبق فيها بيع أو إعطاء أو كانت بطرف الجهادية أو صار عدداً من جملة الجهادية، ولا يكون توقف عندالك في الكلي والجزوي بل أريحوا الحبيب المذكور حسب أمرنا السابق سواء بسواء بدون تأخير كما هو الظن بكم. وبعد ذلك ترد الإفادة منكم بالتغير كما يجب وفقكم الله والسلام. حاشية وكلما من سبق منه دخول على السراري المذكورة فليستغفر لذنبه ويرجع إلى التوبة والنتم وسلمها والسلام.

وثيقة (١٣)

من الخليفة إلى أب عنجة

١٤ صفر ١٣٠٤ - نوفمبر ١٨٨٦

دفتر صادر ١٠ ص ٨٥

خطاب إلى حمدان أبي عنجة، صورته، بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الوالي الكريم الخ. وبعد فمن عبد ربه خليفة المهدي عليه السلام الخليفة عبد الله بن محمد خليفة الصديق إلى حبيبه في الله المكرم حمدان أبي عنجه كان الله له وتولاه ءامين. بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نعلم الحبيب أن جوابكم المؤرخ ٣ محرم الذاكرين فيه إرسال مايتين راس رقيق وخمسة وسبعين ومايتين واحد وسبعين راس بقر ومائة وثمانية في الخيول وذلك بيد الحبيب عمر دلدوم الفلاتي، واهتمامكم بإرسال رسالة أخرى الخ مابه وصل وتسلم. والحال جيبنا إلى ماوصل من الرقيق مايتين واحد وثلاثين، والأربعة وأربعين ليس وصلوا لأن الحبيب عمر دلدوم أنه ترك ثمانية عشر منهم بطرف علي منير وأحضر منه وصل بذلك والباقي ليس علم لنا محله. والأبقار مذكور عددها بجوابكم أنها مايتين واحد وسبعين والذي وصل واستلم بيت المال منها مايتين ستة وعشرين، وخمسة وأربعين عرف عمر دلدوم أنها نفقت بالموت. والخيول مذكور بجوابكم أنها مائة وثمانية والذي وصل البقعة منها أربعة وثمانين والأربعة وعشرين ليس وصلت لأن اثنا عشر منها تسلمت إلى علي منير واثنين إلى أبوا سيف وذلك من يد الحبيب عمر دلدوم وأحضر منهم وصولات الاستلام. هذا ولأجل إعلامكم بما وصل وما تأخر بالطريق وما ضاع تخرر هذا والسلام - تحشية: وهاهو الحبيب عمر دلدوم راجع إليكم بمن معه من الجماعة الذين حضروا سوياً والسلام.

خطاب إلى محمد شيخ محمد كركساوي، صورته، بسم الله الرحمن الرحيم الوالي الكريم الخ
وبعد، فمن عبد ربه خليفة المهدي عليه السلام، الخليفة عبد الله بن محمد خليفة الصديق إلى حبيبه
في الله ورسوله محمد شيخ محمد كركساوي، كان الله له وتولاه ءامين، بعد السلام عليكم ورحمة
الله وبركاته، نعلمكم أيها الحبيب أنكم عندنا من الأحباب الصادقين المساعدين لنا في إقامة الدين
ومأمول فيكم علو الهمة وطلب ماعند الله تعالى. وما دام لا يخفى عليكم يا حبيبتنا أننا بالنظر لمصلحة
الدين كنا مرون الأوامر إلى كافة الأنصار بأنهم لا يبيعوا الرقيق الذكور كلية ولو يكون خماسي.
وكذلك الإنان منعنا البيع فيها إلا باذن وتدريب* بواسطة بيت المال هنا. كل ذلك مراعاة لجانب
الدين لأن الرقيق المذكور مادام يكون تداول البيع والشري فيه بدون تدريب يصل إلى الكفرة. وقد
وصل منه جانب وافر لهم وأدخلوه العسكرية وصار فيه مساعدة لهم. فلذلك منعنا البيع والشري فيه.
ومن ابتد ماصدر تنبيهنا فكافة الأنصار ومن بأحكام المهدي من المسلمين توقفوا عن التداول في هذا
الصنف لاسيما العمال الذين يدهم رقيق بيت المال. وحصله الراحة بذلك المنع. وقد وجد رقيق
بكثرة مباع باسمكم واسم الحبيب كرم الله والأنصار الذين بجهتكم ذكور وإنا حتى أن البعض
منهم شتى في الدار إلى أن رحل سواكن. ومحل ما يصادفوه الأنصار لعلمهم بالمنع الحاصل منا في
مباعه يتعرضوا له حتى يقفوا على حقيقته. ومادام أيها الحبيب أن هذا الصنف ممنوع التداول فيه
بأمرنا من غير واسطة بيت المال الذي بالبقعة، فينبغي عدم التفريط فيه وحجزه عن المبيع. ومتى ما
أردتم بيع شيء من ذلك فأرسلوه لبيت المال هنا ليكون يبعه فيه ويساعد المسلمين. فإن ذلك أثمر
وأريج لبالكم ولبال المشتريين، فإنهم إن لم يكن بأيديهم تساريع من بيت المال هنا، فكل من يجدهم
فلاشك يتعرض إليهم، فالأولى عدم الإقدام على ذلك وإبعاث من ترغبوا يبعه لبيت المال. أما العبيد
الذكور فكل من تروا عدم أوقعية فضوله لطرفكم هناك فأرسلوه لهذا الطرف ولا يكن لهم بيع هناك
كلية من حد الخماسي فصاعد. فليكن الوقوف عن بيع الرقيق المذكور نظر للكيفية التي أوضحناها
لكم ومثلكم لاحتاج إلى زيادة تأكيد. بارك الله فيكم وشكر سميكم. هذا والسلام.

[illegible]

وثيقة (١٥)

من الخليفة إلى عثمان آدم

١١ شعبان ١٣٠٤ - ١٨٨٦

دفتر صادر ١٠ ص ١٧٤

خطاب إلى عثمان آدم ، صورته ، بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الوالي الكريم وبعد ، فمن عبد ربه خليفة المهدي عليه السلام ، الخليفة عبد الله بن محمد خليفة الصديق إلى حبيبه في الله عثمان آدم ، كان الله له ءامين ، بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، نعلمكم أن جوابكم الذاكرين فيه أنه في هذه الأيام جاري ورود الرقيق من الجهات الغربية كشكا بأيادي التجار وذلك شيء متواتر. ومن البعض أجريتم ضبط الموجود بطرفكم. وبالكشف عن حقايقهم وجدتم بأياديهم تساريح من محمد كركساوي عامل شكاً بالمبايع اليهم ، وتعداد الإناث والسر لايفي عدد ٢٦٣ مائتان وثلاثة وستون ، وأما الذكور البالغ قدرهم ثلاثون عبد أمرد سلمتهم لعلّي الهاشمي لحن ورود الإفادة منا بما يوافق عن هذا الخصوص. وتذكروا أنه من الآن فصاعد مقبل أيام الخريف وهو ميسر طريق أهل الرقيق ، وأن بعضاً من أهالي الرقيق هم المستخدمين مع عامل الجهة المذكور وفقراء التابعين له والبعض تجار أهالي... الخ ما به وصل بطرفنا وفهم. والحال يا حبيبتنا أما في خصوص الرقيق فما دام أنه متواتر وروده لاسيما في أيام البرودة لا بد أنه يكثر. فليت ماكل ما تجددونه منه تجرون ضبطه من بأياديهم ومخايرتنا عنه ولا تدعوه. حيث أنه لا إذن منا لأحد في مباح رقيق بدون بيت المال الذي هو معنا بالبقعة لاسيما أهالي الجهة المستعبدة كشكا وأمثالها. وكافة الرقيق الذي تجرون ضبطه أرسلوه لهذا الطرف بالكشفة اللازمة ببيان أسماء ذكر وإناث وأسماء أصحابه ، وفي طرفكم خابروا الحبيب كركساوي بالملاطفة وعرفوه أننا أصدرنا أوامر بضبط الرقيق الوارد من جميع الجهات ، فلا يشق عليه ضبط الوارد من جهته. والرقيق المضبوط بيدكم أنتم الآن أيها الحبيب أرسلوه لهذا الطرف ليصل بيت المال لازم من ذلك والسلام.

وثيقة (١٦)

من الخليفة إلى كركساوي وكرم الله

نهاية شعبان ١٣٠٤ - مايو ١٨٨٦

دفتر صادر ١٠ ص ١٨٤

خطاب إلى محمد شيخ محمد كركساوي، صورته، بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم وبعد، فمن عبد ربه خليفة المهدي عليه السلام، الخليفة عبد الله بن محمد خليفة الصديق إلى حبيبه في الله ورسوله محمد شيخ محمد كركساوي، وكرم الله شيخ محمد كان الله لهما أمين، بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحبائي لا يخفاكم أنا لا قصد لنا غير إقامة الدين وإصلاح المسلمين. وبحسب مصلحة الدين قد سبق التأكيد منا لعموم من بأحكام المهديّة من المسلمين بعدم التداول في صنف الرقيق بالنظر لامتداد عين الكفرة إليه، وعلى ذلك كان حصلت الراحة من هذا القبيل لاسيما في العبيد الذكور. وفي هذه الأشهر فأعداء الله بالنظر لما لحقهم من الضعف والوهن صاروا يترصون للرقيق الوارد من السودان خصوصاً المردان. وبذلك جعلوا جواسيس لاصطياد ذلك ومشتراه بغالي الثمن. وبحسب ذلك فكل من كان همه الدنيا صار يسعى في جلب الرقيق لهم من الجهات المتعده كمثّل جهتكم وأمثالها. وصار الرقيق غالي جداً بهذه الوسيلة حتى في البقعة هنا. كل ذلك نظراً لطلب الكفرة توجه رقيق بكثرة ودخل قفرة سواكن والبعض بطريق بربر والجهات الغير شي بكثرة. وحين أن إضعاف أعداء الله مطلوب، والرقيق المذكور فيه منافع لهم، الإناث لتجارتهن والذكور لمساعدتهن في العسكرية فقد نخرنا منا إلى كافة العملاء بالأطراف كمثّل الحبيب أبي قرجة بجهة طريق سواكن والحبيب محمد الخير بجهة بربر والحبيب عبد الرحمن النجومي بدنفلا بمنع بيع الرقيق المذكور بها بالكلية وضبط من بأيديهم سيما الذكور، وكذلك الحبيب عثمان آدم وهذا لكم. فنبغي أيها الأحباب أن يصير منع بيع الرقيق المذكور بجهتكم كلية. وكلما يتحصل عندكم شيء منه فما دام بيت المال هنا موجود ومأمول منه عدم خروج الرقيق إلى الجهات المستعده، فأرسلوه له لانتفاع المسلمين به. أما العبيد الذكور فلا يكن فيهم بيع أصلاً حين فهمتم المنع في ذلك. فمن يكن منهم مساعد لكم فلامنع من فضوله، ومن تروا منه عدم الاستقامة فأرسلوه لطرفنا وجيهوه قلم قلم للمعلومية. حين أن الذي لا يصلح هناك للمساعدة، لا بد أن يصلح هنا وينفع في الدين فلازم من.... العمل كما أشرنا لراحة البال من هذا القليل. وفقكم الله وتولاكم. هنا والسلام.

وثيقة (١٧)

من الخليفة إلى يونس الدكيم

٢٣ جماد اول ١٣٠٣ - فبراير ١٨٨٦

دفتر صادر ١١ ص ١٣٦

خطاب إلى يونس، صورته، بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الخ وبعد، فمن عبد ربه خليفة المهدي عليه السلام، الخليفة عبد الله بن محمد خليفة الصديق إلى حبيبه في الله يونس الدكيم كان الله له وتولاه ءامين، بعد السلام نعلمك أن الأحباب الذين هم في راس الجهادية وهم عربي دفع الله وإبراهيم الدفيعه ومرور وآدم يونس وعبد الفتاح قد أهملوا في الجهادية ولم كانوا يهتموا عليهم في كل وقت حتى يتبين لهم الموجود والمفقود. حتى من إهمالهم حضروا بعضاً من الجهادية وأخذوا نساءهم بالخفية، والبعض صار ضبطه هنا وكل ذلك بائخادهم معهم، حيث أن الجهادية إذا كان حاصل لهم التتميم في كل وقت لا يقدرُوا أن يتغيبوا. ولذلك وبالنظر لأخذهم ماينوف عن الخمسون امراء من نسايتهم قد حررنا إلى مقاديتهم المذكورين جواب مذاكرة ينبغي تلاوته عليهم وشدة زجرهم عن الإهمال وإبصارهم بأنه من يتهاون في ضياع نفر واحد أو بندق لا بدن إرساله لطرفنا بالشعب لأجل مجازاته. وفي كل يوم صباحاً ومساء يعرضوا عليك تمت جميع الجهادية والسلاح ليدرك بطرفك الموجود والمفقود. ولا تهمل فيهم حتى يتهاونوا في مراعات المذكورين وبذلك يجدوا الفرصة ويتشتوا علي هدى أنفسهم لاسيما وأنكم الآن توجهتم غل حراية، فالأخذ بالحزم مما لا بد منه، والإهمال لافائدة فيه. أما باقي البنداقة الذين بالجيش من أولاد العرب فاليكن التأكيد عليهم أنهم متى ماسمعوا البوري يحضروا مع الجهادية ويمشوا معهم في طابورهم حيث أن البنداقة جميعهم صف واحد. ومادام أن نفقد الجهادية ومنهم عن التفرق مما لا بد منه فينبغي أن نجعلوا علي راس كل خمسين من نفر جهدي واحد من أولاد العرب لكي يسهل ضبطهم بهذه الكيفية والتتميم عليهم. ومتى مايكون ترتيبهم علي هذه الصفة تحصل الراحة التامة من قبلهم ويؤمن عليهم من الضياع، ولاندعوهم علي حالة البهلة. وفقكم الله وتولاكم وحفظكم ورعاكم. هذا والسلام.

وثيقة (١٨)

من الخليفة إلى النجومي

الجمعة ١٩ ذى القعدة ١٣٠٣ - أغسطس ١٨٨٦

دفتر صادر ١٣ ص ٥٠

خطاب إلى عبد الرحمن النجومي، صوته، بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الوالي الكريم
الخ وبعد، فمن عبد ربه خليفة المهدي عليه السلام، الخليفة عبد الله بن محمد خليفة الصديق إلى
حبيبه في الله وعونه علي إقامة الدين العامل عبد الرحمن النجومي كان الله له وتولاه آمين، منا لك
جزيل السلام ورحمة الله وبركاته على الدوام. ثم نعلم الحبيب أن أعداء الله الجهادية الذين كانوا
كسروا من كوردفان بنواحي الجبال قد توجه لهم الحبيب حمدان أبي عنجة وقصد بهم في الجبال
الذين استشهد فيه الحبيب محمود عبد القادر فوجدهم قد خرجوا منه ووجد العبيد متجمعين في
الجبل المذكور نظراً لارتفاعه وصعوبته وكبره. وبوقت نزوله به طلع فيه بما معه من الأصحاب واشتعل
الحرب ما بينه وبين العبيد وعن قريب في أقل من ساعة اتعم الجبل بالأنصار وأهلك العبيد عن
آخرهم. واستشهد من الأنصار نفر قليل ختم الله لهم بالسعادة، فقد عرفوا أن الجبل المذكور صعب
المسالك لايسهل لأحد الطلوع عليه إلا بالحبال وبالسالم. ولما صعد الأنصار بقدره الله على الجبل
المذكور تعجبوا العبيد من ذلك غاية ونهاية وقالوا إن الأنصار كالأمطار ينزل على الأحراج. وبعد
هلاكهم صار التوجه على اقتفاء أثر الجهادية المذكورين حيث أدركوهم الأصحاب بقفرة صباحي
التي في جهة الصعيد وقتلوهم أشر قتلة ولم يفضل منهم أحد، واستلم منهم الأسلحة والبهايم وما
وجدوه معهم وصار قتل رؤسائهم الثلاثة الذين هم على ملة وسرور الفور وشير علي وقطع رؤسهم
الثلاثة وأرسلها لنا بالبقعة. وبعد وصولها أمرنا بتعليقها في المسجد ورأوها الأصحاب وحمدوا الله
وشكروا علي نصره الدين، ثم أمرنا بتوجيه الروس المذكورة إلى الخرطوم لأجل إلحاقها مع رم الكفرة
الذين به لانهم من المغضوب عليهم. وقد أبعدناهم عن بقعة المهدي عليه السلام لذلك لييقوا في
زمرة الهالكين بالخرطوم. ولكون هذا لما يسركم ويسر الأصحاب قد حررنا لكم هذا للمعلومية
فاسجدوا لله شكراً علي ذلك وأحمدوه هذا والسلام.

وثيقة (١٩)

من الخليفة إلى النجومي

دفتري صادر ١٣م ٢ - ٢٥٤

خطاب إلى عبد الرحمن النجومي، صورته، بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الوالي الكريم وبعد، فمن عبد ربه خليفة المهدي عليه السلام، الخليفة عبد الله بن محمد خليفة الصديق إلى حبيبه في الله المكرم عبد الرحمن النجومي كان الله له وتولاه آمين، بعد السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وأزكا نهايته فنعرفك أن جوابك المحرر بتاريخ ٤ رجب الذاكر فيه كيفية الجهادية ووقوع المرافعات لطرف نايب الشرع بينهم وبين الغير ومستشهدون بإخوانهم الجهادية وعدم قبولهم عند القاضي في الشهادات مطلقاً وترغبوا الإفادة في شأنهم إلى آخر ما به صار معلوماً لدينا، والحال يا حبيبنا حيثما أن المذكورين صاروا من ضمن أصحاب المهدي عليه السلام فإن شهادتهم لبعضهم مقبولة فيما يخصهم وفي الدعاوى في أمر نسايتهم متى ما استوفيت شروط الشهادة فليكن سماع شهادتهم والعمل بموجبها. هذا ما لزم إفادتكم عنه والسلام.

وثيقة (٢٠)

من الخليفة إلى عثمان الدكيم

دفتر صادر ١٣ م ٣ ص ٤٣

٥

خطاب إلى عثمان الدكيم، صورته، بسم الله الرحمن الرحيم الخ وبعد، فمن عبد ربه خليفة المهدي عليه السلام، الخليفة عبد الله بن محمد خليفة الصديق.... إلى حبيبه المكرم عثمان الدكيم كان الله له أمين، بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حبيبي إن جوابك المؤرخ بتاريخ ٦.... المذكور فيه أنه بعد استلامكم من النور إبراهيم للجهادية جاري حضور بعض أوادم بازنقر إليهم من تلقاء أنفسهم. وبعد حضور المذكورين ياتوا خلفهم أربابهم ومعهم أوراق تدل على مشتراهم لأوليك الأوادم من بيوت الأموال كمثل بيت مال الحبيب موسى والحبيب حمدان والحبيب علي أحمد الهاشمي بالأبيض وأن أثمانهم... واهية كاثني عشر ريال أو أزيد وحصل فيهم تداول بين الناس حتى بلغ فيهم الثلاثين والأربعين ريال. وكذا الجهادية لما كانوا متفرقين بالجهات قبل اجتماعهم بالديم بعضهم متزوج بأدميات متعلق مذكورين ولحقهم بالديم. فالأدميات المذكورة يحضرن الى أزواجهن وأرباب ملكيتهن يحضروا من خلفهن ويقصدوا أخذهن، والجهادية يقصدوا فضول زوجاتهم معهم. وكذلك جاري حضور أوادم لكم بازنقر من جهات بحر الغزال والجهات الفوقانية وصار التداول فيهم بالمشتري وأوراقهم المتعلقة بهم يوجد عليها التأشير من كركساوي بأنهم خالبيين من شبهة الغنائم. ماذكرتم وصل وعلم. والحال يا حبيبي أن ماذكرته في خصوص ذلك الرقيق فهو من خصايص الحبيب النور إبراهيم. فليُنظر بمعرفته ويجري اللازم عنه بحسب مايرضي الله ورسوله ويخلص في الدار الآخرة وما يُشكّل عليه من ذلك يرفع أمره إلينا بواسطة ذلك الحبيب، فلايكن لك من الآن فصاعد انشغال بذلك. هذا والسلام.

[illegible]

نماذج

لرصد الرقيق في دفاتر بيت المال للحسابات
اليومية، والرقابة الدقيقة لخليفة المهدي مع
أمين بيت المال وأمناء الرقيق على أدق
التفاصيل.

يحتوي بيان القيمة الموجوده بربع صلح ابن جلاش ما تسلم لبيت المال
الموجود

عبد ذكور ٠٦٨

خيم ٠٠١

البقر ١١٠

اغنام ١٥٩

حمير ١١٠

هدوم اقشة ١٤٨
٧٩٦

المسلم بيت المال على يد النور عز الدين

عبد ٤٤٣٨ اغنام

٠١٦١ البقر

٤٥٩٩
٥٣٩٥

نفق و قدح كالبان اعلاه ما

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين في بيان الصائمات من النساء في شهر رمضان المبارك

٦٠ رقيق حريم

٢٠ حال

١٠٠ أبقار

١٠٠٠ ابقار

٢٢٩٧ حاتم

١٢٢٨ مائت

٢٧٢٥

١٠٧٠

مذكور من اصحاب	مذكور من اصحاب	مذكور من اصحاب
٢٥	١٤	٢١ من الغرب
٢٢	٧	١٩ من البدر
١٥	٦	١٩ من زعام
١٨	١	٨ محوينا
١٢	١	٤ هنيات
١	١	١ حاتم
١	١	١ مذكور
٢٢	٨	٢٤ من الكباشين

١٢٢

٢١٠٧

حريم	حريم	حريم
١٢	١٢	١٢ حريم
١٢	١٢	١٢ حال
١٢	١٢	١٢ ابقار
١٢	١٢	١٢ ابقار
١٢	١٢	١٢ حاتم

٢٩٥ مائت

٧٤٥

١١٤ حاتم

٧٩٧

٢٢١٠

تتمة وثيقة (٢١) مهدية ٢ - ٣٠ : ١٢ كشف مجمل ومفردات غنيمة رقيق وجمال وأبقار وماعز وضأن

وثيقة (٢٢)

مهدية ٧-١-٦: ٤٢

حواصل بيت مال كردفان

- في معاملات بيت المال يدرج الرقيق مع المواشي في المفردات والحصيلة، كما يشير الرقم ٧٢٣٨٦ في العمود الأول على اليمين كحاصل جمع مفردات الأعمدة الثلاثة على يساره: رقيق، إبل، أبقار، حمير، أغنام.
- حصيلة الوارد لبيت المال في كردفان خلال عامي ١٣٠٣ هـ - ١٣٠٤ هـ (١٨٨٥-٨٦ م) من الرقيق ذكور وإناث $٢٢١٥ + ٥٠٩٩ = ٧٣١٤$ رأساً.
- بذات المنحى تسجل جداول بيت المال حصيلة الهوامل من الرقيق والمواشي في المجموعة الثانية- إلى أسفل- من الأرقام $٢٩٣ + ٤٧١ = ٧٦٤$ رأساً من الذكور والإناث، و ١٤٧٧ جملة هوامل الرقيق والمواشي.
- يقدم الجدول نموذجاً للنهج المركزي في تجميع وحصر وتوزيع رقيق الغنائم تحت إشراف بيت المال: فكان توزيع ٥٠٨ من الذكور على خدمات بيت المال وأربع رايات وسرية من جيش المهديّة، وبيع في الدلالة ١٨٧ رأساً عائدها لبيت المال، واستعاد الملاك ٢٢ رأساً مقابل رسوم لبيت المال، و ١٩ متوقى وهارباً.
- ولم يختلف نمط توزيع الإناث البالغ عددهن ٨٤٥ رأساً سوى في بضع مفردات مثل ٥ للجهادية للخدمة أو للزواج، و ٢ إحساناً أو عطاءً وإهداءً، وحجم المباع في الدلالة ٧١٥ رأساً.
- الجدول جـ عرض للغنائم والهوامل من الرقيق والمواشي وبيان الغلال (بالأردب).

بیت مال بیت و ذواتی و القائل و اوردہ میں شامل کرنا محمد علی احمد الہادی

	۱۲۰۴	۱۲۰۵	۱۲۰۶	۱۲۰۷	۱۲۰۸
رفیق دکر	۱۵۲۴	۱۶۵	۰۰۰	۰۰۰	۰۰۰
رفیق انار	۲۱۹۵	۹۰۴	۰۰۰	۰۰۰	۰۰۰
ابل	۴۹۶۷۵	۵۱۴۴	۴۱۸۰۸		
اقتار	۱۴۴۵۴	۵۵۵۷	۱۷۰۱۰		
حمیر	۰۰۱۹۵	۰۰۶۱	۰۰۰۵۴		
اقتام	۱۴۴۴۵	۵۵۵۶	۱۶۰۰۱	۶۴۵۵۵	۸۸۶۴ ۷۴۴۸۶
	۱۴۰۴	۱۲۰۵	۱۲۰۶	۱۲۰۷	۱۲۰۸
رفیق دکر	۱۵۶	۱۴۷	۵۹۴		
رفیق انار	۴۱۷	۱۶۴	۲۷۱		
ابل	۱۴۴	۴۴۹	۷۸۵		
اقتار	۰۶۴	۱۱۴	۱۷۷		
اقتام	۰۴۸	۰۸۹	۱۴۷		
حمیر	۰۱۰	۰۰۷	۰۱۷	۷۵۷	۷۵۰ ۱۴۷۷

رثیقة (۲۲) مہلہ ۷ - ۱ - ۶ : ۴۲
حواصل بیت مال کردغان

تسليمه
رقیف دکر

مغزونه لافان سبب لافان	۱۹۵
رایه الکیم شام عمان	۰۶۷
رایه الکیم عمان ادم	۰۱۲
رایه علی احمد	۰۱۳
رایه احمد علی	۰۱۱
سهم لافان	۰۱۱

مبايع الدوله	۰۱۸۷
مرايه لافان	۰۳۳
مرايه لافان	۰۱۲

رقیف لافان

مغزونه لافان سبب لافان	۰۴۷
رایه الکیم شام عمان	۰۸۱
رایه علی احمد	۰۰۹
المرايه	۰۰۵
رایه الکیم شام عمان	۰۰۶
مرايه لافان	۰۰۱
رایه احمد علی	۰۰۱
لافان - سبب لافان	۰۰۱

مبايع الدوله	۷۱۵
مرايه لافان	۰۰۳
مرايه لافان	۰۰۳
مرايه لافان	۰۰۳

مرايه لافان	۱۳۴
مرايه لافان	۰۷۸
مرايه لافان	۰۰۱
مرايه لافان	۱۹
مرايه لافان	۰۶۱۵
مرايه لافان	۰۰۱
مرايه لافان	۰۱۵۷
مرايه لافان	۱۳۶

۹۴۵۰
۹۴۵۰

هوامل رقيق بيت المال - كردفان - ١٨٨٦ م.

جملة الرقيق ٥٦٤٩ رأساً ذكور وإناث

أهم سمات توزيعه:

٨٧٤ ذكور للجهادية

٧٨٨ إناث للجهادية تبع أزواجهن

٢٠٩٧ مباع بالدلالة

ثم نسب متفاوتة للرايات والسرايا ثم المرتجع لأربابه.

—

رقعت امامت

—

٢٥٠

٨٧٤	بجوارم
١١٤	علي الهادي
١١٢	الكتاب
١١٤	راية سالم عثمان
١١٨	راية الكرم عثمان وادم
١٦٢	راية عبد الهادي
١١٤	مذكورين
١٠٦٨	
١٤٠٦	سابع بالذلال
١١٧	مجمع لاربابه
١٤٨٤	مؤلفي وهران
١٥٧٤	

رقب انامش
عنصر

١٥	سرد حمدان ابو غو
١٥	راية الصخر محمد ابراهيم
٤١٧	راية الكرم عثمان وادم
١٧٧	راية علي الهادي
٧٨٨	مؤلفي بلمايه بنج ازر
١٥	راية سالم عثمان
١٥١	علي احمد الهادي
١٥٧	خدا بيت المال
١١٤	شريف محمد خالد
١٥٥	مذكورين
١١٤	راية الهادي ابراهيم
١١٧	الكتاب
١٤٤٩	

مبايع الدلالة	١٨٩١	
مراجيع الاربابية	١٨٤	
احسان	١١	
ماتوني وصراف	٥٦٤	٤١٧٦
صنف		
مراجيع		
راية البهية على وجه النور	٢٧	
شباب البرقي	١٦	
راية على التام	٢٤٥	
سرد حلال الساجدة	٥٤٩٠	
	٥٥٦٨	٥٦٤٩

تسمة وثيقة (٢٣) مهدية ٧ - ١ - ٦

وثيقة (٢٤)

مهدية ٧ - ١ - ١ - ٨ :

بيان موجودات بيت المال من الرقيق و المواشى لغاية ١٣٠٤ (أكتوبر ١٨٨٧) :
 جملة الرقيق ٣٤٣ رأساً . تفاصيل مفرداته ١٥٧ ذكور و ١٨٦ إناث، و ٨٦ غنيمة ذكور
 و إناث، و ٢٦ حامل ذكور و إناث . بعض ذكور الغنيمة مرضي و بعض يعمل غفر بالشونة و بعض
 تحت التصريف.

بسم الله الرحمن الرحيم
 غنبيات الموجود بيت المال من الرقيق والمواشي لغاية سنة ١٤٠٤

رقيق
 رقيق مجرور بالخارج محافظه الموالي
 ١١٦ زكوة

١١٥ اناث
 ٢٤١ مجموع بالثونه

غنيم
 ٢٨ زكوة غنم بالثونه وبعضهم رمضان
 ٨٦ ٤٨ اناث بعضهم زواجات وبعضهم تحت الصريف

هال
 ٤ زكوة
 ١١٢ ٤٦ اناث
 ١٥٧ زكوة

١٨٦ اناث
 ٤٤٤ ٤٤٤

٥٦٨٥ ابل غنيمه

٩٠٠ ابقار غنيمه

١٤٧٠ ضان غنيمه

٠٦٨٧ ناخر غنيمه

٩٠٨٥

نصفه من الارواح غنيمه وثمانون بالعدول
 ١٤٠٥
 ١٩٢١

وثيقة (٢٥)

مهدية ٥-١٥-٥١ : ١٠ (يونيو ١٨٨٨)

عدد

١ آدمية

وبعد، إلى أمناء الرقيق

اصرفوا الآدمية الموضح أعلاه إلى علي هذا ولد بلك في رابة الجمع كونها عطيته إليه في إحسانات المهدية وخذ معه السند اللازم

عبدالله أبو بكر

يوسف.

١٣٠٦

٥ شوال

بسم الله الرحمن الرحيم

قد استلم الواضع اسمه وختمه فيه أدناه على هذا ولد بلك أحد مرايات الجمع من أمنا* الرقيق الخادم المسماة حليلة المنعطفة لنا إحساناً بإشارة أمين بيت المال عبدالله أبو بكر شفاهياً. وللاعتقاد والعمل بموجبه في المستقبل تحرر ذلك.

علي هذا ولد بلك

١٣٠٦

٥ شوال

شهد بذلك

أحمد مختار.

شهد بذلك

..... عبدالله

شهد بذلك

حسين ولد محمد خير

* أحد أمراء رايات الجمع من أمناء.....

وثيقة (٢٦)

مهدية ٦ - ١٥ - ٥١ : ١١

عدد

١ آدمية

إلى أمنا الرقيق

اعطوا محمد شنقراي واحدة آدمية من ضمن رقيقه المجرد منه إحسان. وخذوا السند اللازم والسلام.

عبدالله

١٣٠٦

يوسف

٧ شوال

استلم الواضع اسمه فيه محمد شنقراي الفرخة تعلقي سابقاً الذي تسمي فضل السائر خماسية ضمن الرقيق المجرد مني وعطيت مني إحساناً. ولاعتماده والعمل بموجبه تحرر ذلك.

محمد شنقراي

١٣٠٦

٨ شوال

شهد بذلك

الأيكتي آدم.

شهد بذلك

محمد كبدر

عبدالله
 الى اهل البيت
 اعطوا محمد شراي واحده اربع من قرض قسمة المردية
 احسان رخذ وكنتم اشدكم وانتم كما
 لا حول ولا قوة الا بالله

السلامة اصبحت اسمي في حوضه المردية
 الذي ينفجر من السائر فاستعد من الرضا المردية
 في احسان رخذ وكنتم اشدكم وانتم كما

شهادة وبيان وشهود عن أربعة أرقاء توفوا لرحمة مولا هم، يونيو ١٨٨٨

عن بيان رقيب بيت المال عهدتنا المتوفى بإمرهت نساليق قضاة
١٦

١٧٠٦
١ فضل المولا لوقا يبرم الهلائة السؤال ١٨٦

١ رسله توفت يبرم ١٨٦ سؤال ١٨٦

١ نجته من الهوانل توفت ١٨٦ سؤال ١٨٦

١ باب البئر توفت يبرم ١٨٦
٤

تقط فدرهم اربع لاجنود ١٨٠٦

عاب سوال

شهد نديك شهد نديك شهد نديك
عمر وكدول الاكيني ادم شيا ولد بوزي

اقرأ الشهود اعلاؤنا شهادته متفق دلائلهم البصر يقين
١٧٠٦
عاب سوال

نائب بيت المال
محمد الابرص محمد
عمار



محمل رقيق مركز بارا في ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨) = ٣١٤ رأساً ذكور وإناث. توزيعه على النحو التالي:

١١٩ مباع في الدلالة

٠٣٠ محمد عثمان خالد وجماعته من الأنصار

٠٢٧ مرتجع لأربابه مقابل رسوم

٠٢٦ إلى عبد الباقي الوكيل وجماعته

٠٢٣ إلى السنوسي أحمد

٠١٧ إلى عثمان آدم وجماعته

وما تبقى وزع في أحجام أقل، ٤ رؤوس كتعويض لبعض الملاك الذين وردت أموالهم لبيت المال دون وجه حق أو بأمر من الخليفة من باب الإحسان للذين أصابهم ضرر في ممتلكاتهم أو من كان عزيز قوم وصودر رقيقه..

بسم الله الرحمن الرحيم

— 6 —

مجلس

20

1947

1990

مكتبة

1990

[Faint handwritten notes]

22-11-19

1940

1940

195

1940

3-6-80

2012

12

1974-1975

10

10.0

1980

12

to be

1990

مجلس

2112

فهرست

۱. محمد عثمان خاندان و جماعت
۲. لکھنؤ کی کتابت
۱۱. لا الہ الا اللہ عبد الباقی عبد الوہاب و جماعت
۱۲. الیہ احمد رضا
۹. الیہ رابع الکلم عثمان ارم
۱۷. الیہ رابع علی الہامی
۱۰. الیہ در طلبہ ترمذیہ زافر
۱۵. الیہ الکلم حسنی احمد و جماعت
۱۶. مرقع نورانی
۱۱. مغربی
۱۲. مرقع الایض لیب الہامی
۱. مرقع زجل دیر

۵۲ - ۵۱ - ۵۰ - ۴۹ - ۴۸ - ۴۷ - ۴۶ - ۴۵ - ۴۴ - ۴۳ - ۴۲ - ۴۱ - ۴۰ - ۳۹ - ۳۸ - ۳۷ - ۳۶ - ۳۵ - ۳۴ - ۳۳ - ۳۲ - ۳۱ - ۳۰ - ۲۹ - ۲۸ - ۲۷ - ۲۶ - ۲۵ - ۲۴ - ۲۳ - ۲۲ - ۲۱ - ۲۰ - ۱۹ - ۱۸ - ۱۷ - ۱۶ - ۱۵ - ۱۴ - ۱۳ - ۱۲ - ۱۱ - ۱۰ - ۹ - ۸ - ۷ - ۶ - ۵ - ۴ - ۳ - ۲ - ۱

۴. منطقی لکھنؤ بن عروض احوالہ الہامی و جماعت
۵. منظر لکھنؤ کی کتابت
۱۰. رابع علی الہامی
۱۷. محمد عثمان خاندان و جماعت

في حق

١. محمد بن عثمان خاوند
٢. لا راي على
٣. لا راي على
٤. لا راي على

٥. لا راي على
٦. لا راي على
٧. لا راي على
٨. لا راي على
٩. لا راي على
١٠. لا راي على
١١. لا راي على
١٢. لا راي على
١٣. لا راي على
١٤. لا راي على
١٥. لا راي على
١٦. لا راي على
١٧. لا راي على
١٨. لا راي على
١٩. لا راي على
٢٠. لا راي على

٢١. لا راي على
٢٢. لا راي على
٢٣. لا راي على
٢٤. لا راي على
٢٥. لا راي على
٢٦. لا راي على
٢٧. لا راي على
٢٨. لا راي على
٢٩. لا راي على
٣٠. لا راي على

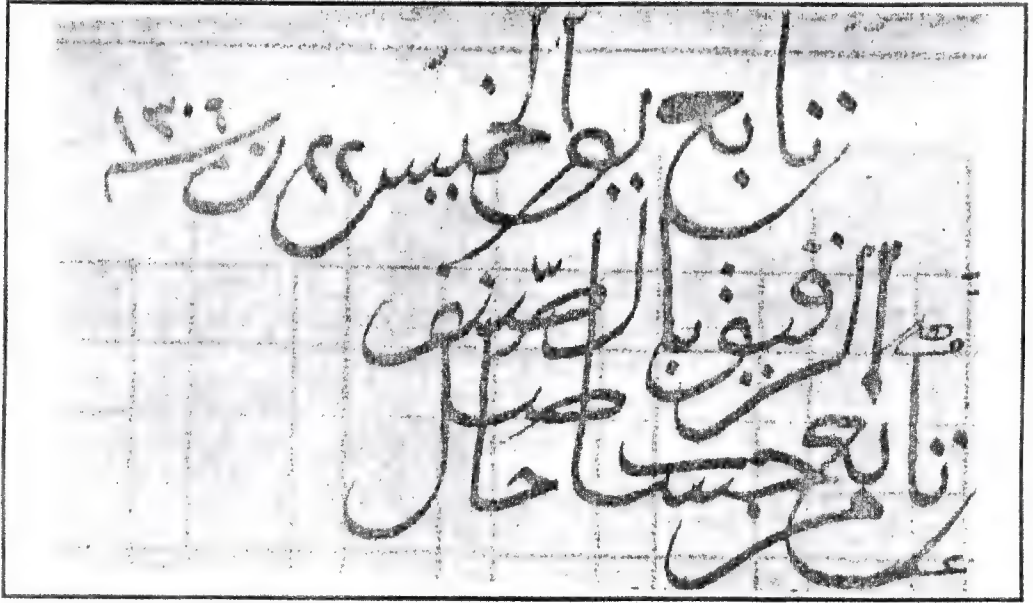
في اليوم المشرع اعلاه ذكر هذا الكيف عن مواضع الرقعة الفينيدو التي ذكرها عن سنة اربع و اربعين
الوارد بدفتر مركز باده وبلغ مقدارها ثلثي واربعة عشر اس وبيان كل موضع اعلاه وليس بالحق
الذكره في لفظ السنة واما هذا هو الحق
على محمد
الرازي

وثيقة (٢٩)

مهدية ١٧: ٧-٢-٥

نموذج ليومية من يوميات بيت المال في التعامل مع صنف الرقيق عام ١٨٨٨ .
مفردات وجملة الرقيق المصادر:

مهدية ١٧: ٥/٢/٧



تابع المظبوط من حاج الخضر

١ ما قبله

تابع الإناء

٦ ما قبله

١ آمنة

١ ست كريم

٩ عاشة

عدد المظبوط في مدني

ذكور

خير السيد	١
فضل المولا	١
فرحان	١
مرجان	١
	<hr/>
	٤

٤ ما قبله

إناث

١ سعيده

١ مدينة

٢ ٦

عدد المظبوط من عبدالله مسعود وجميعه ذكور

١ مرزوق

١ سرور ٢

عدد المظبوط من إبراهيم جميعه ذكور

١ فرحان

١ مرجان ٢

عدد المظبوط من محمد أحمد

١ بلال

إناث

١ حليلة

١ سعيده ٣

عدد المظبوط من عبدالله جميعه عبد يسمى سعد الله

عدد المظبوط من جابر الحدادي

١ جابر

عدد المظبوط من أبو فاطمه جميعه عبد يسمي فرج الله	١	٢
عدد المظبوط من نسيم... جميعه عبد يسمي سالم	١	
عدد المظبوط من سليم جميعه عبد يسمي عبدالقراج	١	
عدد المظبوط من بابكر جميعه عبد يسمي رجب	١	
عدد المظبوط من حمد		

١ عدلان

١ جابر	٢
كلتوم	١ ٣
	٣٣

عدد المظبوط من محمد شقراى

ذكور

١ خير السيد	
١ فضل المولا	٢
إناث	
١ الصفا	
١ فضل الساتر	
١ سلامته	
١ عاثة	٤ . ٦

عدد المظبوط من سنهوري جميعه إناث

١ الصفا	
١	٢ .

عدد المظبوط من أحمد جميعه إناث

١ جرتين	
١ السارة	٢ .

عدد المظبوط من محمد جميعه خادم نسمي شمة . ١

مذكورين مجهول أسماء أربابهم

ذكور	
١ عبدالرازق	
١ زايد	
١ صباح الخير	
١ صباح الخير	٤
إناث	
١ بخيتة	
١ سعيدي	
١ حليلة	-
١ قمر	٤
	<u>٠٨</u>
	٠٥٢

إلى حساب الهامل جميعه من الرقيق الذي وجد هامل
وصار تسليجه الى أحمد الله حسين جميعه إناث

١ بخيتة	
١ الليمون	
١ بركة	٣
	<u>٥٥</u>
٢٤ ذكور	
٣١ إناث	

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم
وبعد فمن عبدي الخبير علي إبراهيم إلى حضرة سيدي وسندي ووسيلتي إلى ربي القابم بالعدل
والإنصاف خليفة الإسلام ووارث المهدي عليه السلام عليه الرحمة والرضوان من الملك العلام وأطال
الله عمره ومحق بسيفه رقاب الطائفة الفاجرة الكفرة الليام وأمدنا بمدده أمين يارب العالمين... سيدي
وهو أن عبدكم لما حضرت مهاجراً في سبيل الله كانوا تأخروا منا الاثنين وعشرون نفراً أحرار أخواتي
العواجز وبنتي مباشرة المذكورون أسماهم بالكشف باطنه أيضاً الاثنين وخمسون رقيق البعض منهم
هرب منا في طريق الهجرة والبعض تأخر مع هؤلاء العواجز وحيث ذلك ومادام أن المطلوب هو داعي
الله ورسوله ومهديه وخليفتهم الأكبر عليه الرضوان فترغب من بعد تشريفه بأنوار المطالعة الكريمة
يتحرر على هذا الأمر الكريم لمن يلزم بترحيلهم من بيت مال المسلمين إلى المندوب من طرفنا لأجل
إحضارهم إلينا بالبقعة المنورة أو كلما تراه السيادة فهو الأوفق.

١٣٠٧

٢٢ شعبان

(١٨٨٩)

ليستم الله تعالى ان يرحم الله نواحي الدير والاعمال في بيدينا في ذلك مع التسليم
 وبعد فمن يدري الخبير علي ابراهيم الي حفر في سبيل وسيلتي الي ربي الفاعل بالعدل والافاض خليفته السلام
 ووارث اهل البيت عليه السلام عليه الرقة والرضوان من الملك الملام والظالمه ثم وحق بسيفه رقاب الطائفة الفاجرة
 الكفرة البليام واما ما يمدده امين يارب العالمين بندي سيدني وهو ان السيد لم يحضرته مهاجرة في سبيل الله
 لسان تافروا منا الا بالكلية وعشرون في المرات اخواني المراجعين في مباشرة المذكورين اتمام بالكلية باطنة
 ابنا الاثنى والعشرون رقبته البعض منهم هو ما هنا في طريق المجرم والبعض تافروا في دولته المرامز وهي
 ذلك وما دام ان المطلوب هو دافع الله ورسوله ومهديه وخليفته الامير عليه الرضوان في ذلك في
 تشريفه يا ثور المطامع الكريمه بيقر علي من الامر الكريم لمن يلزم به حيلهم من بيت عار الله
 الي الله ورسوله في الاضلال اجل امضاء هم ليلى باليقظة المنة او كما سترام السيادة في الاضلال

بنيان بقيت عايلان ابيير علي ابراهيم وزيقته الذي كانوا اجريه بدارفور ولقبين صغورهم
 لبنا بالبقية بامر السيادة الكبير عيم حكم البنيان اونا

بجنا - نفس امار
 بنشاه ام بركات والدة تها وتوايعهم

- ٩ ونسه وعيا
- ١ روصته وعيا
- ١ عهوبه وعيا
- ٢ نوقا وبنتها جيزه وتوايعهم
- ٢ زهر وبنتها
- ١ احمد الشريف كزار وعيايلته
- ٢ عيال عبد النور قصر
- ٣ عيال عبد الجيد قصر وجدتهم
- ٢ عيال عبد الرمان قصر
- ٢ عيال عبد الله قصر
- ١ عيال عبد الله قصر

١٤ رقتة كزار

- ١ محمد
- ١ سعد الله
- ١ بوش
- ١ ناصر
- ١ عزله
- ١ ميرزا
- ١ زايد
- ١ عجيل
- ١ ارباب

١٤ عبد الله
 محمد شمس فوده
 عبد الرمان

رقعة اناس

اسم آدم الرسول درل

۱ جبل صر واولادها

۲ فیه وولادها

۳ زینب وولادها

۴ عجز فیه

۵ فیه

۶ ام بنایر وولادها

۷ زایدان

۸ مرتضی جابر وولاد فیه

۹ امینه شمس

۱۰ طیبه النفوس

۱۱ زهر ام رضا

۱۲ زهر ام عبدالله

۱۳ ام خدیجه بنت ابی طالب

۱۴ فضل النصیم

۱۵ طلحه

۱۶ فضل کنیز

۱۷ ام فیه

۱۸ فضل الراشد

۱۹ ام ضیاء

۲۰ طلحه

۲۱ کی کریم

۲۲ فاطمه

۲۳ عجز نوره

۲۴ عجز امهم

الحمد لله رب العالمین

۶۵

۱ ام عنبیه وولادها

۲ زینب وولادها

۳ حاشیه

۴ خط کوفی در قلم سحر مابعد را عیضا

عدد

١ آدمية تسمى مستورة أم بكر مولدة الجنس زرقات اللون قصيرة

• مشلخة بلدي وبوجهها أثر جدري

بسم الله الرحمن الرحيم ويعدّه إلى كتاب بيت المال، الآدمية الموضحة أوصافها بهذا أعلاه من
 هوامل كسلة وقد أعطيت إلى حموده محمد خضر من إحسانات سيدنا المهدي عليه السلام بعد
 تشمينها بمبلغ ٦ ريال قوشلي بناء على ما... بالأمر الصادر من المكرم عثمان أبو بكر دقنه رقم ١٩
 ربيع الأول سنة ٣٠٨ ولضرورة إضافتها على حاصل الرقيق قد تحرر هذا مني بموجه لجدول خصم
 وإضافة تلك الآدمية إلى حساب الهامل في حساب حاصل الرقيق والسلام.

عبدالله أبو بكر

١٣٠٨

يوسف

١٩ ربيع الأول

(نوفمبر ١٨٩٠)

عبد
۱. ارميد بنيتي مشهور ام بکر مولد الجش رزقات ۷
مستطير ديو جرم ۱۰۰۰ جدي

ص ۴۴

بسم الله الرحمن الرحيم وبعده الي كتاب بيت ال
الا رمية الموضحة او صافى بهذا اعده من هامل كنه
وقد عطينت الي حموده محمد خضر من احسانات سيدنا المهدي
عليه السلام بعد تشييع بلبل في ياد قولي بنا وعلية ما
نوع بالقر الصالح من الكرم عثمان بوبكر رقت رقم ۱۹-بيج
الاولى والنور في اضافتي على مال الرقيب قد مر هذه
بني بوبكر اجورين قصص واخلاقه تلكه الادم الاحا ال مال
مستطير الرقيب والتهم ك

عبدالله

۱۴۰۸

رجب الاول

۱۹

مصادرة رقيق إبراهيم عدلان- ٣٤ رأساً- ضمن حملة مصادرة ممتلكاته في الأبيض وأم درمان.

مقبوضات منازل إبراهيم محمد عدلان
 بمنزله الكاين بشاطئ البحر سكن ولده
 ١ جمال احب
 ١ هماران رقيق
 ٢ حبيب ماروف
 ١٥ راس رقيق منهم اربعة ثوب من محمد ولده انهم فعله
 ايضا نذري الزمان يورك لعل الغرماء والطيبين
 وجميعه موجود بالمنزل تحت بقاها الزلزاله و
 البايوت صار حيدر وبقاها بجمل واحد رقيق علي ابيه بال
 بمنزله الفرقاني سكنه
 ١ بنقيه بروحين ومرا خشيخ عليك ولده وحيد
 ١٩ راس رقيق بهافيم واحد قبل نفاذ ولده عدلان
 ٢ اما
 ٢ خيول بهيم واحد نعلق ولده عدلان سلم اليه
 ١ جمال بشاري
 ٢ حيدر
 ٤٩
 ٤٨
 ثمانية واربعين بالعدد ما

وثيقة (٣٣)

مهديّة ١-٢-٥

يوم الثلاث المبارك ٢٩ الحجة ١٣٠٩

.....

.....

من حساب النقدية : إلى حساب مبيعات الرقيق

وذلك عن النقدية المتحصلة على يد أمناء الرقيق أحمد الله حسين ومحمد علي بترى قيمة أثمان
رقيق صار مبيعهم من حاصل الرقيق عهدتهم ومقدم ضمن كشف وعليه إفادة بأختامهم.. وتحرر عنه
لأمين النقدية ووردت....

يوليو ١٨٩١

محاسب النقدية
المستدرك المحاسب على يد أمناء الرقيق أحمد الله حسين ومحمد علي بترى قيمة أثمان
رقيق صار مبيعهم من حاصل الرقيق عهدتهم ومقدم ضمن كشف وعليه إفادة بأختامهم.. وتحرر عنه
لأمين النقدية ووردت....

وثيقة (٣٤)

مهدية ٧-٣-١٠ : ٣٢

مهدية ٧-١-٦ : ٣٢

من الكشف الأول والثاني يتضح تعدد الأصول القبلية والعشائرية للإماء من غرب السودان وجنوبه: تاباوية، نوباوية، دينكاوية، جنقناوية، فرتاوية، برناوية، برقناوية، بنداوية، فرساوية، كاراوية، فوراوية، غلفانية.

بسم الله الرحمن الرحيم وبعد فهذا كشف يحتوي بيان الرقيق الهوامل الإناث التي جرى مباعه لزوم كساوي الجهادية وأثمان الرقيق المذكورة وماصرف لإزالة ضرر الإخوان الذين كانوا معنا، وبيانهم أذناه

عما جرى مباعهم يوم الجمعة سنة ١٣٠٩ بختم قسم السيد مضوي أمين المبيوعات.

ريال	عدد	
١٩	١	الآدمية عايشة، برقناوية حوات اللون مربوعة القامة مشلخة الخدين شابقي وفي خدها الأيمن عارض ومفصدة الجبهة وعلى صدرها وذراعيها اللتين وكى نار على رقبته من وري وكى على ثدها الأيمن هميلة تعلق محمد القوم محضرة في ٥ جماد اقر سنة ١٣٠٩ مشتري أحمد عبدالوهاب.
١٥	١	آدمية تدعى بهيئة بنداوية حوة اللون مربوعة القامة مشلخة بلدي بموارض شفتها العليا مقدودة وعلامة كى نار على بطنها وتحت ثدها اليسير كذلك عزية محضرة في ٢١ رمضان ١٣٠٩ مشتري أحمد شيخ فضلو.
١٣	١	آدمية تدعى حليلة دينكاوية نوبراوية زرقة اللون طويلة القامة مفصدة على جبهتها وبطنها وظهرها وعلى ذراعها الأيمن اثر فصادة مقدودة الأذنين دقاق تعلق إبراهيم حسن محضرة في ٢١ رمضان ١٣٠٩ مشتري دفع الله محمد.
٣٦	٢	آدمية تدعى خديجة مولدة خضرة اللون قصيرة القامة مشلخة بلدي حاقب بنت رضية محضرة في ٤ جماد آخر ١٣٠٩ مشتري قسم السيد مضوي

عطي إليه ورقة التسريح بختم المكرم إبراهيم مالك في ٤ الحجة....

آدمية تدعى بحر النيل قرشاًوية حوات اللون مربوعة القامة مشلخة بلدي صغار
مقدودة الأذنين وعلى صدرها حرقه نار ويدها اليسير قرن مكوي وروق فصادة
يطنها مقدودة الشفتين تعلق محمد بابكر حلاوي حضره في ٢١ رمضان
١٣٠٩ مشري الحاج سليمان الخضر في ٥ الحجة وعطي ورقة تسريح بختم
أمين المبيوعات قسم السيد مضوي.

١ ١٦

آدمية تدعى صياحه كراوية الجنس حوات اللون قصيرة القامة مشلخة بلدي
وعليها أثر جدري بوجهها مفصدة على ذراعها محضرة في غرة رجب ١٣/٩
مشري محمد يوم ٦ الحجة تاريخ ورقة تسريحها المذكور قبله.

١ ١٢

٧ ١١١

عما عطي لمذكورين لإزالة ضررهم وخلافه

آدمية تدعى أم إدريس فوراًوية حوة اللون مربوعة القامة مشلخة شايقي وعلى
يدها الشمال فصاد محضرة في ١٠ القعدة ١٣٠٩ ثمنت بالمبلغ المذكور
وعطيت إلى محمد بابكر شدي من إحسانات السيادة في ٤ الحجة تاريخ ورقة
تسريحها من أمين المبيوعات.

١ ٠٢٠

آدمية تدعى سعدية كراوية حوات اللون مشلخة بلدي وفي رقبتها أثر سوتيه،
مفلجة الأسنان من تحت هميلة محضرة ١٠ جماد آخر ثمنت بمبلغ العشرين
ريال وصرفت إلى المقدم سرور الزبير إزالة ضرر.

١ ٠٢٠

آدمية تدعى أم زهرة غلفانية حوة اللون طويلة القامة مشلخة بلدي بعارض
مفصدة الذراع اليمين محضرة في ٢٥ رجب ١٣٠٩ ثمنت بمبلغ العشرين
وصرفت إزالة ضرر للمقدم عمر فضل وجماعته أولاد عرب ورقة تسريح من
المكرم إبراهيم مالك في ٥ الحجة ١٣٠٩.

١ ٠٢٠

ريال	عدد
٠٢٠	١
آدمية تدعى فضل الكريم دنكاوية زرقاء اللون مربوعة القامة مكسرة الأسنان من تحت مخرومة الأذنين وعلى ظهرها أثر ضرب سوط قديم وأيضاً على ذراعها اليمين كي نار محلين عزة تعلق أحمد حسين تثمنت بمبلغ العشرين ريال وعطيت إلى هوه جبره من إحسانات السيادة وورقة تسريحها من المذكور قبله في ١٦ محرم ١٣١٠ ومحضرة في ٢٢ رمضان ١٣٠٩.	

٨٠	٤
٣٠	١
آدمية تدعى بحر النيل دنكاوية زرقاء اللون مثلخة شايقي مكسرة الأسنان من تحت وعلامة جرح على ذراعها اليسير مفصدة الجبهة هميلة محضرة في ٢ الحجة ١٣٠٩ تثمنت بمبلغ الثلاثون ريال وعطيت إلى محمد عبدالله وكيل شايب أحمد قيمة عن جملة المطلوب من المكرم إبراهيم مالك وورقة تسريحها في حضرته في ٢٠ محرم ١٣١٠.	

ريال	عدد
١١١	٧
أثمان الرقيق السبعة الذي جرى مباعهن لذمة كساوي الجهادية بما فيهن واحدة صغيرة رضية مع والدتها.	
٠٨٠	٤
أثمان الأربعة روس التي صرف للأخوان.	
٠٣٠	١
ثمن واحدة عطيت إلى محمد عبدالله عن جملة الذي جرى مشراه المكرم إبراهيم مالك.	
٢٢١	١٢

فقط وقدره مائتان وواحد وعشرون ريال أثمان الاثني عشرة أوادم هوامل إناث حكم الموضع بالكشف أعلاه لاغير زيادة.

إبراهيم مالك

١٣١٠

٥ ربيع أول

آدميات صار الاستحصال عليهن بجهة الدينكة.

- ١ آدمية تسما خادام الله مشلخة الخدين بلدي كريمة العين اليمنا طويلة.
- ١ آدمية تسما عايشة مولدة مربوعة القامة مشلخة الخدين بلدي.
- ١ آدمية تسما مريم تاباوية زرقة اللون طويلة القامة خالية من شلوخ بيدها اليمنا عمجزانه كسر قديم.
- ١ آدمية تسما كاكا خضرة اللون نوباوية الجنس خالية من شلوخ مقدودة الشفا السفلى.
- ١ آدمية تسما الصبر دينكاوية زرقة مشلخة بلدي مربوعة حاقة بولد رضيع.
- ١ آدمية تسما زهرة خضرة اللون قصيرة بها دقاة بلدها على خديها مسلاتية.
- ١ آدمية تسما أكي جنقاوية خضرة طويلة مكسرة الأسنان السفليات والعلويات خالية عن شلوخ مفصدة بجبهتها فصادة جانقي.
- ١ آدمية تسما آمنة مولدة زرقة اللون مشلخة الخدين بلدي مربوعة القامة.
- ١ آدمية تسما عايشة جنقاوية الجنس زرقة اللون طويلة القامة مشلخة الخدين بلدي مكسرة الأسنان السفلى.
- ١ آدمية تسما التومة جنقاوية خضرة اللون مشلخة الخدين بلدي مربوعة سالمة الاسنان.
- ١ آدمية تسما الصبر زين فرتاوية زرقة اللون قصيرة مشلخة الخدين بلدي
- ١ آدمية تسما فضل كريم برتاوية زرقة قصيرة مكسرة الاسنان السفلي خالية عن شلوخ مفصدة بجبهتها فصادة جانقي.

في الصفحة التالية من الكشف تحت عنوان خصوم، إفادة بإرسال الآدميات أعلاه إلى سيدي وسندي يعقوب بن محمد، بيد أحمد شايب في ٩ ربيع اول ١٣١٦، وقد تسلم منهن آدميتين المدعو سعيد صغير أحمد العامل بجهة فشودة وكلتاها من حقوق بيت المال.

يخبر بيان رسالة الرعية والقيام الخلق من دارفور بقية الحمد لله وقته وبنيان الله

711

۱۳۵۷

رسول الى الطائف

in

عن النضر بن عمار قال سمعت جميع هؤلاء من ومعهني وحيداً بالطريق والوزير كعب بن عديان بكركه باره والوزير عديان بكركه باره

و من این حدیث که از طریق دیگر

مجلس

1850

٤١ ٢٥ ٠٠ ٠٨ ٠٨ مرقف

$$\frac{1}{9} \quad \frac{2}{10} \quad \frac{3}{10} \quad \frac{4}{10} \quad \frac{5}{10} \quad 27$$

طریقتین

...

101

من هوامير

٢١ سورة الطلاق

عن الموهب الذی صار قیام من مرکز باره و منوجه لام در مان

الميرم عرقه واحصله بحبيبه وعن معصر من البخاريه واراد الله طيبين

۱۵۱ بنات حیدر خان

۷۷ رقیق اناس

۵۵ حیات و جسم فو قی مولا و ارمش و ایکنافه

٤٨ فوق النساء من مصر

فروغ سدران cv

70 - سنه ١٢٨٠

٤٨ حصار شباب بنات ابراهيم ومناصفه

۶۸ - از یوسف و اخوان و من صدام

VRE

ASA

فقط وقدره کا اوضح اعلام

وثيقة (٣٦)

مهدية ٧ - ١ - ٦ : ١٤

نموذج لتنفيذ أوامر الخليفة بمنع المتاجرة في الرقيق الذكور ومصادرة السلعة من أربابها - يافع
رباعي ويافع ثلاثي و ٣٠ مباع بالثمن عائدة لبيت المال.

١	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠

وثيقة (٣٧)

مهدية ٧ - ٢ - ٥

نماذج من رصد بيت المال في دفاتره لحسابات الرقيق ورقابة الخليفة مع أمين بيت المال وأمناء
الرقيق لمفردات وتفصيل ذلك الرصد.

النموذج الأول رصد حالة الرقيق الذي هرب، والثاني الرقيق الذي نفق، والثالث الرقيق المدعو
مرزوق الذي انتقلت ملكيته إلى إسماعيل أحمد التجاني في شكل إحسان من فيوضات المهدي،
والرابع الأرقاء السبعة الذين ألحقوا بالجهادية.

المصروفات الحاصل الرفيف

وذلك من خزانة رفق في ضمن المسم الى احوال رفقته ومكمل احوال رفقته
او حال رفقته الما به خلية الما به في الما به وحيث انهم به وحيث قد رفقته الما به
مما به قد رفقته الما به وحيث انهم به وحيث قد رفقته الما به

صاحبة الخيرة
صاحبة الخيرة
صاحبة الخيرة
صاحبة الخيرة
صاحبة الخيرة
صاحبة الخيرة
صاحبة الخيرة
صاحبة الخيرة
صاحبة الخيرة
صاحبة الخيرة

وذلك من خزانة رفق في ضمن المسم الى احوال رفقته ومكمل احوال رفقته
او حال رفقته الما به خلية الما به في الما به وحيث انهم به وحيث قد رفقته الما به
مما به قد رفقته الما به وحيث انهم به وحيث قد رفقته الما به

وذلك من خزانة رفق في ضمن المسم الى احوال رفقته ومكمل احوال رفقته
او حال رفقته الما به خلية الما به في الما به وحيث انهم به وحيث قد رفقته الما به
مما به قد رفقته الما به وحيث انهم به وحيث قد رفقته الما به

يوم الخميس ٢٢ رمضان

من حساب حاصل الرقيق بالصنف : إلى حسابات مذكورة.

وذلك عن الرقيق الذي صار ضبطه عند مذكورين في طريق أدوية وكان محفوظ في بيت المال ومعرض عنه للسيادة وصدر أمره بإدخاله بيت المال مجرات لأربابه نظرا للخلاف الحاصل فيهم لتعديله. وتنبه أيضا في طرف العامل عثمان باجري تدرجه من أربابه وإدخاله بيت المال امتثالاً للأمر الصادر على تحرر الكشف اللازم عنه من أمين بيت المال وصدر الإذن..

إلى حساب حاصل التجريد جميعه مستلم إلى أحمد الله حسين .

عدد	إناث	ذكور	
٢٨	١٣	١٥	مظبوط عند الشباب أول دفعة
٢١	١٠	١١	مظبوط على يد المذكورين قبله
٠٣	٠٢	٠١	مظبوط على يد ملازم العامل عثمان أبوبكر دقنة
٥٢	٢٥	٢٧	

مظبوط الحاج الخضر ١ - ذكر : فضل و ٦ - إناث صافي النية، خادم الله، مريسة، حليلة، فضل الرّحام، زينب

تابع يوم السبت ٢٤ رمضان

تابع حساب المصروفات

ما قبله	٧
فرج الله المظبوط في أبو فاطمة	١
جابر من ضمن المظبوط في جابر جبر الجداوي	١
سعد الله المظبوط في عبدالله	١
بلال المظبوط في محمد أحمد	١
فرج الله من ضمن المظبوط في إبراهيم	١
سرور من ضمن المظبوط في عبدالله سالم مسعود	١

من حساب الهامل المطلوب : إلى حساب حاصل الرقيق

وذلك عن آدمية تسمى مريسيطة ضمن الرقيق الهامل ومستلم إلى أحمد الله حسين الصادر عنهم أمر خليفة المهدي عليه السلام بدخولهم بيت المال لحين وجود صاحبها ونظر احقية شاطر على بها من بعد خلاص قيمة ما صرف عليها من عهد دخولها بيت المال لغاية يوم تسليمها إليه ولتناسبة الإفادة المقدمة من أمين الرقيق إلى أمين بيت المال بمرغوبية إزالتها عن عهده وعلى ذلك صدر الإذن اللازم بالخصم والإضافة.

تاريخ يوم السبت ١٢٠٤ مرضاً

المريض
تاريخ خمسة

١. فرغ من الطبخة وارتباط
٢. جابر بن محمد الطبخة و جابر بن محمد
٣. منسابة الطبخة و جابر
٤. يذوق الطبخة و محمد
٥. فرغ من مرضه الضيق و جابر بن محمد
٦. منسابة الطبخة و جابر بن محمد

العمل
الطبخة
الفرغ

وذلك في عشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٢٠٤
وذلك في بيت المال كنية وصوره صاحب و نقله
وذلك في بيت المال كنية وصوره صاحب و نقله
وذلك في بيت المال كنية وصوره صاحب و نقله
وذلك في بيت المال كنية وصوره صاحب و نقله

من حسابات مذكورة : إلى حسابات حاصل الرقيق

وذلك عن الرقيق من ضمن الرقيق المقيد بعهدت أحمد الله حسين ومحمد علي بتري. البعض نافق بالموت والبعض حسن به لذكورين والبعض مباع لذكورين بالتقديّة كما الإفادة المقدمة من أمنا الرقيق وصار عليها الإذن اللازم بالخصم والإضافة من حساب المصروفات

عبد يسمى مرسال ملحق بالجهادية راية الطاهر المجدوب	١
عبد يسمى رزق منعطي إلى موسى خطيب راية ابي قرجة	١
فرخ يسمى رجب منعطي إلى خاطر حميدان	١
خادم منعطية إلى موسى أحمد برايت السيد محمد أحمد تسمى صافي النية	١
عبد يسمى فضل منعطي إلى حاج الخضر،	١
جميعه محسن به للمذكورين	٥

نافق بالموت بالقضى والقدر الإلهي في ضمن رقيق الشريف علي...

١ سعيد

١ فضل المكفي

٢

$$٥ + ٢ = ٧ = ٥ ذكور ٢ إناث.$$

مرجس بالمتفانيات

الحسان الشريفة

و زعموا ان ابي القاسم مريض في الرضا المديوني في امره حيث هو على نهر البقيع نافذ الى النهر
 محقق به في ذكره في البقيع باح لم يكون في نفسه كما ان افراده الذين من ابناء الرضا وطا
 الارز انهم لم ينجحوا في انقاذهم

في هذا الامر فقامت

1. في هذا الامر فقامت

2. عنيد في نهر البقيع الى نهر البقيع

3. في نهر البقيع الى نهر البقيع

4. في نهر البقيع الى نهر البقيع

5. في نهر البقيع الى نهر البقيع

6. في نهر البقيع الى نهر البقيع

7. في نهر البقيع الى نهر البقيع

8. في نهر البقيع الى نهر البقيع

9. في نهر البقيع الى نهر البقيع

10. في نهر البقيع الى نهر البقيع

11. في نهر البقيع الى نهر البقيع

12. في نهر البقيع الى نهر البقيع

13. في نهر البقيع الى نهر البقيع

14. في نهر البقيع الى نهر البقيع

15. في نهر البقيع الى نهر البقيع

16. في نهر البقيع الى نهر البقيع

17. في نهر البقيع الى نهر البقيع

18. في نهر البقيع الى نهر البقيع

19. في نهر البقيع الى نهر البقيع

20. في نهر البقيع الى نهر البقيع

21. في نهر البقيع الى نهر البقيع

22. في نهر البقيع الى نهر البقيع

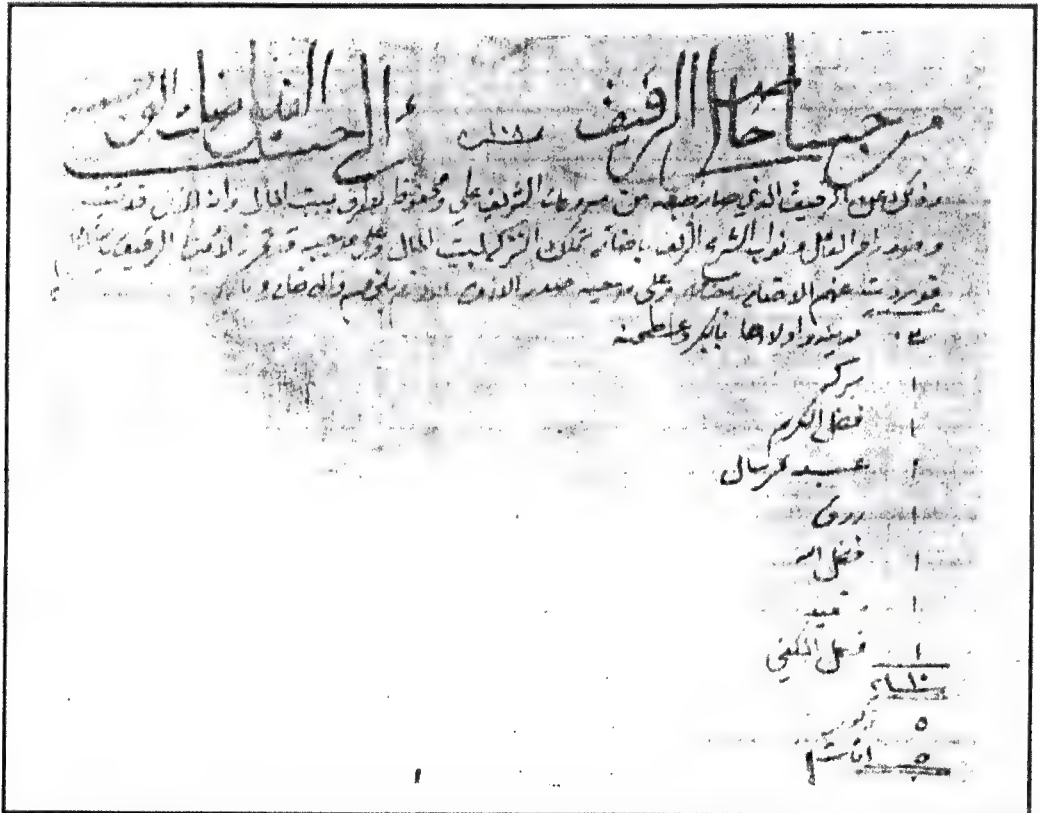
23. في نهر البقيع الى نهر البقيع

24. في نهر البقيع الى نهر البقيع

من حساب حاصل الرقيق : إلى حساب الفيوضات الوهية

وذلك عن الرقيق الذي صار ظبطه من متروكات الشريف علي ومحفوظ بطرف بيت المال وإنه الآن قد تنبه وصدر أمر العامل ونواب الشرع.. بإضافة تلك التركة لبيت المال وعلى موجه قد تحرر لأمين الرقيق باستلامهم فوررت عنهم.. وعلى موجه صدر الإذن اللازم بالخصم والإضافة في تاريخ...

٣. مدينة وأولادها بآبكر وعظمته + بركة + فضل الكريم + مرسال + رزق + فضل الله + سعيد + فضل المكفي = ١٠ - ٥ ذكور و ٥ إناث.



وثيقة (٤٢)

مهدية ٧ - ٣ - ١٠ : ٤٢

مهدية ٧ - ٢ - ٩ : ٦

• في يومية بيت المال ١٠/٣/٧ ص ٤٢، إشارة إلى دفتر خاص بالرقيق في بيت المال. ولم يسفر البحث عنه في دار الوثائق القومية بالخرطوم عن أثر. ولم تصل إجابة عن استفسار من لهم صلة بمراكز توثيق تاريخ السودان بالخارج... العثور على مثل هذا الدفتر يضفيء ساحات غائرة وغائمة في مؤسسة الرق والنظام الاجتماعي للاسترقاق في السودان.

• وفي يومية بيت المال ٩/٢/٧ ص ٦ إشارة إلى بيت المال الخرطوم - أوريقي يخص بيت المال في الخرطوم - كلمة تابع في عنوان الوثيقة ترمز لتابع ما قبله. وفي الحالتين ينشأ السؤال: هل كان لبيت المال أي فرع في الخرطوم؟ أم أن تلك الكميات من الرقيق في الخرطوم قد تجمعت من موارد ومصادر مختلفة ثم أضيفت إلى عموم بيت المال بالبقعة؟ يضعف هذا الاحتمال تعدد مصادر وموارد هذه الكمية من الأرقاء - ٦١ رأس - وتنوع حالة مفرداتها: الهربان والمتوفى والعامل في المعمل والعامل في الترسانة ومن انتقلت ملكيته من عائلة ولدكروش إلى أبوجديري، ومنهم من وجد هاملاً بسوق الخرطوم ومنهم من حضر ضمن غنائم أتى بها أب عنجة، أو في هوامل القضارف أو هوامل الكبابيش.. وبعضه مجموعة من الأسر. تعدد المصادر والموارد ينفي صلة هذه الكمية بالرقيق الذي غنمته المهدية من التركية في الخرطوم.

تاريخ يوم ٢٩ محرم ١٢٠٦ الهجري
النفسي

تاريخ يوم ٢٩ محرم ١٢٠٦ الهجري

يوم الاثنين ٢٩ محرم ١٢٠٦ الهجري

عقود مبيعات الرقيق

وثيقة (٤٣)

مهدية ٥ - ١٥ - ٥١ : ١

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الوالد محمد يوسف بعد السلام إن الأخ محمد المجذوب أحمد اشتريتنا منه جارية لزوم خدمة
العامل بمبلغ أربعين ريال قوشلي لكي... مداركتهم ودفع إليهم بالبند اللازم منه والسلام.

١٣٠٦

٢٩ شعبان

عبد الله أبو بكر

يوسف

استلمنا أربعين ريال ثمن الجارية المرقومة بالإذن... وهذا بنداً علينا والسلام

١٣٠٦

٧ رمضان

كاتبه محمد

المجذوب أحمد

(١) بسم الله الرحمن الرحيم
وسمى الى الوالد محمد بن الحسين السلام ان الادب محمد المحضو اصب
من شينها عند حايه الزوم خدامه السال جميع الرعون يلى
على بي سيد عذراهم ورفع الام بالسند الذرم منه وادبر
عنه

٩، صفا

استلمنا الارضى العشر طار
عليها السلام كانت
الشيعة بالاذن من هذه النظم
الارضى العشر طار

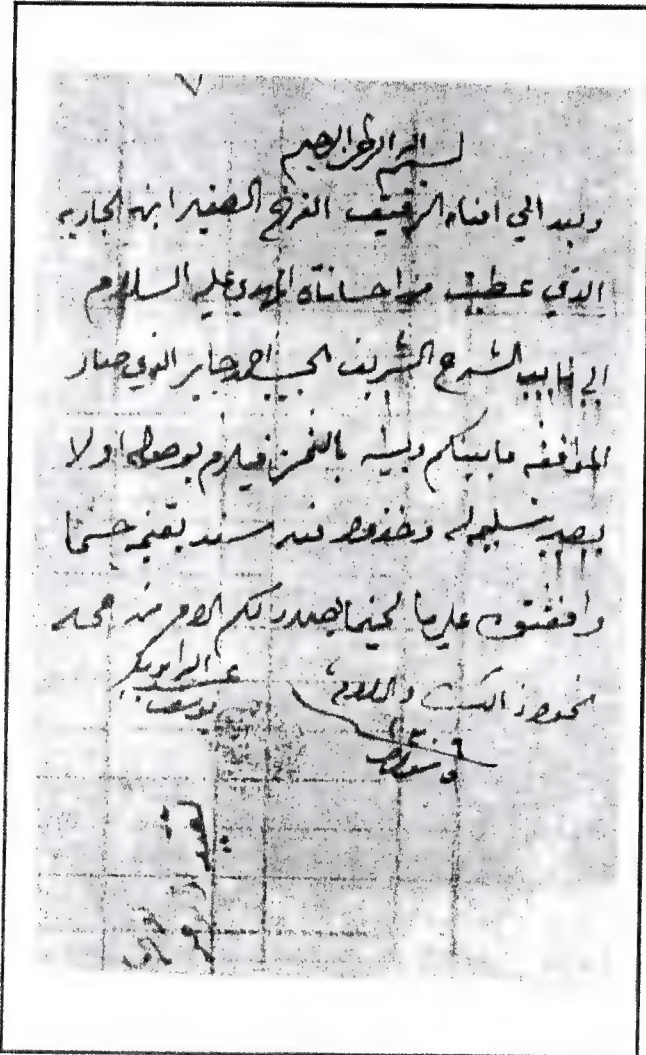
بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد إلى أمناء الرقيق، الفرخ الصغير ابن الجارية الذي عطيت من إحسانات المهدي عليه السلام إلى نايب الشرع الشريف الحبيب أحمد جابر الذي صار الموافقة ما بينكم وبينه بالثمن فيلزم بوصوله أولاً بصير تسليمه له وخذوا منه سند بقيمته حسبما وافقتوه عليها لحينما يصدر لكم الأمر من محله نحوه ذلك والسلام.

١٣٠٦

٥ شوال

عبد الله أبو بكر يوسف



بسم الله الرحمن الرحيم

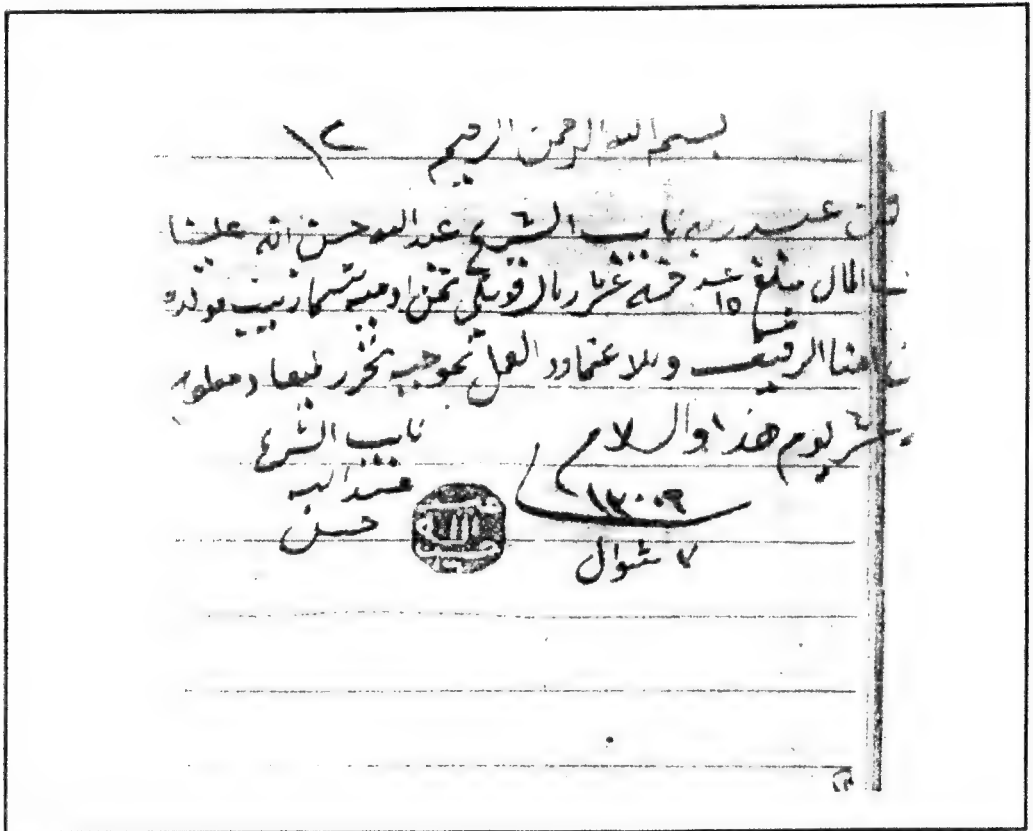
فمن عبد ربه نائب الشرع عبد الله حسن أنه علينا لبيت المال مبلغ عدد ١٥ خمسة عشر ريال
قوشلي عن آدمية تسما زينب مولدة... أمناء الرقيق وللإعتماد والعمل بموجبه تحرر لميعاد معلوم عشر
يوم هذا والسلام.

١٣٠٦

٧ شوال

نائب الشرع

عبد الله حسن



وثيقة (٤٦)

مهدية ٥ - ١٥ - ٥١ : ٩

بسم الله الرحمن الرحيم

عدد	ريال	
١	١٢	فرخة تسمى رحمة تجريد سنهوري مباع لإبراهيم محمد
١	٨	أدمية تسمى كلتوم في ضمن المجرد.... محمد ولد موسى
٢	٢٠	

كتاب بيت المال

الراسين رقيق الموضحين أعلاه هما من ضمن المجرد من سنهوري وأبيعوا المذكورين بمبلغ عشرون ريال كما علم في الإفادة المقدمة من أمناء الرقيق المشروح عليها لأمين النقدية باستلامه المبلغ وقد كان صار الأجرى تحت القيمة وقيدت بيوم التقدم في تاريخه من ضمن إذن بمبلغ ١٠٧ ريال ولضرورة الخصم بذلك بدفاتر اليوم تحرر هذه لكي يصير الخصم إلى حساب حاصل الرقيق في حساب حاصل مبيوعات النقدية.

١٣٠٩

٢٣ شوال

عبدالله

أبو بكر يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم وبعده لدى شهوده المرقومين أدناه أقر واعترف وأشهد على نفسه الإقرار
المعتبر شرعاً الواضع اسمه وختمه الحسين محمد تبور المعاليبي أنه أباع ما كان في ملكه وحوزه
وتصرفه الخادم المدعو اسمه خضرات اللون مربوعة القامة كاسر مشلخه الخدين إلى الفقيه أحمد
الطيب المجذوب بمبلغ وقدره خمسة وثلاثون ريال بواقع الريال عشرون غرش واستلم المبلغ المذكور
عداً ونقداً قبضاً وإقباضاً وبموجب هذا البيع الصريح والشرأ الصحيح انتقل ملك تلك الخادم من البائع
إلى الشاري الفقيه أحمد الطيب المجذوب يتصرف فيها ويعتضى إقراره واعتراف بذلك فتحرر هذا
سنداً عليه.

١٣٠٩

١٢ جماد آخر

الحسين محمد تبور

شهود.....

محمد محمود	النور الحاج علي	إدريس ولد امبارك	شهد بذلك
عبد الصمد محمد	بشير عسكر	شهد بذلك	حامد ولد الزيني
			أحمد محمد حمودة

بسم الله الرحمن الرحيم
 واشهد على نفسي الاقرار المعتبر شرعا الواضع سميته وخلقه الحسين
 محمد بنور العالميا يحيى انه اتيه ما كان في ملكه وحقه في الجادر
 الى هو اسحقه حضرة الملك بن بركة الثاني كاسر مساجد الحسين
 الى الفقيه احمد الطيب المحارب بميلنا وقد رخصتة ونددت ريال
 بواقع الريال عشرون غرض واستلم المجهل المذكور عدا وقتا قبضا واقباضا
 و بموجب هذا البيع الصحيح والشر الصحيح انتقل ملك تلك الخادم من البايع
 الى الشاري التقي احمد الطيب المحارب يتصرف فيه تصرف المالك ويعقده
 اقراره واعترافه بذلك بنور هبة الله عليه

الحسين
طبر

١٢٩

محمد بنور العالميا يحيى
 احمد بنور العالميا يحيى
 حامد وله الزبي

محمد بنور العالميا يحيى
 احمد بنور العالميا يحيى
 محمد بنور العالميا يحيى

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم
وبعد له لدي شهود المرقومين أذناه أقر إقراراً معتبراً شرعياً في حالته... شرعاً أحمد خليفة فضل الله
وكيل الحرمة حاجة بنت محمد أنه قد أباع إلى الحاج النور الحاج علي الآدمية تعلق موكلته
المذكورة المسماة فضل الرحام المولدة زرقات اللون مربوعة القامة مشلخة الخدين التي كانت ضايعة
من سيدتها وموكل على استلامها في محل وجودها بموجب وكالة مفوضة محررة منها وعليها
تصديق شرعي وبوجودها إلى بطرف الحاج النور المذكور أجرا مبيعها له بمبلغ ثلاثون ريال بعد
احتساب ماصرف عليها منه مدة إقامتها البالغ قدره ثلاثة عشرة ريال وجرى خصم ذلك من أصل
الثمان البالغ قدره ثلاثون ريال والباقي من ذلك سبعة عشرة ريال جرى تسلمها له عدأً ونقداً قبضاً
واقباضاً من الحاج النور المذكور وبموجب ماتوضح انتقل ملك تلك الآدمية من سيدتها الحرمة حاجة
بنت محمد بمعرفة وكيلها هذا إلى النور الحاج علي يتصرف فيها كيف شاء وعلى مقتضى إقراره
واعترافه بما ذكر تحرر هذا سنداً عليه هذا والسلام.

١٣٠٩

٢٨ رجب

محمد أحمد شكاك

أحمد خليفة فضل الله

أحمد علي الكاشف الفقه أحمد حمودة الحسين مصطفى كاتبه أحمد عبد الدايم

حضر أقر لدينا أحمد خليفة فضل الله وكيل الحرمة حاجة بنت محمد بأنه أباع الآدمية تعلق
موكلته الموضح اسمها وأوصافها أعلاه إلى النور الحاج علي بالمبلغ المبرهن أعلاه وقبض واستلم ذلك
كما في السند أعلاه وعليه شهدنا بذلك.

١٣٠٩

٢٨ رجب

الفقه

أحمد الطيب المجذوب

نائب الشرع

وثيقة (٤٩)

مهدية ٥ - ١٥ - ٥١ : ٨

بسم الله الرحمن الرحيم

عدد ريال

١ ١٢ العبد المسمى مرجان مشترى مدني عبده من ضمن المجرد منه.

إلى كتاب بيت المال

العبد الموضح أعلاه المسمى مرجان من ضمن المجرد من مدني عبد الله وصار مبيعه لصاحبه بمبلغ
الاثنى عشر ريال كما علم في إفادة النقدية المحضرة من أمناء الرقيق المشروح عليها لأمين النقدية
باستلام المبلغ وقد كان، وصار الأجرى نحو القيمة وقيدت بيومية النقدية في تاريخه من ضمن إذن
بمبلغ ١٢ ريال ولضرورة الخصم بدفاتر اليوم تحرر هذا لكي يعيد الخصم الي حساب حاصل الرقيق
من مبيوعات النقدية والسلام.

١٣٠٩

٢٣ شوال

عبدالله أبوبكر

يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم
عبد الموضح أعلاه المسمى مرجان مشترى مدني عبده من ضمن المجرد منه
الاثنى عشر ريال كما علم في إفادة النقدية المحضرة من أمناء الرقيق المشروح عليها لأمين النقدية
باستلام المبلغ وقد كان، وصار الأجرى نحو القيمة وقيدت بيومية النقدية في تاريخه من ضمن إذن
بمبلغ ١٢ ريال ولضرورة الخصم بدفاتر اليوم تحرر هذا لكي يعيد الخصم الي حساب حاصل الرقيق
من مبيوعات النقدية والسلام.

بسم الله الرحمن الرحيم عليه الشهود المرقومين أدناه أقر واعترف وأشهد على نفسه الإقرار
المعتبر شرعاً جاد السيد محمد أنه أباغ إلى النور الحاج علي الآدمية المسماة بخيته سودة اللون طويلة
القامة تعلق أيتام المرحوم إبراهيم العجلاوي يعقوب وزهرة وبناتها الاثنان إحداهن فطيحة والأخرى في
بحر الأربعون يوم الموكل على بيعهم بموجب وكالة شرعية مفوض وعليها تصديق من نواب المحكمة
الكبرى وذلك مني وأدم ولد اللدة وكيل الأيتام المذكورين بمبلغاً وقدره سبعون ريال رقيق واستلم
مبلغ الثمن عدداً ونقداً قبضاً وإقباضاً وبهذا البيع الصحيح والشرا الصريح صار انتقال تلك الآدمية
وبناتها من البايغ إلى المشتري النور الحاج علي المذكور بتصريف فيهن تصرف الملاك في املاكهم
وبمقتضى إقراره واعترافه بذلك شهدنا بذلك وكفى بالله شهيدا وبيان العملة التي أقبضها إلى البايغ
عبد المجيد أبو حراب.

١٨

٥٢

انقر بما فيه والسلام

أول باب الجملة (عدد)

٧٠

شهود الحضرة

أحمد	بخيت	عبد الله	حسين	الفقه
عبد الدايم	ولدفور حوا	بلال	إبراهيم	أحمد حمودة

أقر لدينا جاد السيد محمد بأن السند المسطر أعلاه معتمد وإقراره تصدق منا.

١٣١٢

١٥ القعدة

أحمد الطيب

المجذوب

بسم الله الرحمن الرحيم وبعد فقد أقر الواضع اسمه فيه أدناه محمد الخضر أنه باع إلى أحمد محمد بشاره آدمي يدعا بلال جنقاوي الجنس أزرق اللون مربوع القامة مكسر الثاني السفلي أمره بدون شلوخ بمبلغ ثمانية عشر ريال مجيدي وقبض البائع الثمن وصار الآدمي ملكاً لأحمد محمد بشاره يتصرف فيه حيث شاء تصرف المالك بحضرة مذكورين أدناه والسلام.

شهد بذلك
محمد حسن

شهد بذلك
أحمد محمد البشير

المقر بما فيه صحيح
محمد الخضر

بسم الله الرحمن الرحيم وبعد فقد أقر الواضع اسمه فيه أدناه محمد الخضر أنه باع
إلى أحمد محمد بشاره آدمي يدعا بلال جنقاوي الجنس أزرق اللون مربوع
القامة مكسر الثاني السفلي أمره بدون شلوخ بمبلغ ثمانية عشر
ريال مجيدي وقبض البائع الثمن وصار الآدمي ملكاً لأحمد محمد بشاره
يتصرف فيه حيث شاء تصرف المالك بحضرة مذكورين أدناه والسلام

شهد بذلك
أحمد محمد البشير

شهد بذلك
محمد حسن

محمد الخضر

من كتاب محمد عبد الرحيم : العروة في السودان

بعض الوثائق بنصها عن أثمان السراري الحسان في عهد المهدية:

(١) بحر العاشم فرخة سداسية مكادية حمراء اللون من غنائم الحبشة - بسم الله الرحمن الرحيم وبعد فمن عبد ربه عبد اللطيف البشير لكافة أنصار الدين. الآدمية الموضح اسمها وأوصافها أعلاه واردة من ضمن أحد عشر رأس رقيق بمقتضى أمر من سيدنا المكرم أحمد علي رئيس السرية في ٢٤ جماد أول سنة ١٣١٠ مذكوراً به عن مباءهم بالقيمة لسداد ثمن الأقمشة المأخوذة من أحمد محمود الحديري لزوم كساوي الأنصار وعلى مقتضى ذلك صار قيامها إليه بمبلغ ثمانية وعشرين ريالاً قشلي وللمعلومية وعدم المعارضة تقرر هذا بيده ليتصرف فيها كيف شاء والسلام.

١٣١٠

٢٤ جماد أول

أمين بيت مال سرية القلايات

«ختم»

وثيقة (٥٣)

من كتاب محمد عبد الرحيم : العروة فى السودان :

(١١) آدمية تسمى صافية مولدة صفراء اللون مريوعة مشلخة بلدي وفوق ذراعيها فصوص كاسر.

بسم الله الرحمن الرحيم وبعد فمن عدي ربهما علي رمزي وخليل فهمي أن الآدمية الموصوفة
بعالىه فهي ملكتنا خالية الشبهة والغبنة والآن أجرنا مبيعها إلى عبد المجيد عبد الله بمبلغ ١٤٠ ريالاً
وقبضنا منه الثمن وسلمناه الآدمية يتصرف فيها كيف يشاء وحررنا له هنا منا يده للاعتماد وعدم
المعارضة له فيها... بشهادة أحمد إدريس وسليمان حسان وعبد الله عبد الكريم والمملك عبد الباسط
والسلام.

فى ٢ القعدة سنة ١٣١٠

المقر بها فيه

المقر بها فيه

خليل فهمي

علي رمزي

من كتاب محمد عبد الرحيم : العروبة في السودان

٢١ فرخة تسمى الزين كله سداسية زرقاء اللون مشلخة الخدين بلدي بسلم وعلى أكتافها
فصود والبطن والصدر والظهر وعلى صدقها الأيمن إشارة نار. مريّة.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم

وبعد أقر الواضع اسمه وختمه فيه أدناه خليل خاطر وصي أيتام أنجال المرحوم إسماعيل خاطر أنه
قد بعت الآدمية الواضح اسمها وأوصافها أعلاه وهي من ضمن تركة المرحوم إسماعيل خاطر أجريت
مبيعها إلى محمد درويش ومحمد عالم ويونس محمد بمبلغ وقدره ثمانية ريال عملة بيت مال البقعة
المشرقة وقبضت منهم الثمن وصارت تلك الآدمية ملكاً لهم ولأجل الاعتماد تحرر لهم هذا منا يدهم
بشهادة من يحضر أدناه والله تعالى خير الشاهدين والسلام.

١٩ صفر سنة ١٣١٢

المقر بما فيه

«خليل خاطر سليم»

شهد بذلك شهد بذلك شهد بذلك شهد بذلك شهد بذلك
الأسطى علي العمري عبد الرزاق إبراهيم عبد السميع صالح مراد هبة حسن خاطر

يعتمد بيع الآدمية المذكورة أوصافها أعلاه وحسب إقرار المذكور وأشهد عليه المذكورين ولذلك
صدقنا عليه.

أمين بيت مال

المسلمين

«الخضر محمد داود»

وثائق الحكم الثاني

• دليل الوثائق

• الوثائق

دليل الوثائق : الحكم الثنائي

رقم الوثيقة	العنوان - التاريخ - الرمز - دار الوثائق القومية - الخرطوم
١	جدول من تقرير هتر ١٨٩٧
٢	منشور رقم ٢٢ - ١٨ مايو ١٩٠١
٣	منشور قضائي رقم ٢ - سبتمبر ١٩٠٢
٤	من تقرير الحاكم العام - ١٩٠٣
٥	من تقرير الحاكم العام - ١٩٠٥
٦	إسقاط الرقيق من تركة الملاك - إثبات تركة الأرقاء ١٩٠٥
٧	ضوابط الرقيق الهارب ٤ يناير ١٩٠٧
٨	سجلات تسجيل الرقيق ١٩٠٥ - ١٩٠٧
٩	من تقرير الحاكم العام ١٩٠٨
١٠	منازعات الرقيق والملاك أمام المحاكم ١٩١١ - ١٩١٣
١١	الرقيق الهارب - مدير البحر الأحمر ٢٦ يناير ١٩١٥
١٢	مكتب العمل - تسجيل الأرقاء واليد العاملة ١٩١٦
١٣	مشروع مصلحة المخابرات لتوفير الأيدي العاملة ١٢ فبراير ١٩١٨
١٤	ضوابط رقيق البيت - ١ مايو ١٩١٩
١٥	ضوابط رقيق البيت ١٤ إبريل ١٩٢٤
١٦	مدير النيل الأزرق إلى السكرتير الإداري ٢٢ ديسمبر ١٩٢٤
١٧	قاضي القضاة إلى السكرتير القضائي ١٤ فبراير ١٩٢٥
١٨	مذكرة زعماء الطائفة الثلاثة - ٦ مارس ١٩٢٥
١٩	تعليق مدير المخابرات والسكرتير الإداري على المذكرة - إبريل ١٩٢٥
٢٠	محضر اجتماع مديري المديرية وتعليق السكرتير القضائي
	مارس - إبريل ١٩٢٥
٢١	مذكرة حول سياسة حكومة السودان تجاه الرق ٦ مايو ١٩٢٥
٢٢	نزاع الشيخ حمد النيل وأحد أرقائه في طية ٢ مارس ١٩٢٦

رقم الوثيقة	العنوان - التاريخ - الرمز - دار الوثائق القومية - الخرطوم
٢٣	منشور قضائي رقم ٦٣ - استحواس الملاك على أجر الرقيق إبريل - مايو ١٩٢٦ C.S. 60/A/1
٢٤	ظاهرة الملاك وإتاوات الإماء - مثال كردفان - ١٩٢٦ C.S. 60/7/24
٢٥	تقرير س.أ. ويس عن الرق ١٩٢٦ C.S. 60/2/7
٢٦	مذكرة مسترد قل C.S. 60/2/7
٢٧	ورقة الحرية ١٩٢٦ C.S. 60/2/10
٢٨	السكرتير الإداري ومدير كردفان حول حجم الرقيق في المديرية ١٩٢٦ C.S. 60/2/8
٢٩	منشور شرعي نمرة ٢٨ - ١٦ فبراير ١٩٢٧
٣٠	مقتطف من تقرير مديرية الفوج - ديسمبر ١٩٢٨ C.S. 60/A/19
٣١	خلاصة مناقشات الباخرة دال حول كردفان - ٢ يناير ١٩٢٩ C.S. 60/7/20
٣٢	وضع الرق في مديرية النيل الأزرق ٢٤ فبراير ١٩٢٩ C.S. 60/7/20
٣٣	وضع الرق في مديرية الفوج ٢٤ فبراير ١٩٢٩ C.S. 60/7/20
٣٤	حملة مناهضة الرق في النيل الأبيض ١٥ مارس ١٩٢٩ C.S. 60/7/20
٣٥	مستوطنات الرقيق - الرديف - منطقة كوستي ١٨ يونيو ١٩٣٠
٣٦	انحسار الرق في مديرية النيل الأزرق ٨ فبراير ١٩٣١ C.S. 60/4/13
٣٧	انحسار الرق في مديرية النيل الأزرق ٦ فبراير ١٩٣٢ C.S. 60/4/30
٣٨	عصبة الأمم والصحافة العالمية ١٣ أكتوبر ١٩٣٣ C.S. 60/4/13
٣٩	مشكلة الجاريتين بختة وجميلة في مركز أروما ١٩ أكتوبر ١٩٣٤ C.S. 60/7/25
٤٠	الرق في مديرية دارفور ١٧ يناير ١٩٣٥ C.S. 60/4/14
٤١	تبادل الرأي بين السكرتيرين القضائي والإداري حول المنشور الشرعي نمرة ٤٦ - ٢٧ فبراير ١٩٣٦ (مجموعة أبو سليم) C.S. 60/4/14
٤٢	المنشور الشرعي نمرة ٤٦ - ٢٥ إبريل ١٩٣٦ (مجموعة أبو سليم)
٤٣	الرق في السودان - السياسة العامة، والممارسة والتطبيق ٨ مايو ١٩٣٦
	(مجموعة أبو سليم) C.S. 60/4/14

SUDAN GOVERNMENT.

CIRCULAR MEMORANDUM No. 22.

COLONISTS.

The attention of H.E. the Governor General has been drawn to the fact that a large number of discharged Sudanese soldiers, now living as Colonists, while devoting the dhurra which they draw from the Government to the maintenance of their families, are themselves returning to an idle life in the large towns.

His Excellency directs, therefore, that such colonists should be warned to the effect that, if they are found in towns in a state of destitution & without employment, they will forfeit their right to be considered as colonists and any assistance that the Government may be affording them will be discontinued.

In discharging police, the recommendation that a man may become a colonist should be sparingly made, as there are limits to the period in which free dhurra will be issued.

In any case no addition should be made to the number of the Colonists without due reference to the Financial Secretary.

By Order of the Governor General,

(Signed) G. E. MATTHEWS, Kaimakam,
Assistant Civil Secretary.

Khartoum.

18th May 1901.

حكومة السودان

منشور رقم ٢٢

المساكن للمستعمرين

قد سار توجيه الطار ساعدت انتم الماكن العام الى هذا الامر وهو انه يراعى عدم كبر عدد المساكن الحالية
المفرقة المقيسون الآن بصفة مستعمرين ينضمون القدرة المطاة قسم من الحكومة لاجل ميثاق الماكنهم ثم التمس
أخذون بالعودة الى هيئة النكل والبطالة في المدن الكبيرة

بناء على ذلك قد امر ساعدت انتم الماكن العام بالتيه على هؤلاء المستعمرين لقيم اذا وجدوا في الوقت في
حالة المازة والبطالة بدون شغل لا يمد بغيرهم بعد ذلك بصفة مستعمرين واقام قسم بكل مساعدة من الحكومة
يقرم بأنه عند وقت مساكن البرايس في المستقبل لا يرمي عليهم بالتحول بالمستعمرات الا قليلا وما ذلك الا
لان المدة المصرح بان يسطروا في ضرورتها مدة في مدة محدودة
في كافة الاحوال يجب ان لايزاد على عدد المستعمرين الا بعد مخابرة جناب سكرتير مالي السودان بذلك

باسم الماكن العام

(الامضاء) ج. ١٠ ماثيوس - قائمقام

قائم سكرتير مالي السودان

قريرا بالخرطوم في ١٨ مايو سنة ١٩٠١

٢

وثيقة (٣)

منشورة قضائي من قاضي القضاة

منشور رقم ٢

ترجمة عن النسخة الانجليزية

لاحظت أن العديد من المحاكم الشرعية، ليست دقيقة في سماع القضايا التي يدعي فيها رجل أن أمته زوجة له، أو أنه رزق منها بولد.

وكثيراً ما تصدر الأحكام قبل استكمال التحريات اللازمة، مما أدى إلى تكرار مثل هذه القضايا وتكاثر احتمال نقضها. وتغادياً للتقضى أو الإلغاء بالنسبة لتلك الأحكام، يجب الاسترشاد بالموجهات التالية :

أولاً: على كل رجل يدعى أمته زوجة له، أن يبرز الدليل الذي يثبت أنها معتقه وأن الزواج تم بعقد شرعي، وعليه أن يثبت مقدار مقدم الصداق ومتأخره، وأن يقدم الوثائق التي تدعم دعواه. وفي حالة اقتناع المحكمة بصدق دعواه، تصدر حكمها بصحة زواجه، وتصدر أمرها بحقه في معاشتها، شريطة أن يحسن معاملتها. وتقدر المحكمة مقدار تكاليف المعيشة والكسوة وفق أحكام الشريعة.

ثانياً: في حالة ادعاء الرجل طفلاً من أمته، ذكراً أم أنثى، وتقدمه بطلب لحضانه، بحجة أن الأم خرجت عن طاعته، على المحكمة بعد التحريات الدقيقة والشاملة لإثبات صحة هذه الدعوى، أن تصدر أمرها بأخذ الطفل من أمه وتسليمه لوالده، إذا أصررت الأمة على خروجها عن طاعة سيدها.

ويجب تسجيل هذه التحريات في محضر الجلسة تسجيلاً كاملاً شاملاً لتابعاتها إذا دعت الضرورة.

إمضاء

قاضي القضاة:

سبتمبر ١٩٠٢

الرقيق

إن معظم الاهتمام بإبطل النخاسة تحول الآن إلى السودان وفي تقريرى عن أحوال السودان كلام على هذا الموضوع.

أما في القاهرة فقد حوكم نخاس واحد في السنة الماضية وحكم عليه بالسجن سنة. وحوكم جماعة من عرب البشارين في أصوان على خطف الرقيق وحكم عليهم.

وقد أعتق ٣٩ عبداً و٦٩ أمة. وما يصح ذكره أن جميع الباقين أرقاء إنما هم كذلك لأنهم لا يطلبون العتق. وحقاً أن النخاسة في مصر إن لم تكن قد ماتت فهي مشرفة على الموت. ويرجى أن

عدد السكان الآن	عدد الذي فقدوا منهم تقريباً في حكم الدروايش		عدد السكان قبل حكم الدروايش	المديرية
	بالحرب	بالمرض		
٤٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	بحر الغزال
١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	بربر
١١٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	دقنة
١٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٢٧٥٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	الجزيرة
٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠	٠١٢٠٠٠	٥٥٠٠٠	وادي حلفا
٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	كسنة
٩٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	الحرطوم
٥٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	كردفان
١٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٥٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	سنار
١٠٥٠٠٠	٥٥٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	سواكن (المدينة)
٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	سواكن (الغرب)
١٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	كدك مديرية النيل الأعلى
١٨٧٠٥٠٠	٣٢٠٣٥٠٠	٣٤٥١٠٠٠	٨٥٢٥٠٠٠	المجموع بالتقريب

الوسائل المتخذة ضدها تعجل في انقراضها.

فيظهر مما تقدم أن عدد أهل السودان كان يقدر بشمانية ملايين و ٥٢٥٠٠٠ نفس وأن ٣٤٥١٠٠٠ منهم ماتوا بالأمراض على ما يقال و ٣٢٠٣٥٠٠ ماتوا في الحروب الخارجية والداخلية وأن الباقين منهم يقدرون بمليون و ١٨٧٠٥٠٠ نفس. وقد قال السر رجينلد ونجت عند إرساله هذا الجدول ما ترجمته: «ولا يخفى أننا لا ندعي الضبط والصحة لهذه الأرقام، ولكننا جمعناها بعد البحث الدقيق وإعمال النظر. وهي في رأي السر رودلف فون سلاتين والأب أهرولدر وغيرهما من الذين يتصل عملهم بأحوال السودان منذ أربع وعشرين سنة تخمين غير بعيد عن الصحة. ولا يكاد يصدق أن الأمراض والحروب تفني ثلثة أرباع الأهالي، ولكنني أكفل صحة تلك الأرقام على قدر الإمكان بناءً على ما علمته من أخبار أحوال السودان. فإن كل من يسافر في تلك البلاد يتحقق ما نزل بها من الخراب والدمار بسبب ظلم الدراويش وفساد حكمهم إذ آثار ذلك بادية للعيان على المدن والقرى التي باتت قاعاً صافصفاً وأطلالاً بالية. والأراضي الواسعة التي كانت غيظاناً زراعية خصبة فأمت فلولت بآثرة مجذبة أو أراضي كثيرة الشوك والحسك والحشيش فتحتاج إلى تعب كثير حتى تصبح صالحة للحرث والزرع.

وأذكر شاهداً من الشواهد الكثيرة على ذلك وهو الأراضي التي تشمل ضفاف نهري رهد ودندر، فقد كان فيها نحو ٨٠٠ قرية قبل سنة ١٨٨٢ فلما عدنا إليها منذ سنين لم نجد فيها قرية واحدة من تلك القرى كلها، ولكن جد الآن ثمان وعشرون قرية هناك بهمة الكولونل جورج مدير ذلك المكان».

هذا ويحتمل أن تكون النتائج التي استنتجها السر رجينلد ونجت قرية من الصحة ولو كانت غريبة مدهشة إذ الجدري وغيره من الأمراض أفنت أكثر من عشر أهل السودان في السنين الأخيرة وكذلك موقعة أم درمان وغيرها من المواقع التي جرت بين الجنود البريطانية والمصرية وأهل السودان قتل فيها خلق كثير منهم. ولكن الذين قتلوا في قتال بعضهم لبعض أكثر من ذلك بكثير، لأن عدة قبائل من القبائل التي كانت معادية للبقارة بادت عن آخرها ولم يكذب يبق واحد منها. فقد شاهدت المتمة بعد معركة أم درمان بمدة قصيرة وهي مدينة على النيل بين بربر والخرطوم وكان الجعليون يسكنونها قبلاً فثبت لي من كثرة منازلها أن أهلها كانوا كثاراً ولكنني لم أجدها فيها غير ١٣٠٠ نفس منهم ١٥٠ رجلاً والباقيون نساء وأطفال لأن الدراويش قتلوا رجالها حتى كادوا يفنونهم.

وفي تقارير الموظفين قصص كثير نظير هذه عن أهل المدن والمديرهات الأخرى. من ذلك ما قاله المستر نفيل مفتش الزراعة عن مديرية بربر وهو «أن القرى التي كان يخرج منها ٥٠٠ مقاتل ليس فيها الآن غير ٥٠ أو ٦٠ ذكراً بالغاً بل الذكور أقل من ذلك في بعضها».

فمادامت هذه هي حال السودان فالواجب ترغيب الناس في المهاجرة إليه ولا خوف من أن يضر ذلك بأهله في المستقبل لكثرة ما فيه من الأراضي الواسعة القابلة للزراعة وهي الآن باثرة. وأصلح الأقطار طبعاً لد السودان بالمهاجرين هو القطر المصري ولم ينقطع أملي بعد من إقناع قوم من أهله الذين يزيدون على مرّ الأعوام بالانتقال إلى السودان. فإن بعض المراكز المصرية آخذ في الامتلاء والازدحام بالسكان سريعاً. غير أن بلاد السودان ورثت سوء الاسم والسمعة عن زمانها الماضي ولم تتخلص من هذا الميراث بعد. ولذلك قل من يميل من أهل مصر إلى استيطانها وإن يكن قلائل منهم قد رضوا أن يعملوا فيها إلى حين.

وقد اقترح المستر لى هنت الأميركى الذى زار السودان حديثاً جلب الزوج من الولايات المتحدة إلى السودان. ولكن لا يعلم إن كان هذا الاقتراح يفى بالفرض إلا بعد تجربته ولا أرى مانعاً من تجربته فى قليل منهم أولاً.

العمال

من المسائل الشديدة الاتصال بعدد أهل السودان ما إذا كان أهل السودان يقدرّون على العمل ويرغبون فيه. فالموظفون في السودان يكادون يجمعون على أن أهل السودان ليسوا من أهل العمل والكد (١). فهم والمصريون على طرفي نقيض من هذا القبيل، إذ المصريون أهل جد وكد. ولكن لا غرابة في كراهة السودانيّين للعمل والكد إذ حاجاتهم قليلة بسيطة فإنهم لا يكادون يحتاجون إلى ثياب للملبس ولا بناء البيوت للسكن ولا إلى وقود يذكر لطبخ الطعام ولا تعلموا وتشقّفوا حتى يطعموا بتحسين حالتهم في معيشتهم. وسادة العبيد منهم لم يعتادوا العمل في حياتهم وأكثر العبيد يظنون أن خير ما يفعلونه بعد تحريرهم من رقهم هو أن يجلسوا ويستريحوا ويقللوا من العمل والتعب ما استطاعوا. فمعظم أهل السودان لا يزالون يجهلون الحقيقة التي أعدها أصل كل المشاكل والقضايا بين العمال وأرباب الأعمال وهي أن من لا يعمل ولا يكدح يجوع ويشقى.

(١) نجد طرفاً من أقوالهم بهذا المعنى في أماكن أخرى من هذا التقرير.

غير أنني لا أرى رأي القاطع الأمل بالكلية في هذه المسألة. فقد كانت أحوال الهند الغربية في ماضي الزمان شبيهة بأحوال السودان الآن ولأزال أتذكر ما كنت أسمعه في بلاد جمايكا منذ أربعين سنة وهو أن المزارعين الذين يدفعون الأجرة الحسنة لعمالهم ويحسنون معاملتهم لا يستصعبون وجود العمال. وهنا شبيه بما هو جارٍ في السودان الآن. فقد كتب المستر نفيل بقول: «استخدمنا مرة ١٠٠ مصري و٧٠٠ وطني (سوداني) في حفر ترعة فضلاب هذه السنة فكان عمل السودانيين في اليوم يساوي نصف عمل المصريين لكنه أرخص منه لأنهم كانوا يحفرون المتر المكعب بغرش لما تعلموا كيفية حفره. وبلغ متوسط ما يكسبه العامل منهم في اليوم $4\frac{1}{3}$ غرش صاغ. والوطنيون قليلو الثقة شديدو الرية في بادئ الأمر ولكنهم متى عرفوا من يعاملهم ووجدوه يتقدمهم الدراهم التي تحقق لهم ويعاملهم بالعدل والحسنى جاؤوه أفواجاً أفواجاً. ومتى قل العمل على السواقي في أوقات معلومة من السنة وجد الإنسان أكثر مما يطلب من أعمال لأعمال الحفر والردم. ولكن المزارع يحتاج إلى العمال أشد الاحتياج وقت اشتغالهم بأمور أخرى لسوء الحظ».

وتجرب الآن تجربة على غاية من الأهمية في سكة الحديد من سواكن إلى بربر. فقد كان الرأي الممول عليه أن العرب الرُّحَل لا يصلحون للعمل، وكان في التية جلب عمال من الهند لتلك السكة إن لم يتيسر تدير العمال لها من الفلاحين المصريين - وتم الاتفاق على ذلك مع الحكومة الهندية. ثم تبين أن قليلين من عرب البدو استخدموا في التعدين فجاء عملهم على ما يرام وعليه سئل سلاطين باشا أن يذهب إلى شرق السودان ويكتب تقريراً عما إذا كان عرب البدو يصلحون لبناء سكة الحديد. وبناءً على تقريره قر الرأي على تجربتهم فاستؤجر مئات منهم وهم يعملون في سكة الحديد منذ أشهر. وقد كتب الكولونيل مكولي عنهم يقول: «انهم أثبت على العمل مما كنت أظن ولكن عملهم غير جيد من حيث الكم وأجرتهم عالية وهم يطلبون العمل فلا يخلو محل واحد حتى يطلبه ثلاثة منهم. ولم يد منهم ما يوجع الرأس أو يقلق البال».

أما أجرة البدوي منهم فهي ٥ غروش صاغ في اليوم وله جارية قيمتها غرشان صاغ، ولم يكد العمل المهم في سكة الحديد يتدنى حتى الآن ولا عين الحد الذي ينتهي عنده عمل العرب الرحل فيها. غير أن ما أسمعه من كل جهة بدلني على أن تدير العمال ميسور، وإن قيل أن استعمال عرب البدو في الأعمال موجب لكثرة النفقة وقلة الاقتصاد قلت لا بأس ببذل مبلغ معتدل من المال إذا كان بذله يعودهم العمل والكد. ثم أن العمل «بالمقاطعة» الذي هو المحك الممول عليه لم يدخل بينهم بعد.

من تقرير الحاكم العام - ١٩٠٥

الرق Slavery

شهد تنظيم مصلحة تجارة الرقيق تعديلات هامة خلال العام المنصرم، وتوجه النية نحو تعديلات إضافية للعام القادم ترفع من كفاءتها، وتمكنها من منع الاتجار في الرقيق، بعد أن أفلحت يقظة ضباطها ورجالها في الحد منها إلى حد بعيد.

وكان لصدور قانون سلطات القضاء والبوليس في وقت مبكر من العام الماضي أثره في إضفاء الطابع القانوني لوضع ضباط وأنفار المصلحة، وتعيين موظفيها قضاء في الدرجة الثانية، وإعطاء الأنفار سلطات رجل الشرطة وفق قانون الإجراءات الجنائية. وبحكم التوجيهات الصادرة من مديري المديرية لضباط مصلحة الرقيق، فإن سلطاتهم في الظروف العادية تنحصر في إصدار أوامر الاعتقال والتحقيق في جرائم الرق، كما يسمح القانون للحاكم العام منح سلطات قضائية لموظفي الحكومة المصرية العاملين في السودان.

وقد بدأ نظام تسجيل الرقيق ومازال مستمراً حيثما كان ذلك ممكناً. وأوضحت إحصاءات مديرية دنقلا ما مجموعه ١٩,٦٣٢ رأساً من الرقيق المسجل، ويعيش بصورة طبيعية مع السكان. ولم يحدث أن عقدت محاكم في هذه المديرية للنظر في دعوى ذات مساس بالاسترقاق خلال العام الماضي، وتحسن على الدوام علاقة الأرقاء بأسيادهم في أنحاء البلاد عامة، بعد أن أدرك الأسياد أن من مصلحتهم تحسين المعاملة.

تنوزع قوة مصلحة الرقيق على ثلاثة مراكز:

١ - الخرطوم - رئاستها الخرطوم وتشرف على عطبرة والبطانة.

٢ - سنار - رئاستها الرصيرص.

٣ - كردفان - رئاستها الأبيض.

ويعدد ماكموردو باشا، مدير المصلحة في تقريره، المصاعب التي اعترضت جهوده لمنع تجارة الرقيق بين السودان والجزيرة العربية عبر البحر الأحمر، لكنه مازال متفائلاً، ويفكر في إنشاء نقطة تفتيش بريطانية في منطقة سواكن قوامها ٩٠ رجلاً، ليحكم رقابته على المنطقة الجبلية على الساحل من جبل ألبا في خط عرض ٢٢ ش، حتى رأس كسبار في خط عرض ١٨ ش - أي تلك المنطقة

التي يعتبرها الممر الرئيسي لتجارة الرقيق، وسوف يستخدم أساليب تجعل من المستحيل تصدير الرقيق عبر شواطئ البحر الأحمر السودانية خلال عامين من الآن، وهو يعتقد أنه يوجه ضربة قاضية لتجارة الرقيق في السوق المحلي عندما يحرمها من أسواقها الخارجية.

في منطقة سنار تتكون قوة المصلحة من مفتشين بريطانيين و١٢٠ نفرأ أغلبهم من الجنود المسرحين وأفراد سود محليين من قبيلة الهمج، يستجيبون سريعاً للتجنيد والتطوع بخدماتهم، ويتصفون بالصلافة وحسن الأداء والشجاعة. وتخضع منطقة البرون لدوريات منتظمة، إذ أن سكانها مائزلون في حالة متخلفة، وظلوا لفترات طويلة تحت رحمة هجمات قطاع الطرق الإثيوبيين، ولكنهم بدأوا يكتسبون بعض الثقة، ويتوافد عدد منهم للرصيرص بحثاً عن عمل.

في كردفان تتكون القوة من مفتش و٥٠ نفرأ على ظهور الخيل والجمال والبغال...وكانت القوة حتى وقت قريب تعتمد في تجنيدها على قبيلة الشاقية. فأتضح أنهم لا يصلحون لهذه المهمة في بعض الأوجه، وتم استبدالهم بتجنيد عناصر محلية تتصف بينة قصيرة قوية وطاعة وذكاء، وتؤدي مهمة الدليل بكفاءة. ويصف مدير المصلحة هذا القسم من مصلحته بقوله:

«وفي العام القادم أيضاً سوف تزداد قوة كردفان من مصلحتي بمفتش بريطاني و٤٠ رجلاً من الهجانة. إذ أنه وحتى الطرف الراهن كان من المستحيل التعامل مع تجارة الرقيق في هذه المنطقة بالمستوى المطلوب نسبة لاتساع البلد، والطابع المشاغب للسكان، وما زلت أشك من جانبي في تحقيق الكثير، ما لم تحكم الحكومة قبضتها على هذه القبائل شبه المستقلة والمعادية في أغلب الاحيان. فهي تخترب من أجل الاحتراب، وأخشى أن لا يسود الأمن الشامل والسلم الوطيد في هذا البلد إلا بتكوين ميليشيا محلية قوامها ٢,٠٠٠ رجل مسلح بأسلحة نارية، وتوكل لها مهمة احتلال مواقع القبائل الكبيرة في الجبال».

قام ماكوردو باشا برحلة طويلة في مجرى نهر السوبات ونهر البارو حتى قمبيلا، وهو يلفت النظر في تقريره الشيق إلى مصير قبيلة الأنواك الخاضعة للإثيوبيين، مثل جيرانهم البرون الذين يتعرضون لهجمات متواصلة من الهضبة الإثيوبية....وبما أن هذه المنطقة، تقع وفق تخطيط الحدود الحالي، داخل الحدود الإثيوبية، يصبح من المستحيل على حكومة السودان اتخاذ خطوات مؤثرة لمنع اصطياذ الرقيق، اللهم إلا بطرح المشكلة على السلطات الإثيوبية.

وفي تقريره عن هذا الجزء من الحدود، يتوقع الرائد قوين، ممثل حكومة السودان في لجنة الحدود، أن هذه المنطقة ستظل عرضة للهجمات الإثيوبية. وهو من جانب آخر يتمسك بوجهة نظره في أن الإثيوبيين لا حق لهم في المطالبة بهذه المنطقة، ولا يتوقع أن يحاولوا احتلالها....وعليه، فما لم يرفع الأمر إلى الإمبراطور منليك ليتدخل ويمنع الهجمات، أو يسمح بصورة مؤقتة لحكومة السودان بإدارة تلك المنطقة، فإنني بكل أسف لا أستطيع أن أتدخل.

إسقاط تركة الملاك وإثبات تركة الأرقاء

المصلحة القضائية

حكومة السودان

الخرطوم ١٩٠٥

مذكرة سرية

صدرت الأوامر للمحاكم الشرعية أن لا تظم الرقيق في تقرير حصر أو تقسيم تركة شخص متوفى.

وفي حالة وفاة المالك، إذا رغب الرقيق مواصلة الخدمة في العائلة، ثم نشأ نزاع حول إلى أي من الوارث تؤول ملكيتهم، فيجب حسم النزاع بواسطة المالك أو المفتش، دون عرضه على القضاة الشرعيين بأي حال.

السكرتير القضائي.

LEGAL DEPARTMENT,
SUDAN GOVERNMENT,
KHARTOM.
1905

Confidential Memorandum

The Mohammedan Law Courts have orders that slaves are not to be included by them in the valuation or division of a deceased man's estate.

If on the death of their master slaves prefer to continue serving in the family, and any question arises as to which of the heirs they are to go to, the matter should be settled by the master or an Inspector, and should under no circumstances be referred to the Kadis.

(Sgd) Legal Secretary .

صدر هذا المنشور القضائي أول مرة في ١٩ مارس ١٩٠٨
ثم صدر ضمن منشورات قضائية أخرى في ٣٠ يونيو ١٩١٦

منشورات قضائية

٣٥ - تركات من كانوا مسترقين قبل حلول الحكومة الحاضرة

اقتضى نشر المنشور الآتي الصادر من فضيلة قاضي القضاة للعلم به:

إذا توفي أحد ممن كانوا مسترقين قبل حلول هذه الحكومة عن تركة وطلب من كان مسترقاً له أن يرث فيه بطريق الملكية، فإن لم يكن لهذا المتوفى ورثة من نوع ذوي الفروض أو العصبه أو الأرحام فنبني في هذه الحالة أن يحال أمر تحقيق دعواه هذه على مدير الجهة حتى إذا قرر المدير في ذلك أمراً يقضى بتسليم التركة ألى ذلك الطالب اكتفى بذلك بدون إعلام شرعي.

اما إذا لم يثبت لدى المدير ما يقضى بتسليم لذلك الطالب، كانت تلك بحسابه التركات التي لم يظهر لها وارث.

وإذا ترك ذلك المتوفى زوجة أو زوجاً فقط، فبعد توريث ذلك الزوج أو الزوجة النصيب الشرعي بواسطة المحكمة الشرعية يحال الأمر في تحقيق دعوى زاعم الملكية على المدير بهذه الطريقة من أجل باقي التركة.

س. ق. / تشريعي / ٧/٢٨.

وثيقة (٧)

حكومة السودان - سرى - مذكرة رقم ٢٢

الخرطوم ٤ يناير ١٩٠٧

ضوابط حيال الأرقاء الذين يهجون أسيادهم

بهذا تلقى المذكرة رقم ١٠ بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٠٢، ويحل محلها ما يلي:

أولاً - الضوابط تجاه الرقيق الهارب :

- ١ - لأي رقيق مازال مسترقاً الحق في ترك سيده إذا شاء، أو شاءت.
- ٢ - يسقط كثير من الأرقاء الذين يتركون أسيادهم، ويتوافدون نحو المدن بحثاً عن حياة سهلة، في برائن الفاقة والموز. فأما المعاجزون عن الحصول على عمل أو غير راغبين فيه، فالرجال منهم يتجهون للسرقة، والنساء للدعارة، وتهدف هذه الضوابط إلى منع نمو هذه الطبقة.
- ٣ - يعامل الأرقاء والذين لا وسيلة لهم لكسب شريف، معاملة الأشخاص الذين يشملهم قانون التشرد لسنة ١٩٠٧، ويطلب منهم وفقاً للمادة ٦ إيجاد ضامن لحسن السير والسلوك لمدة سنة. وفي حالة الإخلال يسجنون لبقية مدة الضمان، أو حتى يجدوا ضامناً، وعلى القاضي قبل أن يطلب الضمان وفقاً للمادة، أن يتأكد ويقتنع أن ليس للرقيق المعنى وسيلة عيش شريف.
- ٤ - إذا تقدم رقيق بطلب للحرية، أو إذا ما تقدم مالك بشكوى أن الرقيق هرب منه، يجب فتح تحقيق على الفور، وتوجيه أسئلة حول المسائل التالية للرقيق ومالكه - أو الأمة ومالكها:
 - أ - كم من الزمن قضى الرقيق في خلعته مالكه، وكيف وقع في ملكيته؟
 - ب - هل وجد الرقيق معاملة حسنة من مالكه، أم العكس؟
 - ج - ماهي الأسباب التي دفعت الرقيق لترك سيده؟
 - د - من أي جهة في السودان أتى الرقيق، وهل لديه أصدقاء أو أقارب يرغبون في مساعدته؟
 - هـ - كيف يتوحي الرقيق لتدبير معيشته؟

٥ - إذا اتضح للقاضي في أن للرفيق وسيلة كسب شريف، فعليه أن لا يعترض طريقه.

أما إذا اتضح للقاضي أن السوداني شخص متبطل حسبما هو وارد في قانون التشرد، فيمكنه التعامل معه وفقاً للقانون وكما هو موضح في البند ٣ من هذه الضوابط، وفي حالة اقتناع القاضي بالعلاقة القائمة بين الرفيق وسيدته منذ ما قبل إعادة الفتح، وأن تلك العلاقة اربطت بحسن المعاملة، واقتناعه أيضاً بأن ليس للرفيق وسيلة كسب شريف، فيمكنه التعامل بأسلوب بديل، بأن ينصح الرفيق بالعودة لسيدته وفق شروط معقولة، وفي حالة قبول الرفيق النصيح، لا يُطبق عليه قانون التشرد.

٦ - الأشخاص المتعطلون والمشردون الذين يتميزون بحسن السلوك خلال فترة السجن، يجب-أن يجدوا كل مساعدة ممكنة من مديري المديرية لكسب عيشهم.

ثانياً - جنود «سودانيون»، يحرضون الفتيات للهروب من أسيادهم :

١ - لا يسمح لأي جندي أن ينتزع، وبمبادرته الخاصة، فتاة من أي فرد بحجة أنها أخته أو قريته، أو لأي سبب آخر. وإذا وجد الجندي أخته أو قريته تعيش مع رجل، وأراد أن يتظلم، فعليه أن يرفع ظلامته إلى ضابطه الذي يتولى بدوره رفعها للمدير. وكل جندي ينتزع فتاة جارية من أي شخص بصورة تتعارض مع هذه الضوابط، ومهما كانت الدوافع، سوف يعاقب بواسطة ضابطه.

٢ - كل الدعاوى التي تزعم أن جندياً انتزع فتاة من أي شخص، أو أن جندياً تظلم من أن أخته أو قريته جارية لشخص ما، يجب أن يرسلها ضابط وحدته إلى المدير. وعلى المدير أو من يعينه سماع الدعوى شخصياً. ولا تعرض الدعوى على القاضي الشرعي. لكن في حالة نشوء نزاع حول شرعية أو عدم شرعية الزواج خلال سماع الدعوى، يعرض النزاع على القاضي الشرعي، ويصبح قرار القاضي حول النزاع نهائياً مع حق الاستئناف لقاضي القضاة.

٣ - إذا كانت الفتاة متروجة من الشخص، ينفذ المدير أوامر المحكمة الشرعية بعودة الفتاة لزوجها.

٤ - إذا توصل المدير إلى استنتاج أن الفتاة ليست أخت الجندي أو من المحارم، ولم يكن لها مورد شريف للرزق، وترفض العودة لسيدتها أو الشخص الذي كانت تعيش معه، فيجب معاملتها كشخص متبطل تحت قانون التشرد.

٥ - إذا اتضح للمدير أن الفتاة أخت للجندي أو من المحلوم، وكان الجندي قد تقدم بدعواه وفق الضوابط، وعند موافقة الضابط على سكنها وعيشها في قسم الحريمات، يمكن للمدير أن يسلم الفتاة للجندي بعد أن يلتزم بكسوتها ومعيشتها، وأن يحضرها في حالة ما طلب منه ذلك، وأن يكون مسؤولاً في حالة زواجها من شخص، أن الزواج سليم.

إذا لم يوافق الضابط، فليس للمدير أن يسلمها للجندي بل يسلمها لشخص موثوق به وبضمانات مناسبة، أو يدخلها عنبر المشردين.

ثالثاً - تسجيل الرقيق :

يأمر الحاكم العام مديري المديريات التي لم تستكمل تسجيل الرقيق العمل على إنجازها في أسرع وقت ممكن. وأن يتم التسجيل في السجلات التي دفترتها مصلحة مناهضة الرق. والاستيثاق من صحة المعلومات النازلة في السجل عن طريق العمدة والمشايخ وغيرهم من المسؤولين.

بأمر الحاكم العام
التوقيع: ب.د فيبس - أميرالاي
السكرتير الإداري.

الخرطوم ٤ يناير ١٩٠٧

Regulations as to Sudanese who leave their Masters.

Sudan Government "Confidential" Circular Memorandum No. 10. of 28th January 1902, is hereby cancelled, and the following substituted :-

1. Regulations as to Escaped Slaves :-

1. Any Sudanese, who is still in slavery, has the right to leave his master if he or she wishes.

2. Of the Sudanese who leave their masters and come into the towns in expectation of obtaining an easy living, many are reduced to want. Others being unwilling or unable to obtain regular employment take, the men to thieving and the women to prostitution. The following Regulations aim at preventing the growth of this class.

3. Sudanese who have no means of honestly earning their living can be treated as idle persons under the "Vagabonds' Ordinance, 1905," and under Section 6 may be required to find a surety for good behaviour for one year, in default of which they may be imprisoned until the period for which they have been ordered to find a surety expires, or until they find a surety.

Before, however, requiring surety under this Section, the Magistrate must be careful to satisfy himself that the Sudanese has no honest means of livelihood.

4. If a Sudanese, who is still in slavery, applies for his freedom, or a master complains that a Sudanese has recently run away from him, an enquiry should be held. The Sudanese, and his, or her, master, should be questioned on the following points :-

(a) How long the Sudanese has been in the service of his or her master, and how he or she came into the possession of his or her master.

(b) Whether the Sudanese has been treated well by his or her master or the reverse.

(c) What is the reason for the Sudanese leaving his or her master.

(d) From what part of the country the Sudanese originally came and whether he or she has any friends or relations willing to assist him or her.

(e) How he or she proposes to live.

5. If the Magistrate finds that the Sudanese has an honest means of livelihood he will not interfere with him or her.

If, on the other hand, the Magistrate finds that the Sudanese is an idle person as defined in the "Vagabonds' Ordinance," he can deal with him or her under that Ordinance, as explained in Section 3 of these Regulations. But as an alternative, if the Sudanese has been with his or her master since before the re-conquest and the Magistrate is satisfied that he or she has been well treated and that he or she has no honest means of subsistence, the Magistrate may recommend such Sudanese to return to his or her master, upon such terms as may seem fair, and if the Sudanese accepts, the Magistrate will not deal with him or her under the "Vagabonds' Ordinance."

6. Idle persons and vagabonds who conduct themselves well in imprisonment should wherever possible be assisted by Governors in earning their own livelihood.

2. Sudanese Soldiers Enticing Girls from the People of the Country :-

1. No soldier will be allowed on his own initiative to take away a girl from anyone upon the ground that she is his sister or relative, or for any other reason. If a soldier finds a sister or relative of his living with a man, and wishes to complain, he must make his complaint to his Commanding Officer, who will forward the case to the Governor. Any soldier who takes away a Sudanese girl from anyone contrary to this Regulation on whatever pretence will be punished by his Commanding Officer.

2. All cases in which it is alleged that a soldier has taken away a girl from any person, or in which a soldier complains that his sister or relative is the slave of someone, will be sent by the Commanding Officer of his Battalion to the Governor. The Governor, or an

Inspector appointed by him, will hear the case personally. The case itself will not be referred to the Kadi, but if the question of the validity or non-validity of a marriage arises in the case, that question should be referred to the Kadi, and his decision as to the marriage, subject to the right of appeal to the Grand Kadi, will be accepted as final.

3. If the girl is married to the person, the Governor will carry out the orders of the Mehkemeh Sharia as to the girl's returning to her husband.

4. If the Governor comes to the conclusion that the girl is not the sister of the soldier or related to him within the prohibited degrees of marriage, and if she has no honest means of subsistence and refuses to return to her master or other person with whom she was living, he will treat her as an idle person under the "Vagabonds' Ordinance."

5. If the Governor finds that the girl is the soldier's sister or related to him within the prohibited degrees of marriage he will, if the soldier has applied in accordance with these Regulations and the Commanding Officer agrees to her living in the Harimat lines, hand her over to the soldier, upon his undertaking to clothe and feed her suitably and to produce her if demanded, and, in the event of her marrying, to be responsible that the marriage is a suitable one.

If the Commanding Officer does not consent, the Governor must not hand her over to the soldier, but will either hand her over to some trustworthy person, taking proper guarantees, or will confine her in the ward for vagabonds, as the case may demand.

3. Registration of Sudanese:—

6. Whenever where this regulation has not been completed, the Governor General orders that Governors should complete same as far as possible. The registration is to be made in the books provided for the purpose. The truth of the particulars entered in the registers is to be guaranteed by the soldier, his wife, or other responsible persons.

(Signed) P. R. PHIPPS, Miralai,

Civil Secretary.

Khartoum,

4th January, 1907.

تمت وثيقة (٧) ضوابط الرقيق الهارب - ٤ يناير ١٩٠٧

الموضوع - تسجيل الرقيق

الخرطوم ١٩ إبريل ١٩٠٥

إلى مدير الخرطوم

إشارة إلى الفقرة ٣ من المذكرة السرية رقم ١٠ الصادرة عام ١٩٠٢ حول إعادة تسجيل الرقيق،
هنا تفضلتم إفادتي بعدد النسخ التي وصلتكم من السجل رقم ١ والسجل رقم ٢، وكيف تم
توزيعها، وهل ملكة؟

السكرتير المساعد للسكرتير الإداري.

القاهرة ١٩ مارس ١٩٠٧

وزارة الداخلية

مصلحة تجارة الرقيق

في هذه الرسالة يعتذر مدير مصلحة تجارة الرقيق عن تلبية طلب وكيل حكومة السودان بالقاهرة
تزويد الحكومة بمزيد من نسخ السجل، ويمضى المدير بعد الاعتذار بوضع أن مصلحة سبق وأرسلت
لحكومة السودان ١٥٩ نسخة من السجل. وبما أن في السودان ٨٠ مركزاً، فإن كل مركز يتحصل
بالقريب على نسختين، وهذا يكفي لتسجيل ٥,٠٠٠ من الأرقاء في كل مركز، وبالتالي ٤٠,٠٠٠
في كل السودان.

وأبدي المدير شكوكه أن يكون التسجيل قد شمل ١/٤ من ذلك الرقم. مما يوحى بضعف
الرقابة على توزيع السجل. ويضيف المدير أن حكومة السودان تستطيع أن تحصل على السجل من
محل تجاري بعينه بواقع ٣,٣٠٠ مليم جنيه لكل مائة نسخة.

مصلحة الرقيق
الخرطوم ١٤ أكتوبر ١٩٠٧

إلى مساعد مدير مصلحة الرقيق بالقاهرة،

بالإشارة إلى خطابكم رقم ٥٣٢ المؤرخ ٩ أكتوبر ١٩٠٧ يشرفنى أن أحيطكم علماً بعدم وجود أية نسخ من سجل الرقيق فى هذا المكتب، ولم يحدث أن كانت لدينا نسخ، وظل مكتب وكيل حكومة السودان فى القاهرة يصدر النسخ المطلوبة من السجل.

المراقب العام

مصلحة الرقيق، الخرطوم.

SLAVERY DEPARTMENT

KHARTOUM,

14th October 1907

Assistant Director

Slavery Department

Cairo.

With reference to your letter N° 532 dated 9/10/07,
I have the honour to inform you that there are no Copies
of General Register of Sudanese in this Office.

I have never had any, the Sudan Agency in Cairo
always issued any that were required.

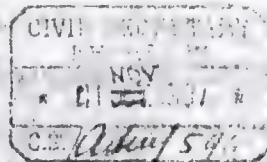
Norman Wilkinson

Chief Inspector

Slavery Department, Khartoum

Slavery Department

مصلحة الرقيق
Recd 20.10.07 وردني



الرقق

من تقرير الحاكم العام ١٩٠٨

تخطو الحكومة، بمساعدة مصلحة مناهضة تجارة الرقيق، خطوات حثيثة نحو إلغاء الاتجار في الرقيق في السودان. فقد توقفت تقريباً غزوات صيد الرقيق، فيما عدا حالة أو حالتين في أطراف البلاد النائية. وسوف يكون للمصليات التي تمت في الخريف الماضي، ضد بعض الرجال من قبائل النوبة الذين تخدوا الحكومة بعدم تنفيذ إنذارها بتحرير كل الأسرى الذين استرقوا في تلك المنطقة، أثرها المأمود، كما هو متوقع، في وضع حد لتلك الممارسات في جنوب كردفان، حيث مورست بصورة أوسع من أي منطقة أخرى.

.....وتجدر الإشارة إلى جهود مصلحة الرقيق في فرض رقابتها على الطرق الرئيسية لقوافل الرقيق، التي نجحت في الحد من حركة هذه التجارة لدرجة ملحوظة من سنة لأخرى، كما أن تسجيل حادثة واحدة لا غير لحالة رقيق هارب في مديرية النيل الأبيض، يوحي بأن دوريات الرقابة في كردفان نجحت في تقليص حالات هروب الرقيق من الغرب.

ويتضح كما يقول مدير مديرية النيل الأبيض، أن العرب بدأوا يدركون على أي حال، أنه بيع وشراء الرقيق محظوف بالمخاطر، وما عاد سهلاً كما كان في الماضي.

وفي الشرق، في مديرية سنار وكسلا، يمتد خط من نقاط المراقبة والتفتيش من الدندر حتى وسط الجزيرة، تحت القيادة الصارمة لمستر ل. قرونقي. ويقوم هذا الخط، الذي يشكل حاجزاً على امتداد ١٤٠ ميلاً، مقام المانع العائق لتدفق تجارة الرقيق، ورغم الاتجار على طرق طويلة وعرة وغير مريحة، كما تتخذ الإجراءات الوقائية الممكنة كيلا يفيد تجار الرقيق من قرب الحدود الإثيوبية لهذه المناطق.

وفي مديرية البحر الأحمر، يواصل موظفون بريطانيون وآخرون رحلات التفتيش في المناطق المختلفة، إضافة إلى العمليات المتواصلة لدوريات مصلحة الرقيق. وما يمتد على الرضى ملاحظة أنه في ما عدا حالتين اختطاف يجري التحقيق في ملبساتهما لم تظهر أي حالة للاتجار في الرقيق.

تثير مسألة القضاء على الرق بالتدريج مصاعب كبرى. لكن هناك تقدم ولاشك في مسار سياسة الحكومة الرامية إلى إحلال العمل بأجر محل عمل الرقيق.

.....والطريقة الوحيدة الملائمة للإسراع بمرحلة الإحلال، هي تطبيق أسلوب التمويضات، والذي يفرض حتماً منصرفات كبيرة. ذلك أن تطبيقه لن يتوقف فقط على تمويض ملاك الرقيق الحاليين - وهم بالطبع أقلية، ويواصل الأرقاء البقاء تحت سيادتهم عن طواعية، حسبما هو معلوم للحكومة؛ لكن تطبيقه لا يمكن أن يتجاهل مطالب ملاك الرقيق الذين نال أرقاؤهم الحرية.

وكمثال للمشاكل ذات الطابع المعقد التي تصاحب تطبيق الحكومة لسياستها، يمكن الإشارة إلى حقيقة أن كل رقيق أصبح ملماً بحقوقه القانونية، ونتج عن ذلك أن حصل عدد منهم على حريته، فأخذوا يتوافدون على المدن بفرض الحصول على عمل، يحصلون منه في ثلاثة أيام دخلاً يكفي احتياجاتهم المتواضعة لمدة أسبوع. وقد نشأ عن ذلك نقص في اليد العاملة في مناطق الزراعة أثار قلق أصحاب الأراضي، وليس الكبار منهم وحسب، بل والصغار أيضاً الذين ظلوا يعتمدون على عمل رقيق البيت مقابل نوع من المزارعة في الأراضي ذات المساحات الصغيرة. ولا تقتصر آثار ظاهرة نقص اليد العاملة في المزارعة على كبار وصغار ملاك الأراضي والرقيق، بل وعلى الرخاء المادي لكل البلد الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على موارده الزراعية.

٨ - العمال

لم يصعب الحصول في السنة الماضية على ما احتاجت إليه أشغال الحكومة وغيرها من العمال. أما العمال الذين يحتاج إليهم المزارعون في مديرتي الجزيرة وبربر فمشتلتهم خطيرة وصعبة إلى الغاية. ولا بأس من تلخيص تاريخ هذه المسئلة في ما يلي لإدراك ما انتهت إليه في الوقت الحاضر:

في سنة ١٨٩٩ دخلت الحكومة الجديدة السودان فرأت بلاداً عبث الاختلال والتشويش بكل فرع من فروع إدارتها وعدد أهاليها في نقصان لا مزيد عليه وثروتها الزراعية المتوقفة على أعمال العبيد آخذة بسبب حالتها الراهنة في الزوال السريع.

وقد اقتضت الأشغال العمومية والأبنية الضرورية لتأسيس حكومة متمدنة وجود عمال كثيرين ليقوموا بها. وهذا الطلب استمال وأغرى كثيرين من العبيد الذين كانوا يعملون بالزراعة وكانت الحكومة الجديدة قد أنالتهم حريتهم وقضت بإلغاء عبوديتهم.

واشتداد الطلب للعمال من كل جهة ولقد بين أرباب الأعمال تنافساً ونسابقاً وارتفعت أجرة العامل إلى درجة أصبحت فوق طور المزارع الوطني.

وكان يرجى إن حالة البلاد الزراعية تحول دون استمرار هذا الشذوذ وتعيد أجرة العمال إلى مركزها الطبيعي. لكن الإحصاء في السنوات الأخيرة يدل على أن أجرة العمال لم تنطبق ولا يظهر عليها أثر الميل إلى الانطباق على ناموس الموجود والمطلوب. إن الحاجة إلى العمال لم تعد شديدة بهذا المقدار، والمطلوب منهم قد لا يزيد على الموجود ومع ذلك فالمواطن الوطني لا يستطيع أن يجد عمالاً لأرضه بأجرة معقولة مقبولة وذلك لأسباب منها:

(١) غلاء الأجرة التي تمكن العامل البسيط الذي لا تزيد نفقته في الشهر عن ١٥ غرضاً من تحصيل ٩٠ إلى ١٣٠ غرضاً في الشهر.

(٢) الكسل المطبوع عليه العبد السوداني الذي يرى نفسه قد أصبح حراً طليقاً متمتعاً بحقوق الحر لكنه لا يتفقد بالعوامل التي تدفع الإنسان في أكثر البلدان المتمدنة إلى العمل جرياً على ناموس التسابق والتزاحم.

ومما لا ريب فيه أنه لم يزد قط مجموع العمال السودانيين الذين تألبوا في الخرطوم أو حولها عن ٦٠٠٠ حالة، كون عدد ما يجتمع منهم للبطالة والكسل في المدن الأخرى التي هي دون الخرطوم كبربر وود مدني والدويم يبلغ عشرة أضعاف ذلك وهم على مقربة من الأراضي الزراعية التي لا يقدر أصحابها أن يجدوا لها ما يكفيها من العمال ولو بأجرة باهظة. ففي بعض جهات السودان ولاسيما في الجزيرة أراض كثيرة كانت تزرع قبلاً والآن متروكة مهجلة لهذا السبب.

فحالة السودان الحاضرة من هذا القبيل حرجة جداً وإن كان تكاثر السكان سوف يعين على تفريج ضيقها وتيسير عسيرها. ولا بد من اتخاذ بعض الوسائل لضمان نجاح البلاد الزراعي في المستقبل وصونه على قدر الإمكان من هذا الخطر.

من تقرير الحاكم العام ١٩٠٨

(ج) حالة الأهالي المادية

لاتزال حالة الأهالي المادية كما كانت في السنة الماضية.

ومما لا سبيل إلى إنكاره اشتداد غيظ العرب من إطلاق عبيدهم، ولا ريب في أن ذلك آلمهم وأثر فيهم أسوأ تأثير لأنه سلبهم جانباً عظيماً من الراحة المنزلية وقضى بتقليل مساحة الأطيان القادرين على زراعتها. لأن العمال المأجورين قليلون وإذا سهل وجودهم لم يسهل على أصحاب الأطيان دفع أجورهم. فكل نفور من الحكومة إن لم يكن منشأ التعصب كان ولا ريب ناشئاً عن السبب المتقدم ذكره. على أن الحالة في هذه السنة أحسن قليلاً منها في السنين الماضية ولعل ذلك نتج عن جودة الفيضان الفائقة العادة. فإن المياه غمرت الأراضي كلها وجميع ضفاف النيل التي زرعت بعد انخفاض المياه لا بد أن تأتي بغلال كثيرة وافرة.

وثيقة (١٠)

المنازعات التي نظرتها المحاكم
بين الرقيق والملاك في الفترة ١٩١١ - ١٩١٣

١٩١٣		١٩١١		المدينة
نات	ذكور	نات	ذكور	
—	—	—	—	١ - بحر الغزال
١٤٤	٨٩	١١٦	٧١	٢ - بربر
٧٥	٣٦	١١٢	١٦٥	٣ - النيل الأزرق
١٩٩	١٩٤	٢٩٤	٢٥٦	٤ - دنقلا
—	—	—	—	٥ - حلفا
٥٢	٥١	٥٥	٣٥	٦ - كسلا
٣١	٢٩	٨٠	٤٠	٧ - الخرطوم
٩٠	٨٧	٥٦	٤٧	٨ - كردفان
—	—	—	—	٩ - منقلا
٤١	٦٧	—	—	١٠ - جبال النوبة
١٧	٢١	٧	٦	١١ - البحر الأحمر
١٠٧	٧٨	٦٥	٤٣	١٢ - سنار
١٤	٤	٢٦	٤	١٣ - أعالي النيل
٥٥	٨٠	٧٤	٤٣	١٤ - النيل الأبيض
٨٢٥	٧٣٦	٨٨٥	٧١٠	المجموع الكلي ٣١٥٦

المصدر: سجلات مصلحة الرقيق والتقرير السنوي للمحاكم العام. و ت. هارجي - وصرف النظر عن طبيعة المنازعات - الإرث والأهوة والنوبة وعقد الزواج والطلاق، وهروب الرقيق واستعباده.... فإن المحاكم والتقاضى فتح أمام الرقيق طريقاً نحو الحرية.

مديرية البحر الأحمر

مكتب المدير

سري للغاية

بور سودان ٢٦ يناير ١٩١٥

الموضوع: الرقيق الآبق

Runaway Servants

يجب بذل كل جهد ممكن من جانب المفتشين لحث الأرقاء للعودة لأسيادهم. كما يجب الامتناع تماماً، وتحت أي ظرف من الظروف، عن إيهام الرقيق الذي يلقي القبض عليه ووضع في «الظبطية»، أن عمله وبقائه فيها محدود بفترة معينة. ومن جانب آخر يجب تشجيع الرقيق للعودة لسيده، خصوصاً إذا كانت علاقة الرقيق بسيده ترجع لفترة المهدية، حيث يسهل التوصل لتسوية. فكثيراً ما عاد الرقيق لسيده عندما يادر السيد بتقديم هدية لرقيقه، ووقع على تعهد بحسن المعاملة. ويجب بذل مزيد من الجهد بهدف التوصل لتائج مماثلة.

يساعد أيضاً منح الملاك فرصة لزيارة أرقائهم من حين لآخر خلال تواجدهم في الظبطية وأداء العمل للحكومة، فقد يتمكن الملاك من إقناع الرقيق بالعودة. أما إذا أصر الرقيق على رفض العودة لسيده، فلا بد من فرض نظام الفدية عليه.

ويجب حجز الرقيق الهارب في ظبطية المركز الذي ينتمي إليه كلما كان ذلك ممكناً، وأن تفرض رقابة صارمة على الرقيق خلال ساعات العمل للتأكد من أنه يعمل طوال الوقت.

أما الإمامة اللاهي يملن للحكومة، فلا يجوز السماح لهن بالزواج خلال فترة احتجازهن في الظبطية وعملهن للحكومة.

وفيما يتعلق بفرض دفع الفدية، فليس المقصود مساعدة أولئك الأرقاء الهاربين على نيل حريتهم - إذا ما توفر احتمال عودتهم لأسيادهم بشكل أو آخر - إنما المقصود معالجة تلك الحالات التي

يتضح فيها أن الرقيق المعين يرفض العودة لسيده، ففي مثل هذه الحالات يصبح من الأفضل للسيد أن يحصل على مبلغ من المال، بدلاً من أن يفقد رقيقه ولا ينال شيئاً.

والفدية هي مبلغ من المال يُدفع دفعة واحدة أو على أقساط وليس بحال مبلغاً من المال يدفع شهرياً إلى مالا نهاية. وبعد سداد المبلغ تمنح للرقيق حريته. وفي حالة السداد على أقساط، لابد من ضامن موثوق. وفي حال الفشل في سداد الأقساط يصبح الرقيق عرضه لإعادة الاعتقال.

وعلى المفتشين أن لا يقترحوا أو يشجعوا دفع الفدية إلا بعد أن يقتنعوا بأن لا أمل أو احتمال في عودة الرقيق طوعاً وباختباره لسيده. وعندما يقتنعون عليهم أن يجعلوا بتسوية الفدية، ليعدوا الرقيق المعني عن الظبطية، لأن تواجد الرقيق الراض العودة لسيده يترك أثراً تخريبياً على بقية الرقيق في الظبطية.

وتفاوتت الفدية من جنيهين إلى حوالي ١٠ جنيهات، حسب القيمة التي اعتصرها المالك من رقيقه في الماضي، والقيمة المعقولة التي يمكن أن يعتصرها منه في المستقبل. وفي الحالات التي يتضح فيها أن المالك قد تفاوض عن بقاء الرقيق في المدينة، يجب تحديد الفدية بمبلغ بسيط.

الأشخاص الذين يرغبون في الزواج من الإماء، يسمح لهم بدفع الفدية نيابة عنهن، على أن يدفع كل المبلغ قبل الزواج وهذا أكثر أنواع الزواج شيوعاً.

ويفترض في تسوية الفدية، أن تتم بالاتفاق بين الأطراف المعنية، لكن واقع الحال، أن السيد يضطر لقبول قرار المفتش، لأنه إذا رفض، يفقد رقيقه طال الزمن أم قصر، ولا يعود عليه شيء.

توقيع

مدير مديرية البحر الأحمر.

مكتب العمل

تأسس مكتب العمل عام ١٩٠٩ بهدف:

- ١ - ترشيد نزوح اليد العاملة من المناطق الزراعية نحو المدن.
 - ٢ - فك اختناقات الأرقاء العاطلين عن العمل في المدن.
- لتحقيق هذا الهدف طرحت فكرة تسجيل اليد العاملة من الأرقاء في أنحاء البلاد، وبالتالي التحكم في حركتهم، وجمع الإحصاءات الدقيقة للنشر.
- وفي مذكرة سرية وزعت في ذلك الوقت تحدد هدف المشروع الجديد في:
- ١ - إثناء الأرقاء عن ترك أسيادهم دون سبب معقول.
 - ٢ - التوصل إلى تقدير حجم العمل الذي يؤديه الفرد، كيفما يتم التمييز بين أولئك الراغبين والقادرين على العمل، والذين لا يرغبون.

استمر التسجيل ثماني سنوات، وتم تسجيل ما مجموعه ١١,٠٣٧ من الأرقاء.... ويتضح من السجل أن الخرطوم وما حولها سجلت ٥,٠٠٠ من مجموع ١١,٠٠٠ وسجلت المديرية ٦,٠٠٠.

لمتابعة أحوال الأرقاء المسجلين، نصّ على المراجعة الشهرية لحصيلة تسجيل اليد العاملة في المديرية، وتصنيفها إلى أرقاء وعرب. وكان هذا التصنيف ضرورياً لحصر الأرقاء، وتوفير الإحصاءات اللازمة للتوصل إلى الإحصاء الدقيق المذكور أعلاه.

لكن لم يتم التوصل إلى تلك الدقة في الإحصاء، وخير مثال على ذلك حصيلة شهر مايو ١٩١٦، وهي أعلى حصيلة في السنة: ٣,٩٨٦ عاملاً من الأرقاء و ٢,٨٢٩ عاملاً من العرب مستوعبين في حلفا والبحر الأحمر وسنار والنيل الأبيض والغابات والأشغال العسكرية ومديرية الخرطوم والبريد والبرق والأشغال والبساتين والسكة الحديد والنقل النهري والإمدادات....

وهذا يعني أن أغلبية الأرقاء الذين تستوعبهم المصالح الحكومية يفقدون من الخرطوم وأم درمان. وعليه، ففي الوقت الذي يمكن فيه متابعة العدد الأكبر من الخمسة آلاف عامل المسجلين في مكتب

العمل - حوالي ٣,٠٠٠ - فإن العدد الذي يمكن متابعته من المديريات لا يزيد عن ٥٠٠ من جملة ٦٠٠٠. وهنا يوضح الفارق الكبير بين الأرقام المسجلة وتلك التي يمكن متابعة وضعها. إذ لاشك أنه خلال السنوات الثماني قد مات الكثيرون أو تركوا السودان أو رحلوا إلى مديريات لا تحصر عائد التسجيل.

ويبقى الفارق كبيراً حتى بعد أخذ هذه الحقائق في الاعتبار. ويعود سبب ذلك إلى استحالة الاستيثاق من الأرقام بأسلوب الإحصاء المتبع.

وتلحق الوثيقة جدولين يعرضان مجموع الأيدي العاملة من الأرقاء، الذي سجله مكتب العمل منذ إنشائه عام ١٩٠٩ حتى عام ١٩١٦، والذي سجلته المديريات لنفس الفترة مع تفاوت في مواظبتها على الحصر السنوي، وفيما يلي تلخيص الأرقام.

المقدمين	العمال	الفترة الزمنية	الجهة
٣٥١	٥١٨١	١٩١٦ - ١٩٠٩	مكتب العمل
١٦	٢٠٣١	١٩١٦ - ١٩٠٩	مديرية بربر
٦	٢٢٣	١٩١٤ - ١٩٠٩	مديرية النيل الأزرق
-	٠٠٦١	١٩١٣ - ١٩٠٩	مديرية دنقلا
٢	٥٥٣	١٩١٤ - ١٩٠٩	مديرية حلفا
١٩	٤٤٢	١٩١١ - ١٩٠٩	مديرية كسلا
٢٧	٩٨٩	١٩١٤ - ١٩٠٩	مديرية البحر الأحمر
٤٨	٦٥١	١٩١١ - ١٩٠٩	مديرية سنار
٣٦	٩٦٦	١٩١٣ - ١٩٠٩	مديرية النيل الأبيض

المجموع ١١,٠٣٧ عاملاً و ٥٠٥ مقدماً = ١١,٥٤٢

مشروع مصلحة المخابرات لتوفير الأيدي العاملة

الخرطوم ١٢ فبراير ١٩١٨

سري للغاية

من مساعد مدير المخابرات

إلى السكرتير الإداري

مازلت أتمسك من حين لآخر بطلبات بتوفير أيدي عاملة للمصالح الحكومية وللمؤسسات العاملة في الزراعة وغيرها. ولا توجد في الوقت الحاضر عمالة فائضة، وكل ضغط على المعروض من العمالة المحلية، سيحدث آثاراً ضارة للغاية على الخدمات الصحية مثلاً. ويمكن الافتراض دون مبالغة أن كل العمالة المتوفرة في مديرية الخرطوم مستوعبة.

ومن المحتمل أن ينشأ طلب متعاظم لليد العاملة على نطاق واسع في المستقبل المنظور في منشآت الري والزراعة وكذلك في قطع الأخشاب.

وما من شك أن الموسم قد تأخر، ولم تفرغ الأيدي العاملة من زراعة الأهالي في الوقت المبكر المعتاد. وهذا يلقي بظلال من الشك على إمكانية الحصول على الأيدي العاملة بالأساليب العادية، دون ارتفاع كبير في الأسعار. وبما أن العمل في قطع الأخشاب ليس محبباً فإن الأهالي يفضلون الالتحاق بمجالات العمل المتوفرة الأخرى.

وقد نما إلى علمي أن موضوع العمالة لم يناقش في اجتماع مديري المديريات، أو نوقش بطريقة عابرة.

الصورة العامة تبدو كما يلي:

كل العمالة المتواجدة شمال الخرطوم مستوعبة محلياً. فغالبية الرجال في حلقة مستوعبون في الخدمات المنزلية، ومن تبقى منهم لا يصلح للأعمال الشاقة. وفي دنقلا أعلن المدير في أكثر من مناسبة ضرورة استبقاء كل رجل ودون استثناء في الزراعة لإنتاج الحبوب، وفي بربر يستوعب مشروع الري بالمضخات كل يد عاملة متواجدة، وظهر احتياج هذا الموسم ليد عاملة من خارج المنطقة نسبة

للفيضان العالي، أما في الظروف العادية فالأيدي العاملة المحلية كافية، دون فائض. وفي البحر الأحمر أصبح مشروع طوكريستنزف كل الموارد المحلية، ولكن رغم وجود أعداد كبيرة من الهندودو غير مستوعبة في أي عمل مفيد، فإن مصاعب جمة تحيط باستيعابهم في العمل المطلوب. وينطبق الشيء نفسه على مديرية كسلا أو أجزاء واسعة منها، نسبة للمسافة الشاسعة التي تفصلها عن مواقع العمل - وهذا يسقطها من الاعتبار كمصدر لليد العاملة.

ومن الخرطوم جنوباً، فإن مديرية كردفان ضئيلة القيمة كمصدر لليد العاملة، إذ يتداخل موسم الزراعة مع موسم طق الصمغ العربي، ويتواصل حتى يبدأ موسم تحضير الأرض من جديد للزراعة، وفي مديرية النيل الأبيض، قد يترك الفيضان مساحة واسعة من الأرض مروية وصالحة للزراعة، كما حدث هذا العام، فينشغل القسم الأكبر من السكان حتى نهاية الربع الأول من السنة. أما إذا عجز الفيضان عن ري مساحة واسعة من الأرض، فإن القسم الأكبر من سكان مديرية النيل الأبيض ومديرية النيل الأزرق ومديرية سنار يظل بلا عمل من حوالي يناير حتى مايو. لكن هؤلاء السكان، وقد ضمنوا في هذه الفترة حصاد محصولهم وخزنوا منه ما يكفي حاجتهم، لن يتركوا ديارهم طوعاً للبحث عن عمل، فضلاً عن توفر فرص للعمل لمن يرغب، مثل طق الصمغ، وزراعة القطن وغير ذلك حسب ظروف المنطقة.

لاشك أن في المديريات الجنوبية - السودان - قطاعاً كبيراً من السكان يمكن استيعابه كقوة عاملة في فترة أو أخرى، لولا أن تلك المديريات لم ترتق إدارتها لمستوى يؤهلها لتجميع وترحيل عدد كبير من العمال، دون أن يترك ذلك لدى الأهالي انطباعاً أنهم يسترقون بالطريقة القديمة المألوفة من عهد التركيبة. وهناك السؤال عما إذا كانت الحكومة ترغب في تعريض قطاع كبير من أولئك السكان للنفوذ القوي للإسلام، الذي سيتعرضون له حتماً إذا حضروا للعمل في المديريات الشمالية.

وعليه يتضح، أنه باستثناء طبقة صغيرة من العاملين بأجر يعرض طوال السنة، فإن المتوفر والمعرض من اليد العاملة محصور في مديريات بعينها في أشهر بعينها. وهذا لا يكفي لسد متطلبات العمالة كمشروع مستقر دائم، ولا يمكن الاعتماد عليه، فوق ارتفاع تكلفته.

لذا يصبح من الضروري تخطيط مشروع ملائم لتوفير اليد العاملة يتمتع بقدر من الانسياب والمرونة: وهذا يقتضي أن يحظى المشروع بتعاطف السكان - وأن يتصف بالمرونة: وهذا يقتضي أن يكون مشروعاً كبير الحجم والمدى.

من بين المقترحات المطروحة للتفاكر في اجتماع مديري المديرية، اقتراح بمشاركة الأهالي في الإدارة المحلية. ويمكن طرح اقتراح آخر في محاذاة ذلك الاقتراح، ويكون ذا فاعلية كبيرة في جلب اليد العاملة.

وتتمثل الخطوط العريضة للمشروع في الآتي:

تحدد الحكومة حجم العمالة المطلوبة لكل ميادين العمل (وربما المطلوبة أيضاً للمؤسسات الخاصة الأوروبية) مشاريع الري والزراعة والأشغال العامة والغابات وغيرها مما يحتاج لليد العاملة. ثم تقسم الحكومة الحجم المطلوب حصصاً على المديرية، القدرة والأكثر مقدرة على تلبية هذا الطلب، وبعد أن يتعرف مدير المديرية على حجم العمالة المطلوب من مديريته، يقوم بتحديد حصص المراكز. وتحدد المراكز حصص العموديات والوحدات الأدنى بأنسب شكل ممكن. وفي بعض الحالات قد يصبح ملائماً تقسيم القرية الواحدة إلى عدة فرقان.

وأخيراً تعرف كل وحدة (وقد تكون قرية أو مجموعة قرى متجاورة) عدد الرجال المطلوب منها لتقديمهم، عندها يقوم كبار القرية برئاسة الشيخ بوضع قائمة كاملة بأسماء الأشخاص الملائمين للعمل من حيث السن والمرتبة - ونخضع حالات الاستثناء لمراجعة المفتش. وكلما كان اجتماع كبار السن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً للوحدات، كلما خرج بنتائج صحيحة ودقيقة. ومن القائمة يتم اختيار العدد المطلوب من الرجال.

ويذهب الرجال الذين تم اختيارهم للعمل لفترة محددة، ثم يجري استبدالهم بأخرين من القائمة...

وفي اعتقادي إذا تم شرح الظروف للعمد والشيخ والأعيان شرحاً معقولاً، فإنهم سيدركون مزايا هذا المشروع على أسلوب الضغط والملاحقة، ويحرصون على تنفيذه. ومن جانب آخر، فإن تكوين لجنة من كل وحدة يقلل فرص الفساد والمحاباة، والرشوة للشيخ مثلاً كيلا يجبر شخصاً ما على الذهاب للعمل - إذ يغدو كل عضو في اللجنة يقطاً في مراقبة أن الجميع يخضعون لذات الشروط التي يخضع لها أتباعه أو ذروه. وبما أن الأشخاص الذين يتم اختيارهم للعمل يتقاضون أجوراً على عملهم فلن يكون لديهم مبرر للشكوى والنزول. ولن تنشأ مصاعب، طالما كان العدد المطلوب من كل وحدة في حده الأدنى.

ومن مزايَا المشروع أنه لا يتطلب تشريعاً. إضافة إلى أن أى تشريع يصدر يصبح من الصعب تميزه عن السخرة التي يجب تفاديها قدر المستطاع.

ولن يكون من الضروري تطبيق مثل هذا المشروع على كل المديريات دفعة واحدة. ومن المحتمل أن تصبح مزايَاه مقبولة في مجملها إذا تم تنفيذه بنجاح.

لم أحاول تحديد مستوى الأجور الواجب دفعها، لافتراضي أنها ستكون في مستوى أجور العمل بالمياومة السائد الآن، وإلا فإن المشروع لن يكون فقط فاقداً للتعاطف، بل ويصبح عرضه للانتهاك باستغلال الأهالي، وتسم لحدود معينة بميسم السخرة.

ولم أشر كذلك لمشكلة التجنيد، أولاً: نسبة لأن التجنيد للخدمة له طابع مختلف، ولثانياً: لأن النوعية المطلوبة للجيش قد لا يكون هذا الأسلوب أفضل الأساليب لاختيارها، فالرجال الذين يصلحون لوحدة عسكرية بعينها قد لا يصلحون لوحدة أخرى.

وعلى كل حال يمكن تطبيق منهج مماثل للجيش - فالحاجة ماسة وعاجلة لاستبدال الجنود الذين انتهت مدة خدمتهم.

التوقيع

س. أ. ولس - قائمقام

نائب مدير المخابرات.

ضوابط تجاه رقيق البيت

- ١ - تلغى المذكرة رقم ٢٢ المؤرخة ٤ يناير ١٩٠٧ وتسري هذه المذكرة بدلاً منها.
- ٢ - ما لم يرد في السياق غير ذلك - فإن تعبير «خادم سوداني» يعني الأشخاص الذين كانوا في حالة استرقاق، أو يعتبرهم الأهالي كذلك، وينطبق على الجنسين، وتشمل كلمة سيد معنى سيدة أيضاً.
- ٣ - أي رقيق غير متقيد بعقد، يحق له ترك سيده إذا أراد، ويمكن أن لا يجبر أو يشجع على العودة ضد إرادته.
- ٤ - ليس من المرغوب فيه، بل وليس في مصلحة المجتمع، أن يترك الرقيق البيوت التي نشؤوا فيها، ليجدوا أنفسهم عطالي بلا عمل فيلجؤون للسرقة والدعارة. وتهدف هذه الضوابط لتجنب هذا المصير، مما يوجب تطبيقها باهتمام ودقة. إذ ليس المقصود مساعدة الملاك على الاحتفاظ بالأرقاء في حالة استرقاق، إنما مقصدها حماية الرقيق نفسه ومصلحة المجتمع.
- ٥ - الأرقاء الذين ليس لهم وسيلة كسب شريف، ويندرجون تحت تعريف المتعطلين والمشردين، كما هو موضح في الفقرة ٢ من قانون التشرد لسنة ١٩٠٥، تمكن معاملتهم بالفقرة ٦ من ذلك القانون، ويطلب منهم إيجاد ضامن بحسن السير والسلوك، أو يُجنون في حالة الإخلال. ولكن قبل طلب الضمان وفقاً للفقرة، يجب اتخاذ الإجراءات بالشكل المنصوص عليه في الإجراءات الجنائية، وإدانة الرقيق بالتبطل أو التشرد استناداً إلى بيانات صحيحة وكافية، لأنه مما يسيء للقانون أن يؤمر الرقيق بإيجاد ضامن كوسيلة للضغط عليه ليعود لسيده.
- ٦ - في حالة ما إذا تقدم رقيق لا يزال في ملكية مالكه، بطلب من أجل حرته، أو تقدم مالكه بشكوى أن رقيقه هرب منه، على مفتش المركز تقصي الحقائق في المنطقة المعنية، وتوجيه الأسئلة التالية للمالك وللرقيق:

أ - كيف وقع الرقيق في استرقاق السيد؟

ب - ماهي المدة التي قضاها الرقيق في خدمة السيد؟

ج - هل عومل الرقيق معاملة حسنة من جانب سيده أم معاملة سيئة؟

د - ماهي الأسباب التي دفعت الرقيق لترك سيده؟

هـ - من أى منطقة فى السودان انحدر الرقيق، وهل له أقارب أو أصدقاء يرغبون فى مساعدته؟

و - كيف ينوى الرقيق تدبير شؤون حياته؟

واجب المفتش أن يستمع لشكاوى الملاك في المركز الذي يقطنه الرقيق، وأن لا يرسل الرقيق لمنطقة أخرى لسماع الشكوى والتحقيق، إلا إذا طلب الرقيق ذلك، أو صدرت من تلك المنطقة تهمة جنائية ضده.

أما الدعاوى التي يرفعها المالك باتهام الرقيق الهارب بالسرقة، فيجب النظر فيها بكثير من الشك، لأن هذه التهمة كثيراً ما توجه دون أساس.

٧ - إذا اتضح للمفتش أن للرقيق وسيلة كسب شريف، عليه أن لا يعترض طريقه، وأن يصدر له ورقة حرية إذا طلبها.

٨ - أما إذا اتضح للمفتش أن الرقيق متبطل ومتشرد، فيمكنه أن يمارس صلاحية القاضي ويحاكمه بقانون التشرد، ومن جانب آخر إذا كان الرقيق مقيماً مع عائلة مالكة منذ ما قبل إعادة الفتح، واقتنع المفتش أنه كان يعامل معاملة حسنة، يستطيع المفتش أن يقنع الرقيق بالعودة لسيده وفق شروط يتفقان عليها، وأن يراعي المفتش عدالة تلك الشروط، وفي هذه الحالة لا يحاكم الرقيق بقانون التشرد.

٩ - كثيراً ما يحدث أن يكون وضع الأرقاء الذين عاشوا سنوات طويلة مع عائلة سيدهم، أفضل وأسعد، إذا استمروا كجزء من عائلة السيد. وعندما يتظلم الأرقاء في مثل هذه الحالات، فغالباً ما يعود السبب لسوء تفاهم مؤقت عابر، وعلى المفتش أن يسعى للصلح بين الطرفين، شريطة أن يتم الصلح طوعاً ودون ضغط على الرقيق لقبول الشروط.

١٠ - الأرقاء الذين يسجنون بجريمة التشرد، ويتميزون بسلوك حسن في السجن، يجب أن يجدوا مساعدة من المديرين في الحصول على وسيلة لكسب عيشهم بعد إطلاق سراحهم.

١١ - فى حالة الأطفال القصر، فإن الضوابط الموضوعة للتعامل مع الكبار لا تصلح دائماً للتطبيق. فحق الحضانة يجب أن يمنح للوالدين أو الأوصياء المعتمدين وفى حالة غياب هؤلاء الأوصياء، يجب أن لا ينزعوا من وصاية من يرعاهم - كأمر واقع - إلا لذات الأسباب التى تحرم الأوصياء من حق الوصاية - أى سوء معاملة الأطفال، أو فقدان الأوصياء لمؤهلات الوصي.

١٢ - وفيما يتعلق بالنساء، تنشأ مسائل صعبة أحياناً بسبب القانون الإسلامى على أن المحاكم الشرعية تحذو حذو الممارسة المصرية، وتطبق القانون الخاص بالزواج والوصاية انطلاقاً من أن الاسترقاق لا وجود له، وإذا دعت الضرورة تتقدم المحكمة للسلطات الإدارية لإصدار أوراق الحرية، كيما يكتسب قرارها صفته الصحيحة من الناحية الإجرائية.

ويبدو أن فى أنحاء من البلد ممارسات بعقد زيجات مع الإمام كمبرر لاسترقاقهن، وتجب مراقبة هذه الممارسات بدقة، لكن الفصل فى شرعية أو عدم شرعية الزيجة المعنية، يظل فى يد المحكمة الشرعية، وتجدر الإشارة إلى أن الأمة إذا أصبحت زوجة فهى حرة بالقانون الإسلامى.

١٣ - بما أن الحكومة لا تعترف بالرق والاسترقاق، فإن دعوى أى مالك بحقه فى الملكية ممتلكات رقيق هرب منه، يجب أن تستند إلى عقد أو اتفاق فى شراكة أو وكالة، كما هى الحال بين السيد والرقيق فى بلدان أخرى، ولا تستند على قواعد القانون الإسلامى الذى ينطبق فقط على وضعية الرقيق.

١٤ - تسجيل الرقيق يجب أن يتواصل ويكتمل حتى تاريخه ما أمكن ذلك، وعلينا أن نتذكر دائماً أن الغرض من السجل حماية الرقيق.

١٥ - يلقي الحاكم العام على المديرين والمفتشين مسؤولية تنفيذ هذه المذكرة بروحها ونصها.

توقيع

د. م. فيلدن - لواء

سكرتير إدارى.

المخروطوم ١ مايو ١٩١٩

SUDAN GOVERNMENT

CONFIDENTIAL CIRCULAR MEMORANDUM No. 33.

REGULATIONS AS TO SUDANESE SERVANTS.

1. Confidential Circular Memorandum No. 22 of the 4th January 1907 is cancelled and this Circular substituted.

2. In this Circular unless the context otherwise requires the words "Sudanese Servants" mean persons who were in a state of slavery or are considered as such by natives and apply to both sexes, and the word "Master" includes "Mistress".

3. Every Sudanese servant not under contract has the right to leave his master if he wishes and may not be compelled or persuaded to return against his will.

4. It is not desirable in the interests of the community that Sudanese should through leaving the homes in which they have been brought up and finding themselves without work take to thieving or prostitution and the following regulations aim at preventing this but they must be very carefully applied. They are not intended to enable masters to retain Sudanese in slavery but for the protection of Sudanese themselves and in the interests of the whole community.

5. Sudanese who are not honestly earning their livelihood and come within the definition of idle persons or vagabonds as set out in section 2 of the Vagabonds Ordinance 1915 may be treated under Section 6 of that Ordinance and required to find surety for good behaviour and imprisoned in default. But before a surety can be required under this section proceedings must be taken in the form laid down by the Criminal Procedure Code and the Sudanese must be convicted of being an idle person or a vagabond on proper and sufficient evidence. It is an abuse of the powers of the Ordinance to order a Sudanese to find a surety merely to apply pressure on him to go back to his former master.

6. If a Sudanese who is still living with his master applies for his freedom or a master complains that a Sudanese has recently run away from him an enquiry should be held by the Inspector of the District where the Sudanese actually is and they should both be questioned on the following points :

- (a) How the Sudanese originally came into the service of the master :
- (b) How long the Sudanese has been in the master's service :
- (c) Whether the Sudanese has been treated well or ill by the master :
- (d) What is the reason for the Sudanese wishing to leave :
- (e) From what part of the country the Sudanese originally came and whether he or she has any friends or relatives willing to assist them :
- (f) How the Sudanese proposes to support himself

Complaints by a master must be heard by the Inspector in whose District the Sudanese is actually living and a Sudanese is not to be sent to another district for enquiry except at his or her own request or under warrant on a criminal charge.

Complaints made by a master of theft by a run-away Sudanese servant should be viewed with grave suspicion as they are often made without any foundation.

If the Inspector finds that the Sudanese has an honest means of livelihood he will not interfere with him and will if requested give him a freedom paper.

13. If on the other hand the Inspector finds that the Sudanese is an idle person or vagabond as above he can sit as a Magistrate and try him under the Vagabonds Ordinance. But as an alternative if the Sudanese has been with his masters' or his mistress' family since before the reconquest of the Sudan and the Inspector is satisfied that he has been well treated the Inspector may recommend such Sudanese to return to his master upon any terms on which master and servant agree provided they seem to the Inspector to be fair and the Inspector will not then cause the Sudanese to be tried under the Vagabonds Ordinance.

14. As not infrequently it happens that Sudanese servants who have lived many years with their masters are really happier and better off if they still remain part of their master's families and that when complaints are made it is due to some temporary cause or disagreement the Inspector may try and reconcile the parties but such reconciliation must be quite voluntary and no person is to be put in any way on Sudanese to accept terms.

15. Sudanese imprisoned as idle persons and vagabonds who conduct themselves well as persons should as far as possible be assisted by Governors in earning their own livelihood when released.

16. In the case of children under age the regulations laid down for dealing with adults are not always applicable.

The right to their custody is to be given first to their parents or other natural guardians and in the event of their being without such they are not to be taken out of the custody of their de facto guardians except for the same reasons that natural guardians could be deprived of their custody, viz., that the children are ill treated or the guardians are entitled for their post.

17. As regards women difficult questions sometimes arise by reason of Moslem Law. The Mohammedan Law Courts will follow the Egyptian practice and administer the law of marriage and guardianship on the footing that the status of slavery does not exist and if there is necessity will apply to the administrative authority for the issue of freedom papers in order to render their decision formally correct.

18. In some parts of the country it appears to be a practice to make marriages with Sudanese women a pretext for their enslavement such cases should be carefully watched but the decision as to whether any particular marriage is valid or not is for the Religious Court to say and in any case it may be remembered that if a woman is a wife she must under Moslem Law be a free woman.

19. As the Government does not recognise the status of slavery it follows that any claim by a master to the property of a servant who has left him must be based on contract or agreement such as agency partnership or trusteeship as it would be between master and servant in other countries and not on rules of Moslem Law applicable only to the status of slavery.

20. The registration of Sudanese is as far as possible to be kept up to date but it must be remembered that the register is for the protection of Sudanese.

21. The Governor General holds Governors and Inspectors responsible for the carrying out of this Circular in the spirit and the letter.

(Signed) R. M. FEILDEN.

Khartoum,

LEWA,

21 May, 1919

Civil Secretary.

مصلحة السكرتير الإداري: الخرطوم

١٤ إبريل ١٩٢٤

سري للغاية

الموضوع: ضوابط تجاه رقيق البيت

أثارت انتباهي بعض أحداث، دفعتني للاقتناع أن موجهات المذكرة رقم ٣٣، ليست واضحة تماماً لمفتشي المراكز ومساعدتي المفتشين، أو أنها ليست مطبقة بدقة وكما يجب.

وفي مشاورات مع السكرتير القضائي، اقتصت كلاً أن المذكرة تحتاج إعادة صياغة، وأقترح من جانبي مناقشتها في الاجتماع القادم لمديري المديريات، من وجهة تأكيد أهميتها، وإصدار مذكرة جديدة تتضمن وجهات نظر المديرين.

حالياً يسعدني لو تأكدتم أن مفتشي المراكز ومساعدتي المفتشين في مديريتكم قد استوعبوا موجهات المذكرة، مع إرشادهم إلى ضرورة التقيد الدقيق بالمذكرة، نصاً وروحاً، وفق أوامر الحاكم العام. وعلى وجه الخصوص يجب أن لا تنشأ أي معضلة حول وضعية الأطفال والآخرين الذين ولدوا في ظل هذه الحكومة: أنهم وبحكم طبيعة الأشياء، أحرار. وكذلك الموقف حيال الممارسات السائدة في بعض المناطق، حيث يؤجر الملاك رقيقهم لآخرين، ويستحوذون على كل أو جزء من أجورهم - يجب إدانة هذه الممارسات بكل قوة - فهي في حد ذاتها جريمة، ويجب إصدار أوراق الحرية دون طلب من الأرقاء الذين تعرضوا لهذه الممارسات.

من جانب آخر، عندما يرغب رقيق ما في ترك سيده الذي عامله معاملة حسنة، فلا مانع من تسوية طوعية بينهما، مؤداها أن يدفع الرقيق نسبة من أجره لسيده كغدية لنفسه وكتعويض للسيد.....على أن تتم التسوية بالطوعية ولا تخضع لإجراءات قضائية أو نفرض فرضاً.

ويجب إيلاء الفقرة قبل الأخيرة من المذكرة.....عناية صارمة فلا يرسل الرقيق مخفوراً أو غير مخفور إلى المراكز التي رفع فيها السيد دعوى ضده.

ولا يجوز لمفتشي المراكز التدخل من تلقاء أنفسهم فى قضايا الرقيق القانمين بالإقامة والعمل مع
سادتهم، على أن لا يمنعوا عنهم أوراق الحرية إذا طلبوها.

للكرتير الادارى.

(توزع على مديري المديرية الشمالية والوسطى)

حكومة السودان. مديرية النيل الأزرق

مكتب المدير،

مدني، ٢٢ ديسمبر ١٩٢٤

سري للغاية

إلى السكرتير الإداري، الخرطوم

واقفتم في الصيف الماضي أن يناقش موضوع الرق في اجتماع مديري المديريات لهذا العام، وتركتم لي مهمة المكاتب تم اللقاء مع الرائد دقل، مفتش الزراعة السابق، الذي أخبرني بصفة شخصية، انه رأى مظاهر ذات علاقة بالرق في هذا البلد، يعتبر أن من واجبه نقلها للرأي العام في بريطانيا.

بعد مكاتبات مطولة وحديث مباشر مع الرائد دقل، حولني الحاكم العام..... أن أعرض على الرائد دقل وجهة نظري حول مذكرة جديدة ربما تصدر في المستقبل، وأن أحيطه علماً أن الحاكم العام متعاطف بشكل عام مع تلك المقترحات، لكنه ليس على استعداد لإلزام نفسه بوجهة نظر معينة، حتى يستمع إلى ما سيدلي به اجتماع المديرين حول الموضوع. لكن الرائد دقل لم يكن راغباً في التخلي عن إثارة الموضوع دون استشارة مرجعية خارجية. وكان يود لو يستشير الكونت سيسيل (اللورد روبرت سيسيل)، وتم الاتفاق على ذلك. وقد أخطر الكونت سيسيل الرائد دقل أنه التقى شخصاً في وزارة الخارجية، وأنهم سينظرون في الموضوع. وأعتقد أن الرائد دقل مقتنع الآن بدرجة معقولة، رغم أنه لم يخطرني أنه تخلى عن الموضوع بصورة نهائية.

وصرف النظر عن الرائد دقل، فإنني مقتنع بصورة مطلقة، بضرورة أن تصدر في أول فرصة سانحة، مذكرة غير سرية حول هذا الموضوع. فالاختلاف في وجهات النظر سيظل كبيراً بين موظفي حكومة السودان الذين يتعاطفون مع العرب، إلى حد ما، ويعتبرون الرقيق المتوسط عاجزاً عن تدبير شؤون حياته، وأولئك الموظفين الذين يشعرون بأهمية القضاء على بقايا رقيق البيت بأسرع فرصة مواتية. وطالما بقي هذا الاختلاف في وجهات النظر، وظلت المذكرات حول الموضوع سرية للغاية، يصبح من الصعوبة بمكان منع انتشار الانطباع عن وجود سياسة سرية خلف المذكرات.

فناعتني أنه حان الوقت، أو لعله اقترب جداً، كيما تصاغ سياستنا حول الرق والاسترقاق في

مذكرة مفتوحة يطلع عليها كل إنسان. بدون ذلك لن نستطيع تقديم إجابة شافية للانتقادات المستندة على سوء فهم توجهاتنا. ويزعجني بشكل خاص أن في مديرتي أعداداً كبيرة من البريطانيين غير الرسميين، الذين يصعب شرح الموضوع لهم بإسهاب. وهم قد يقادرون السودان في حالة إذا ما اختلفوا مع مخدّمهم، ويشرعون في نسج قصص مستندة إلى سوء الفهم والتقدير للحقائق، ويمسك بالقصة مهووس سياسي في بريطانيا، فتتحول إلى مبالغاة وادعاءات بأن حكومة السودان تشجع الرق لمصلحة الشركة الزراعية السودانية. وقد يسهل في السودان اقتضاح لا معقولة ادعاء كهذا، لكن الوضع يختلف جداً في الجو السياسي البريطاني. ربما سقت هنا مثلاً شاذاً، لكن عند معالجة موضوع خطر كهذا، على الإنسان أن لا يستبعد أسوأ الاحتمالات والحماقات الممكنة.

قبل ثمانية أشهر، ربما اقترحت وأوصيت بمذكرة مفتوحة على غرار المسودة المرفقة مع هذا الخطاب، دونما تردد، لكن أشياء كثيرة قد حدثت من ذلك الوقت. وعلينا أن نأخذ في الاعتبار ليس فقط سوء الفهم والتفسير في إنجلترا، بل وسوء الفهم والتفسير ومن وجهة نظر مختلفة تماماً في السودان أيضاً. فلاشك أن هناك أرقاء يعيشون قانعين هاتئين مع أسيادهم، ولا يرغبون في الابتعاد عنهم، وسيكون من الضرر البالغ أن يتركوا أسيادهم، إلا بالتدريج. ولن تكون مسودة مذكرتي المقترحة تشجيعاً لأولئك الأرقاء لترك أسيادهم، لكنها قد تفهم وتفسر على أنها كذلك، وتصبح بهذا المعنى كريهة بالنسبة للسكان العرب، الذين أبدوا ولاءً عالياً خلال الاضطرابات الأخيرة.

لو أنني شعرت بأية فائدة أو أفضلية يمكن كسبها بتأجيل المذكرة، أو بإمكانية تأجيل مثل هذه المذكرة لأجل غير مسمى، لكنت أميل إلى ترك الأمر على ما هو عليه، لكنني مقتنع أن هذه المذكرة ضرورية، وأنها قد يساء فهمها وتفسيرها في عام ١٩٢٦ مثلما يساء في عام ١٩٢٥.

بعد تردد غير قليل، أصبحت أميل إلى الاستتاج أن من الأفضل معالجة الموضوع فوراً، ولكنني لا أود الإصرار على وجهة النظر هذه، إذا ما اتخذت أغلبية المديرين والآخرين المهتمين بالموضوع وجهة نظر مضادة وحذت التأجيل.

أما سياستنا، فالوضع يبدو لي كما لو أننا نحتاج إلى وضوح شامل أمام كل الناس، بأن الرقيق يستطيع أن يترك سيده إذا كان حقاً يرغب في ذلك، ولكننا لا نرغب بأي حال في تشجيع الأرقاء القانعين بالحياة مع ملاكهم أن يتركوهم، وأنها نرفض رفضاً باتاً اعتبار أي شخص ولد خلال عهد هذه الحكومة رقيقاً، وأنها نرغب أن ينتهي الرق والاسترقاق من خلال الموت التدريجي لأولئك الذين

كانوا أرقاء عند قيام هذه الحكومة.

واضح أن هذه السياسة يمكن إساءة تفسيرها في إنجلترا، وكأنها تشجيع للرق. وهذه مخاطرة يجب أن نقدم عليها، ولنا ما يبرر ذلك، شريطة أن يكون واضحاً وبجلاء، أن المقصود بالتشجيع هو أننا لا نشجع الأرقاء القانعين بالبقاء مع أسيادهم على تركهم.

مدير مديرية النيل الأزرق.

محكمة عموم السودان الشرعية

نمرة تشريع - ١٧ - ١ - ١٩٢٥ سري

تحريراً بالخرطوم في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥

جناب سكرتير قضائي حكومة السودان المحترم

بالإشارة إلى كتابكم نمرة - إدارة - ٨٩٦ - ١٢ المؤرخ ٨ فبراير الجاري أرى في هذه البلاد التي قد استحكمت فيها عادة الاسترقاق واستخدام الرقيق، أن الأنفع والمفيد في الأمر لتحقيق رغبة الحكومة في إلغاء الرق فيها أن يسار إلى ذلك بالهويتا...إلى ذلك فعلياً، بالقدر الممكن حتى يأتي الوقت الذي يزول فيه الرق وآثاره.

أنا أعرف من الناس من يآلم لبعض التصرف الحكومي فيما بينه وبين رقيقه، فأصدار المنشور هذا الآن يزيد هذه الآلام ويضاعفها ويجعلها أكثر شيوخاً.

نحن نستطيع أن نبني كثيراً من أعمالنا على اعتبار الإنسان حراً في أعماله وتصرفاته، وهكذا جربنا في العهد الماضي، فأصدر المنشور الشرعي نمرة ٧ غير معترف بالرق في الإرث، فصار يورث الزوجة والزوج والقريب ولو ادعى أنهم أرقاء. مع أن الرق الشرعي مانع من الإرث، فلا يرث الرقيق ولا يورث. وهكذا في بعض القضايا التي تحمل فيها صاحباتها أوراق الحرية من الإدارة لا تجعل للسيد سبيلاً عليها بل ويدون أن تكون بيدها هذه الورقة إذا طلبها السيد لطاعته لا تقبل المحاكم الشرعية منه هذه الدعوى طبقاً للمنشور الشرعي نمرة ٢. لكن من الأمور ما قد يعتبر فيها حكم الحرية ضاراً. ولنضرب مثلاً لذلك دعوى السيد نسب أولاد جاريته أنهم أبناءه، تعترف الجارية أنها أمة لسيدها وتجد أن الأولاد منه. وحكم الشرع في ذلك ثبوت نسب الأولاد من السيد بمجرد الدعوة منه، وبه يكونون أحراراً وورثة في السيد. هذا باعتباره أباً لهم وتصير أمهم بعد وفاة السيد حرة لأتملك لأحد بعده. هذا حكم تفهمه الناس وهو في صالح الأولاد وفي صالح الأمة نفسها. فلو اعتبرناها حرة أصلية كالمطلوب الآن، لا تقبل دعوى الرجل هذا أنه سيدها ولا تقبل دعواه بنوة الأولاد منه حتى يبين أنه تزوجها واستولدها إياهم على فراش الزوجية وهو ما لم يكن وما قد يعتقد القاضي كذبه فإن

رضيه لإثبات النسب فكأنما حملنا الناس على الكذب وقبلناه منهم وجاريناهم عليه وإن رفضنا دعوته هذه كلها أصبح الأولاد ضايعين لا أصل لهم يرجعون إليه. وبهذا تضعيع أنساب كثيرة في البلد قد يترتب على ضياعها فساد كثير. فنحن نعلم مقدار ثمرات ثبوت النسب في المجتمع الإنساني، ومقدار هذه الفوائد تكون مضار أفراد لا أنساب لهم. أنظر، كم يكون مقدار ألم السيد الذي في واقع أمره نسرى هذه الجارية واستولدها أولادها إذا لم تقبل منه دعوى النسب وأبعد منه أولاده وأبعدوا عنه وسلموا لجارية لا يدري مقدار استقامتها في سيرها واستطاعتها القيام بتربية هؤلاء الأولاد، وقد تسير بهم في طريق الفساد.

مثل هذا دعاوى الزوجية، فامرأة يزوجهها سيدها فتقبل ذلك ويدخل بها الزوج ويستولدها أولاداً - ولغضب من زوجها تذهب فتحصل على ورقة الحرية، فهل يصح أن نعتبر أن حصولها على هذه الورقة دافع لهذا العقد الذي لما حصل حصل صحيحاً نافذاً لا شيء فيه؟ وكم يكون في هذا من الفساد والآثار السيئة إذا ذهبت امرأة كهذه ذات زوج شرعي فتزوجت آخر وعاشت بالفساد ولا يستطيع زوجها كبح جماحها أو أخذها من زوجها الثاني الذي هو في نظر الناس وقد يكون في نظر الشرع أيضاً ليس بزواج شرعي. ومن الأدهى أن يفهم الناس أن الحكومة أو القضاء الشرعي يساعدان على تمكين رجل ليس بزواج شرعي من امرأة ويمنع الزوج الشرعي.

وعلى هذا النحو بعض أنواع المسائل التي للرق علاقة بها وهي من اختصاص المحاكم الشرعية، ولهذا أفضل تفادياً عن هذه النتائج الخطرة أن نسير في محو الرق وآثاره عملياً بالقدر الممكن الذي نسمح به الظروف والأحوال. وهكذا فعلنا في بعض قراراتنا وبعض إجاباتنا للمحاكم كما نجدونه في صورة المكاتبات طيه.

قاضي قضاة السودان.

وثيقة (١٨)

C.S. 60/1/3

(ترجمة عن النسخة الانجليزية)

مذكرة من السادة : على الميرغني
الشريف يوسف الهندي، عبد الرحمن المهدي

٦ مارس ١٩٢٥

إلى مدير المخابرات، الخرطوم

نرى من واجبتنا أن نشير إليكم برأينا في موضوع الرق في السودان، بأمل أن توليه الحكومة عنايتها.

لقد تابعتنا سياسة الحكومة تجاه هذه الطبقة منذ إعادة الفتح. وطبيعي أننا لا نستطيع أن نتنقد أمراً توحد كل العالم المتمدن لإلغائه، وهو واحد من أهم الأمور التي يعنى بها القانون الدولي.

على أن ما يهمنا في الأمر هو، أن الرق في السودان اليوم لا يمت بصلة لما هو متعارف عليه بشكل عام. فالأرقاء الذين يعملون في زراعة الأرض، شركاء في واقع الأمر لملاك الأرض ولهم من الامتيازات والحقوق ما يجعلهم طبقة قائمة بذاتها، ولا يمكن تصنيفهم كأرقاء بالمعنى العام المتعارف. وأهل السودان الذين مازال لهم أرقاء في الوقت الحاضر، إنما يعاملونهم كما لو كانوا من أفراد العائلة، بسبب احتياجهم المتعاظم لعملهم. ولو كان لطرف أن يتظلم الآن، فهم الملاك الذين أصبحوا تحت رحمة أرقائهم.

وكما تعلمون تمام العلم، فإن العمل في الظرف الراهن هو أهم قضية في السودان، ويتطلب علاجها الاهتمام الأكبر. فالحكومة والشركات والأفراد المهتمون بالزراعة، يحتاجون لكل يد عاملة يمكن الحصول عليها لتسهم في نجاح المشاريع.

ولابد أن الحكومة وموظفيها، قد لاحظوا خلال السنوات القليلة الماضية، أن أغلبية الأرقاء الذين اعتقوا، أصبحوا لا يصلحون لأي عمل، إذ جنح النساء منهم نحو الدعارة، وأدمن الرجال الخمر والكسل.

لهذه الأسباب نحث الحكومة أن تنظر باهتمام في الحكمة من إصدار أوراق الحرية دون تمييز، لأشخاص يعتبرون أن هذه الأوراق تمنحهم حرية من أي مسؤولية للعمل، والتخلي عن أداء الالتزامات التي تقيدهم.

بما أن هؤلاء الأرقاء ليسو عبيداً بالمعنى الذي يفهمه القانون الدولي ، فلم تعد هناك حاجة لإعطائهم أوراق الحرية؛ إلا إذا كانت هناك حاجة لإعطائها لملاك الأرض الذين يعملون لهم. وإنه لمن مصلحة كل الأطراف المعنية، الحكومة وملاك الأرض والأرقاء، أن يبقى الأرقاء للعمل في الزراعة. أما إذا استمرت سياسة تشجيع الأرقاء، على ترك العمل في الزراعة والتسول في المدن، فلن ينتج عن ذلك سوى الشر.

نتمنى أن تأخذ الحكومة هذا الأمر بعين الاعتبار، وأن تصدر أوامرها لكل موظفيها في مواقع السلطة، بأن لا يصدروا أي أوراق حرية، إلا إذا برهن الأرقاء سوء المعاملة.

التوقيع

علي الميرغني

الشريف يوسف الهندي

عبد الرحمن المهدي.

٦ مارس ١٩٢٥

نمرتها بالمعظم في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥

جناب سكرتير قضائي سكرتيرة السودان المحترم

بالإشارة إلى كتابكم نمرة / إدارة / ٨٠٦ / ١١٧ / ١٩٢٥
أرى في هذه المسألة التي قد استلكت فيها سادة الشريعة وانضموا إليها مدة الاسترقاق
واستخدام الرقيق أن الألف المفيد في الأمر لتحقيق رغبة الدولة في إلغاء الرق فيها
أن يسار إلى ذلك بالبرهان وأما إلى ذلك فيلزم بالشرع الممكن في ذلك الوقت الذي
يزول فيه الرق وأما في

أما أمر من الناس من يألوا التصرفات الخسوف فيها بينه وبين رغبة سادة الشريعة
هذا أن يزيد هذه الآلام ويضاعفها ويضاعفها أكثر من غيرها
دون تشجيع أن يبنى كثير من ألقا على اعتبارها من حرا في أقاله وتشجيعه
وكذا جونا في العهد الماضي كما صدر التشريع في سنة ١٩٢٤ في مصر ما لزم
في الأمر بالسارير في الزوجة والنزوح والتفريق ولو ادعى أنهم ارتدوا في الرق المحرم
بأن من الأثر فلا يرث في الرق ولا يورث

وهذا في بعض القضايا التي تدين فيها صاحبها أو ألقا في المصلحة في إدارة
السياسة للسياسة سيلا عليها في يدون أن يكون بعدها هذه الوثيقة التي عليها
السيد لها على لا تلتل السياسة التشريعية في هذه الدعوى بقدر تحقيق الشريعة
لكن من الأمور قد يغير فيها حكم المصلحة لئلا يرث في الرق ولا يورث
نسب أولاد جارية منه أصم بطاؤه في تشريع الجارية أنها ألقا في الجارية وأما الأولاد
منه - حكم الشريعة في ذلك فهو نسب الأولاد من السيد بمجرد البتة منه ومن
أمرارا ويرث في السيد هذا ما عتباره ألقا ليس ويشير أنهم بعد وفاة السيد أسرة
لأنك لأحد بعد - هذا اسم نفسه انما هو في ذلك الأولاد في رعايه في الأسرة
نفسها - فلو اعتبرها أسرة أسلافه فيكون الألقا في تشريع الجارية أنها ألقا في الجارية
فلا تلتل دعواه بنوة الأولاد منه في تشريع الجارية أنها ألقا في الجارية وأما الأولاد
الزوجة فيكون لهم من رعايه في تشريع الجارية أنها ألقا في الجارية وأما الأولاد
سبطا للألقا على الكذب وتلقا به في تشريع الجارية أنها ألقا في الجارية وأما الأولاد

الأولاد خاصين لا أصل لهم يرجعون إليه . وهذا نفع النساب كبره في البلد
قد يرتفع على منافعها فساد شر فتنسب العلم بمقدار نوا بطر شأهم في المجتمع
الإنساني ومقدار هذه النوا قد تكون صار أفراد لا نساب لهم - انكرم جنون
مقدار ألم السيد الذي في واقع أمره . يصري هذه الجارية وامتنادها أولادها
إذا لم تقل منه دعوى النساب وأمد من أولادها . وأمدوا عنه . ولها الصرامة
لا يري مقدار احتقا منها في سرها . واجتباها القيام بترجمة هؤلاء الأولاد . وسيد
تسعى بهم في طريق الفساد

مثل هذا دعاوى الزوجية فأمر أديني حارسا بها فقبل ذلك ودخل بها الزوج وجعلها أولا
وليسب من زوجها فذهب فتصل على ورقة الميرة قبل بيع الأديني وأجسها على هذه
الورقة راعى هذا المقد الذي لم يحصل لهم شيئا فاعدا لا شيء فيك وزوجون في هذا
من النسيان والآثار السبعة إذا ذهب امرأة فدية فاستوزى شرعي فزوجها آخر وأعطت
بالنسيان ولا يستحق زوجها كبح حياها أو أودعها من زوجها الثاني الذي هو مؤثر
الناس وقد يكون في شر الشر أيضا المحسن شرعي ومن الأديني أن يحسن الناس
أن النكحة أو النكاح الشرعي يساعد على فكك رجل المحسن شرعي من المرأة
تتبع الزوج الشرعي

ولهذا هذا الصرح على أن السائل القوي لا يملكه من اختيار الحاكم القوي
ولذلك أيضا نفاذ من هذه النتائج السيطرة أن يحسن من سوريته وأقربها
بالقدر البكر الذي تمنح به الشراء والأحوال هذا صلب في منظرنا في بابنا
للمحكم كما تبدو في صور الكائنات هذه أو خاصه

البريد

تعليق على مذكرة زعماء الطائفية

مصلحة المخابرات

الخرطوم ٦ أبريل ١٩٢٥

سري

إلى السكرتير القضائي والسكرتير الإداري

مرفق مذكرة موجهة لي من السيد علي الميرغني والشريف يوسف الهندي وعبد الرحمن المهدي حول موضوع الرق.

المذكرة صيغت بعناية، وكانت، حسبما أعلم، محل مناقشات مستفيضة بينهم.

وبما يستلقت النظر حقاً، أن يكون هناك أي موضوع يتفق حوله الأعيان الثلاثة. وهذا في حد ذاته يدفعني للاعتقاد أن المذكرة تستحق عناية فائقة.

مدير المخابرات.

C.S. 60/A/1

وكتب السكرتير الإداري إلى السكرتير القضائي بتاريخ ١١ أبريل ١٩٢٥

..... في رأي أن المذكرة تشير إلى أننا يجب أن نواصل السير بحذر بالغ في معالجة موضوع الرقيق.

وعليه، أرى أنه سابق لأوانه إصدار إعلان مفاده أن كل شخص حر. (بما يستلزم إصدار توجيهات للقضاة الشرعيين لينطلقوا من ذات الافتراض) وسوف يشير مثل هذا الإعلان سخطاً وضجراً. وحسب علمي فإن مدير مديرية جبال النوبة يتوجس من تأثير مثل هذا الإعلان على العرب في مديريته.

ورغم اعتقادي أن قاضي القضاة ربما بالغ في طرح وجهة نظره، فقد تكون هناك حالات مفيدة للربيق أن يوصف فيها بأنه كذلك. وأميل إلى الاتفاق معك، أنه من الناحية العامة يطالب الوالد العربي بأطفال السرية لأنه يريد أن يستحوذ على عملهم، وليس بدافع مشاعر المودة والرافقة تجاههم، وأن الأطفال ربما عانوا أقل من كونهم أبناء سفاح تحت رعاية أمهم الجارية، عما لو ظلوا تحت رعاية والدهم العربي.

وطالما أنه لن يصدر إعلان بأن كل الأرقاء أحرار، فلن تكون هناك ضرورة لتضمين المذكرة الفقرة ٩. وأعتقد أن المادة ٤ ب يجب أن تحذف، لأنه إذا كان لكل السودانيين الحق في الحرية، فلا تبدو هناك ضرورة للفرقة بين الذين ولدوا قبل أو بعد ١٨٩٨.

وأعتقد جازماً إذا ما طبقت المذكرة نصاً وروحاً، فسوف يختفي الرق بمرور الزمن. وبناءً عليه، أوصي بصور المذكرة بدون الفقرة ٤ ب و٩، وأن تصدر باللغة الانجليزية فقط.

السكرتير الإداري.

حكومة السودان. مصلحة السكرتير الإداري

مكتب السكرتير الإداري

سري للغاية

الخرطوم ٣٠ مارس ١٩٢٥

الموضوع : الرق

بعث السكرتير الإداري رسالة قصيرة للسكرتير القضائي مرفقاً معها محضر اجتماع مديري المديرية لعام ١٩٢٥. ويخطر أنه تلقى توجيهاً من الحاكم العام لمعرفة رأي السكرتير القضائي في صياغة المذكرة المقترحة وفي توقيت وأسلوب تطبيقها. وأنه بعد معرفة رأيه سيعرض الأمر مرة أخرى على الحاكم العام.

L.S. / S.C. / 9.2

وجاء رد السكرتير القضائي كما يلي:

السكرتير الإداري

تخادنت حول هذه المسألة مع مستر دَن، وضمنت نتائج مشاوراتنا في البدائل التي اقترحتها على المذكرة.

وَبَقِيَ بعد هذا، مسألة تعامل المحاكم الشرعية مع الموضوع. لقد تراجع قاضي القضاة إلى حد ما عن الموقف الذي اتخذته حتى عام ١٩١٩ كما يتضح من خطابه الذي أرفق ترجمته. والصعوبة التي تواجهني في هذا الأمر هي، إنني لا أرى كيف يمكن أن ينتهي الرق بمرور الزمن وحده، إن لم تتخذ خطوات أكثر فاعلية.

لو أن عرب السودان اتبعوا الموجهات الأخلاقية والشرعية التي أتى بها رسولهم، لأمكن أن يقال الكثير في دعم وجهة نظر قاضي القضاة، لكنهم، وبكل الأسى، لا يفعلون. ففي عائلات الطبقة الوسطى المحترمة، قد يرث أطفال السرية مع أطفال الحرة، لكنهم في الحالات العادية يعاملون معاملة

الرقيق وبصورة بشعة.

وماداموا يعملون معاملة الرقيق، فإن حجة قاضي القضاة المستندة إلى الفوائد التي يجنونها من إعلان بنوتهم لأبيهم وتفاديهم مضار ابن السفاح، تسقط. وربما لا يوجد أساس للحجة القائلة أن تربيتهم على يد والدهم العربي أفضل منها على يد والدتهم الجارية، خاصة إذا عُرف أن أغلب المنازعات حول حضنة الأطفال في هذا البلد لا تنشأ من التنافس في الرأفة والرحمة، إنما من التنافس على من الذي يستحوذ على عمل الذكور أو مهر زواج الإناث.

إنني أميل إلى أن نفتحم المجازفة حول العلاقات العائلية كما اقتحمنا سابقاً علاقات الإرث، وأن نعلن على الملأ، أنه على المحاكم المدنية والشرعية عند النظر في القضايا، أن تنطلق من أن كل شخص حر، وأنه كان دائماً حراً، أو على الأقل حر منذ سبتمبر ١٨٩٨.

لا أستبعد أن تنشأ حالة من السخط والضجر - اعتقد أنها ستنشأ - لكنني أرى مواجهتها.

وتتبقى فرص أخرى لتعديلات في إطار المذكرة لا تعترف بها المحاكم.

السكرتير القضائي.

١٩٢٥/٤/٤

الرق

١ - ظلت السياسة الثابتة لحكومة السودان، دوماً، أن كل أنواع الرق في السودان لابد وأن تنتهي نهايتها الطبيعية في الوقت المناسب. لهذا ظل هدفها أن لاتفعل شيئاً من شأنه أن يعطل النهاية الطبيعية للرق. ومن جانب آخر، لم يكن من المرغوب فيه، ولا من باب العدالة تجاه الطبقات الأخرى لشعب السودان، اتخاذ خطوات حثيثة لتحقيق تلك النتيجة في فترة جد قصيرة.

٢ - سوف تتحقق النهاية الطبيعية بقرار الحكومة، القاضي بأنه مامن شخص ولد بعد إعادة الفتح عام ١٨٩٨ يمكن أن يوصف بأي صفة سوى أنه حر، وبالاعتراف بمبدأ أن مامن سيد يحق له الحجر على رقيق ضد رغبته.

٣ - اعتباراً للفترة الزمنية التي انقضت منذ إعادة فتح البلد، حان الوقت لأن تعيد الحكومة إعلان سياستها بمواصفات أكثر وضوحاً.

٤ - في حالة الأرقاء الذين نشؤوا في كنف بعض الأسياد في وضعية معادلة لوضعية الرقيق في القانون الشرعي، وفي حالة إبداء هؤلاء الأرقاء رغبة في فسخ علاقتهم بالسيد، وعبروا عن تلك الرغبة بتقديم طلبات للحكومة لذلك الغرض، فيجب أن لاتوضع عقبات في طريقهم. ولكن وفي الوقت نفسه ليس من ضرورة لأن يبادر موظفو الحكومة إلا إذا تقدم الرقيق بطلب. ولمفتش المركز الذي يعالج الطلب، أن يسعى للتوصل إلى تسوية إن رأى أنها في مصلحة الطرفين. وفي هذه الحالة عليه أن يضع في اعتباره أن للرقيق الحق المطلق في الحرية، ولا يجوز له أن يكتفي بذلك، بل عليه أن يوضح للرقيق توضيحاً تاماً أن له ذلك الحق، ويحتج عن ممارسة أي ضغط على الرقيق. وعليه أن لايسمى لتسوية في الحالات الآتية:

أ - إذا أجر السيد الرقيق لشخص آخر، مما يعتبر جريمة تحت المادة ٣١١ من القانون الجنائي.

ب - إذا كان الرقيق من مواليد ما بعد ١٨٩٨.

جـ - إذا عامل السيد الرقيق معاملة سيئة وأهمل إعاشته.

٥ - لا يرسل الرقيق، مخفوراً أو غير مخفور، لمركز آخر للتحقيق معه إلا بناءً على رغبته، أو بأمر قبض في تهمة جنائية، وتؤخذ ببالغ الحذر الدعاوى التي يرفعها الأسياد ضد الرقيق الهارب بتهمة السرقة، لأنها غالباً لا تقوم على أساس، ويقصد منها ضمان إعادة الرقيق إلى المركز الذي كان يقطن فيه.

٦ - في حالات التسوية، على مفتشي المراكز عندما يزورون، في وقت لاحق، الأماكن التي يقطنها الرقيق، أن يلتقوه ويتأكدوا من تنفيذ الوعود التي قطعت إبان التسوية.

٧ - على مفتشي المراكز اتخاذ الإجراءات التي تضمن للأرقاء فرصة مقابلتهم ورفع تظلماتهم إن شاؤوا ذلك. وإذا ماتوفرت أسباب دفعتهم إلى الاعتقاد أن الأرقاء يعاملون معاملة سيئة، فعلى المفتشين أن يتقصوا الحقائق ويتخذوا الخطوات التي تضع حداً لتلك المعاملة السيئة.

٨ - يحتفظ مفتشو المراكز بسجل لكل تظلمات الرقيق والمناهج التي عولجت بها. ويقدمون الحصيلة السنوية للمدير لتضمنها في الإحصاءات الملحقة بالتقرير السنوي للمديرية.

٩ - الواجبات الناشئة عن هذه المذكرة لا تنفذ بواسطة أي موظف في رتبة أقل من مساعد مفتش مركز. علي أن من واجب كل موظف مساعدة أي رقيق للوصول إلى مفتش المركز، وأن يبلغ عن حالات المشاق والفسوة التي يلاحظها.

١٠ - يحمل الحاكم العام مديري المديرية ومفتشي المراكز مسؤولية تطبيق هذه المذكرة روحاً ونصاً.

١١ - تلغي كل المذكرات السابقة حول هذا الموضوع.

توقيع

س. ي. ليل
السكرتير الإداري.

الخرطوم ٦ مايو ١٩٢٥

SUDAN GOVERNMENT.

CIRCULAR MEMORANDUM.

SLAVERY.

1. The fixed policy of the Sudan Government has always been that all slavery in the Sudan should in due course come to a natural end. Its aim therefore has been to do nothing that will delay the natural ending of slavery, but it was not desirable and would not have been fair to other classes of the people of the Sudan to take active steps to produce that result in too short a time.

2. This natural end will be brought about by the decision of the Government that no person born after the re-occupation of the country in 1898 is otherwise than free and by the recognition of the principle that no master has the right to retain Sudanese servants against their will.

3. In view of the time that has elapsed since the re-occupation of the country, the time has come for the Government to re-state its policy in clearer terms.

4. Where servants who have been brought up by particular masters in a status equivalent to the status of slavery under Mohammedan law wish to break that relation and for that purpose apply to the Government, no obstacle is to be placed in their way, but it is not necessary for Government officials to take the initiative except on application of the servant. The District-Commissioner dealing with the case may, however, attempt a reconciliation if he considers it to be in the interests of both parties, but in so doing he shall not only bear in mind himself that the servant has an absolute right to freedom but make it quite clear to the servant that he has this right and abstain from putting any pressure on the servant. He will not, however, attempt reconciliation in the following cases:

- (a) Where the master has hired out the Sudanese servant to another which is an offence under Sec. 311 of the Penal Code.
- (b) When the Sudanese servant was born since 1898.
- (c) Where the master has ill-treated or neglected to support the servant.

5. A Sudanese servant is never to be sent, (with or without an escort) to another district for inquiry except at his or her own request or under warrant on a criminal charge. Complaints made by a master of theft by a run-away Sudanese servant should be viewed with grave suspicion, as they are often made without foundation to secure the return of the servant to his old district.

6. In cases where reconciliation has been effected District Commissioners will when subsequently visiting the place where the Sudanese servant resides see the servant and ascertain whether promises made at the time of reconciliation have been carried out.

7. District Commissioners will take steps to make sure that Sudanese servants have an opportunity of complaining to them if they wish to, and if they have reason to believe that servants are being badly treated they will make inquiries and take steps to put an end to such treatment.

8. District Commissioners shall keep a record of all cases of complaints and of the manner in which they are dealt with and furnish annual returns to the Governor for inclusion in the statistics furnished with the Province Annual Report.

9. Duties arising under this circular shall not be carried out by any official of lower rank than an Assistant District Commissioner, but it is the duty of every official to assist any Sudanese servant to obtain access to the District Commissioner and to report cases of hardship and cruelty that come under his notice.

10. The Governor General holds Governors and District Commissioners responsible for the carrying out of this circular in the spirit and the letter.

11. All former circulars on this subject are cancelled.

(Sgd.) C. E. LYALL,
Civil Secretary.

Khartoum, 6th May, 1925.

CIVIL SECRETARY'S OFFICE.
SUDAN GOVERNMENT.

-----00000-----

KHARTOUM, 24th. December, 1923.

C.S./60/A/1.
=====

ALL GOVERNORS (Except Tahr El Ghazal,
Mongalla, and Upper Nile Province).

The enclosed Memorandum on general policy in regard to the problem of Slavery in the Sudan was written in London in the Summer of 1925 for submission to the League of Nations. *W. H. G. H.*

The Memorandum is circulated with the approval of His Excellency the Governor-General, and sufficient copies are enclosed for the offices of your District Commissioners.

Though recent events in the White Nile Province run counter to statements in the second paragraph, it would seem that the Memorandum in other respects applies generally speaking to existing as to past conditions and the principles enunciated will ^{no} doubt be borne in mind by Administrative Officials.

A.L.

W. H. G. H.
CIVIL SECRETARY.

C.S. 60/A/1

تمة وثيقة (٢١) مياسة حكومة السودان تجاه الرق

نزاع حول رقيق

الخرطوم ٢ مارس ١٩٢٦

إلى مدير مديرية النيل الأزرق

للشيخ عبد الباقي حمد النيل رقيق يدعى علوم يدير أعمال الشيخ ويقطن طيبة. وقد جمع هذا الرقيق ثروة طائلة وبيع أموالاً من محصول القطن.

قبل فترة وجيزة استولى الشيخ على مطمورة تحوي ١٠٠ أردب من العيش من ممتلكات ذلك الرقيق. وقد أزعج هذا الأمر الرقيق لدرجة أنه أعلن أنه سوف يطالب بحريته. ويحتمل أنه قد تقسم فعلاً بطلب قبل عشرة أيام لاستعادة ممتلكاته ونيل حريته. ويصرّ الشيخ عبد الباقي وأقرباؤه علي استبقاء علوم في الرق ويمارسون عليه ضغطاً شديداً. وهناك ناظر مدرسة فعل - مركز سنار - ابن أخ الشيخ عبد الباقي، الذي يصرّ من جانبه أن ينال علوم حريته، ويتأهب للذهاب إلي طيبة خلال عطلة لتصعيد المسألة.

حسبما فهمت، فإن القضية تشغل بال الرأي العام، وأنه إذا ما نال علوم حريته، يصبح ذلك بمثابة تأكيد وعلي نطاق واسع لحقيقة أن الرقيق يمكن أن ينال حريته عند طلبها. وقد نشر العرب، منذ التمرّد، نظرية مؤداها أن تحرير الرقيق قد أُلغي، ويبدو أن الرقيق تأثر كثيراً بهذا.

تكتسب هذه القضية أهمية خاصة في الظروف السائدة، وأود أن أسمع ماتمخض عنه.

المفوض الخاص.

تأجير الملاك للرقيق

منشور قضائي رقم ٦٣

نما إلى علم الحكومة أن بعض الأشخاص استمروا عادة استخدام الأرقاء ودفع أجورهم لآخرين يدعون أنهم ملاكهم.

إن عملاً كهذا لا يشكل جريمة تحت طائلة المادة ٣١٣ من القانون الجنائي وحسب، بل وأن دفع الأجور بهذه الطريقة يتعارض مع حق الخادم في التعويض والمكافأة على خدماته، وعليه يصبح من حق الخادم أن يطلب هذا التعويض من مُخدمه، صرف النظر عن أن المخدم قد دفع الأجور للشخص الذي يدعي أنه مالك الخادم أو الخادمة.

توقيع

ب. هـ. بيل .

السكرتير القضائي بالإناابة.

٢٤ أبريل ١٩٢٦

C.S. 60/A/1

وفي الوجهة ذاتها يصدر السكرتير الإداري مذكرة في مايو ١٩٢٦ :

يعالج المنشور القضائي رقم ٦٣ بتاريخ ٢٤ إبريل، نوعاً من القضايا الخاصة بالرق، وأثيرت حولها أسئلة عديدة منذ صدور المذكرة عن الرق في مايو ١٩٢٦ - C.S. 60/A/1

وعلى مديري المديرية ومفتشي المراكز أن يجعلوا أي موظف حكومة، يمتقدون أنه ضالع في الممارسات التي أشار إليها المنشور، يدرك أن جريمة موظف الحكومة في هذه الحالة ستكون كبيرة، وأنه إلى جانب المحاكمة الجنائية، سيخضع للمعاقبة تحت قانون محاسبة الموظفين.

وفيما يختص بالاستفسارات التي أثيرت مؤخراً:

- ١ - مستصدر أوراق الحرية مستقبلاً بمرسوم قضائي. ويتناقص السكرتير القضائي بالإنبابة صيغة المرسوم مع قاضي القضاة بالإنبابة، وسوف توزع معلومات إضافية حول هذه المسألة فيما بعد.
- ٢ - لقد أصدر قاضي القضاة أحكاماً حول بعض المسائل، وبصفة خاصة مسألة التبرّي - وسوف تصاغ في شكلها النهائي عند عودة السكرتير القضائي وقاضي القضاة من العطلة، وسوف يحسمان الإجراءات الخاصة بنشوب نزاع بين المحاكم الشرعية والمدنية.

توقيع

هـ.أ. ماكمايكل

السكرتير الإداري.

ظاهرة الملاك وإتاوات الإماء

كردفان

تبدلت مكاتبات متواترة بين السكرتير الإداري ومدير مديرية كردفان، وبين المدير ومفتشي مراكز المديرية، حول تفشي ظاهرة تلقي الملاك لإتاوات من إماءهم مقابل تأجيرهن لآخريين للخدمات المنزلية، أو لممارستهن الدعارة. ولم تفلح الإجراءات الإدارية التي نصت عليها عدة مذكرات من الحكومة في القضاء على الظاهرة - مثل قرار منح ورقة الحرية لأي رقيق - ذكر أو أنثى - يؤجره مالكة للعمل لدى شخص آخر. فاستقر الرأي على مواصلة تطبيق القرار على نطاق أوسع وبصورة تشجع الأرقاء والجواري المؤجرين على طلب ورقة الحرية، ودعمه بإجراء آخر سياسي واجتماعي ونفسي، إذ اقترح المدير نشر الحقائق والمعلومات عن هذه الممارسات، للتأثير والضغط على الملاك، الذين يحرصون أن لانمس سمعتهم لأن أغلبهم من أعيان البلد وتجار السوق.

فأعدت إدارة المديرية القائمة التالية:

- يقدم ملك جبل الدائر وزوجاته، للراغبين من الأهالي - المرأة كبيرة السن مقابل جنيهين، وصغيرة السن مقابل ٨ جنيهات ويتم ترتيب الزواج الشكلي ليتمكن الشاري من ادعاء أنها زوجته - لكنه زواج غير شرعي.

- يستأجر السيد عبد الكريم جارية تدعى سلامتو - بـ ٦٠ قرشاً في الشهر - ويدفع الأجر للمالك سلامتو - ورقة الفكي سليمان - وتبلغ سلامتو من العمر ٣٥ - ٤٠ سنة.

- مستورة جارية للمدعو الكنانى - يسكن الناحية الشمالية للأبيض - أجزها لأحمد النويري - تاجر بالأبيض - ومازالت معه منذ حوالي سنة، وكانت من قبل في أماكن أخرى.

- مانو، جارية تبلغ من العمر ٣٠ سنة، مملوكة لمريم الفاشر المقيمة الآن في الأبيض، أجزنها لحسن محمود، جملي - تاجر بالأبيض - وللميرم جارية أخرى تدعى مرخوسة، مؤجرة لمحمد بخيت، بائع متجول بسوق الأبيض.

- كنتو، جارية عمرها ٣٠ سنة، مملوكة للجواز بت أحمد من الحضور، تعيش في الأبيض، مؤجرة

للسيد إبراهيم.

- سعيدة، جارية عمرها ٢٥ - ٣٠ سنة، مملوكة للعازة بت خير الله من المواليد بالأبيض، مؤجرة لنور الدين محمد، وظلت معه لحوالي ستة أشهر، وكانت من قبل في أماكن مماثلة. وكانت أختها أيضاً مؤجرة لكنها الآن بلا عمل وتسكن هي وأمها مع مالكتها.

- استاء، جارية ثالثة مملوكة للميرم، مؤجرة لإدريس محمد، تاجر في الأبيض.

- علي، رقيق شاب مملوك لآدم عبيد من المواليد بالأبيض، مؤجر لعمر عبد الرحمن للعمل في منجره.

- كبراً، أمة كبيرة السن، مملوكة لعبد الرحيم أبارو، مؤجرة لمحمد طه، وتعد له طعامه.

- صفيّة، جارية متوسطة العمر مملوكة للعازة خير الله، مؤجرة لحسن الطيب، بائع متجول في سوق الأبيض.

- الصفا، جارية في سن الزواج، مملوكة لمحمد نور الطيب، مؤجرة لسليمان الوقيع، ومازالت معه منذ ثمانية أشهر.

- فضل الكريم، جارية أخرى مملوكة لمحمد نور الطيب مؤجرة لتختين جعفر.

- الخليفة حامد مهدي، الممثل المحلي لطريقة الختمية في الرهد شايقي - يستأجر عبد الوهاب للعمل في العتالة في متجره. ويقال أن عبد الوهاب نزح من مكان ما في الجزيرة، ربما ود راوة، حيث يقيم مالكة.

- عند الله، أمة كبيرة السن، مملوكة لعيشة بت عبد المجيد، أجزتها مالكتها لعدد من الميزات لإعداد الطعام، وما فاض منه تبيعه في سوق الأبيض، ومجمل الربح للمالكة.

- الرحمة، أمة كبيرة السن مملوكة لمحمد الحسن من مواطني الأبيض بائع متجول وسمار، مؤجرة لمبارك الطيب - جعلي.

- باب الله، جارية صغيرة السن مملوكة لحسنين السيد من المواليد بالأبيض، مؤجرة للخواجه ديمتري دحدوح السوري.

- كلثوم، أمة كبيرة السن مملوكة لكامل عبد الله سليمان مؤجرة لملي أبو ورقة - جعلي.

- حليلة، أمة كبيرة السن مملوكة لفاطمة بت ياسين، مؤجرة لفاطمة بنت سعيد كخادمة.

- خادم الله، جارية شابة مملوكة للعمدة سليمان الزاكي، مؤجرة للخواجه إلياس...

النساء الواردة أسماؤهن أدناه يمارسن الدعارة بالأبيض، ويفرض عليهن ملاكهن إتاوة شهرية، ويحتفظن بما فاض عن الإتاوة.

أسماء النساء	أسماء الملاك
١ - الصفا	صالح شبور - تاجر
٢ - صافية	ستنا بت أبوشاي
٣ - كلثوم	الحاج بابكر الشيخ
٤ - السارة	ستنا بت الدشاش
٥ - قسمة	صالح شبور
٦ - باب الرحيم	محمد إلياس
٧ - بحر الوارد	محمد إلياس
٨ - زاهن	عبد الله محمد علي الملك
٩ - عند الله قريب	غلام الله أبو
١٠ - باب الرحيم	حسن أبو
١١ - الرحمة	فاطمة بنت الفكي عثمان

At El Obeid the station was surrounded by Police on arrival of the train on the 28th January in order to seize an alleged female slave who had escaped from Sennar. She was found and arrested.

The Mek or a Mek of Jebel Dair provides "wives" to natives applying for them, an old woman for L.E.2 and a young one for L.E.8. A form of marriage is gone through to enable the buyer to allege that the woman is married to him, but it is an informal type.

El Sayyed Abd El Kerim, merchant of El Obeid, employs a female slave Salamatah at P.T.60 a month. He pays the wage to the owner of Salamatah to wit the heirs of El Fiki Soliman. Salamatah is 35-40 years of age.

Mantura the slave of one known as El Kinani residing in the Northern end of El Obeid is hired out to Ahmed El Hameiri, merchant of El Obeid. She has been with him about a year and was previously in other places.

Manag, a female slave of some 30 years of age is the property of El Meirum of Kasher now resident at El Obeid and is let by her to Hassan Mahmud, Galli (?), Merchant of El Obeid.

El Meirum has another girl called Markhuse, let out to Mohammed Balchit, peddler of El Obeid market. (see 7)

Kanunū, a woman slave of about 30 years of age, the property of El Gaz bint Ahmed of the Budur living at El Obeid, is let on hire to El Sayyed Ibrahim.

Saida, female slave 25-30 years of age, the property of El Aza bint Khairallah of Muwallid El Obeid, is let to Har El Din Mohammed; she has been with him some six months, was previously in another similar place. Her sister was previously let out to hire but is now out of work and living with her mistress with whom their mother also lives.

Esta, a third slave belonging to El Kairam^(see 3 & 4) is let out to Idris Mohammed, merchant of El Obeid.

Ali, a young man slave to Adam Ebeid of Muwallid of El Obeid, is let out to Omar Abdel Rahman to work in the shop of the last named.

Kubra, an old female slave, the property of Abd El Rahim Abaro, is let out to Mohammed Taha and prepares his food for him.

Sughaira, an old woman slave belonging to El Kinani (see No.2) is hired out to Samagga Hasan.

Tom Hafala, a middle aged woman belonging to El Aza Khairallah (see No.6) is hired out to Hassan El Tayyeb, peddler of El Obeid market.

(over)

12. El Safa, a woman of marriageable age, the slave of Mohammed Nur El Tayyeb, is let out to Soliman El Wagia and has been with him some eight months.

13. Fadl El Karim, another slave of Mohammed Nur El Tayyeb (see 12) is let out to Hussein Ja'far.

14. El Khalifa Hamed Mahdi, a local representative of the Khawmiz Tariga at Rahad, Shaigi, employs one Abd El Wahab to work in his shop as porter etc. Abdel Wahab is believed to come from somewhere in Gazira, possibly Wad Hara, where his master lives.

Andallah, an elderly female slave, belonging to Ayesha bint Abd El Maged, is employed by her mistress to make food for various "messes" and the surplus Andallah sells in the "auk" at El Obeid, the whole of the profits going to the mistress.

El Rahma, an elderly female slave belonging to Mohammed Hassan, native of El Obeid, name of or peddler, is let out to Maharak El Tayyeb, Gaali (?), from the riverain province.

Babullah, a girl slave, being the property of Haseein El Sid of Muwallid of El Obeid, is let out to hire to Khawaga Dimitri Dinduh, a Syrian.

Kaltum, an elderly female slave, belonging to Kamel Abdallah Soliman, is let out to Ali Abu Waraga, Gaali.

Halima, an old woman belonging to Fatima bint Yasin, is let out to Fatima bint Saïd, as a servant.

Khademallah, a young woman belonging to the Omda Soliman El Maki, is let out to Khawaga Elias Tafayah.

The following women are living as prostitutes in El Obeid town and their masters take a monthly charge upon them. Anything they make over and above the monthly charge the women can keep.

Woman's name	Master's name
1. El SAFRA	Saleh Shabur, Merchant.
2. Safia	Sittina bint Abu Shai
3. Kaltum	El Haj Sabika Sheikh
4. El Sara	Sittina bint El Dashshash
5. Khawaga	Saleh Shabur (see 21)
6. Bab El Rahim	Mohammed Elias
7. Bakr El Wared	Mohammed Elias (see 26)
8. Zahin	Abdallah Mohammed Ali El Meh.
9. Andallah Gariba	Ghulamallah Abek.
10. Bab El Rahim	Hasein Khoh
11. El Rahma	Fatima bint El Maki Osman.

Sudan Government.

Report on Slavery

by

Mr C.A. WILLISOB

1926

لصاحب رقم ٢٧	
دار الوثائق المركزية	
Unit or Department	CIVSEC الوحدة
File no.	٥٥-٨-١ رقم الملف
Subject	Report on Slavery موضوع الملف by C.A. Willisob 1926
Opening Date	تاريخ فتح الملف
Closing Date	تاريخ غلق الملف
دار الوثائق المركزية	
Accession	رقم الإيداع
Date	تاريخ الإيداع
Reference	CIVSEC ٥٥/٢٧/١٧ الرمز

تقرير حول الرقيق

الفصل الثاني

١ - الشكل الوحيد من أشكال الاسترقاق الذي تعاملت معه الحكومة بتسامح كان شكل رقيق البيت. على أن معنى هذا المصطلح لم يضبط بعد، ويزداد تعقيداً بتعدد دلالات كلمة استرقاق، التي تعني للرجل البريطاني معادلاً مختلفاً تماماً عما تعنيه للعربي في لغته.

إذ يصعب علي الرجل البريطاني أن لاثير كلمة رقيق في ذهنه صورة مجموعات موقفة بالسلاسل تلهبها السياط الطويلة «وكوخ العم توم». لكن تصور العرب لوضع الرقيق ليس بذات درجة القسوة واللا إنسانية التي استغلت بها أوروبا تجارة الرقيق.

٢ - يفترض في رقيق البيت أن الرقيق يولد في كنف العائلة. وما أن يشب طفل الرقيق حتى يكلف برعي الأغنام حتى يصل السن التي تؤهله لرعي الأبقار أو الإبل حسب طبيعة المنطقة. وقد تكلف البنت برعي الأغنام ثم الأبقار، لكنها عادة ما تعاد للبيت لأداء روتين خدمات البيت والتدبير المنزلي. أما في أراضي السواقي، فالأطفال يساعدون في تافه الأعمال مثل حث ثور الساقية أو محاحاة الطير..

٣ - وما أن تبلغ الفتاة سن المراهقة حتى تصبح فريسة لأحد ذكور العائلة. وقد تُفرد لتعيش مع أحد الأبناء الشبان، دون أن يمنع ذلك الآخرين من العلاقة معها، وربما تقدم كرمز لكرم الضيافة ترحاباً بضيف مرموق. وعندما تصل سنوات النضج، غالباً ما تترزق بأطفال. ورغم أن إجراءات الحكومة تمنع اعتبار أولئك الأطفال جزءاً من ممتلكات سيدها أو سهماً في ورثته، فإن العرب يعتبرون أولئك الأطفال جزءاً من ممتلكات الأسرة، وقوة عمل الجيل القادم. وما أن تذبل نضارة شبابها وجاذبيتها، حتى يدفع بها للعمل في الحقل... وكثيراً ما يصبح أفضل وضع تتمناه أن

يؤجرها سيدها كخادمة لشخص يوفر لها على الأقل لقمة تقيم أودها. وبما أن أطفالها يتقون تحت سطوة عائلة سيدها، فهي عادة ماتستنكف عن إبداء أي شكوى أو تبرم خوفاً من أن تفقدهم. فالاستئناف للمحاكم الشرعية عادة مايسفر عن حكم بحق السيد في رعاية الأطفال....

٤ - ما أن يبلغ الفتى أشده في المديرية الواقعة على النيل، حتى يدفع نحو شاق العمل الزراعي في أرض الساقية، ونحور عي القطيع ومشاق الزراعة المطرية في مناطق البدو والبادية. وفي الغالب الأعم يرتبط الفتى الرقيق بفتاة من الأرقاء في المناطق المجاورة، ليتحول هذا الارتباط الى أحد أهم مصادر شكوى الأرقاء عندما يغادر أحد السجين المنطقة وتنفصم عري ذلك الارتباط العشوائي.

في البادية ينال الراعي الحر أجراً على عمله من نسل الأبقار أو الإبل أو الماشية كل سنة، إضافة إلي مستلزمات غذائه. لكن الأرقاء لا ينالون أجراً سوى مستلزمات غذائهم - مع مراعاة أنهم بطريقة أو أخرى يتصرفون في ألبان القطيع ومستخرجاتها.... وقد ينال الرقيق العامل في أرض الساقية نصيباً من المحصول، زيادة على تصرفه في ألبان أبقار الساقية. وإذا ماحدث وأفاد الرقيق بشكل أو آخر من نصيبه من المحصول وما يعود عليه من الألبان ومستخرجاتها، في امتلاك أي نوع من الملكية الشخصية، فإنه يفتقر لأبسط الضمانات لحماية ممتلكاته، التي قد يفقدها إذا ما توفي السيد، وحصرت تركته بما فيها الأرقاء وما يملكون لتوزع على الوراثين....

٥ - يحدث أن يستخدم الأعيان بعض أرقائهم في إدارة شؤونهم العائلية وأعمالهم بشقة تامة. لكن هذه المجموعة من الأرقاء تمثل الاستثناء لا القاعدة. وهي تحظى بالمعاملة الحسنة، وقد لا تختار الانفصال أو الانعتاق حتى لو أعطيت الخيار....

٦ - في أسواق المدن، وحيثما يتجمع التجار، يؤجر الرقيق من الجنسين للتجار للعائلة والنظافة والكس والخدمة المنزلية، مقابل مقايضة سلمية أو ما يعادل الأجر عيناً، مما يضفي على الرقيق طابع «المحصول النقدي». ويرحب موظفو الدولة بخدمة الأمة أو الجارية لكونها أقل أجراً من الحرة - ٦٠ قرشاً للجارية في الشهر مقابل ٩٠ - ١٠٠ قرش للحرة، فضلاً عن أن الحرة ترغب في الزواج والاستقرار. وبصفة عامة فإن تأجير الرقيق لهذا العمل أو ذاك يعتمد على حجم العائد من الأجر على السيد، رغم مخاوف السيد من فرص الهرب التي يوفرها هذا العمل أو ذاك للرقيق... علي سبيل المثال أجر سيد رقيقه لأحد موظفي الحكومة مقابل جنيه في الشهر. ثم اتضح له أن

رقيقه يمكن أن يعمل في المستشفى مقابل جنيتين في الشهر، فحوّله إلى المستشفى. لكن العمل في منزل الموظف كان يوفر للرقيق وجبات طعام مجانية لانوفرها المستشفى. فهرب! ويميل الملاك إلى تأجير رقيقهم، لأن الأرقاء أنفسهم كانوا يفضلون الخدمة في البيوت على شقاء العمل في الزراعة التي كثيراً ما كانوا يهربون منها. ويستغل الملاك الإناث من الأرقاء في الدعارة، فيتركوهن يعشن كما يحلو لهن مقابل مبلغ محدد من المال يدفعنه شهرياً.

٧ - المرض الموجز لشتى أشكال استخدام الرقيق، يوضح أن مصطلح رقيق البيت يستعمل في السودان في الممارسة اليومية ليفصح عن وضع رقيق البيت في أدق معانيه - أي خادم مستخدم في البيت.

وقد يسهل سرد حالات استثنائية لأرقاء اعتنى بهم ملاكهم وعلموهم حتى علا شأنهم، وإن ظلوا رقيقاً. لكن مثل هذه الحالات نادرة لاتكاد تذكر، وفيها يظل المالك هو الرابح الأول.

٨ - الاستنتاج العام الذي يمكن استخلاصه مما ورد أعلاه، يجب أن يخضع لتعديل معقول، لتحقيق أن التقديرات التي يقدمها المواطنون والموظفون الرسميون في هذه الفترة، تشير إلى أن ^٣/_١ الرقيق الآن من النساء. وأن غالبية الأرقاء الذين مازالوا مسترقين تعمل في الأرض على أساس المربحة، وأن وضع الأرقاء أصبح أقرب إلى كونه مسألة اللون والمركز الاجتماعي، منه إلى ادعاء أو دعوى يستطيع السيد أن يفرضها. وهكذا، فإن المشكلة الحقيقية للرقيق في السودان تتعلق بالنساء فقط.

الرقيق والمحاكم الشرعية

منعت الحكومة وبصورة قاطعة في مذكرة رسمية، ضم الرقيق إلى تركة الشخص المتوفى. ونبهاً لهذا لم يعد التصرف في الرقيق من اختصاص المحاكم الشرعية. إنما يحال أمر التصرف إلى مفتش المركز. أما في حالة وفاة الرقيق عن تركة وليس له وارث، فإن قرار التصرف متروك لمدير المديرية، الذي قد يأخذ في الاعتبار دعوى مالك الرقيق المتوفى إذا رأى ذلك ملائماً. وفي هذه الحالة أيضاً فإن التصرف لا يقع ضمن اختصاص المحكمة الشرعية....

هذا كل ما هو متصوص عنه لضبط وضع الرقيق في المحاكم الشرعية.

لكن عدد القضايا والدعاوى الخاصة برقيق متوفى عن تركة قليل جداً، لحقيقة أن ممتلكات الرقيق في أغلب الأحيان تمتصها ممتلكات السيد، ولا يوجد من يستطيع إثارة الدعوى.

في حالة رقيق السيد المتوفى، فالعادة قد جرت أن يتقاسم الوراث فيما بينهم باتفاق ودي، وسعى كل منهم إغراء هذا أو ذاك من الأرقاء ليكون من نصيبه بنوع من الرشوة أو الكلمات المعسولة أو الائتين معاً. وربما تنشأ مشكلة عندما تكون سمعة أحد الوراث أفضل عند الرقيق عن الآخرين. لكن الوراث يتفادون عادة التعقيد خوفاً من أن يصل الأمر للحكومة والمحاكم، فينال كل الأرقاء حريتهم.

تحكم الشريعة وضع الرقيق بضوابط دقيقة. فهو لا يستطيع أن يتزوج دون موافقة مالكه، وإن فعل، يفسخ الزواج فوراً.

وقد فرضت هذه المعضلة نفسها مؤخراً، حيث تسلم مأذون طلبات للزواج من أشخاص يعرف أنهم أرقاء أو يشك في أنهم أرقاء. فرفع الأمر للمحكمة العليا للبت. فقرر قاضي القضاة أن يقبل المأذون الإعلان الذي يدلي به الشخص الراغب في الزواج أنه حر أو حرة. وإذا ما أمكن تطبيق هذا القرار تطبيقاً عاماً شاملاً، فسوف يكون بمثابة تنازل مفيد يسمح لمن كانوا أرقاء بعقد زيجات ناجزة شرعاً، الأمر الذي ظل بعيداً عن مثالبهم إلا بعد الحصول على ورقة الحرية. ولم يكن من السهل الحصول عليها إما لبعد المسافة نحو أقرب مركز، أو غياب السلطة المخولة في المنطقة.

وفقاً للشرع فإن العبد إذا أعتق، فربما أدى عتقه إلى إلغاء عقد الزواج السابق للعتق، وهذا يعني نشيت شمل أسرة المعتق وتكدير حياته. على أن قاضي القضاة قرر، في حالة معينة من دار فور، أنه إذا ما أعلن عتق شخص معين، فإن الإعلان لا يربط بين حرية الشخص وتاريخ معين أو لحظة معينة، بل يقر الحرية كحقيقة واقعة، ومن ثم تنتفي إمكانية إلغاء عقد الزواج السابق لإعلان الحرية. وقد أبدى قاضي القضاة استعداده لأن يجعل من قراره حول هذه الحالة المعينة ومسألة المأذون قاعدة عامة للتطبيق.

تلك مسائل فرعية. المسألة المركزية التي تختلف فيها الشريعة عن المعنى المتعارف للحرية، تدور حول التسري. فالشرع يبيح للرجل أربع زوجات في عصمته وست سراري. فإذا ما أعتق إحدى السراري، فلن تحظى بعلاقة شرعية كزوجة، لكنها في الوقت نفسه ماعادت سرية، وهذا يعني أن تعيش معه كخليفة ويصبح أبناؤه منها أبناء سفاح.

ولا يتأثم المشرفون على المحاكم الشرعية من شيء، تأثمهم من رمي شخص بصفة ابن السفاح. ويشيرون عادة إلى الحماية التي تسبغها الشريعة على السرية حالما تنجب طفلاً، حيث لا يجوز التخلص منها، وتصبح حرة عند موت زوجها ويصبح أطفالها أحراراً.

وربما كان لهذه الحاجة أن تكتسب قيمة أكبر، لو أن المحاكم أشارت إلى نسبة نواتر ونجاح دعاوى السراي من أجل حقوقهن! فأحكام الشريعة تستخدم في واقع الأمر للسيطرة على الإماء!

ويمكن حصر حالات الأمة وأطفالها في نماذج أربعة، مثل أن تعتق ثم تتزوج شرعاً من سيدها أو أي رجل حر فتصبح بذلك امرأة حرة؛ أو: أن تصبح سيرة لسيدها أو ابنه أو أخيه أو سيرة لرجل حر من خارج العائلة بعد موافقة سيدها. ففي الحالة الأولى تحظى بوضع السيرة، أما في الحالة الثانية فإن أطفالها يعتبرون من ممتلكات السيد. ولا يخضع هؤلاء الأطفال لإجراءات وقوانين حكومة السودان، وإنما يصبحون مورداً من موارد الرقيق وتواصل واستمرارية الاسترقاق، أو: قد تعيش في علاقة رفق مع أحد الرقيق فيصبح أطفالها أرقاء من ممتلكات سيدها، أو: قد تنجب أطفالاً من علاقات فالتة متسبية، ويصبح أطفالها من ممتلكات سيدها.

من وجهة نظر السيد، فإن أوفر مصادر الربح، هو توالد الرقيق دون إلزام السادة بالأبوة، فينشأ الأطفال في كنف العائلة ويصبحون قوة عمل للجيل القادم. وربما كان هذا هو السبب الأساسي لتفشي الإباحية وسط طبقة الرقيق.

وهناك عوامل أخرى تعمل لصالح السيد. فعندما تهجر الأمة سيدها سعياً لنيل حريتها، ثم تطالب بحقها في حضانة أطفالها - إذ من حقها حضانة الاطفال حتى سن البلوغ والبنات حتى سن الزواج - فإن المحكمة ميّالة لأن تؤسس حكمها على حيثيات مفادها أن الأمة قد خرجت على وضعها الطبيعي، ومن ثم ماعدت الشخص المناسب لحضانة أطفالها، الذين سوف يجدون مأوى أفضل مع سيدها. وهذا واحد من الموانع القوية التي تحول دون الإماء وملاحقة حقوقهن.

في واقع الامر، أن الحاجة حول السراي والتسري خارجة عن الموضوع. فلو أن قراراً واضحاً قد صدر ونشر على الناس، بأن كل من ولد بعد عام ١٨٩٨ حر، لما تبقت سيرة واحدة في البلاد. فالعرب لا يتسرون الإماء الطاعنات في السن، بل على العكس يختارون يافعات الإماء في سن الخامسة عشرة أو مادونها لترطيب شيخوختهم... وفي حالات عدة يعلن الرجل أمام المحكمة الشرعية أنه قد

تسرى بأمة معينة لئلا من الهرب من تحت سيطرته. وعندما تطالب هذه الأمة - المتسرة - بحقوقها الشرعية عند وفاة سيدها، تصطدم بمقاومة الوراث الذين يكرهون تزايد عدد المطالبات بنصيب أطفالهن في وريثة الوالد السيد. وإذا ما أخذ في الاعتبار أن شهادة الرقيق لا يؤخذ بها، وأن الرقيق يمثل طرف ثالث في المحكمة... يتضح، بل ولا يثير الدهشة، أن مصالح الرقيق تفتقر لمن ينافع عنها.

وليس من الإنصاف القول أن العرب يتجاهلون تماماً وضع السرية. لعلهم في حالات كثيرة يعترفون؛ وتصبح أسرة السرية أقرب إلى وضع ذوي القربى الفقراء الذين لهم بعض حقوق في العائلة. لكن الأكثر شيوعاً أن يدعى السادة ملكيتهم على أطفال الأمة، مثل ادعائهم مواليد أغنامهم وأبقارهم... وهكذا تتكاثر طبقة الرقيق إلى الأبد.

وليس عملياً بالطبع أن تتولى الحكومة التصرف في تركة كل متوفى. فواقع الحال أن المحاكم الشرعية مثقلة بها، فضلاً عن أن معظم الدعاوى تُسوى خارج المحكمة، ويتم التصرف في رقيق التركة باتفاق بين الوراث بضمن استمرارية وضع الاسترقاق لجيل آخر.

وفي حالة إعلان كل الرقيق أحراراً عند وفاة مالكيهم، فإن ذلك يعني إلقاء عدد من النساء والأطفال على قارعة الطريق دون وسيلة لكسب لقمة العيش.

وقد أبدى قاضي القضاة استعداده لتقديم بعض التنازلات بالنسبة لأطفال الإماء، بما بضمن أحد أمرين: إما اعتبارهن سرار ومن ثم ضمان كافة حقوقهن بما في ذلك حريتهن في نهاية المطاف وحرية أطفالهن، أو اعتبارهن مسافحات وأطفالهن أبناء سفاح ومن ثم لاقاقة للمحكمة الشرعية بوضعهن، وفي هذه الحالة يذهب الأطفال مع الأم.

ربما كان هذا أفضل السبل للخروج من المأزق، بحيث يصبح مصير الجيل القادم من الأطفال واضحاً. إما أحرار أو أبناء سفاح. في الحالة الأولى سيكون وضعهم أفضل. وفي الحالة الثانية لن يكون أسوأ من وضعهم الحالي.

حرمان ملاك الرقيق من حق التسري بالإماء ليس بالمشكلة المويصة كما يدعون، فالقليل منهم القادر على الاحتفاظ بأربع زوجات في عصمته. أما المشكلة الحقيقية فهي تدميرهم من تدخل الحكومة في عاداتهم وتقاليدهم. والوجه الآخر للحقيقة المرة أن الزوجة الحرة تمنع وتقاوم أن يتخذ زوجها ضرة لها فتاة صغيرة وسوداء: ونداً لها. لكنها قد تتسامح حيالها إن اتخذها سرية، تتحكم فيها

كخادمة في البيت. وهذا واحد من الأسباب العديدة لكون النساء أقوى المدافعات عن نظام الاسترقاق واستمراره.

في الإطار النظري العام تتعامل الشريعة مع مسألة الرّق بسعة أفق وعدالة وليبرالية. لكنها في الجانب العملي تتعامل بضيق أفق وطفیان ورجعية. وليس في هذا التناقض ما يثير العجب، إذ أن أولئك الذين يطبقون الشريعة ينحدرون من الطبقة التي انتفعت بنظام الاسترقاق، وبورقها انحساره وإلغاؤه. ومن جانب آخر فلعرب من الذكاء الماكر ما يجعلهم يستغلون حقيقة أن الحكومة تحرص أشد الحرص كيلا تجرح المشاعر الدينية للأهالي، وكثيراً ما تتغاضى عن مسائل ييحبها الدين ولا تسوغها القواعد الإدارية أو الإنسانية.

ينتقل التقرير إلى عرض وتلخيص وضع الرقيق في المديریات المختلفة، ومدى نجاح سياسة الحكومة في الخطى المتأنية المتدرجة في تصفية الرقيق، وتشجيع الأرقاء لنيل ورقة الحرية، واستيعابهم في سوق قوة العمل حديث النشأة.

يتناول التقرير الوضع في مديرية بربر، ويقتطف من رسالة وردت من مديرها الفقرة التالية: «من وجهة نظري، ليس هناك أدنى شك في أن سياسة الحكومة الرامية إلى ترك نظام الاسترقاق يموت موتاً طبيعياً، هي السياسة الوحيدة الصائبة. وهذا لا يمنع بالطبع أن يثار التساؤل: ألم يكن متاحاً التعجيل بتلك النهاية؟ وأرى ان ذلك لم يكن متاحاً بصفة عامة. إذ لم يكن من الحكمة السياسية أو الاقتصادية منح الأرقاء حريتهم مالم تتوفر إمكانية استيعابهم في أعمال ومهن مستقرة وشريفة!!

يلقى التقرير على الفقرة: إن مسألة الاستيعاب هي أس المشكلة. فحتى عام ١٩١٨ وربما بعدها، لم تكن هناك وسائل لاستيعاب أرقاء يربو عددهم ١٠,٠٠٠ رأس في مديرية بربر - لكن ومنذ ذلك التاريخ تزداد وتوسع عاماً بعد عام وسائل الاستيعاب في:

أ - زيادة المشاريع الزراعية التي تروى بالمضخات.

ب - زيادة مشاريع الزراعة بالحياض.

ج - توسع مد خط السكة الحديد.

د - تسريح كتية السكة الحديد.

هـ - تطور التجارة والسماح باستئجار «خدامين».

و - ازدياد عدد موظفي الحكومة الذين يتأجرون الأرقاء المحررين كخدم منازل.

يصعب التقدير الدقيق لعدد الأرقاء في مديرية بربر خلال السنوات الأولى لهذه الحكومة. لكن سجل يحصر في شندي ٢٢٨١ رأساً وفي بربر ٣٣٩٤ رأساً، وفي الدامر ١٩٣٤ رأساً، وفي أبو حمد ٢٦٠ رأساً - المجموع: ١٠,٢١٥ رأساً. لكن العدد الكلي في أنحاء المديرية يفوق ذلك بكثير.

ونسبة لتفاوت خصوبة الأراضي الزراعية في المديرية، كان الرقيق في الجزء الجنوبي منها يعمل ظروف أفضل نسبياً، بينما ظل رقيق الجزء الشمالي يعيش على حافة المجاعة. وقد تحمل الملاك لأرقاء مصاعب جمة خلال السنوات الأولى للحكومة الحالية، حيث كان هاجس الجميع الحد الأدنى من الحياة الآمنة ولقمة العيش. ولم تكن قد توفرت آنذاك أي فرصة للعمل والمعيشة خارج نطاق زراعة الأرض، وتبعاً لذلك لم يكن هنالك أي حافز يشجع الأرقاء لنيل حريتهم، فيما عدا قلة محدودة كانت مصممة على الهرب والفرار....

ينتقل التقرير لمنطقة الجزيرة، حيث كان الرقيق راغباً في العمل طالما اطمأن على توفر كمية كافية من الطعام مقابل عمل خفيف نسبياً. لذا لاثير الدهشة أن عدد الرقيق المسجل عام ١٩١٢ نفع عن العدد المسجل عام ١٩٠٥ وفقاً للأرقام التالية:

المنطقة	١٩٠٥	١٩١٢
رفاعة	٤,٩٠٠	٥,٣١١
الحصاحيصا	٥,٩٦٩	٧,٠٦٥
مدني	—	٥,٨٦٧
الكاملين	—	٤,٣٨٣

لكن عدد الرقيق أخذ في الانخفاض بعد عام ١٩١٢ بسبب بدء تأسيس مشروع الجزيرة وما وفر من فرص عمل للأهالي. كما فتح تشييد خزان سنار فرصاً لاختود لها للعمل أمام الأهالي من كل الفئات وعندما ترفع الأهالي الأحرار عن أنواع العمل الجسماني، اندفع نحوها الأرقاء وضمّنوا لأنفسهم عائداً مربحاً وفرصة للحياة المستقلة لموسم كامل من السنة. لكن هذا لم يمنعه من العودة لأسرة السيد والعمل في أرض الأسرة. ومع ذلك وبرغمه، بدأت أواصر علاقات المالك والرقيق في الفتر والارتخاء، وأدرك الملاك في وقت مبكر جدوى أن يدفعوا لأرقائهم أجوراً، قد تقل عن سعر السوق، وإلا فقدوهم.

وبعد أن اكتمل تشييد الخزان وبدأ ري الأراضي، ظلت الفرص مفتوحة أمام الأرقاء للحصول على عمل مستقل كزارعين للخواتات، أو في لقط القطن.

وقد أسفرت دراسة قام بها مفتش مركز رقاعة لأوضاع المدينة، عن أن عدد الرقيق المسجل عام ١٩١٢ كان ١٠٨٢ رأساً، توفي منهم ١٦٦، وولد لهم ٩٢ طفلاً، المجموع: ١٠٠٨ - ترك ٢٠٠ منهم المدينة والمنطقة، وبقي منهم مع الأسياء ٤٠٠، ويعيش ٤٠٠ منهم مستقلين عن الأسياء. وهكذا بقي في الاسترقاق ٤٠٠ فقط من الرقيق المسجل ١٠٨٢. ويصل عدد الأطفال من الأرقاء الأربعمئة حوالي الربع، ولدوا تحت ظل الحكومة الحالية، ولا يعتبرون بالتالي أرقاء من الناحية الرسمية.

ومن ناحية عامة يبدو الوضع كما لو أن ٢٠٪ من مجموع الأرقاء مازالوا مسترقين، وأن ٣/٤ هذه النسبة من النساء.

ولعل أهم ما يميز وضع الرقيق في مديرية النيل الأزرق، أن السادة يؤجرون أرقاءهم على نطاق واسع ويتسلمون الأيجار. وكانت هذه الظاهرة أحد دوافع إصدار المنشور القضائي والمذكرة الإدارية لتحديد إيجار الرقيق كعمارة لاتساح معها الحكومة، وأن الحكومة تنتظر من موظفيها بصفة خاصة الامتناع عن هذه الممارسة.

ومن الطرائف أن شيخ قرية طيبة رقيق، مالكة رجل دين مشهور في المنطقة. لكن الشيخ رغم المكانة التي يحتلها والثروة التي يمتلكها لا يستطيع فصم علاقته كرقيق بمالكة رجل الدين. وحدث أن نشأ نزاع بينه ومالكة في أمر ما، كاد أن يصل للمحكمة. لكن العرب، كما دهنهم، سموا ماوسهم الجهد للحيلولة دون ذلك، وتوصلوا لاتفاق بين الرقيق وسيده. وربما كان حافزهم في ذلك المسمى،

خوفهم من أن نيل الشيخ حريته من الاسترقاق، سوف يشجع بقية الأرقاء على طلب الحرية، فضلاً عن إشفاقهم على سمعة رجل الدين وإنقاذ ماء وجهه، خاصة وكان الشيخ الرقيق مصدر ثراء ومكانة اجتماعية لرجل الدين.

ينتقل التقرير إلى مديرية حلفاء، حيث لعبت تجارة الرقيق في عهد التركيّة دور العامل المساعد الذي مكّن الأهالي من التوسع في الإنتاج الزراعي. وكان تقدير حجم الرقيق متفاوتاً ما بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ رأس في المديرية.

عندما اندلعت المهدية احتضى قسم كبير من السكان بالجانب المصري من الحدود. وأصبح هؤلاء الناس مواجهين بتدبير معاشهم كيفما اتفق. ومن تلك الفترة انتشر البرابرة في الخدمات المنزلية. وبحث الأرقاء عن عمل يقتاتون منه. فوجد كثير منهم طريقه للجندية، حتى قيل أن كتيبة سودانية كاملة تم تجنيدها في منطقة كورسكو. أما الأهالي الذين بقوا في ديارهم، فقد مات عدد كبير منهم بالجماعة أو من هجمات الدراويش، واستطاعت مجموعة صغيرة البقاء مع أرقائهم.

بعد إعادة الفتح، نشطت حوافز الزراعة المحلية وازدهرت حال الأهالي وأرقائهم. لكن مع زحف الجيوش وتدهور التجارة نزع الأرقاء نحو هجر الزراعة واتجهوا للعمل في مد خط السكة الحديد. ولم يتم في تلك الفترة حصر وتسجيل للرقيق في المديرية، لكن حصر وتسجيل عام ١٩٠٣ أسفر عن ٧٣٤ رأساً في منطقة سكوت والمحس، ويسود الاعتقاد أن نصف هذا العدد واصل البقاء في المنطقة واندمج في الأهالي وأخذ لغتهم ولا يميزه عن الأهالي سوى اللون. وظل في مدينة حلفاء حوالي ١٠٠ من الأرقاء كخدم منازل دون قسر من ملاكهم. وقامت في حلفاء مستوطنة للأرقاء الذين نالوا حريتهم من الجنود المسرحين، ونحوها كان ينتج أي رقيق هارب ويحتجى بها. وبلغ تعدادها ٩٢٦ فرداً. وظلت فرص العمالة متوفرة للأرقاء في حلفاء في السكة الحديد وفي السوق. وصدرت خلال الفترة ١٩١٨ - ١٩٢٤ أوراق حرية لتحرير ٩٣ من الأرقاء، وتم عتق ٥٤ آخرين بدون أوراق.

ولم يرجع للسودان أي من الأرقاء الذين احتسوا بالجانب المصري للحدود، ومن ثم ما عادوا أرقاء، ومن بقي مسترقاً نزع مع الأغلبية نحو الحياة المستقلة. وهكذا اختفت مشكلة الرقيق والاسترقاق في مديرية حلفاء.

في مديرية الخرطوم انفرط عقد السكان الذين هربوا وفروا في كل اتجاه بعد موقعة أم درمان... ثم بدأ كثير منهم العودة لنهاره السابقة التي أرغمهم الخليفة علي هجرها، وتوافد آخرون على مستوطنات أو مجمعات سكنية خاصة بهم. وبعد قليل عاد من هرب من سكان أم درمان والخرطوم بحري لبيوتهم الأصلية، وانتظروا مايمكن أن يستخلصوه من الحكومة الجديدة. وسرعان ماالحق بهم رقيقهم الذي لم يجد ملاذاً سوى العودة للحياة السهلة في المدن من شقاء الزراعة.

كانت التقديرات تصل بحجم الرقيق في أم درمان ما بين ٩,٠٠٠ و ١٠,٠٠٠ رأس، وعدد مماثل تقريباً في ريفي المديرية، أما مدينة الخرطوم نفسها فقد كانت مهجورة لاسكان فيها.

التقديرات الحالية تصل بعدد رقيق البيت إلى ٣,٠٠٠ - ٤,٠٠٠ في أم درمان، و ٣٠٠ في الخرطوم وحوالي ٢,٠٠٠ في ريفي المديرية، وهذا يعني أنه قد تبقى أقل من ٦,٠٠٠ رأس من الرقم الأساسي البالغ ١٨,٠٠٠ رأس، وينطبق هذا على تقديرات الأهالي أيضاً، إذ يعتبرون أن ٧٥٪ من الأرقاء نزحوا، وأن نشوء مناطق الديوم حول الخرطوم حيث يسكن الأرقاء ويمارسون حياة مستقلة دليل آخر على انتقال الرقيق نحو الحرية ويقدر مفتش مركز الخرطوم أن ١٥,٠٠٠ من الأرقاء السابقين يعيشون حياة حرية تامة في الخرطوم.

لكن هناك المتعصبون، المتمسكون بالمبادئ والأصول القديمة. فقد حدث في مارس حادث طريف، تفاصيله أن امرأة كبيرة السن، من أسرة مرموقة ومتزوجة من أحد الأعيان رجال الدين، استعادت بالقوة طفل جارتها التي ظلت تعيش في علاقة رفق لاثني عشر عاماً مع رجل ظل يدفع لتلك المرأة الأجر المعلوم مقابل معايشته لجارتها...

بعد تمرد ١٩٢٤ ثابر العرب علي نشر الإشاعة الخبيثة بأن الحكومة أوقفت إصدار أوراق الحرية للرقيق، وأن سياسة تحرير الرقيق بالتدريج قد فشلت ولو مؤقتاً!

من بين الرقيق البالغ عديده ٦,٠٠٠ رأس، هناك احتمال أن يكون سدسهم رقيق بيت عن قناعة ورضى في بيوت السادة. وتشير تقارير البوليس أن هؤلاء الأرقاء يرفضون ورقة الحرية، وأن عدداً مائلاً منهم أصبح من كبار السن ولا مأوى له سوى بيوت سادته، وأن القسم الأكبر من العدد المتبقي يعمل ويعيش بصورة مستقلة، ولكنه يواظب على دفع جزء من كسبه للسيد اعترافاً بحقوقه من جهة، وكنوع من التأمين ضد البطالة من جهة أخرى. ومازالت هناك حالات الملاك الذين يؤجرون رقيقهم

ويتسلمون الأجور في مناطق ريف الخرطوم.

ويختلف وضع الرقيق في مديرية الخرطوم عن المديريات الأخرى، في كون أغليبيته رقيق فترة المهديّة، الذي امتلكه سادته خلال الفترة التي كثف فيها الخليفة السكان في أم درمان، فساعد ذلك على امتصاص الرقيق بالتدريج في كل ميادين العمل والخدمات امتصاصاً كاملاً.

* * * * *

يقدر مدير كردفان حجم الرقيق في مديريته بـ ٢٥,٠٠٠ رأس، مقارنةً بـ ٤٠,٠٠٠ رأس في عام ١٩٠٠، لكن الرقمين خطأ، فالأهالي يؤكدون أن عدد الرقيق في المديرية لم يتغير كثيراً، وربما زاد بالتوالد.

وتوضح الأرقام التالية عدد أوراق الحرية التي صدرت في المديريات حتى عام ١٩٢٥ :

الأبيض ١٩٢٠ - ١٩٢٥	٠٧٨ ورقة
بارا ١٩١٢ - ١٩٢٥	١٦٩ ورقة
سودري ١٩١٨ - ١٩٢٥	١١٧ ورقة
شرق كردفان ١٩١٠ - ١٩٢٥	٢٠٦ ورقة
دار حمر ١٩١٥ - ١٩٢٥	٣٣٢ ورقة
بقاره ١٩٢٠ - ١٩٢٥	٠٩٧ ورقة
المجموع	٩٩٩ ورقة

وتدل التحريات في مدن الأبيض والرهـد وأم روابـة، أن الملاك يمارسون تأجير أرقائهم ويستحوزون على الأجر، وكثيراً ما يستوردون أرقاء من مديريات أخرى لهذا الغرض. وهناك مزاعم أن بعض ملاك الرقيق يدفعون إماءهم لممارسة الدعارة مقابل إتاوة شهرية يتقاضونها منهم. وهذه ممارسة تضع السادة المعنيين تحت طائلة قانون البغاء والتشرد، لكن المحاكم لم تنظر بعد في دعوى من هذا النوع.

ويمكن تلخيص وضع الرقيق في مديرية كردفان بتصنيفه في ثلاث شرائح: الرقيق في المدن - الرقيق في القرى المستقرة - الرقيق مع البدو الرحل.

وتتكون أغلبية شريحة رقيق المدن من النساء اللاتي تدفعهن الظروف نحو حياة الدعارة لضعف
الوازع الأخلاقي وغياب أي مصدر آخر للرزق. على أن الوجهة العامة تشير إلى تحسن الأوضاع، وقد
تتحسن أكثر إذا ما أحدثت المذكرة الإدارية عن منع تأجير الرقيق أثرها المطلوب والمتوقع بحفز أعداد
كبيرة من الأرقاء ذكوراً وإناثاً نحو الحياة المستقلة. أما في القرى المستقرة فإن أحوال الرقيق عموماً
جيدة، وقد لا يتذمر الرقيق من وضعه لولا التدخل اللفظ من جانب الملاك في تمزيق أوصل العائلة
المستقرة وفق إرادة ومزاج المالك. وقد لا تنتفع هذه الشريحة بورقة الحرية لأنها لا تعرف لها قيمة،
ولا كيف تمارسها، بل وتفقد كل مصدر ووسيلة لمعيشتها، خاصة الأرض التي يخصصها لها المالك.
وتتميز شريحة رقيق البدو بشظف العيش... وغالباً ما يتصف رقيق الرعي ببلادة الحس، وليس من
المصلحة منحه حريته دون ضمانته وسيلة لكسب عيشه، كيلا يقع فريسة لاسترقاق جديد أو يموت
جوعاً.

وتدل المؤشرات أن الرقيق يواجه مأزقاً صعباً بمجرد استلامه ورقة الحرية، فلا يعرف أين يحصل
على وجبة طعام أو أين يقضي الليل. لهذا يبطئ المسؤولون في منح ورقة الحرية، حتي يستوثقوا أن
الرقيق وجد عملاً، وجد من يستخدمه. وبالطبع يصعب بل ويستحيل إيجاد فرص عمل للرقيق خارج
المدن، خاصة في كردفان، حيث القرى مبعثرة متباعدة حسب مناطق الزراعة المطرية، ويعيش أهل
القرى في مشتركات مكتفية ذاتياً، وهذه ظروف تزيد من تعقيد وضع الرقيق. لهذا يصبح شرط
استمرار ونجاح أسلوب إصدار ورقة الحرية، توفير ضمانات مأوى للرقيق حائز الورقة حتى يجد عملاً
يعول منه نفسه. وربما كان من الأفضل إنشاء مثل هذا المأوى بعيداً عن مكان إقامة الأسبادة في
القضارف أو القلابات مثلاً. فالملاك في كردفان يشكون من مأوى أو ملجأ الرقيق المجاور لمدنهم أو
قراهم. ومن جانب آخر، فالمأوى البعيد يعني نفياً للرقيق بعيداً عن ذويه وبنيته - لذا لا بد من معالجة
حالة كل رقيق على حدة.

جدول بالأرقاء الذين تحرروا في السودان ١٩١١ - ١٩٢٢
من سجلات مصلحة مناهضة الرق - تقارير المديرية

السنة	عدد الأرقاء المحررين	
	ذكور	إناث
١٩١١	١١٣	١٩٢
١٩١٢	١١٥	١٤٨
١٩١٣	١٥٢	٢١٢
١٩١٤	١٩١	٢١٧
١٩١٥	١٢٨	١٧٦
١٩١٦	٠٩٩	١٤٩
١٩١٧	١٦٥	٤١٧
١٩١٨	١٤٩	٣١٨
١٩١٩	١٨٤	٣١٧
١٩٢٠	١٥٧	٢٦٣
١٩٢١	١٧٨	٣٠٧
١٩٢٢	٠٩٥	٣١٢
المجموع	١,٧٢٦	٢,٩٢٨

المجموع الكلى ٤,٦٥٤

جدول بالأرقاء السودانيين الذين منحتهم الحكومة المصرية ورقة الحرية
في مدن الإسكندرية، القاهرة، السويس، بنها، الفيوم، البحيرة، غفر السواحل وأسوان

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
١٩١١	٣٠	١٩١٥	٠٤	١٩١٩	—
١٩١٢	٢٦	١٩١٦	٠٣	١٩٢٠	—
١٩١٣	٤٤	١٩١٧	٠٢	١٩٢١	١
١٩١٤	٤٦	١٩١٨	—	١٩٢٢	—

١٥٥

المجموع

من سجلات مديرية دارفور ١٩١٩ - ١٩٢٥

المنطقة	١٩١٩		١٩٢٠		١٩٢١		١٩٢٢		١٩٢٣		١٩٢٤		١٩٢٥		المجموع	
	بج	بج	بج	بج	بج	بج	بج	بج	بج	بج	بج	بج	بج	بج	بج	بج
الوسطى	١٠٨	٨٢	٨٨	٧١	٢٧	٢٤	٥٢	٤٥	٣١	٢٤	٣٢	٢٣	٤٦	٢٩	٢٨٤	٢٩٨
الشرقية	-	-	-	-	-	-	١١	٧	١٢	١	١١	٤	٤	٤	٣٨	١٦
الجنوبية	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٠	٣٦	٥١	٣٠	٣٤	٢٦	١٣٥	٩٢
الشمالية	٥	-	٥	٥	١٣	١٢	٦	٤	٤	٤	١	١	١١	٩	٣٧	٣٠
دار مساليت	-	-	-	-	١٥	٦	٤٧	١٨	٢٥	٩	٤	٦	٢٢	٢٢	١٤٨	٦٧
															٢٨	٢٨

• أرقام إضافية عن المنطقة الشمالية ١٩١٧ : تقدم بطلب الحرية ١٣ - نالها ١٠ .

١٩١٨ : تقدم بطلب الحرية ١٧ - نالها ٩ .

مذكرة مستر ديجل - Mr.Diggle

مفتش زراعة منطقة البابوقة، ريفي بربر،

إلى سكرتير جمعية مناهضة الرق، وحماية السكان الأصليين - لندن

(وردت في تقرير ولس ص ٤٩-٥٥)

سيدى العزيز،

يشرفني طرح هذه المذكرة حول الرق في السودان، وأتقأ أن لجتكم تستطيع تقديمها إلى لجنة الرق التابعة لعصبة الأمم.

ذهبت للسودان دون أدنى معرفة عن الرق، لكن بعد أربع سنوات قضيتها منفرداً من مجمل سبع سنوات في صلة وثيقة مع الناس، ما كان لي أن أفضل في ملاحظة الشواهد المربعة للرق. ومنذ عودتي لإنجلترا، منذ عام تقريباً، حاولت بالجهد الشخصي ما يساعد على اتخاذ خطوات عملية، لولا أن موقف الدوائر الرسمية مازال أنه لا يمكن عمل أي شيء سوى القليل، والقليل جداً. وهذا أمر يؤسف له. لكن إذا استطاعت لجنة الرق التابعة لعصبة الأمم أن تعين لجنة صغيرة لتقصي الحقائق، فإنني على استعداد للمثول أمامها والإدلاء ببعض تجاربي الشخصية في السودان، وأسرّد أدناه بعضاً منها. وكدليل على الجهود التي بذلتها من أجل إجراء إصلاحات مناسبة، أود أن أشير إلى أن الحقائق الواردة في هذه المذكرة، سبق ورفعتها رسمياً للإدارة عندما كنت في السودان.

وفيما يلي بعض الشواهد والقضايا التي رفعتها لعناية الإدارة:

أ - عندما كنت في المرور، جاءني ولد وأخبرني أن والده الرقيق مريض جداً، وظل مريضاً ومهملًا لعدة أشهر من جانبه سيده، نسبة لأنه تقدم في السن ولا يستطيع العمل، بعد أن قضى كل حياته يعمل للسيد. فذهبت ورأيت الرقيق كبير السن يعاني من سوء التغذية وتكسو جسده القروح. فأرسلته بعربة لوري لمفتش المركز. وأعتقد أن ذلك كان العمل الإنساني العادي والمتوقع.

ب - جاءت بنت وتظلمت من أنها تعرضت للضرب، وكشفت عن الآثار، ولما كنت في طريقي إلى بربر في ذلك اليوم، اصطحبتها وسلمتها لمفتش المركز.

ج - أثناء المرور جاءت أمة عجوز واشتكت من أنها قضت كل عمرها تعمل لسيدها، لكنها كبرت الآن على الخدمة. وزعمت أن سيدها تركها جائعة لا يطعمها. وكان ذلك واضحاً من ضلوعها الناتئة وجسدها العاري. أعطيتها بعض المال ورفعت الحقائق لمفتش المركز.

د - وكانت هناك حالات عديدة مشابهة من تجويع وضرب وسوء معاملة. وأصبحت مسألة عادية بالنسبة لي أن أجد أحد الأرقاء وقد احتفى بمنزلي خلال الليل، فكنت أستجوب الرقيق وسيده أيضاً إن أمكن ذلك في مكتبي، وإذا ما اقتنعت بوجود مبررات للشكوى، أرسلتها لمفتش المركز باللوري إذا كان متجهاً إلى بربر، أو برفقة الشيخ المتوجه إلى بربر، ولا أعرف سوى حالة واحدة من بين عديد الحالات التي أعرفها، عاد فيها الرقيق طائعاً مختاراً إلى سيده.

هـ - رغب رئيس مركب الباقوة الزواج من فتاة كانت تعيش معه كخليفة مقابل مبلغ من المال دفعه الرئيس لسيدها. فبقي الرئيس في حالة مطال لمدة عام كامل دون أن يسمح له سيدها بالزواج منها شرعاً أمام القاضي، رغم استئنافه لمفتش المركز الذي لم يكن راغباً في إصدار ورقة حرية للفتاة، علماً بأنني متيقن أن الفتاة لم تكن مسجلة أمة في سجل الرقيق. ولولا تدخل المتواصل، لربما ظلت الفتاة حتى الآن مؤجرة كخادمة بيت - أي عاهرة. وكثيراً ما سمعت الحنجج القائلة أن تحرير الإمام يؤدي بهن حتماً إلى الدعارة. لكن تجربتي الذاتية تؤكد أنهن عاهرات طالما ظلن إماء، يؤجرهن أسيادهن ويميشون على إتاوات المهر. وهذه في اعتقادي جريمة يعاقب عليها القانون الإنجليزي عقاباً رادعاً. لو كن حرائر لكان في مقدورهن على الأقل الاحتفاظ بعائدهن من الدعارة!

جأرت النساء الإمام بالشكوى وطالبن بورقة الحرية كيلا يصبح أطفالهن أرقاء!

و - مثلهم مثل عديدين غيرهم، كان في الباقوة ثلاثة رجال: زروق عكاشة ومصطفى عثمان وحامد محمود، وكان لهم أرقاء يعملون بجد واجتهاد طيلة العام. وحدث أن قلت لأولئك الرجال: إن كنتم ترغبون في بقاء الأرقاء في خدمتكم، فعليكم أن تعطوهم شيئاً من الحصاد، إذ لم يكونوا يقدمون لهم شيئاً سوى ما يسد الرمق وبعض أسمال. وكان أن هرب الأرقاء. لكنهم أعيدوا

قرأ، وأغلب الظن أنهم مازالوا يرغبون في الهرب والحرية.

ز - لقد عمل هؤلاء الأرقاء سنوات لسادتهم. هل يجبرون على مواصلة العمل حتى يقعدهم كبير السن عن العمل، وعندما يهملون ويتركون للموت جوعاً...؟ هذا ما يحدث في ظل النظام الحالي - على الأقل في منطقة الباقوة - وحجة السادة أن عمل الرقيق رخيص لا يكلف سوى الكسرة.

ح - بعض المأمير المصريين يدعي أنه لا يسمح بالاسترقاق أو الرقيق تحت العلم المصري، وأن شمال السودان إذا ما انضم إلى مصر فإن الاسترقاق يتوقف تلقائياً! لكن لا العلم البريطاني يسمح ولا القانون البريطاني يسمح بالرق، على أنه وبعد أكثر من عشرين عاماً تحت العلم البريطاني والعلم المصري، يتواصل استرقاق الناس هنا، وتعرضون للاعتقال والاستجواب عن ورقة الحرية، ويفرض السادة ملكيتهم على أطفالهم كأرقاء ويتزعمونهم منهم.

ط - الأطفال الذين لا يرغبون أن يبقوا أرقاء في ظل حكومتنا، عليهم بالفرار والهرب!

١ - أما الحجة التي يتعلل بها المدافعون عن الرق، والتي تدعي أن السادة يرعون الأرقاء عندما تتقدم بهم السن، فهي كذبة بقاء، على الأقل في المنطقة التي عملت بها في السودان.

٢ - وليست صحيحة الحجة القائلة أن الأرقاء يحصلون على حريتهم فور طلبهم لها. فلم تتخذ أية خطوات لإعلام الأرقاء أنهم أحرار في نظر القانون. وأنا شخصياً ما كنت أعلم في البداية إن كان الأطفال الذين ولدوا بعد إعادة الفتح أحراراً أم أرقاء، وكل الأرقاء الذين هربوا من أسيادهم لم يتجهوا نحو مركز الحكومة، بل نحو أبعد ما يكون عنه.

٣ - وفيما يتعلق بالآثار الاقتصادية لتحرير الرقيق، فإنني مقتنع تماماً أنها مبالغ فيها. وتدفعني كل تجربتي للاقتناع أن زراعة الأرقاء أسوأ زراعة. وقد استمعت إلى الحجة القائلة أن إلغاء الرق سيؤدي إلى توقف الزراعة في شمال السودان. أعتقد جازماً أن هذه وجهة نظر خاطئة. وحتى إذا كان تقديري خاطئاً، فلا أعتقد أن الزراعة في شمال السودان أو في أي مكان آخر تستحق كل هذا الشقاء والعسف المرتبط بالاسترقاق.

٤ - مجرد وجود رجل بريطاني في أي قرية يؤدي إلى تخفيف أسوأ سمات الرق. أما في المناطق

الشاسعة على النيل حيث لا تواجد لرجل بريطاني، فإن الرق يمارس في أسوأ أشكاله.

٥ - بعد مغادرتي للسودان، أخطرتني الحكومة السودانية، أن مذكرة جديدة قد صدرت تمنع تأجير الأرقاء من أجل الربح، ومذكرة أخرى بأن الأطفال الذين ولدوا بعد الفتح ليسوا أرقاء. لكن وحسب علمي فإن أياً من هاتين المذكرتين لم تنشر على الناس، ومن ثم فإن الناس الذين يهمهم موضوع المذكرتين أقل الناس علماً به. فالنشر العلني في رأيي هو جوهر المسألة.

ما تقدم، أعتقد أنني أكدت:

١ - الرقيق لا يستطيع أن يترك سيده نهراً جهاًراً ويذهب ليعمل في مكان آخر.

٢ - ليس بين الرقيق ومالكه اتفاق متبادل. ونظم الحكومة وإجراءاتها لا تنفذ، ربما لأنها متناقضة وغامضة.

٣ - بتقديم هذه المذكرة لجمعيتكم أرجو أن أذكر لكم أن هدفي الوحيد إلغاء الرق في السودان بأسرع فرصة ممكنة، وليست بيني وحكومة السودان منازعات. فقد عوملت معاملة كريهة هناك.

وقد اتخذت هذه الخطوة بعد تفكير طويل، وبعد أن فشلت كل المحاولات الأخرى، وبعد أن اقتنعت أنه ما من سبيل مفتوح أمامي سوى هذه الخطوة.

لا أمانع في استخدامكم لهذه الرسالة بأي وسيلة ترون. وأضع نفسي تحت تصرف لجنة تفصي الحقائق التي قد تتكون. وإذا ما أصبح مثولي أمامها مطلوباً، أكون شاكراً لو تلقيت إعلاماً وإخطاراً قبل وقت كاف.

التوقيع

دقل .

.....

ملحق بشكاوى الرقيق وتصرفات كابتن دقل :

١ - عطا منوب عبد الله، كبيرة السن ومعها بناتها الثلاث سائر الله ونعمة ونميعة.... تقدم من

بشكوى لمستر دقل ضد مالکهن عبدالله کرکرای من أهالی الباقوة، مشیخة حسین ابراهیم. فأرسلهن مستر دقل بعمرته للمركز فی بربر حیث أصغر لهن المقتش مستر کرید أوراق حریتهن فوراً. وسافرن رأساً إلى الخرطوم بحری وفیها أقمن وبعثن.

٢ - یقول سعد عبدالمجد من أهالی الباقوة: كانت لی جاریة تدعی مستورة بت عائشة. ذهبت وتظلمت لمستر دقل، الذی أرسلها للمركز فی عمرته وأعطاهما مستر کرید حریتها. فأخذت معها ولداً صغیراً وطفلة رضیعة وذهبت إلى مدنی حیث تعیش مع نواتی رئیس مریکب بدعی الأمین. وهی لم تشتک لأی شخص أننی كنت أقسو علیها، أنما قالت إنها فقط ترد حریتها.

٣ - مستورة أمة عمرها ٤٥ سنة تقریباً، ولها بنت تسمى فریجة عمرها ٢٨ سنة، وولد بدعی... عمره ١٤ سنة، وكانت لفریجة طفلة عمرها ٤ سنوات. وقد تظلمت الأم وبتتها لكابتن دقل بأن سیدهما علی الحاج أحمد یضربهما. فأخذهما كابتن دقل فی فلوکته عبر النیل وأرسلهما بعمرته إلى بربر حیث أعطاهما مستر کرید حریتهما. ویقال أن هذه العائلة تعیش الآن فی جبل أم علی.

٤ - الأمة نجیفة الله توفی سیدها أحمد عبود من أهالی الباقوة. فتظلمت إلى كابتن دقل من معاملة الوراث، وأنها مریضة وتعمه. فأخذها كابتن دقل بعمرته مباشرة إلى مستشفى عطبرة. وبعد أن استعادت عافیتها منحها مستر کرید حریتها، وتولی محمد أحمد النور، زوج سیدتها السابقة، تكلفة العلاج. ویقال أن نجیفة تعیش الآن فی منطقة الخمور البلدیة.

٥ - یروی عمدة الباقوة أن أمة تظلمت لكابتن دقل، فأرسلها إلى مستر کرید فحررها.

٦ - كان سرور الحاج رقیقاً لحاج محمد المفلاوی من أهالی الباقوة. ذهب إلى كابتن دقل متظلماً فاصطحبه معه فی عمرته إلى مستر کرید ونال حرته، ثم أعاده معه إلى الباقوة واستخدمه فی منزله لجلب الماء والخدمات الصحیة. یعمل سرور الآن مع مستر فالور بأجر ١٧٥ قرشا فی الشهر.

٧ - حندونا وابنها حسن - ١٢ سنة - رقیق بابکر الأمین من أهالی الباقوة. تظلمت لكابتن دقل، فاصطحبها وابنها إلى بربر حیث نالا حریتهما، ثم جاء محمد احموده من أهالی الباقوة، وكان قد وعد بالزواج منها إن نالت حریتها، فتزوجها وأنجب منها طفلة.

حكم حرية

بما أن _____
أوصافها الخ على ظاهره) من _____
في هذا اليوم والتمس (أو التمس) صدور حكم أحاطة على طلبه (أو عليها) بأنه (أو بأنها)
حر (أو حرة) فبناء على ذلك أنا _____
عملاً بالسلطة الموكلة لي كقاضي جزئي من الدرجة _____
بعد أن سمعت أقوال _____

من _____
وإذا عمل العريضة أصدر أمرى وأحكم بأن المذكور (أو
المذكورة) _____
جميع حقوق الأحرار وعليه (أو عليها) جميع واجبات الأحرار وبأن
قد كان (أو كانت) حراً (أو حرة) وكان له (أو لها) جميع تلك الحقوق وعليه (أو عليها)
جميع تلك الواجبات من اليوم * _____
سنة _____

* إذا كانت قد ولد
الشخص من أول يناير سنة
1811 فكتب منه ولادته ولا
تذكر اسبق تاريخ ممكن منذ
أول يناير سنة 1811

صدر في اليوم _____ من شهر _____ سنة _____
في المحل _____
نمرة القضية _____

قاضي جزئي من الدرجة _____

JUDGMENT OF FREEDOM.

WHEREAS

(whose description, etc., is given overleaf) of _____
has come before me this day praying for a judgment in answer to
his (or her) petition that he (or she) is a free person.

NOW THEREFORE I

District Commissioner or Assistant District Commissioner, in
exercise of my powers as a District Judge of the _____
Grade having heard the statement of _____
of _____ in answer to the petition hereby order and
adjudge that the said _____

is a free person and entitled and subject to all the rights and
duties of free persons and that the said _____

_____ shall be taken to have been free
and entitled and subject to the rights and duties aforesaid
since the _____
day of _____

* If born since 1st
January, 1899, say
"since his birth"
otherwise give the
earliest date possible
since 1st January,
1899.

GIVEN this _____ day of _____

at _____

Case No. _____

District Judge of the _____ Grade.

سري للغاية

رسالة السكرتير الإداري

إلى مدير كردفان، حول التحفظات تجاه خصيلة إحصاء الرقيق في المديرية

المقتطفات أدناه من تقرير مستر ولس عن الرق:

١ - يقدر العدد الحالي للرقيق في مديريته بـ ٢٥,٠٠٠ رأس، بالمقارنة مع ٤٠,٠٠٠ رأس عام ١٩٠٠. ولأسباب سبق ذكرها، فالرقم ٤٠,٠٠٠ في عام ١٩٠٠ خاطيء سواء في عدد الرقيق أو التاريخ، فقد أخبرني الأهالي أن عدد الرقيق قد تغير تغيراً طفيفاً، وربما زاد قليلاً بالتوالد.

٢ - يمش في كردفان أكبر عدد من الرقيق الذي لا يزال مسترقاً، وعدده ٢٥,٠٠٠ رأس - ولا يبدو أن هناك سبباً واحداً يحول دون استمرارهم على حالهم هنا، بل وأن يزدادوا عدداً طالما استمر هذا النظام. فقد سقط قسم من السكان في براثن الاسترقاق، وأصبح ضمهم هنا متعارفاً عليه سواء بين الأسياد أو الأرقاء. ومن هنا، ربما، تنشأ الحجة القائلة بأنه لا يمكن القضاء على هذا الوضع الدليل إلا بحدث يقترب من الثورة الاجتماعية.

بعد سرد المقتطفات، واصل السكرتير الإداري مخاطباً مدير كردفان:

للهولة الأولى، يبدو الرقم ٢٥,٠٠٠ منهلاً نوعاً ما، ويسرني أن تحيطني علماً، لإعلام الحاكم العام:

أ - تأكيدكم، أو خلافه، للرقم المذكور، كتقدير أولي.

ب - أية تعليقات تودون إبداءها على المقتطفات.

التوقيع

هـ . ماكمايكل - السكرتير الإداري.

الأبيض ١٩٢٦/١١/٢٧

... يستحسن ان أشرح لكم كيف توصلت إلى هذا الرقم:

• منطقة الأبيض : عدد السكان بالتقريب ٧٢,٠٠٠ نسمة - عدد الرقيق وفق تقدير مفتش المركز ٣,٠٠٠ رأس - أي رأس لكل ٢٤ نسمة. وعلق مفتش المركز أن سجلاته تظهر رقماً أقل كثيراً من هذا الرقم، لكن كما هو معلوم، فأعداد كبيرة من الرقيق لم تسجل.

• منطقة أم روابة والرهدي : عدد السكان بالتقريب ١١٤,٠٠٠ نسمة - عدد الرقيق كما يقدره مفتش المركز ٢,٥٠٠ - ٣,٠٠٠ رأس - أي رأس لكل ٣٨ نسمة- وعلق مفتش المركز باستحالة تقدير رقم دقيق. ففي عام ١٩٠٨ جرى تسجيل للرقيق، وتم بالفعل تسجيل ١,٨٥٠ رأساً، في حين من المحتمل أن يكون عدد الرقيق آنذاك بين ٢,٥٠٠ - ٣,٠٠٠ رأس - إذ خافت إحدى القبائل من أن الحكومة سوف تحرق كل الرقيق المسجل، فلم تسجل سوى نصف رقيقها.

• منطقة النهود والإضية: عدد السكان بالتقريب ١١٠,٠٠٠ نسمة - عدد الرقيق ٥,٠٠٠ رأس- أي رأس لكل ٢٢ نسمة- وعلق مفتش المركز أن هذا الرقم يعتمد على السجلات القديمة، بعد الأخذ في الاعتبار نقصانه بالوفيات ونيل الحرية.

• منطقة أبو زيد والمجلد : عدد السكان بالتقريب ٦٦,٠٠٠ نسمة - عدد الرقيق ٣,٦٤١ رأساً - أي رأس لكل ٢٠ نسمة - وعلق مفتش المركز أن ٤,٣٩١ رأس رقيق قد سجل في المنطقة عام ١٩١٤، والتقدير للنقصان في هذا الرقم هو ٧٥٠ رأساً.

• منطقة بارا وسودري: عدد السكان بالتقريب ١٧١,٠٠٠ نسمة- عدد الرقيق ٢٢,٤١٦ رأساً- أي رأس لكل ٧ أشخاص- وعلق مفتش المركز أن سجلاته جد مختلفة- فالجماعة مثلاً ٩ عموديات ورقيقهم المسجل ٥٠١ رأساً، أما العموديات الخمس الأخرى، وهي الأكبر، لا يمكن بالقياس، أن يقل رقيقها عن ٣١٢ رأساً، وبإسقاط ٧١٠ للرقيق غير المسجل، يصبح مجمل عدد الرقيق وقت التسجيل ٨٩٤ رأساً. وفي دار حامد تمتلك العموديات الثلاث الأصغر ٣١٠ رأساً مسجلاً من الرقيق،

وبالقياس فإن العموديات العشر الأخرى قد تمتلك ٢,٧٢٠ رأساً- وبإسقاط ١٠٪ للرقيق غير المسجل، فإن مجمل الرقيق وقت التسجيل ٣,٣٣٠ رأساً. وبما أن عموديات بارا لم تشهد تسجيلاً، فقد جرى تقدير حجم الرقيق في كل منها على حدة بالقياس للعموديات المذكورة أعلاه- تقدير مجمل الرقيق وقت التسجيل ٣,٥٨٦ رأساً. ولم يحدث تسجيل وسط الكبايش، لكنهم كانوا حتماً يملكون أرقاء أكثر من دار حامد وعموديات بارا. وليكن تقدير المجمل ٤,٠٠٠ رأس. ورغم أن التسجيل قد تم وسط الكواهلة إلا أن السجل قد ضاع. وقد حدث ورأيت مذكرة تشير إلى وجود رقيق يفوق ٢,٠٠٠ رأس بكثير- ولكن الجملة ٢,٥٠٠ رأس، ويصعب تقدير رقيق الهواوير، وليكن تقدير المجمل ٦٠٠ ولو كان مرتفعاً بعض الشيء. وتمتلك قبيلة المجانيين -غرب- رقيقاً أكثر من رقيق الهبانية (٥٠٠) ولكن أقل من الفراحنة (٧٠٠) وليكن المجمل ٦٠٠ رأس. وفي الجبال الشمالية فإن تقدير رقيق العموديات السبع مجتمعة حوالي ٥٠٠ رأس.

بهذا يصل تقدير العدد الكلي إلى ١٦,٠١٢ رأساً في عام ١٩٠٨. وقد استتجت أن الزيادة بسبب الاسترقاق المتجدد وبالتوالد قد تفوق النقصان بنيل الحرية، أو بالحصول على حريات سياسية (كما هو الحال وسط الكبايش) أو بالوفيات، وأن العدد الكلي الآن ٢٢,٤١٦ رأساً... ولم أعتبر بين الأرقاء كل من يعتبره العرب من العبيد. ولو فعلت ذلك لارتفع الرقم إلى أكثر من نصف سكان المنطقة. فقد أخبرني السير على التوم شخصياً أنه يعتبر ثلثي الكبايش في الأصل من الرقيق.

الحصيلة : مجموع عدد السكان ٥٣٣,٠٠٠ نسمة، مجموع عدد الرقيق ٣٦,٨٠٧ رأساً، أي رأس لكل ١١ نسمة.

عندما تسلمت هذه الأرقام، اعتبرت أرقام كل المناطق صحيحة تقريباً عدا منطقة بارا وسودري. وكانت حصيلة تلك المناطق ١٤,٣٩١ رأساً من رقيق البيت، ثم نظرت في رقم بارا وسودري البالغ ٢٢,٤١٦ رأساً، ورأيت تخفيضه بحوالي ١٢,٠٠٠ رأس تقريباً، فكانت الحصيلة النهائية ٢٥,٠٠٠ رأس. وهو يبدو مرتفعاً بدرجة مذهلة، ويشير بالتقريب إلى أن شخصاً من بين كل واحد وعشرين شخصاً يعيش في وضعية رقيق البيت. لقد بذلت قصارى جهدي في التعامل مع الأرقام التي تحت تصرفي، وربما كان تقديري مرتفعاً نوعاً ما، رغم أن وجود ٢١ رأس رقيق في قرية سكانها ١٤١ نسمة لا يبدو مرتفعاً.

أما الرقم ٤٠,٠٠٠ رأس عام ١٩٠٠، فلم تعد توجد وثائق تساعد على التقدير. فعلى سبيل المثال، يقدر مفتش مركز غرب كردفان أن عدد رقيق البيت في مركزه قد انخفض تقريباً بنسبة ٢٣٪ منذ عام ١٩٠٠.

ويقدر مفتش مركز البقارة أن عدد رقيق البيت في مركزه قد انخفض تقريباً بنسبة ١٤٪ منذ عام ١٩٠٠. ويقدر مفتش مركز شرق كردفان والأبيض أن هناك انخفاضاً، لكنه لا يقدم أرقاماً.

ويقدر مفتش مركز شمال كردفان أن هناك زيادة ملحوظة بنسبة ٤٠٪ بسبب التوالد والاسترقاق الجديد.

فإذا قبلت تقديرات مفتشي المراكز، وأضيفت إلى بعضها، قد يبدو أن عدد رقيق البيت قد تغير تغييراً طفيفاً... وقد يكون رقم ٤٠,٠٠٠ رأس لعام ١٩٠٠ مرتفعاً بالمقارنة لرقم ٢٥,٠٠٠ رأس الآن...

لكن إذا أخذ متوسط التقديرات التي قدمها مفتشو المراكز، وقدر الانخفاض بنسبة ١٨٪، فإن هذا يعني أنه إذا كان عدد الرقيق الآن ٢٥,٠٠٠ رأس في كردفان، فإن عدد الرقيق في عام ١٩٠٠ كان ٣٠,٤٨٧ رأساً.

في اعتقادي لا بد أن انخفاضاً محسوساً قد حدث في عدد الأشخاص الذين كانوا أرقاء في عام ١٩٠٠ حسبما هو واضح. لكن ربما حدث تعديل طفيف جداً في عدد الأشخاص الذين كانوا أرقاء بالفعل بسبب التوالد بصفة رئيسية خلال الفترة، وإذا اعتمد الرقم ٣٠,٤٨٧ على أنه عدد الأرقاء عام ١٩٠٠، فإن الانخفاض في هذا الرقم بمعدل ٥,٠٠٠ رأس، أو أقل من ٢٠٠ رأس سنوياً خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية، ليس بعيداً عن الصواب - أي أن الانخفاض بسبب الوفيات والحرية والهروب، فاق الزيادة بالتوالد واسترقاق الأرقاء بمعدل متوسط ٢٠٠ رأس في السنة. فالمسألة برمتها تعتمد على الحدس، لكنني مازلت أعتقد : كان هناك انخفاضاً.

أما الفقرة ٢ التي تقول بأنه ما من سبب خاص يحول دون استمرار الرقيق على حالهم، أو أن يزداد عددهم طالما استمر هذا النظام، فهناك ولا شك أعداد كبيرة من أرقاء البيت في غابة القناعة بوضعهم ولا يرغبون في نيل حريتهم. وينطبق هذا بصفة خاصة على رقيق البيت وسط الكباشي والكواهلة والحمر، الذين يقطنون منطقة تشح فيها وربما تتعذر إمكانية كسب العيش بالعمل في

الزراعة، وحيث لا توجد حوافز لأرقاء البيت للبحث عن فرصة عمل بعيداً عن أسيادهم. وسيحدث انخفاض طفيف في عدد هؤلاء الأرقاء، بل وربما يحدث فيه ازدياد لسنوات قادمة.

ففي ضواحي المدن الكبيرة والمناطق التي يسهل فيها على الرقيق المعتقد أن يتدبر كسب عيشه، تتوفر أكبر الحوافز والتزعات لأن يترك الرقيق سيده. يقترب الرق تدريجياً من نهايته، لكن العملية تظل بطيئة، وسيبدأ وضع الأرقاء في التغير بسرعة أكبر في المناطق الأكثر تحضراً، والمناطق الصالحة للزراعة، ومنها ينتشر.

وإنني لعلى قناعة أن الانخفاض في عدد أرقاء البيت الذين يمشون في مناطق تتوفر فيها حوافز لترك سادتهم، يفوق (ويستمر في التفوق بدرجة متعاطمة) أي زيادة محتملة في عدد رقيق مماثل في مناطق لا تتوفر لهم فيها حوافز لترك سادتهم، وتبعاً لهذا ونتيجة له سيحدث تزايد متدرج في وتائر انخفاض عدد رقيق البيت.

ومحتمل أن عدداً كبيراً من الرقيق لم يدرك بعد حقيقة أن له الحق لنيل حريته متى أراد ذلك. لكن إدراك هذه الحقيقة ينتشر تدريجياً ويتج عنه ازدياد في عدد رقيق البيت الذي يهجر سادته.

وفيما يتعلق بالفقرة ٣، والتي تقول بسقوط قسم من السكان في براثن الاسترقاق، وأصبح وضعهم هنا متعارفاً عليه بين الأسياد والرقيق، ومن هنا ربما تنشأ الحجة القائلة بأنه لا يمكن القضاء على هذا الوضع الدليل إلا بحدث يقترب من الثورة الاجتماعية؛ أفترض أن هذه الفقرة تشير إلى أطفال الرقيق المولودين منذ ١٨٩٨، والذين تتواجد أعداد منهم في وضعية رقيق البيت، حيث لا وجود في هذه المديرية لأشخاص استرقوا، إلا بعض الأشخاص الذين اختطفوا.

ولا أعتقد أن الأمر يحتاج إلى ثورة اجتماعية لتحرير هؤلاء الأشخاص، إنما تقديري أنهم وبالتدريج سوف يسمون وينالون حريتهم، كلما انتشرت وسطهم الحوافز كيما يسموا، والمعرفة بحقيقة وضعيتهم، وبالحقوق التي يمتلكونها.

توقيع

مساعد مدير مديرية كردفان.

ولم يكتف مدير كردفان بهذا الرد لتأكيد وجهة نظره، وأن تقديره للرقم ٢٥,٠٠٠ رأس لم يكن

بعيداً عن الصواب، بل عاود الكتابة حوله في رسالة لاحقة بعد أقل من ثلاثة أشهر للسكربتير الإداري،
نصها:

C.S. 60/2/8

الأبيض ١٥ / ١ / ١٩١٧

سري للغاية

... لقد اتبحت لي الفرصة لمناقشة المسائل مع مفتشي المراكز في الاجتماع السنوي:

وأقدم بما يلي:

١ - أن يعتمد لي مبلغ ٤٥٠ جنيهًا سنوياً للصرف على إعاشة الرقيق الذي نال حريته ولا يستطيع في الفترة الأولى من حريته تدبير الكساء والمعيشة. وكل هذا المبلغ (وهو لا يزيد عن إعانة قدرها ٥٠ جنيهًا لكل مركز) قد لا يصرف خلال العام، وكل ما يصرف منه يجب أن يصرف بعناية فائقة وتقدير، ودونما مباهاة أو إعلانات. وأريد أن أطلب، حيثما أمكن ذلك، نوعاً أو آخر من الخدمة يقدمها الرقيق الذي نال حريته وحصل على إعانة إعاشة.

٢ - يجب أن لا ينشأ أي شيء أشبه بحملات الملاحقة لمطاردة الملاك الذين يعيشون على الدخل غير الأخلاقي لجواربهم، على أن تعالج الحالات التي بلغ عنها أو تطفو إلى السطح.

٣ - لا ضرورة لإنشاء ملاجيء خاصة خارج كردفان لرقيق كردفان الذي نال حريته. لكن ربما كان ضرورياً ومرغوباً نفي الأرقاء السابقين وتوطينهم في بعض مستوطنات الرقيق المحرر القائمة فعلاً.

وأود أن أشير في الختام إلى أن كل مفتشي المراكز في المديرية كانوا متفقيين على أن الرقم ٢٥,٠٠٠ رأس الذي قدرته لعدد الرقيق الموجود فعلاً في كردفان لم يكن مبالغاً فيه.

منشور شرعي نمرة ٢٨

صادر بتاريخ ١٤ شعبان سنة ١٣٤٥ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧

قد وضعت القواعد الآتية للعمل بها في المحاكم الشرعية وتكون ناسخة لما خالفها من الأحكام المعمول بها الآن:

- (٩) أوراق الحرية التي تعطيها الإدارة لمن سبق استرقاقهم لا تؤثر على زوجية سابقة ولكن المرأة التي تعطي هذه الورقة تعتبر حرة بعد ذلك فتعطي سائر أحكام الحرائر أمام المحاكم الشرعية.
- (١٠) لا تثبت المحاكم ولا المأذونون لديهم عقد زواج على امرأة يباشره شخص بصفته مالكاً لها إلا إذا كانت المعقود عليها حاضرة راضية بالعقد مباشرة له بنفسها أو وكيلها.
- (١١) لا تسمع المحاكم دعوى لزوج بمن كانت مسترقة إلا إذا كانت الزوجية ثابتة بوثيقة رسمية أو إشهار شرعي على الوجه المبين بالفقرة العاشرة من هذا المنشور.

(الإمضاء) محمد أمين قراعه

قاضي قضاة السودان.

منشور شرعي نمرة ٢٨

صادر بتاريخ ١٤ شعبان سنة ١٣٤٥ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧

قد وضعت القواعد الآتية للعمل بها في المحاكم الشرعية وتكون ناسخة لما خالفها من الأحكام المعمول بها الآن:

- (٩) أوراق الحرية التي تعطيها الإدارة لمن سبق استرقاقهم لا تؤثر على زوجية سابقة ولكن المرأة التي تعطي هذه الورقة تعتبر حرة بعد ذلك فتعطي سائر أحكام الحرائر أمام المحاكم الشرعية.
- (١٠) لا تثبت المحاكم ولا المأذونون لديهم عقد زواج على امرأة يباشره شخص بصفته مالكاً لها إلا إذا كانت المعقود عليها حاضرة راضية بالعقد مباشرة له بنفسها أو وكيلها.
- (١١) لا تسمع المحاكم دعوى لزوج بمن كانت مسترقة إلا إذا كانت الزوجية ثابتة بوثيقة رسمية أو إشهار شرعي على الوجه المبين بالفقرة العاشرة من هذا المنشور.

(الإمضاء) محمد أمين قراعه

قاضي قضاة السودان

EXTRACT FROM FUNG PROVINCE MONTHLY DIARY
DECEMBER 1928.

.....

SLAVERY

The Kanana Kawatil have only produced five slaves, one of whom was left with the tribe after being given a freedom paper.

Thirteen slaves have applied for and received their freedom at Roseires and 77 in Kurmuk. The semi-servile population along the frontier is evidently waking to the fact that freedom is available on demand.

The people removed by Sitt Amna from hillet Wad Guma, have returned to the Sudan.

The people from the Kosti slave camp who were sent to Roseires to inspect their promised land, arrived full of suspicion, but changed their attitude entirely when they saw the country, and informed the District Commissioner that they considered it highly satisfactory and that large numbers from Kosti would settle there.

M.R.

مذكرة حول المناقشات التي دارت على ظهر الباخرة النهرية «دال»
بين الحاكم العام والسكرتير الإداري ومدير مديرية النيل الأبيض
في ٢ يناير ١٩٢٩

الرق : ملخص المناقشات والقرارات الخاصة بكردفان :

أ - لا بد من إجراء تمييز عند تصنيف الأنواع المختلفة لمن يسمون بالرقائق، وأن يستخدم هذا التمييز في المراسلات.

يستخدم مصطلح serf - قن - للدلالة على أولئك الأرقاء المزعمين، الذين ظلوا يعيشون مع ملاكهم عبر فترة من السنوات، وأصبحوا في وضع يستطيعون فيه طلب حماية الحكومة في حالة استخدامهم بطريقة غير مشروعة.

ويستخدم مصطلح رقيق - slave - على كل الأشخاص المعرضين للعمل الإجمالي غير المشروع، ولا يسمح لهم وضعهم بطلب وتأمين حماية معقولة ضد الاستخدام غير المشروع من جانب المالك.

ب - يحرر الرقيق دون قيد أو شرط عند الطلب، لكن لا ضرورة لتنظيم حملة ملاحقة لتحرير الرقيق إلا إذا نشأت ضرورة أملتها تقارير استخباراتية موثوقة عن نفشي حالات استرقاق جديدة في منطقة معينة أو قبيلة معينة. وفي غضون ذلك تجري متابعة حالات الاسترقاق الجديدة التي افترض أمرها، وانتقاء حالات منها للمعاقبة، ثم يتبع ذلك إعلان عفو عام (ليس بالضرورة متزامناً في كل أنحاء المديرية) مع احتفاظ الحكومة بحقوقها في محاكمة حالات التعدي الصارخ التي وقعت حديثاً. وفي الوقت نفسه يشرح للنظار والعمد المعنيين، أنهم يعتبرون مسؤولين مسؤولية شخصية عن منع استيراد الرقيق وبيعه وشراؤه في قبائلهم. وأن الحكومة لا رغبة لها في التدخل تدخلاً لا داعي له في وضعية أقرانهم، ولا هي راغبة في متابعة المخالفات السابقة، عدا حالات التعدي الصارخ.

يؤجل إعلان هذه الخطوات لبضعة أشهر، إذ أن ذلك ممكن، لتوفير الوقت اللازم للحصول على معلومات من كل المصادر المتاحة في كردفان، ولتوفير أي مساعدة يمكن أن تقدمها مديرية النيل الأبيض. أما في غرب كردفان فتعلن هذه الخطوات في خطوط عريضة بعض الشيء في احتفال يوم تنويع الملك.

ج - يحصل الأتقان على أوراق الحرية عند الطلب، على أن يخضعوا للقانون القبلي. شريطة أن يقدم لهم الملاك أو آخرون من أفراد القبيلة، إعانة معتبرة لتدبير معاشهم (مثل تبليدية، ماشية الخ حسب الظروف المحلية). وهذا يعني أنهم لن يكونوا جسدياً تحت سيطرة ورقابة ملاكهم، لكنهم لا يستطيعون أن يتركوا القرية أو الدار الخ إلا تحت ذات الشروط التي يخضع لها عادة الرجل الحر في القبيلة. وتفصل في مسألة القانون القبلي المحاكم الأهلية (أو ما يعادلها في السلطة الأهلية).

د - تم الاتفاق على أن مسائل حضانة أطفال نساء الرقيق والأتقان تنظر فيها المحاكم الشرعية... ومن المتوقع إذا ما ادعى السيد أبوة الأطفال أن ينالها...

.....

رسالة من مدير مديرية النيل الأبيض للسكرتير الإداري

C.S. 60/7/20

١٥ يناير ١٩٢٩

تناول المدير في الرسالة عدة قضايا، ثم علق على مناقشات وقرارات الباخرة «دال» بقوله:

أعتقد أن مسألة تسليم أطفال الرقيق أو الأتقان لسلطة القضاء الشرعي أو المحاكم الأهلية يتطلب دراسة أكثر، لأن أي قرار حول هذه المسألة لابد أن يؤثر على كل البلد.

فالساسة المتبعة حتى الآن، والمتضمنة في قانون سلطات الشيوخ لعام ١٩٢٨، تضع مسائل الرقيق والأتقان بعيداً عن المحاكم الأهلية.

وما تكشف عنه الأحداث الأخيرة في مديرية النيل الأبيض تدفع الإنسان لأن يمانع في تغيير

هذه السياسة في اللحظة الراهنة.

فمن المعلوم جيداً أن الملاك استخدموا في الماضي المحاكم الشرعية كوسيلة للسيطرة على أطفال الرقيق العصاة. صحيح أنهم يعلنون أن الأطفال أبناءهم، ويصبح الأطفال أحراراً بالقانون. ويستحقون نصيباً في الورثة، لكن كل إنسان يعلم أنهم يعاملون كأرقاء أو أقتان، وأن فرصهم في نيل نصيب في الورثة ضعيفة وسط العرب.

من الممكن تدبير بعض الضمانات لكبح وصد مخاطر المحاكم الأهلية في تسخير سلطاتها لانتزاع أطفال الرقيق والأقتان من أمهاتهم وتسليمهم للسيد. واحتمال انحدرهم من حالة القن أو شبه القن إلى حالة الرقيق.

مدير مديرية النيل الأبيض.

حكومة السودان. مديرية النيل الأزرق

مكتب المدير - ٢٤ فبراير ١٩٢٩

الموضوع: الرق

إلى السكرتير الإداري

بناء على طلبكم الشفاهي أبحث المذكرة التالية حول وضع الرقيق في المديرية:

بعد التحريات التي قمت بها لمتابعة السياسة المقررة في الاجتماع مع الحاكم العام في الثامن من نوفمبر الماضي، تكشف لي أن لا وجود مطلقاً لأي أثر للرق بالمعنى الدقيق للمصطلح - أي الاتجار بالبشر أو معاملة البشر بصورة تبرر استخدام مصطلح رقيق. وقد أمرت بإجراء استفسارات وسط بطاحين مركز الكاملين، وشكرية مركز رفاعه، وكواهلة مركز مكوار، فكانت النتائج سلبية تماماً. وفيما عدا وسط هذه القبائل الثلاث، فلا أعتقد أن هناك أي احتمال لمجرد وجود ظروف للاسترقاق. ويعود سبب ذلك إلى النفوذ المتسع لمشروع الجزيرة، الذي أصبح عاملاً قوياً للتحرر. فالكل في هذه المديرية يعلم سهولة كسب العيش في المشروع. كما أن تحسن المواصلات المضطرد يجعل من السهل سنة بعد أخرى على أي رقيق أن يهرب من سيده.

وفيما يتعلق بالأقنان، فإن مشروع الجزيرة يقدم أيضاً وسيلة جذابة للمعيشة لأي فرد غير مقتنع بنصيبه في الحياة، وتزايد الميول للإفادة من هذه الفرصة. ففي مركز مدني على سبيل المثال، كانت هناك ٣٥ حالة من ٤٠ ترك فيها القن سيده الذي هاجر للمشروع بحثاً عن عمل، وتوافدت بشكل مضطرد حالات عمالة خلال الشهرين الأولين لهذا العام. وامتد نفوذ المشروع إلى الكاملين وضفة النيل الشرقية، وقد بادر بطاحين الكاملين بالشكوى لمفتش المركز خلال تطوافه، أن أقنانهم يهجرونهم. وكان ملاحظاً أن عمل حفر الحفائر والآبار يغلب فيه العمل الأجير، بعد أن كان يقوم به في الماضي الأقنان.

مدير مديرية النيل الأزرق.

مديرية الفوئج

مكتب المدير

سنجة - ٢٤ فبراير ١٩٢٩

الموضوع : الرق

إلى السكرتير الإداري،

وفق ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الذي عقد مؤخراً في الخرطوم، أستمع رفع هذه المذكرة حول مسألة الرق في مديرية الفوئج.

١ - استئصال شاقة تجارة الرقيق:

يدو أن الوطاويط على جانبي الحدود قد استجابوا للأمر، لكن ما هو جدير بالإشارة حقاً، أن كل حالات الاسترقاق لم تشمل أشخاصاً يقيمون في السودان- كان كل الأرقاء من إثيوبيا. إضافة إلى ذلك فتجارة الرقيق بجملتها كانت في أيدي عائلة خوجلي. ولم تحدث أية حادثة ذات أهمية من الشيخ ثورا قور أو الشيخ حمدان أبو قور.

تم اعتقال الست آمنة وقدمت للمحاكمة وأدينّت، وألغيت عموديتها، وانسحب أقاربها إلى إثيوبيا، كما تم اعتقال الوطاويط المتورطين وأرسلوا إلى كوستي للمحاكمة، وهرب آخرون إلى إثيوبيا وانفضح أمر عمدة بلوارا وجرد من العمودية. وبشكل عام يمكن القول، دون مبالغة، إن تجارة الرقيق قد انفضت.

٢ - استعادة الأرقاء :

قدم عرب البادية ١٤٢ رأساً من الرقيق الذين استرقوا خلال السنوات العشر الأخيرة، وتم ترحيل ٨٠ منهم، أغلبهم أطفال، وسمح للبقية البقاء مع أسيادهم بناء على رغبتهم وإلحاحهم وصرف للكثيرين منهم أوراق حرية.

وقام النظار بتسجيل الرقيق المسترق قبل عشر سنوات. ويتضح من السجل أن لقبائل رفاعه وبني حسين ٥٢٧ رأساً. ولم تستلم بعد سجلات قبيلة كنانة.

وستكون لهذه القوائم قيمة وأهمية في حالتي منع وضبط أي حالات استرقاق في المستقبل، وكذلك لمضاهاة المعلومات الواردة من مديرية النيل الأبيض.

وهكذا، أمكن التعامل بشكل أو بآخر، مع حالات ٥٢٧ رأساً من الرقيق وسط عرب البادية.

وكانت هناك ظاهرة عامة متفشية وسط الأرقاء المنحدرين من قبائل البرتا تقريباً - ألا وهي عدم رغبتهم ترك أسيادهم!

ولامجال للشك أن كل الأرقاء مع عرب البادية، يعرفون الآن أنهم يستطيعون نيل الحرية عند الطلب.

٣ - الأفتان:

قدم في المركز الشمالي ١٨٠ طلباً لنيل الحرية، وفي المركز الجنوبي ٩٠ طلباً. وتخضع للدراسة الآن مشكلة السكان شبه المسترقين على الجانب السوداني للحدود. وقد اتضحت ملامح الحل المناسب.

مدير مديرية الفوج.

الدويم - ١٥ مارس ١٩٢٩

الموضوع : الحملة المناهضة للرق

إلى السكرتير الإداري

في وقت مبكر من عام ١٩٢٨، تم في المركز الجنوبي للمديرية، اكتشاف عدد من الأرقاء من قبائل البرتا المستوردين حديثاً من إثيوبيا. ونتج عن ذلك استعادة ٥٠٠ رأس رقيق وأطفالهم، وبينهم عدد كبير جرى استيراده منذ سنوات الحرب.

وصدرت أحكام بالسجن والغرامة على بضع مئات من الضالعين في تجارة الرقيق.

وجرى تبيان طرق قوافل الرقيق من الحبشة وكشف شعابها ومخابئها، وأُرسلت المعلومات للمديريات الأخرى، خاصة مديرية الفوغ.

وفي نوفمبر صدر عفو عام عن كل من يقدم الأرقاء المستوردين حديثاً، للتسجيل، كما قطع وعد لأي قبيلة تسجل كل أرقائها وتسلم بنادقها غير المرخصة، بأن تنال عفواً عن رجالها الذين سجنوا مؤخراً في جرائم الرق، شريطة أن لا يكونوا من عتاة تجار الرقيق.

ولضمان تسجيل كل الأرقاء المسترقين حديثاً، تقرر تسجيل كل السود المنحدرين من صلب الرقيق.

كما تقرر إصدار أوراق الحرية لكل من يتطلب وضعه نوعاً من الحماية، ولكل شخص آخر يطلبها.

ونتيجة لهذه السياسة تم تسجيل ٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ من السود المنحدرين من صلب الرقيق من العدد الكلي المقدر بين ٢٠,٠٥٠ و ٣٠,٠٠٠.

ويوضح هذا التسجيل أن ٥٠٪ من السود، بالتقريب، أحرار، وأن ال ٥٠٪ المتبقين، في درجات متفاوتة من الاسترقاق - وربما كان ٥٪ إلى ١٠٪ ينطبق عليهم مصطلح رقيق، بمعنى من لا يملك حقاً شخصياً، ولا معرفة بحماية الحكومة.

وتشمل هذه الأقلية، المستوردين حديثاً والمبايعات المحلية، وربما بعض الأطفال الصغار الأيتام، ويمكن بيعهم وشراؤهم دون أن تثار مشكلة.

وبين الأرقاء الذين سجلوا مؤخراً، هناك ١٥٠ تقريباً تم استيرادهم منذ الحرب من إثيوبيا أساساً، ولا يستبعد أن يكون عدد معين من المسجلين رقيقاً مستورداً في واقع الأمر.

وضع الأتقان متفاوت - ففي حالات كثيرة يمتلك القن ممتلكات أو ملكية خاصة به، ويؤدي خدمة رمزية لسيده، وفي حالات أخرى لا ملكية لديه، لكنه يشارك في استحواف نصيب من منتجات قطيع وأرض سيده.

بشكل عام فإن وضع القن في الزراعة أسوأ من وضع القن في الرعي، ذلك لأن مالك القن في الزراعة عادة ما يكون فقيراً ويطمع في نصيب أكبر من المحاصيل ويترك للقن ما لا يكاد يكفي لسد الرمي، في حين أن مالك قن الرعي غني في الغالب الأعم، ويتعيش الرقيق من لبن وسمن ولحم قطيع السيد.

لم يحدث إصدار أوراق الحرية اضطراباً في الحياة الاقتصادية للمديرية، كما لم يؤد إلى نزوح الأتقان من الزراعة إلى حياة المدينة، لكنه أجبر ملاك الرقيق العرب على معاملة أقتانهم معاملة أفضل، وحسن حتماً من أوضاع الأتقان.

يصعب تلخيص نتائج سياسة التسجيل والعفو العام الآن، لكن عندما تكتمل سوف يتبلور لدينا مفهوم واضح عن وضع كل السود المنحدرين من صلب الرقيق في المديرية، وعندها يصبح حجم الأرقاء، المحتاجين للحماية ضئيلاً للغاية، ربما أقل من ١٪.

مدير مديرية النيل الأبيض.

مستوطنات الرقيق

رسالة مفتش مركز كوستي
لمدير مديرية النيل الأبيض
١٨ يونيو ١٩٣٠

أدناه تقرير حول مستوطنات الرقيق في أم هباب، وبابنومة وقد زارها كرار أفندي، وفي سودا
وزارها المستر دي

١ - سودا: تتكون المستوطنة من كبار السن - ٣١ رجلاً و ٣٤ امرأة، جميعهم في لياقة وصحة
جيدة، رغم الملابس الممزقة التي تكسو طفلاً أو طفلين من أطفال الأسر.

تعود أسباب ندرة الذرة عندهم بصفة رئيسية إلى أنهم لم يستقروا في الوقت المناسب في العام
الماضي كيما يزرعوا، وكذلك إلى الحريق الذي قضى في بداية العام على عيوشهم وبعض ماعز
اللبن، وأصبح من الضروري شراء ١٣ أردب عيش لتوزيعها على المحتاجين، خاصة من لهم
أطفال. وبسبب هذه الندرة يعمل كثير منهم في كوستي وأماكن أخرى، ولا بد من النظر في أمر
عودتهم في وقت مناسب لزراعة أراضيهم.

عمل اثنا عشر منهم، بمن فيهم الشيخ، لمدة ثلاثة أشهر هذا العام في حفائر دار الأحامدة ودار
سليم، وعمل آخرون لدى عرب مناطق أخرى في رعي الأبقار.

في القرية الآن ٩ ماعز لبن و ٥ أبقار و ٩ عجول. وعليه يمكن للمستوطنة أن تكتفي ذاتياً في
المستقبل إذا هطلت أمطار متوسطة هذا العام. وقد أخطروا بهذا وجرى تحذيرهم من بيع الذرة بلا
تميز في العام القادم، حتى لا تنشأ حوجة لمساعدة من الحكومة.

بدأ العمل في تنظيف الأرض للزراعة، لكن الأمطار لم تهطل بعد، والفول هو المحصول الوحيد
الذي تمت زراعته، وتبدو العلاقات مع العرب المجاورين ودودة.

٢ - أم هباب: احترقت هذه القرية في بداية العام، وتتكون الآن من ٤١ بيتاً جديداً و ٦ بيوت
قديمة، ويجري بناء ٩ بيوت إضافية، والناس سعداء، وفي صحة جيدة وتزايد عددهم برقيق من

قبيلة سليم الذين حصلوا على أوراق الحرية. وفضلت عائلتان من منطقة السودا الإقامة والزراعة في أم هباب، فنتج عن ذلك احتياج لأراضي زراعية إضافية في القوز.

ذهب بعض السكان هذا العام للعمل في حفائر دار الأحامدة ودار سليم، وحالة المستوطنة مرضية للغاية، والناس راضون جداً.

٣ - بابنوسة : كان كل سكان هذه المستوطنة متواجدين، عدا أسرة واحدة خرجت بهدف العودة لسيدها السابق في نزي، وسوف تعاد فورياً. وبدأ الناس الآن في زراعة ونظافة أراضيهم. وتجري صيانة ٢٩ من البيوت. كل الناس في صحة جيدة ومعنويات جيدة، ولم تكن هناك ضرورة لتقديم إمدادات من الذرة. الآن يستطيعون أن يكتفوا ذاتياً.

ملاحظة عامة: حالة المستوطنات مرضية، خاصة أم هباب وبابنوسة- وبطول أمطار متوسطة هذا العام، عليهم جميعاً أن يكتفوا ذاتياً.

مفتش المركز الجنوبي.

انحسار الرق في مديرية النيل الأزرق

حكومة السودان

مديرية النيل الأزرق

مكتب المدير - ٨ فبراير ١٩٣١

إلى السكرتير الإداري

أؤكد ما سبق وأعلنته في ٢٠ فبراير ١٩٢٩: أن النزعة نحو طلب الحرية مازالت مستمرة.

صدرت في مركز مدني ٤٣ ورقة حرية، وكان غالبية من صدرت لهم من رقيق عرب النيل الأبيض، وبالتحديد من مركز القطينة، الذين اكتشفوا أن من السهل كسب العيش في مشروع الجزيرة...

جاء في تقرير مفتش رفاعة ما يلي:

حدثت خلال السنة خمس حالات فقط لطلب أوراق الحرية، وكانت كلها من النساء.

ولاشك في أن أي رقيق، رجل أو امرأة، يرغب الآن في ترك سيده، يستطيع أن يفعل ذلك دون أية مصاعب. ويفضل بعض الأرقاء - مثل الحالات الخمس المذكورة - أن تصدر له ورقة تحسباً إذا ما طلب منهم أن يعودوا لأسيادهم، وهو أمر مستبعد في حد ذاته.

إصدار أوراق الحرية في هذه المنطقة يكاد يكون مفارقة. فمن يسمون بالرقيق في غدو ورواح كما يحلو لهم، وقليل من يفضل أن تكون له ورقة - خاصة النساء، اللاتي يسفن على الورقة فيما يبدو قوة سحرية.

جاء في تقرير مفتش الحصاصي ما يلي :

خلال عام ١٩٣٠ تقدمت ١٨ امرأة ورجل و ١٨ طفلاً صغيراً بطلبات لأوراق الحرية. وقد أصبحت الإجراءات من البساطة بحيث يصعب إدراك لماذا يجهدون أنفسهم بتقديم الطلبات. أعتقد أن النساء يتقدمن كيما يضمن الاحتفاظ بأطفالهن. فالمعيشة سهلة لدرجة أن الرجال، أمام أي بادرة

لسوء المعاملة يتركون أسيادهم ويكسبون عيشهم دون عناء المطالبة بورقة الحرية.

جاء في تقرير مفتش مركز الكاملين ما يلي:

نمت معالجة خمس قضايا لأقنان في الكاملين خلال عام ١٩٣٠ ثلاث منها تتعلق بحضانة أطفال، اتضح في إحداها أن الأطفال شرعيون، وقضى في أمرهم بالقانون الشرعي، وفي الحالتين الأخريين أخذ رأي الأطفال، فرفضوا بإصرار ترك آبائهم الذين كانوا أشخاصا مناسبين، فسمح لهم بالاحتفاظ بهم.

وكانت الحالتان الأخريان سوء معاملة للجواري. في إحداها لم يتم العثور على السيد المزعوم، فتم توطئ المرأة في الكاملين، وفي الثانية أدين السيد بالتهجم وصدرت ورقة حرية للمرأة.

لا دليل على أي ظاهرة لتجارة الرقيق في المركز.

أرفق نسخة من تقرير شيق لمفتش مركز سنار بوضع التقدم المحسوس خلال السنة في وجهت مؤشرات سياستنا الحالية.

مدير مديرية النيل الأزرق.

انحسار الرق في مديرية النيل الأزرق

حكومة السودان

مديرية النيل الأزرق

مكتب المدير - ٦ فبراير ١٩٣٢

إلى السكرتير الإداري

- ١ - مرة أخرى أؤكد ما أعلنته في ٢٠ فبراير ١٩٢٩ ، أن النزعة نحو طلب الحرية مازالت مستمرة.
- ٢ - صدرت في المنطقة المروية ٣٨ ورقة حرية للأقنان عند الطلب، دون أن يبدي الملاك أي اعتراض. وفي أغلب الحالات كانت الكراهية للسيد أو السيدة هي الدافع لتقديم الطلب. فقد أصبح من السهولة بمكان في هذه المنطقة أن يكسب أي إنسان عيشه. لدرجة أن أي قن يستطيع أن يترك سيده عند أقل استفزاز ، ولا يبالي في أحيان كثيرة أن يتقدم بطلب لنيل ورقة الحرية. ويتظلم الملاك أن أرقاءهم السابقين أصبحوا طفيليين يعيشون عالة عليهم، ولا يعملون لكسب عيشهم.
- ٣ - صدرت ورقة حرية واحدة في مركز رفاعه، وسبع ورقات في مدينة مدني ومركز المناقل، وفي كل الحالات كان مقدمو الطلبات عملياً أحراراً لعدة سنوات.
- ٤ - أرفق تقريراً من مفتش مركز سنار يوضح انخفاضاً محسوساً في أرقام تقريره لعام ١٩٣٠.

مدير مديرية النيل الأزرق.

صحيفة Yorkshire Evening News

١٣ أكتوبر ١٩٣٣

الأرقاء في العالم ٤,٠٠٠,٠٠٠ - تقديرات اجتماع يورك.

على الرغم من أن هذا العام يمثل الذكرى المشوية لإلغاء الرق، ووفاء ولبرفورس، فقد يصدم الكثيرون إن علموا، أنه مازال هناك أربعة وربما ستة ملايين من الأرقاء في العالم اليوم. هذا ما أعلنه مستر د.ج.أ. بانيت، في محاضرته أمام فرع اتحاد عصبة الأمم في كلية سانت وليامز في يورك. وأضاف المتحدث أن عصبة الأمم هي المنظمة الوحيدة في العالم التي تستطيع أن تتعامل بكفاءة مع مسألة الرق.

سلع بشرية :

وصاحبت محاضرة المستر بانيت عروض توضيحية شيقة من صور على الشرائع الزجاجة تصور أسواق الرقيق في مختلف أنحاء العالم، حيث مازال يمارس الاسترقاق، وأخرى تصور الأساليب المتبعة في الإغارة على القرى وأخذ الأرقاء أسرى وسوقهم إلى أسواق النخاسة.

وعرضت شرائع أخرى تحمل مقتطفات عن الرق من تقارير وكتب وخطابات برلمانية وفي عصبة الأمم. وعند عرض مناظر خلاصة من أفريقيا، علق مستر بانيت قائلاً: غريب حقاً أن يحوي بلد بهذا الجمال، كل ذلك الاسترقاق. وفي حديثه عن إثيوبيا أشار المتحدث إلى الرأي الذي يعتبر الرق ضرورياً في إثيوبيا، وجزءاً لا يتجزأ من مكونات النظام الاقتصادي لإثيوبيا... وأقيمت في إثيوبيا محكمة للرق تنظر في كل أنواع القضايا. وبالقرب من إثيوبيا يوجد السودان حيث الأوضاع مختلفة تماماً. ففي السودان تبذل الحكومة كل جهد ممكن للقضاء على الرق. وكان السودان بمثابة المأوى والملجأ للرقيق من إثيوبيا، الذي يصبح آمناً بمجرد عبور الحدود.

وما من رقيق نجح في دخول السودان، أعيد أدراجه.

ويختلف الوضع في الصين اختلافاً بيناً. تحدث المحاضر عن التعذيب الرهيب الذي يتعرض له

4,000,000 SLAVES IN THE WORLD TODAY ESTIMATE AT YORK MEETING

"ALTHOUGH this year is the centenary of the abolition of slavery and of the death of Frederick Douglass, it will come as a shock to many to learn that there are still four million and a half slaves in the world to-day."

Thus declared Mr. H. J. A. Bennett, President of the York Branch of the League of Nations Union at St. William's College, York.

"And," added the speaker, "the League of Nations is the only body in the world which can deal effectively with the question of slavery."

Mr. Bennett's lecture was profoundly illustrated by some interesting slides depicting slave markets in different parts of the world, where slavery is still prevalent. Illustrations of the conditions in various villages in Africa, containing slave and slave-trading stock, were shown to the audience.

There were also several slides showing the latest statistics from America, showing that the number of slaves in the League of Nations Union is still increasing.

Mr. Bennett also mentioned the fact that the number of slaves in the world is still increasing, and that the number of slaves in the world is still increasing.

During the lecture, the speaker told how slavery was abolished in America, and how it was abolished in the world.

A slave court, he said, had been established in America, and it was held at the same time.

He also mentioned the fact that the number of slaves in the world is still increasing, and that the number of slaves in the world is still increasing.

He also mentioned the fact that the number of slaves in the world is still increasing, and that the number of slaves in the world is still increasing.

He also mentioned the fact that the number of slaves in the world is still increasing, and that the number of slaves in the world is still increasing.

He also mentioned the fact that the number of slaves in the world is still increasing, and that the number of slaves in the world is still increasing.

He also mentioned the fact that the number of slaves in the world is still increasing, and that the number of slaves in the world is still increasing.

He also mentioned the fact that the number of slaves in the world is still increasing, and that the number of slaves in the world is still increasing.

He also mentioned the fact that the number of slaves in the world is still increasing, and that the number of slaves in the world is still increasing.

He also mentioned the fact that the number of slaves in the world is still increasing, and that the number of slaves in the world is still increasing.

He also mentioned the fact that the number of slaves in the world is still increasing, and that the number of slaves in the world is still increasing.

He also mentioned the fact that the number of slaves in the world is still increasing, and that the number of slaves in the world is still increasing.

He also mentioned the fact that the number of slaves in the world is still increasing, and that the number of slaves in the world is still increasing.

He also mentioned the fact that the number of slaves in the world is still increasing, and that the number of slaves in the world is still increasing.

أطفال الصين الذين يؤسرون ويباعون كرقائق. وما زال الرق منتشرًا حتى في شنگهاي - المنطقة الأوروبية- في هذه الأيام من عصر الحضارة والتنوير.

يفلتون من رقابة دوريات الأسطول:

استقبلت الجزيرة العربية الكثير من الرقيق من أفريقيا- حوالي ١,٠٠٠ - ٤,٠٠٠ رأس في السنة بعد مراجعة الأرقام بدقة ومسؤولية.

يحدث هذا برغم الدوريات اليقظة للأسطول البريطاني في البحر الأحمر.

وبما أن سفن أسطولنا أكبر حجماً، فإنها تعجز في أن تلاحق رَهو العرب في خلجان ومضايق الساحل الكثيرة.

وفي الختام أشار المتحدث للجهد الذي قام به في الماضي رجال مثل ولبرفورس وتوماس باول باكستون وأبراهام لنكلن، والجهد الذي يقوم به في الوقت الراهن سير آرثر ستيل متلاند ولورد روبرت سيسيل والسيدة سيمون. وهناك مهرجانا النيبال الذي أعققت في عام ١٩٢٤-٥٧,٨٨٩ رأساً من الرقيق في مقاطعته.

القداس المثنوي:

لن يتمكن السير جون سيمون من المشاركة في القداس المثنوي في كنيسة يورك لذكرى إلغاء الرق في الإمبراطورية البريطانية، ووفاة ولبرفورس. وقد وافق اللورد إروين أن ينوب عنه.

مشكلة الجاريتين بخيئة وجميلة في مركز أروما

أروما - ١٩ أكتوبر ١٩٣٤
سري للغاية

من مفتش مركز أروما
إلى مدير مديرية كسلا

إشارة إلى جاريتي الرشيدة بخيئة وجميلة، وما آلت إليه معاملتهما إلى إجراءات جنائية، أود إضافة تقرير عن كيف نشأت المشكلة.

في يونيو ١٩٣٤ حضرت بخيئة بنت مسلم وطلبت ورقة حرية، والسماح لها بالإقامة في أروما. وقالت إنها لا تود أن تعيش مع الرشيدة. فأرسلت في طلب مالکها والشيخ، وبعد بضعة أيام حضرت جميلة بنت عبدالله بطلب مماثل.

استجوبت المرأتين معاً. قالت بخيئة أنها ابنة مسلم من سرته، وأنها تعيش في منزل مسلم مسلم بذات الصفة وأنجبت له ولداً. وقالت جميلة أنها تعيش مع غنيم درواس. ورفضت كلتا هما العودة للرشيدة وتحديثا عن سوء المعاملة والإكراه على العمل. وعند سؤالهما عما تنتويان عمله، أعلنتا بوضوح عن رغبتهما في كسب عيشهما من الدعارة في أروما.

واستجوبت فيما بعد مسلم مسلم والشيخ غنيم درواس والعمدة مبارك عبدالله. وكانوا يرفضون السماح للمرأتين بترك القبيلة، مدعين أنهم لو سمحوا فإن كثرات من النساء المولدرات، وعددهن كبير وسط الرشيدة، سوف ينحرفن نحو الدعارة في أسواق القاش، الأمر الذي يثير متاعب لا حصر لها.

بعد مزيد من التحريات، وافقت المرأتان أنهما ولدتا في القبيلة (وأكد هذه الحقيقة جهلهما بأي لغة سوي العربية تنطقانها بلهجة الرشيدة)، وعاشتا مع ذات الأسر طوال حياتهما. وأنكرتا أنهما متزوجتان، وبدا عليهما أنهما في وضع السراري، أو الزوجة الجارية المعروفة وسط الرشيدة والبجا، ولم

تستطيعا تحديد أية معاملة سيئة تعرضتا لها، إنما قالتا أنهما كانتا تجبران على قضاء ساعات طويلة في طحن الذرة والأعمال النسوية الأخرى. وكانتا في حالة جيدة من التغذية، وملابسهما مناسبة، وليس على أي منهما آثار سوء المعاملة.

لم أكن راغباً في السماح لهما بممارسة الدعارة في أروما. فقد تزايدت قضايا السكر وإزعاج السلام العام والمشاجرات في المواقف. وكانت المرأتان خلال تواجدهما في أروما تقيمان في منزل امرأة نزيلة السجن لعلاقتها بتلك القضايا، وكنت حريصاً على الحد من عدد النساء المتسربات في القماش، وخاصة من خارج قبائل البدو.

تقدم العمدة والشيخ غنيم برحاء أن يعيدهما البوليس للسجن المجاور لآبار متاليب- من حيث حضرتا. فأخبرتاهما أن الحكومة لا تستخدم القوة لإرغام أي امرأة أن تعيش حيث لا ترغب. وأني سأصدر لهما أوراق حرية، ويجب اعتبارهما حرتين في القبيلة. وقلت للعمدة مبارك والشيخ غنيم، إذا نجحا في حث المرأتين على العودة، فإني أحملهما المسؤولية الشخصية في رعاية المرأتين وغذائهما وكسائيهما وسكنهما.

وأخبرت المرأتين أنني لا أستطيع السماح لهما أن تعيشا كما أردتا في أي من أسواق القماش، ونصحتهما بالعودة، ثم أمرت البوليس في اليوم التالي اصطحابهما إلى خارج القرية وطردهما بوصفهما غير مرغوب فيهما.

وإني لجد أسف إن كانت لتصرفني نتائج سيئة، وإني وثقت أكثر مما يجب في ضمانات الشيخ والعمدة بحسن معاملتهما.

نوقيع

مفتش مركز البجا.

الرق في مديرية دارفور ١٩٣٥

الفاشر - ١٧ يناير ١٩٣٥

إلى السكرتير الإداري

..... صدرت ٦٠ ورقة حرية توزيعها كما يلي:

١٨	شمال دارفور
٢٢	الوسط والشرق
٠٧	الجنوب - نيالا
١٣	برام
٦٠	المجموع

لم تقدم طلبات لأوراق حرية في مناطق دار مساليت وغرب دارفور، حيث التركيب العرقي متجانس الأصول الزنجرية.

ويتضاءل من عام لآخر العدد الكلي لطلبات أوراق الحرية على نطاق المديرية، ولم أجد بعد سبب يدفعني لتغيير رأي الذي أعلنته في تقريرتي لعام ١٩٣٢، إذ أرجعت السبب للنقصان المتواصل في عدد الأقنان المتذمرين من وضعيتهم.

حوكم خمسة أشخاص بجرائم الرق خلال العام... وتجمعت بعض القضايا خلال موسم الأمطار. إذ جرى اختطاف خمسة أطفال في منطقة الفاشر. وحدث اختطاف أربعة منهم في أربعة حوادث مختلفة في ظرف أشهر قليلة..

تم استرجاع طفلين بواسطة أقربائهم، الذين طاردوا الخاطفين ولم ينجحوا في إلقاء القبض

عليهم. أما الثالث فلا أثر ولا خبر عنه حتى الآن. وبالنسبة للطفل الرابع.. فقد استطاع الولد أن يهرب من الكباشيش الذين يبيع لهم، حتى وصل نقطة بوليس أم كداده، وقد أكدت هذه الحادثة الاعتقاد السائد بأن الكباشيش وبعض القبائل العربية البدوية في كردفان هم دائماً الجهة التي ينتهي عندها اختطاف الأطفال، خاصة بعد أن اقترحت تلك القبائل كثيراً خلال مواسم الأمطار الماضية من المناطق المأهولة في شمال شرق دارفور. ولما كانت تلك القبائل قد باعت كمية كبيرة من الجمال في الأسواق المصرية والإثريّة، فقد أصبح بمقدورها عرض أسعار عالية تفري المغامر بالمجازفة.

ولسوء الحظ، فبرغم التعاون الوثيق بين السلطات في المديريتين، ظل مستحيلاً تقديم أي من الأشخاص، في حالات الاختطاف الثلاث الأولى، للعدالة نسبة لعدم كفاية ما يثبت هويتهم، أما في الحالة الرابعة فقد أمكن اعتقال المختطف، والأمل كبير في توقيف الكباشي المشتري.....

مدير مديرية دارفور.

حكومة السودان

المصلحة القضائية. مكتب السكرتير القضائي

الخرطوم ٢٧ فبراير ١٩٣٦

إلى السكرتير الإداري

- ١ - أرفق مسودة منشور شرعي ومذكرة تفسيرية من قاضي القضاة للتعليق.
- ٢ - الهدف أن يتضمن المنشور مواد كل المنشورات الشرعية التي تعالج وضع الأشخاص الذين كانوا أرقاء.
- ٣ - كنت مشغول البال لفترة مضت لأن المحاكم الشرعية تواصل تطبيق مواد القانون الشرعي القابلة للتطبيق على الرقيق في بعض القضايا. وحدث في قضية بعينها اعتراف صريح بحالة شخص مازال مسترقاً (المنشور الشرعي رقم ١٧) - رغم أن عدد الحالات المماثلة قليل فيما أعتقد.
- ٤ - وقد تبلورت المسألة في قضية امرأة طلبها زوجها لبيت الطاعة، فاعترفت أنها جارية شخص آخر. وقد أخبرني قاضي القضاة أن اعترافاً كهذا يعتبر نهائياً. فتجاوزت المعضلة بأن طلبت من مفتش المركز إصدار قرار بأنها ليست جارية.
- ٥ - أخبرت قاضي القضاة أن الحكومة لن تسمح أن يكون رقيقاً أي شخص ولد بعد عام ١٨٩٨.
- ولعلك تذكر أن الحكومة فكرت قبل سنوات قليلة في جدوى إصدار إعلان بهذا المعنى، لكنها عدلت عنه لأسباب معينة.
- المنشور يتجنب هذه المسألة، لكن الفقرة ٧ تمثل ضماناً مناسباً.
- ٦ - فيما عدا ذلك، فالفقرة ٨ تنص على اعتبار كل الأشخاص أحراراً في عدد كبير من القضايا.
- وتقول المادة ٩، إذا اتخذت مسألة الرق طابعاً حاسماً، تحال القضية إلى قاضي القضاة.

٧ - ويشير قاضي القضاة إلى أن هذا المنشور خطوة كبيرة للأمام عن الوضع الحالي. ومن جانبي
أعتقد أنه أقصى ما يمكن أن نصل اليه، إلا اذا كنا مستعدين لإصدار إعلان يقيّد المحاكم
الشرعية في روح الفقرة الخامسة في هذه الرسالة.

سأطلب من قاضي القضاة حذف الجملة الأخيرة من الفقرة ٥ لأنها غير ضرورية.

السكرتير القضائي.

وثيقة (٤٢)

منشور شرعي نمرة ٤٦

صدر من محكمة السودان العليا بموافقة السكرتير القضائي

(مجموعة أبو سليم)

(ترجمة عن النسخة الانجليزية)

- ١ - أوراق الحرية التي تعطيها الإدارة لمن سبق استرقاقهم لا تؤثر على زوجية سابقة، ولكن المرأة التي تعطي هذه الورقة تعتبر حرة بعد ذلك فتعطي سائر أحكام الحرائر أمام المحاكم الشرعية.
- ٢ - لا تثبت المحاكم، ولا المأذونون لديهم، عقد زواج على امرأة ياشره شخص بصفته مالكا لها، إلا إذا كانت المعقود عليها حاضرة راضية بالعقد مباشرة له بنفسه أو وكيلها.
- ٣ - لا تسمع المحاكم الشرعية دعوى زواج السيد السابق من امرأة كانت مستركة، أو أبنائه أو أحفاده أو أشخاص كانوا من أرقائه حتي ولو كانوا لا يقيمون معه، أو أقربائه غير المذكورين أعلاه ولو كانوا يقيمون معه، إلا إذا كان الزواج مثبتاً بوثيقة رسمية أو إشهار شرعي وفي حضور المرأة وموافقتها على الزواج.
- ولا تسمع المحاكم الشرعية كذلك دعاوى زواج امرأة يمثلها شخص بصفته مالكة السابق، بأي وجه من الوجوه سوى الوجه المبين في الفقرة ٢ من هذا المنشور.
- ٤ - بهذا تلغى الفقرات ١٠ و ١١ من المنشور نمرة ٢٨ والمنشور الشرعي نمرة ٢.
- ٥ - لا تسمع المحاكم الشرعية دعوى شخص بحقه في تركه شخص متوفى بحجة أن المتوفى كان من أرقائه - السلطة المختصة بسماع مثل هذه الدعوى هي مدير المديرية.
- ٦ - بهذا يلغى المنشور نمرة ٧.
- ٧ - إذا نشأ نزاع يختص بالرق بين متقاضين، تحيل المحكمة الشرعية المسألة لمفتش المركز بوصفه السلطة المختصة. وعندما يصدر مفتش المركز قراره، تتصرف المحكمة الشرعية على ضوء ذلك

القرار وفقاً لمواد القانون الشرعي.

٨ - في القضايا الأخرى، غير المذكورة في الفقرة ٧ من هذا المنشور، تطبق المحاكم الشرعية كل الأحكام التي تنطبق على الأشخاص الأحرار في كل قضية تنظر في أي حالة من الحالات الآتية: المهر - المتاع المنزلي - الطاعة - الحضانة - تغيير إقامة الأم من بلد إلى آخر مع الطفل - رعاية الطفل بواسطة قريب له من المحارم - المدول عن الفرقة باتفاق - منصرفات الحضانة والرضاعة - أجره المسكن - تأكيد الطلاق - الطلاق لعدم المقدرة أو خوف الفتنة أو العجز - الوصاية على الطفل - التركة - الهدية - التخارج - الوقف - إثبات وفاة الشخص المفقود - الإرث - التقاضي المدني بعد تقديم التعهد المنصوص عليه في اللائحة.

٩ - إذا كان سبب التقاضي غير ما هو مذكور أعلاه، وكان أحد المتقاضين من الأرقاء، على المحكمة أن تخيل الأمر إلى قاضي القضاة قبل إصدار حكمها.

١٠ - تحذف الفقرة التالية من المنشور القضائي رقم ١٧، والخاصة بالقواعد المتعلقة بشخص مفقود وله تركة: (طالما كان شخصاً حراً، وستين إذا كان مسترقاً).

١١ - لا تسمح المحاكم الشرعية دعاوى النفقة عن فترة سابقة تزيد عن ثلاث سنوات متتالية بتاريخ رفع الدعوى.

التوقيع

محمد نعمان الجارم

قاضي القضاة.

الخرطوم ٢٥ إبريل ١٩٣٦

(مجموعة أبو سليم)

مكتب السكرتير الإداري

الخرطوم ٨ مايو ١٩٣٦

سري للغاية

إلى كل مديري المديرية (عدا أعالي النيل والإستوائية)

نسخ للمراكز

الرق في السودان

السياسة العامة :

١ - العمل الإجباري الذي يفرض دون صلاحيات (كالصلاحيات الممنوحة لضابط السجن مثلاً) يعتبر من حيث الجوهر مماثلاً للرق. وأي شخص يساعد في مثل هذا الغرض، يعتبر مذنباً بارتكاب جريمة تحت طائلة المادة ٣١١ من القانون الجنائي. لذلك، فالرق محرم في السودان، وظل كذلك منذ إعادة الفتح.

٢ - على أن استئصال كافة أعراض هذه المؤسسة بضرية واحدة، وعلى وجه الخصوص وسط المسلمين - حيث لم تكن بعض تلك الأعراض غير مواتية للأرقاء، وضد إرادة الأسياد والأرقاء على حد سواء - كان سيتسبب في مصاعب جمّة، وكان سيتج عنه خطر عام بتكوين طبقة كبيرة من الأرقاء السابقين، دون فرص عمالة لاستيعابهم، وهم في عجز تام عن كسب العيش بصورة مستقلة.

٣ - لهذا سمحت حكومة السودان ببعض أعراض الاسترقاق التي لا اعتراض عليها في أن تبقى، طالما أنها لا تضر الرقيق، وطالما كان الرقيق قانعاً بها. لكن لا يمكن التأكيد القاطع أن أساس بقاء تلك الأعراض هو التوافق الطوعي الحر بين الطرفين، بحيث تقوم العلاقة بينهما على الخدمة الطوعية الحرة، وليس على الاسترقاق.

٤ - لقد كان متاحاً على الدوام، لرقيق سابق أن يحصل من محكمة مدنية على «ورقة الحرية»، التي

تمثل الدليل الذي لا يدحض، أنه استخدم حقه في الإعلان عن تحرره من كافة أعراض الرق. ولكن إلى أن يتقدم بطلب لورقة الحرية، وأثناء بقاءه مع سيده، يمكن الافتراض أنه قانع بتلك الأعراض التي لا اعتراض عليها، والتي يسمح القانون ببقائها بالتوافق.

الممارسة و التطبيق :

٥ - هذه الاعتبارات معقدة جداً على الاستيعاب من جانب المحاكم الأهلية، لهذا وجهت تلك المحاكم وفقاً لقواعد عملها، أن تعامل كل الأشخاص باعتبارهم أحراراً.

٦ - وارد احتمال نشوء مسائل معقدة بين المحاكم المدنية والشرعية وبصفة خاصة في تضارب الاختصاصات في النظر والفصل في القضايا. لهذا صدر المنشور الشرعي رقم ٤٦ بتاريخ ٢٥ إبريل ١٩٣٦ لإزالة بعض تلك التعقيدات - وستكون للمنشور الآثار والأبعاد التالية:

أ - الإعلان الشكلي من جانب الرقيق السابق أنه تخلى عن كل أعراض وضعيته السابقة، يستمر إعلانه أمام المحكمة المدنية (في الواقع مفتش المركز)، حيث يصدر قاضي المنطقة إعلاناً رسمياً بالحرية - ورقة الحرية).

ب - إذا نشأ نزاع حول ما إذا كان الرقيق السابق قد تخلى عن الأعراض الدليلية لوضعيته السابقة (سواء رسمياً بورقة حرية أو بالأمر الواقع). وإن حدث هذا فمتى أي تاريخ؟ مثل هذا النزاع تفصل فيه محكمة مدنية، وعلى المحكمة الشرعية تحويل النزاع إلى محكمة مدنية، وتأخذ بقرارها.

ج - في مسائل معينة من قانون الأحوال الشخصية، على المحاكم الشرعية أن تعامل كل الأشخاص بوصفهم أحراراً. وفي كل المسائل الأخرى، وقبل أن تطبق المحاكم الشرعية القوانين الشرعية على مسائل الرق، عليها أن ترجع لقاضي القضاة.

٧ - تطبيق هذا المنشور يحتم علي أن ألقت الانتباه لأهمية ضرورة أن يدرك كل مفتش مركز إدراكاً تاماً العمل المطلوب منه في هذا الشأن.

السكرتير الإداري.

نسخة للسكرتير القضائي.

STRICTLY CONFIDENTIAL.

Khartoum, 8th May, 1936.

ALL GOVERNORS (except Upper Nile & Equatorial Provinces)
with copies for Districts.

SLAVERY IN THE SUDAN.Policy.

1. Compulsory labour exacted without any special power, (as is for instance given to a prison warden) is of the essence of slavery. Any person assisting in such compulsion in the Sudan is guilty of an offence under Section 341 of the Penal Code. Slavery therefore is illegal in the Sudan, and has been so since the re-occupation.

2. But to have uprooted at once all the incidents of the institution, especially among Moslems where some of these incidents are not unfavourable to the slaves, against the wills of both masters and servants, alike, would have caused great hardship, and brought about a public danger through the creation of a large class of ex-slaves without employment and helpless to secure an independent living.

3. The Sudan Government has therefore permitted some of the unobjectionable incidents of slavery to persist in so far as they are not harmful to the servant and only so long as he consents to it. But it cannot be too strongly emphasised that the basis for the retention of these incidents is in the free consent of the parties so that the relation between them is one of free service and not slavery.

4. It has always therefore been possible for an ex-slave to obtain from a Civil Court a "freedom paper" which constitutes indisputable evidence that he has exercised his right to declare himself free of all the incidents of slavery. But until he applies for such a freedom paper, and while he remains with his master, it may usually be assumed that he consents to those unobjectionable incidents of slavery the retention of which the law permits by consent.

Practice.

5. These considerations are too complicated for a native court to grasp and these courts are therefore directed by their regulations to treat all persons as free.

6. But as between the Civil and Sharia Courts difficult questions are likely to arise, especially as to conflict of jurisdiction; and in order to remove some of these difficulties Sharia Circular No. 46 of 25th April, 1936, has been promulgated, the effect of which is as follows:-

D. C. Halfa.

• Dongola.

• Merowe.

• Berber.

• All ...

• ...

/(s).....

Circulated to all D.C.s

on 12/5/36

- (a) the formal declaration by an ex-slave that he has renounced all the incidents of his former status shall continue to take place before a Civil Court (in practice the District Commissioner) where the District Judge issues a formal declaration of freedom (Freedom Paper).
 - (b) if any dispute should arise whether an ex-slave has renounced the permissive incidents of his former status (whether formally by a Freedom Paper or informally as a matter of fact), and if so from what date, such a dispute shall be tried by a Civil Court, and a Sharia Court is bound to refer such a dispute to a Civil Court and abide by the decision,
 - (c) In certain matters of personal law the Sharia Courts are to treat all persons as free. In all other matters, before the Sharia Court applies any of the sharia laws as to slavery it shall refer to the Grand Kadi.
7. The promulgation of this circular makes it necessary for me to draw attention to the importance of the necessity that every District Commissioner should fully understand the action required of him in this matter.


CIVIL SECRETARY.

Copy to:- Legal Secretary.

WJ.

المراجع

مراجع عربية

مراجع أجنبية

مراجع عربية

- ١ - أحمد إبراهيم أبو شوك: تحقيق: أضواء على النظام المدني لدولة المهديّة. جامعة بيرجن، منوعات. الخرطوم: دار الوثائق القومية.
- ٢ - أمين سامي: تقديم النيل. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٦.
- ٣ - التونسي: تشييد الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، تحقيق خليل محمود عساكر ومصطفى محمد سعيد. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥.
- ٤ - جيبون، إدوارد: اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها، ترجمة محمد سليم سالم، ج ٣. ١٧٨٧.
- ٥ - حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الطبعة السابعة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤.
- ٦ - حسن إبراهيم حسن: محمد علي باشا في السودان.
- ٧ - سعد الدين الزبير: الزبير باشا رجل السودان. القاهرة: ١٩٥١.
- ٨ - سلاطين، رودلف فون: السيف والنار، الطبعة الثالثة. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٨.
- ٩ - صلاح زرنوقة: أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢.
- ١٠ - عبد السلام الترماني: الرق. الكويت: عالم المعرفة، ١٩٧٩.
- ١١ - علي إبراهيم حسن: تاريخ الماليل، البحرية، الطبعة الثالثة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٧.
- ١٢ - لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث، ج ٢. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.
- ١٣ - محمد إبراهيم أبو سليم: مآثورات المهدي.
- ١٤ - محمد إبراهيم أبو سليم: منشورات المهدي.
- ١٥ - محمد سعيد القدال: السياسة الاقتصادية للدولة المهديّة ١٨٨١ - ١٨٩٨. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢.

١٦- محمد عبد الرحيم: محاضرة عن العروة في السودان - القاهرة ٢٣ فبراير ١٩٣٥. الخرطوم: المطبعة التجارية الجديدة.

١٧ - مصطفى محمد سعيد: الإسلام والنوبة في العصور الوسطى. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٠.

١٨ - فانتيني، د. ج : تاريخ المسيحية في الممالك النوبية القديمة. الخرطوم، ١٩٧٨.

١٩- القيرواني، أبو زيد: رسالة - باب البيوع ص ٨٤ - باب الوصايا والمدبر والمُكاتب والمعتق وأم الولد والولاء ص ٩١ - باب الشفعة والهبة ص ٩٦ - باب الزواج والنكاح ص ٧٤. القاهرة : مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

مراجع أجنبية

- 1 - Abbas, Ibrahim : The British, Slave Trade and Slavery in Sudan. Khartoum: KUP, 1972.
- 2 - Browne, W.G. : Travels in Africa . 1799.
- 3 - Bruckhardt, J.L. : Travels in Nubia . London: John Murry, 1822.
- 4 - The Encyclopaedia Britannica. Chicago. vol. 20, p 773 -.
- 5 - Engels, F. : Anti - Duhring - Collected Works. Moscow: Progress, 1983. vol. 25, pp. 148-9.
- 6 - Fisher, A. & Fisher, H.: Slavery and Muslim Society in Africa. London: Hurst, 1970.
- 7 - Gratus, Jack: The Great White Lie. London: Hutchinson, 1973.
- 8 - Hargey, Tag: Suppression of Slavery in Sudan. Oxford Oriental Studies, Oxford University, 1981. (deposited in National Archives Khartoum).
- 9 - Haycock, B.G.: Sudan in Africa. Khartoum: KUP, 1968. p. 26.
- 10- Hill, R.: On the Frontiers of Islam. Oxford: Clarendon Press, 1970.
- 11- Holt, P.M.: Studies in the History of the Near East. London: Frank Cass, 1973.
- 12- Holt, P.M. : Sudanic Africa. 1990. vol. 1.
- 13- Kapteigns, Lidivien: History of Dar Masalit. 1981.
- 14 - Krump, T. : abridged by J. Spaulding in English.
مجموعة أبو سليم الخاصة. الخرطوم : دار الوثائق القومية .
- 15- Nachtigal, G. : Sahara and Sudan, v: VI, translated by A. & H. Fisher. London: Hurst, 1791.
- 16- O'Fahey, R.S. : The Journal of African History, vol. XIV, 1973.
- 17- O'Fahey, R.S. : State and Society in Dar Fur. London: Hurst, 1980.
- 18- Shinnie, P.L. : Meroe. New York: Praeger. 1967.
- 19- Spaulding, J. : Heroic Age in Sennar. A.S.C. Michigan: Michigan State University.
- 20 - Trimingham, J.S.: Islam in Sudan. London: Frank Cass, 1965.